

علم الاجتماع الاقتصادي

دكتور
محمد أحمد شوقي
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٩٠

الطبعة الخامسة

اهداءات ٢٠٠٢

الأستاذ/ فاضل محمد العليم القباني

الاصحاح ١

علم الاجتماع الاقتصادي

دكتور
محمد أحمد ديموي
أستاذ علم الاجتماع
جامعة القاهرة

دار المعرفة الجامعية
٢٠ شارع سويف - الإسكندرية
٢٨٣-١٦٣

الفصل الاول

اسهام علم الاجتماع فى دراسة النظام الاقتصادى

يعتبر الاقتصاد من أهم الأنشطة الانسانية حيث انه
مرتبط باشباع حاجات الانسان الاساسية . وخلال هذا الاشباع
عمل الانسان بالتدريج جهازا من المزاوالات العملية
يدور حول اشباع هذه الحاجات ، اذ لم تكد هذه المزاوالات
تصبح مقننة و ثابتة الأسى ، حتى ترابطت فى جهاز اقتصادى
من هذه النظم مثلا حيازة الملكية وتقسيم العمل ، ونظام
التبادل . ولما كانت الظروف الطبيعية و الثقافية
هى التى تحدد ما يكون عليه تركيب المجتمع . فقد كان
التقاط الطعام ، و صيد الاسماك ، و صيد الحيوان ، والرعى
و الزراعة ، والتجارة ، والصناعة هى أهم أنشطة الانسان
الاقتصادية . وعن هذه الأنشطة قامت أجهزة الاقتصاد
و الرأسمالية ، و الاشتراكية والشيوعية التى
يكلها تنظيمات للحول على ثروات الامم وانفاقها .

و كهم نواحى النشاط الاقتصادية هذه عالم
الاجتماع بقدر ماتهم علماء الاقتصاد ليس فقط لان العوامل
الاقتصادية فى المجتمع تتفاعل و ترتبط ارتباطا وثيقا
بنواحى الحياة الاجتماعية الاخرى ، بل لان الاهتمامات
الجارية بالرقابة على العمليات الاقتصادية يمكن

تتبع أساسها في هذا التداخل الوظيفي للعلاقات بين
أنشطة الحياة الرئيسية بحيث لا يمكن فهمها أو دراستها
دون النظر إليها في ضوء هذه العلاقات المتداخلة من
جهة ، وفي تطورها التاريخي من جهة أخرى . فان تكمن
الخصائص الأساسية للتنظيم الاقتصادي الحديث هي :

- (١) تقسيم العمل على نطاق واسع ومتوقف بعضه على بعض
- (٢) و النقود والارصدة كوسائل تبادل
- (٣) فالتقييم النقدي لأنشطة الحياة المختلفة .
- (٤) وأخيرا ازدياد الرقابة على النشاط الاقتصادي من
جانب الحكومة .

فثمة في هذه النقطة الأخيرة صراع حار حول
مسألة : رقابة من ؟ الإدارة ، أم العمل ، أم المستهلك؟
حيث الرقابة تجري مزاولتها فعلا بهذا الترتيب . و ان
الاتجاه نحو التنظيم الحكومي المتزايد لهو أبرز القضايا
الاقتصادية الاجتماعية للقرن العشرين . ولم يكن كسل
ذلك ليحدث لو كان للنظم الاقتصادية وجودها المنفصل
المستقل . فهي لاشك جزء من ثقافة المجتمع يتأثر بسائر
أجزائه ويؤثر فيها . وليس فقط ان النشاط الاقتصادي
لاينفصل عن الحياة الاجتماعية ، بل انه اجتماعي في طبيعته

التي تحيط بآليات الإنتاج والتوزيع الاقتصادية المبرف
وللبينة الطبيعية للمجتمع اثرها من غير شك فى هذا
النشاط الاقتصادي ، كما ان نوع الاقتصاد السائد فى
مجتمع ما يتاثر الى حد كبير بنظامه الدينى والتربوى
والسياسى (١)

أولا : مراحل تطور النظام الاقتصادي

يعتبر النظام الاقتصادي من أسبق النظم الاجتماعية
ظهورا فى الحياة ، وقد مر فى تطوره بالمراحل الآتية :

(١) مرحلة الصيد

وهى أولى هذه المراحل ، وفيها يعيش أفراد المجتمع
على الصيد ويرحلون جماعات من مكان لآخر بحثا عن
موارد الرزق .

ومما يلاحظ ان سلوك الفرد فى هذه المرحلة يكون
فطريا استجابة للدوافع الفطرية ، وذلك بالإضافة الى
التجارب التي تنتقل من جيل الى آخر ويتوارثها الابناء
من الآباء ، كطريقة الصيد أو تربية الاطفال ، ويتراوح

(١) كمال الدسوقى : الاحتماء ودراسة المجتمع ، مكتبة
الانطو المصرية ، القاهرة ١٩٧١ ، ص ٥١١ - ٥١٢ .

عدد افراد الجماعة في هذه المرحلة بين عشرة أفراد ومائه فرد يعيشون معا في سيد واحد ، ونظرا لقلّة حيوانات الصيد كانت تنتشر بينهم المجامع وتزداد - تبعاً لذلك - نسبة الوفيات .

ب) مرحلة الرعى

وقد انتقل اليها الانسان عقب مرحلة الصيد وبعد ان تمكن من استئناس بعض الحيوانات التي كانت تساعده في مهنته وفي نقل فرائسه مثل الكلاب والخيول . ومن أهم مميزات هذه المرحلة :

- (١) استئناس الحيوانات والحصول على انتاجها بانتظام كالغذاء و اللبن والجلود .
- (٢) تربية الحيوانات ، فيعد ان كان همة قتلها والقضاء عليها أصبح يربّيها ويعتنى بها .
- (٣) أمكن بغفل استئناسه للحيوانات ممارسة بعض الصناعات الخفيفة مثل غزل الصوف ونسجها ، ولذلك اتسعت حضارته - وأصبح يلبس المنسوجات الصوفية بدلا من جلود الحيوانات .
- (٤) تعلم الانسان في هذه المرحلة ان يبني ، لحماية الحيوان من أعدائه ، الأكواخ ليعيش داخلها بدلا من عيشته داخل الكهوف والخيام .

وتتميز هذه المرحلة بالتنقل ، فكانت تنتقل
 الجماعة وراء المرعى حيث تعيش على المراعى الطبيعية
 وبذلك ينتفع الناس بمنتجات الحيوان نتيجة الرعى
 المنتظم واستئناس الحيوان .

ج (مرحلة الزراعة

يعتقد علماء الزراعة ان هذه المرحلة ظهرت
 منذ ما يقرب من عشرة آلاف سنة وان اول قرية ظهرت
 مستقرة فى العالم كانت على ضفاف النيل لوجود
 جميع الظروف الطبيعية للزراعة من حيث المناخ
 الحار والارض الخصبة والمياه . وقد تتبع أحد
 المصريين فى هذه الفترة نباتا ينمو طبيعيا
 ويخرج منه سنابل وأدرك انه اذا رمى حبة من
 السنبل الى الارض تنتج نباتا آخر ينمو ويخرج
 سنابل جديدة . ومن هنا عرف المصريون الزراعة
 وانتقلوا الى اماكن قريبة من النيل يبنون القرى
 ويزرعون الارض ويرونها من ماء النيل . وبعد ذلك
 أخذت اساليب الزراعة وفنونها تتقدم وتنتشر فى
 أنحاء العالم .

وارتبطت حياة الانسان بالارض واستقرت حياته فيها
ومارس التعاون مع أفراد قبيلته في بناء السدود وحرث
الارض، وظهر أول تقسيم للعمل بين المزارعين واتسعت
حضارة المجتمع اذ تكونت عادات زراعية لهذه المجتمعات
يعمل الافراد في حدودها بعد ان كان سلوك الفرد في
المراحل الاولى سلوكا بدائيا غير مرتبط ارتباطا حضاريا
وابتدا الانسان في هذه المرحلة يستخدم الحيوان في
حرث الارض وريها وحمل الاثقال، كما بدأ يستخدم قوى
الماء والرياح في عملياته الانتاحية مثل الطحن ونقل
الحاصلات . كما بدأ يستخدم المعادن في صناعة أدوات
الزراعة كصناعة المحراث والفأس و الشادوف والساقية
وغيرها ، وكذلك تعلم خلال هذه المرحلة تخزين المحاصيل
الزائدة وطرق التسويق . فكان التسوية أولا بالمبادلة
ثم تحول الى المقايضة وظهرت الاسواق التجارية وابتكرت
قواعد اقتصادية معينة يعرف بها مقدار الطلب على
محمولاته ، فان كان الطلب قليلا و العرض كثيرا احتفظ
بمحمولاته في مخازنه حتى يقل العرض عن الطلب مما
يمكنه من الحصول على ربح أكبر .

هذا ولقد تطورت القرية عبر الازمان من القرية
البداية البسيطة الى قرية الاقطاع التي يرأسها الشريف

والخلاحين عنده عمال خاضعين لاوامره ،ثم القرية الحديثة
الموجودة الان والتي تخلص من الاقطاع .

د) مرحلة الصناعة

وهي تعتبر آخر المراحل الاقتصادية التي وصل
اليها الانسان وهي الشكل العام السائد في مجتمعات
اليوم ،حتى سمي هذا العصر بعصر الصناعة . ويمكننا
ان نميز مرحلتين مرت بهما مرحلة الصناعة :

- الاولى : مرحلة الصناعة اليدوية
الثانية : مرحلة الصناعة الثقيلة

فمرحلة الصناعة اليدوية صاحبت مرحلة الزراعة
اذ كانت كل قبيلة تحاول أن يكون عندها اكتفاء ذاتي
من حيث ما تنتجه من أدوات وسلع ، و أهم السلع التي
كانت تنتجها / الاواني الفخارية والمعدنية و السلال
واشغال الخوص و الحراب والقلائد والاساور والجلود
والفراء وأدوات الصناعة بأنواعها . وكان الزائد من
انتاج القبيلة على احتياجاتها تستبدل به سلعاً أخرى
من قبائل ترتبط مع القبيلة التي تقوم بالتبادل برباط
الدم ، وهذه المرحلة ساعدت على ايجاد نوع من التخصص

تميزت به هذه المرحلة من مراحل التطور الاقتصادي ، كما ساعدت في نفس الوقت على إبراز مواهب الافراد وتطويرها اذ بدأ بعض الاختصاصيين التفنن في المنتجات الصناعية واتسع نطاق التداول في آخر هذه المرحلة ونشط نطاق المعاملات في السوق المحلية وبدأ الناس يسوقون الفائض من انتاجهم في أسواق خارجية ، كما تكونت طوائف حرفية مختلفة وأصبحت كل طائفة تشرف على صناعة معينة و تمارس عملية تسويق منتجاتها . ومما ساعد على تسويق المنتجات كبر المدن و اتساعها .

أما مرحلة الصناعة الثقيلة فقد بدأت بصورة واضحة في إنجلترا في القرن التاسع عشر اذ أنه عندما اكتشفت القوى البخارية بدأت المصانع اليدوية تتحول الى مصانع آلية كبيرة حيث قام أصحاب المصانع ببناء مصانعهم بحوار الاماكن التي تكثر فيها خامات صناعاتهم وعلى شواطئ البحار والانهار لسهولة النقل وتوفير وسائل فيه تلك الجهات و بدأت المباني تنتشر حول هذه المصانع مكونة المدن الكبيرة الحالية . و أخذت المدن تتضخم كما تعددت وسائل النقل والمواصلات فيها وهكذا تطورت المديرية من نواة بدائية صغيرة الى مدينته

متنوعة النشاط والاعمال ،كثيرة الروابط كضرورة لمواجهة
المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي صاحبت المرحلة
الصناعية (١) -

هذا بشكل عام وسريع المراحل الاقتصادية التي تطور
 خلالها الاقتصاد عبر الزمان .

(١) صلاح العبد ،علم الاجتماع التطبيقي ،دار التعاون
 للطبع و النشر ،القاهرة ١٩٧٢ ،ص، ص، ١٤٩ - ١٥٤

ففى ظل النظام الرأسمالى للانتاج - الذى توفر ماركس على تحليله نجد أن هناك طبقتين أساسيتين هما : طبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا اما البرجوازية فتمثل الطبقة التى تملك وسائل الانتاج وتوجه العملية الانتاجية وتجنس ثمارها اما البروليتاريا فتمثل طبقة عمال الاجور الذين يشكلون القوى العاملة ولكنهم لا يحصلون على مكافآت مجزية لما يبذلونه من عمل لانها لاتملك وسائل الانتاج ولا تملك حق توجيه العملية الانتاجية ، وفى ضوء مثل هذا النوع من علاقات الانتاج نستطيع أن نتوقع أن البناءات الشوقية للمجتمع كالدولة والكنيسة والمجتمع المحلى تعمل كلها لخدمة البرجوازية ، وعلى اخضاع طبقة العمال لها مثال ذلك ان رجال السياسة والقوات المسلحة تعمل على قمع العمال الساخطين كما يعمل رجال الدين على نشر الايديولوجية التى تقنع العامة اما بأنهم غير مظلومين أو بأن مصالح احوالهم سيأتى فى المستقبل .

ونحن اذا حاولنا أن نوضح العلاقة بين القوى الاقتصادية والسياسية وفقا لمنظور ماركس نجده يتصور أن الرأسمالى قد يستحوذ على القوة نظرا لوفعه فى النسق الاقتصادى فهو يملك وسائل الانتاج كما يشتري جهد العاملين وعلى العكس من ذلك نجد العامل لا يملك سوى عمله الذى يبيعه فى مقابل اجر غير متكافئ لجهد . ولما كان الرأسمالى يحتل مكانة

أسمى في النسق الاقتصادي فانه بذلك يكون قادرا على
استغلال العامل اما باطالة يوم العمل أو باجبار زوجته وأولاده
للعمل أو بالاستغناء عن العامل والاستعاضة عنه بآلات أكثر
انتاجية وبالإضافة الى ذلك تدعم قوة الرأسمالي من خلال
وجود سلطات سياسية تفرض القوانين المجحفة لحقوق العمال
والمثبطة لكل محاولاتهم للاحتجاج من خلال عمليات الاضراب
والشغب والمظاهرات . بهذا كله وتحت مثل هذه الظروف
نجد أن القوى السياسية تعمل لخدمة القوى الانتاجية أو
بعبارة أخرى يقف القطاع السياسي موقفا ايجابيا وظيفيا
مع القطاع الاقتصادي . ومع ذلك نجد ماركس يقرر أن مثل
هذه العلاقة الوظيفية والايجابية لن تستمر طويلا فقد ذهب الى
أن كل نموذج للنسق الاقتصادي يحتوى على ما أسماه (بذور
هدمه) .

فبالنسبة للنظام الرأسمالي مثلا نجد أن البرجوازية
تدفع بالمنافسة ويقوى أخرى لان تحتفظ او تزيد من مكاسبها
وبالتالى تدفع العمال بالتدريج الى مزيد من البؤس والحرمان
وقد تبلغ مثل هذه الظروف اقصاها بوقوع الكساد الاقتصادي
المتزايد فى هذه الحال يستجيب العمال لمثل هذه الظروف
بطريقة غير رشيدة عن طريق حركات الشغب وتخريب الآلات
ولكنهم بعد فترة يصبحون على درجة أكبر من الوعي السياسى
فيلتحقون بالاتحادات العمالية ويطالبون بتحديد ساعات

العمل وزيادة الاجور... الخ، ثم أخيرا وعند مرحلة من نضج
الوعي السياسى يبدأون فى تكوين حزب ثورى لاطاحة بالنظام
الرأسمالى كله ويعلن عن قيام نظام اشتراكى .

ولكن ما الذى تتضمنه هذه العملية فيما يرتبط
بالعلاقة بين القوى الاقتصادية والسياسية فى المجتمع ؟ انها
تعنى أن العمال عندما يصبحون قوة أكثر تهديدا فسيهان
القوى السياسية لتعمل لخدمة القوى الاقتصادية بل قد
تهدد بالاطاحة بالنظام الاقتصادى أى أن القوى السياسية فى
هذه الحالة تتوقف عن أن ترتبط بعلاقة وظيفية ايجابية
بالقوى الاقتصادية بل تصبح معوقا وظيفيا لها، وفى الحقيقة
يستطيع العمال من خلال الثورة السياسية لا من خلال العمل
الاقتصادى أن يقضوا تماما على النظام الرأسمالى .

هكذا كانت نظرة ماركس الى العلاقة بين القوى السياسية
والاقتصادية نظرة معقدة حيث يرى أنه فى المراحل الاولى
لتطور النظام الاقتصادى نجد أن التنظيمات السياسية تدعم
التنظيمات الاقتصادية بينما فى المراحل الانحلالية تتصارع
القوى الاقتصادية والسياسية معا وقد يؤدي هذا الصراع الى
الاطاحة بالنظام ولا بديل لذلك أبدا وهكذا نجد أن العلاقة
الوظيفية الحقيقية بين القوى الاقتصادية والسياسية
تعتمد فى نظر ماركس على مرحلة التطور التى يمر بها
المجتمع .

٤ - الدعوى الى المنافسة المقيدة :

أشرنا عند عرض أفكار آدم سميث عن القوة الى أنه قد وضع البدايات الأولى لنظام السوق التنافسي الحر والذي لا تكون فيه للمؤسسات الخاصة قوة التحكم فى الأسعار والانتاج بحيث تضطر المنشآت التى ترفع أسعار منتجاتها أو التى تزيد من انتاجها أو التى لا تعمل على مستوى من الكفاءة اما الى أن تخضع للظروف الراهنة للانتاج أو أن تخرج نهائيا عن هذا المجال، والحقيقة أن مثل هذا النموذج الذى قدمه آدم سميث قد شغل حيزا كبيرا فى تاريخ الفكر الاقتصادى بل انه مع بداية القرن العشرين وصلت النظرية التى تبنت هذه الدعوى الى درجة كبيرة من التطور.

ومع ذلك فقد اتضح أن الظروف الفعلية للسوق قد لا تقترب جميعها من نموذج المنافسة الكاملة أو الحرة حيث لوحظ أنه لسبب أو لآخر تستطيع بعض الأجهزة أن تعمل على وضع مرموق للقوة لتؤثر فى ظروف الانتاج وتحديد الأسعار لانه اذا ما استطاع بائع أو أكثر أن يسيطر أو يتحكم فى كل فائض انتاج سلعة معينة كالكبريت مثلا فإنه يستطيع بالتالى أن يمسك بزمام الأمور لأن المشتريين لا يستطيعون أن يتحولوا الى مصادر أخرى بديلة بعبارة أخرى اذا كان المنتج كالكبريت مثلا لا بديل له فان البائعين سيتمتعون بمزايا عديدة لأن المشتريين لن يجدوا بدائل ممكنة. وبالمثل فإنه اذا ما

أنشأت الدولة منفعة عامة وحددت الأسعار فان ذلك يعنى أن المنشأة سوف تتعارض مع المستويات الراهنة لتحديد الأسعار والانتاج اذا أتاحت الفرصة للقوى التنافسية .

وفى خلال الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن أصبح علماء الاقتصاد أكثر ادراكا لمثل هذه الانحرافات عن نموذج السوق للتنافسى الحر ويعتبر عام ١٩٣٣ علامة مميزة للطريق فى هذا المجال خاصة بعد ظهور الكتابات النظرية لاثنين من الرواد هما: جون روبتسون Joan Robinson وادوارد شامبرلين Edward Chamberlain^(١) حيث دفعت كتابات هذين العالمين لعدد من التطورات النظرية الأخرى والى العديد من الدراسات الأمبيريقية حول المنافسة المقيدة Imperfeect Competition وغير الكاملة هذا بالإضافة إلى أن الاهتمام بتقييد المنافسة وتحديدها قد وجد مايدعمه من خلال ذلك الاهتمام العام والقديم العهد بسياسة مكافحة الاحتكار .

لقد اهتم معظم علماء الاقتصاد الذين عالجوا أنماط

(1) Joan Robinson, " The economics of Imperfrct Competition, (London Macmillan, 1933), & Edward H. Chamberlain, "The theory of Monopolistic competition (Cambridge Harverd University press, 1933).

المنافسة المقيدة بدراسة تأثير ظروف السوق على الأسعار والانتاج كما اهتم علماء الاقتصاد أيضا بدراسة ضياع الموارد بسبب عدم كفاءة المشروعات الانتاجية التي تخضع للمنافسة المقيدة ومع ذلك فقد تبين من منظور علم الاجتماع الاقتصادي من الأهمية بمكان أن نشير الى أن أصحاب نظرية المنافسة المقيدة قد وضعوا بعض التصورات الجديدة حول دور القوى السياسية في النظام الاقتصادي حيث تلاحظ أنه مع نظام المنافسة الحرة الكاملة لا تتمتع المنشأة بقدر من القوة بينما على العكس من ذلك نجد أنها في نظام المنافسة المقيدة تتصرف في بعض المناسبات باعتبارها أجهزة سياسية بل وعلى حساب المصلحة الاقتصادية في بعض الأحيان ولنا في هذه الأمثلة التالية ما يوضح هذه النظرة .

أ - ان رغبة المنشأة في التحكم في الأسعار إنما تتضمن الاهتمام باستخدام الوسائل السياسية لتعديل ظروف السوق لصالح المنشأة .

ب - كثيرا ما تحدد المنشأة أسعار المنتجات لا على أساس متطلبات أو تكاليف الانتاج بل على أساس اتفاقات سياسية مع منشآت أخرى .

ج - قد تنصرف المنشآت بطريقة غير اقتصادية وذلك عن طريق تخفيض الأسعار بهدف طرد المنافسين من السوق لتتمكن على المدى البعيد من التمتع بوضع

سياسى واقتصادى الفل .

د - قد تحدد المنشآت أسعار المنتج عند مستوى معين نظرا لما تفرقه الحكومة من نفوط في هذا العدد وأخيرا قد ترفض المنشآت فكرة ادماجها مع بعضها البعض خشية قيام الحكومة بعمل قانونى أو سيطر من جانبها في حالات الفشل .

هكذا يتضح لنا أن تحليل كل هذه الأمثلة المرتبطة بالمنافسة المقيدة أو غير الكاملة يتطلب في النهاية تصورات محددة حول طبيعة القوة وعلاقتها بالاقتصاد، فالحقيقة أن دراسة المنافسة المقيدة توضح ذلك الارتباط الرسمى بين التحليل السياسى والاقتصادى .

٥ - جون مينارد كينز John maynard Keynes

معتقدونا أن مفهوم كينز (١٨٨٣ - ١٩٤٦) من أعمال إذا نظرنا إليها على أنها كانت تمثل محاولة لتعديل بعض الملامح الأساسية في الاقتصاد الكلاسيكى أهمها :
١ - المستوى التعمري للتحليل الاقتصادى : فلكسى الاقتصاد الكلاسيكى الذى بلغ ذروته على يد الفريد مارشال (١٨٤٢ - ١٩٢٤) كان معورا لاهتمام ينصب على ظروف الانتاج والأسعار بالنسبة للمنشأة أو الوحدة الانتاجية الخاصة بحيث لم

توضع ظروف الاقتصاد العام موضع الاعتبار وفلسى
مقابل ذلك ذهب كينز الى أن الظروف الاقتصادية
العامة تشكل محورا هاما للتحليل .

ب- أما الدعوة الثانية فى الاقتصاد الكلاسيكى التى
حاول كينز تغييرها فقد كانت ذات تاريخ طويل
بدأ فى القرن الثامن عشر على يد ج.ب. سساي
J.B. Say وامتدت حتى القرن العشرين من خلال
اعمال أ.س. بيجو A.C. Pigou (١٨٧٧ - ١٩٥٩)
حيث ذهب أصحاب هذه النظرة الكلاسيكية الى أن فى
ظل التنظيم الذاتى يمكن أن تستخدم المـوارد
الاقتصادية على نحو كامل وثابت تقريبا وأن هناك
بعض الميكانيزمات الأوتوماتيكية للتوفيق تضمن
عملية امتصاص ما يطرأ على مستوى رأس المال
والسكان من تغيرات هنا عارض كينز فى هذه النظرة
فذهب الى أنه فى النظم الاقتصادية الرأسمالية
يمكن ان تحدث قلقلات خطيرة (عدم توازن) بالدرجة
التى يتوقع معها ارتفاع معدلات البطالة وحدوث
الكساد العظيم .

ولقد أقام كينز تصور هـذا عن طريق جمع عدد مــــن
المتغيرات الاقتصادية والاقتصادية فى البداية يقرر كينز
أن مستوى الدخل والعمالة بالنسبة لأي نظام اقتصادى يمكن

أن ينظر اليه بطريقتين :

أولهما - انه من وجهة نظر عائد الأفراد فان دخول أى مجتمع
يتكون من نسبة العائدات التى ينفقها الأفراد فى مجال
الاستهلاك مضافا اليها نسبة ما يحتفظون به كمدخرات .

ثانيهما : من وجهة نظر الانتاج يتكون الدخل من تلك
المستجباب الموجهة للاستهلاك المباشر للأفراد والمنتجسات
الموجهة للاستثمار ومن ثم نستطيع بوجهة النظر المزدوجة
للدخل أن نتوصل للمعادلة التالية :

$$\text{الاستهلاك} + \text{المدخرات} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار}$$

وبعد أن قدم كينز هذه التعريفات وضع عدة تصورات
 لكل مقوم من هذه المقومات (الاستهلاك ، المدخرات ،
 الاستثمار) ففيما يتعلق بالاستهلاك والمدخرات ذهب كينز
 الى أن أذواق المستهلكين ثابتة وأن المستهلكين بوجه عام
 ليسوا مجدددين فى مجال الاقتصاد وبالإضافة الى ذلك ذهب -
 كقانون سيكولوجى أساسى الى أنه اذا ارتفع دخل المستهلك
 فانه يميل الى أن يضع جانبا نسبة متزايدة من دخله الكلى
 كمدخرات . هذا يعنى بالنسبة للمجموع فى نظر كينز -
 أى أن نمو دخل المجتمع لا يعاحب بالضرورة زيادة نسبة
 معادلة فى الاستهلاك .

وفيما يتعلق بالاستثمار وضع كينز عددا من التصورات

غير الاقتصادية فقد ذهب الى أن الاستثمار ذاته هو دالة أو وظيفة لسعر الفائدة والكفاءة الحدية لرأس المال ويعكس هذا المصطلح الأخير - بصفة خاصة - اتجاهات رجال الأعمال لما يقدرونه من مكاسب يتوقعونها من الاستثمارات الجديدة . وفي محاولته تحديد الخصائص المميزة لاتجاهات رجال الأعمال . ذهب كينز الى أن رجال الأعمال يتنبأان بأن العائد المستقبلي سوف يكون مماثلاً تقريباً للعائدات الراهنة . أما سعر الفائدة فهو وظيفة أو دالة للمخزون الكلي للنقد أو ما أسماه كينز بتفضيل السيولة أو التفضيل النقدي ويعكس هذا المصطلح الأخير اتجاهات معينة للمضاربين عندما يحددون ما يفضلونه فيما يتعلق بملكية الأصول أما في صورة نقدية أو على هيئة سندات .

وبعد أن فرغ كينز من توضيح هذه العلاقات حاول أن يوضح كيف أنه في ظل ظروف معينة يمر النظام الاقتصادي ببعض الفترات كالبطالة أو التضخم وهو في ذلك يقيم تصور هذا على بعض الافتراضات الاقتصادية وذلك على حد تعبير هانسن Hansen الذي لخص تصور كينز هذا بقوله :

" أن هناك فيما وراء معدلات الاستهلاك ميلاً نفسياً للاستهلاك، كما يكمن وراء الكفاءة الحدية توقعاً نفسياً بالعائدات أو الحيلة المستقبلية لأصول رأس المال كما أن هناك وراء معدلات السيولة اتجاهها نفسياً للسيولة النقدية

تلك التوقعات التي تحدد وفقا لسعر الفائدة في المستقبل " وبالإضافة لهذه المتغيرات ذات الجذور النفسية والتمثلية في أنماط السلوك والتوقعات هناك أيضا كمية النقود التي يحددها البنك المركزي كنمط نظامي للسلوك " .

ولنا أن نتساءل في النهاية أين وضع كينز البعد السياسي في تصورهِ هذا ؟ لقد ظهر اهتمامه بالمسائل السياسية واضحا في مناقشته للسياسة العامة فقد ذهب كينز الى أنه من الممكن للحكومة أن تؤثر في مستوى الدخل القومي والعمالة بمعالجة المقومات الأساسية للاقتصاد " الاستهلاك والمدخرات والاستثمار " ، فهي تستطيع أن تتحكم في توزيع الدخل من خلال فرض الضرائب ، وذلك للاحتفاظ بمتسوى عادل للدخول الأمر الذي يؤدي في النهاية الزيادة معدلات الاستهلاك معنى ذلك أن الجوانب الاقتصادية للنسق الاجتماعي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمتغيرات السياسية ، الأمر الذي يجعل من المتعذر فهم العمليات الاقتصادية دون أن يكون هناك وعى دائم بالسياسة العامة للدولة .

والملاحظ مما سبق أن هناك بين المفكرين الاقتصاديين حركة بين الخلف والأمام فيما يتعلق بالعلاقة بين الأبعاد السياسية والاقتصادية فلقد رأينا بالنسبة لأصحاب النظرة المركزية لا تكاد أهداف النظام الاقتصادي تختلف أو

تتميز عن أهداف النظام السياسي بل كانت زيادة الثروة في نظرهم تعنى زيادة القوة التي كانت تستخدم بطريقة مباشرة لزيادة الثروة، وجاء سميت فنفي فكرة عدم تميز الاقتصاد عن السياسة وذهب الى أن الدولة والاقتصاد لا يختلفان فقط من حيث أغراضهما أو أهدافهما بل يجب أن يقوم كل منهما بتحقيق هذه الأهداف على نحو مستقل عن الآخر كلما أمكن ذلك وأنه بالنسبة للاقتصاد على الأقل يحدث أقصى نمو ممكن في نظره تحت ظروف المنافسة الحرة التي لا تتقيد بتدخل سياسي، وعلى الرغم من توحيد ماركس ببعد الملامح الأساسية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي إلا أننا نجده يرفض الأفكار الكلاسيكية حول العلاقة بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية فبالمعنى الذي رأى فيه ماركس أن أهداف النظام الاقتصادي والسياسي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً كان يلتف بأفكاره نحو القائلين بدعوى المركزية ومع ذلك فقد اختلف عنهم عندما نظر الى السياسة على أنها خاضعة أو تابعة لاعتبارات اقتصادية ففلا عن أن دور الدولة في نظره كان محدوداً في نطاق تدعيم علاقات الطبقة التي تنشأ عن ظروف الانتاج . وأخيراً يأتي كينز فيرى استقلالية أكبر مما ذهب إليها ماركس فيما يختص بعلاقة الاقتصاد والسياسة حيث ذهب الى أنه بمقدور السلطة السياسية أن تؤثر في الظروف الاقتصادية ولكنه يرى أن هذا التأثير يتحدد من خلال الممارسة المباشرة للقوة كمعالجة سياسية للمتغيرات

الإشارة إلى مجتمعات بسيطة ومتجانسة (يسهل فيها تمييز العمليات الاقتصادية والتنظيمات الاقتصادية البنائية (كالشركات والمؤسسات والبنوك والأسواق) إلى جانب ما يتوافر فيها من سجلات موثقة للمصطلحات والعمليات الاقتصادية . في هذه المجتمعات المعقدة تصبح الدراسة المستقلة للأنشطة الاقتصادية وعلاقتها بالنشاطات الأخرى أمرا ميسورا نظرا لسهولة ادراك هذه الأنشطة وتمييزها بوضوح . ويختلف الحال تماما بالنسبة للدراسة الانثروبولوجية للمجتمعات البسيطة ، حيث يتعذر على الباحث أن يحدد ما إذا كان النشاط الذي يلاحظه هو نشاط اقتصادي أم ديني أم سياسي أم قرابي . وبالطبع أشار موقف المجتمعات البسيطة والبدائية صعوبات جمة واجهن أي محاولة لدراسة الحياة الاقتصادية بطريقة مستقلة من الناحية التحليلية ، وهذا ما عبر عنه ريموند فيرث Raymond Firth في قوله :

" تكاد تكون المبادئ الاقتصادية التي تتميز بعمومية تطبيقها قليلة ونادرة فكثيرا من هذه المبادئ أكثر ارتباطا بالاطار الفكري العام لنظام الرأسمالية الصناعية والذي يتضمن استخدام التكنولوجيات المعقدة ، والنقود كوسيلة للتبادل ونظام متفق للائتمان ونظام متميز للبنوك وتطوير المشروع الحر وطبع البناء الاجتماعي بالطابع الفردي وغير ذلك مما يتميز به المجتمع الغربي . ومن أجل ذلك يواجه الأنثروبولوجي بصعوبة واضحة تتمثل في تنوع

انماط البناء الاجتماعي للمجتمعات البسيطة التي تمثل موضوع دراسته .

فمن هذه المجتمعات ما يأخذ بالنظام الزراعي الذي يقترن باستخدام محدود وضيق للنقود كوسيلة للمعاملات الاقتصادية، وتطبيق محدود للتكنولوجيا كما تسيطر عليه تنظيمات للمشروعات والتعاونيات والائتمان تختلف تمام الاختلاف عن النظم والتنظيمات التي تسيطر على الاقتصاد الغربي، ومنها أيضا ما يتسم بالطابع البدائي حيث تختفى النقود تماما كوسيلة للتبادل والتوزيع والادخار وعلى ذلك فان المشكلة الحقيقية التي تواجه الأنثروبولوجي تكمن في محاولته تطبيق أو ترجمة المبادئ الاقتصادية في سياقات جديدة ومختلفة، وهو من أجل ذلك لا يتوفر له ما يتوفر لعالم الاقتصاد الذي يعنى بدراسة المجتمع الغربي أو الحديث من وسائل دقيقة ومضبوطة للقياس ممثلة على الأقل في استخدام النقود لقياس عددا كبيرا من النشاطات والعمليات والعلاقات الاقتصادية .

ولقد كشفت بعض الدراسات الأنثروبولوجية التي أجريت في الأربعين سنة الماضية والتي ركزت على عمليات الإنتاج والتبادل بصفة خاصة عن أن أوجه النشاط الاقتصادي في هذه المجتمعات البسيطة يخضع وبوجه عن طريق مبادئ

الزعامة والقراية .

ففى عام ١٩٢٢ نشر مالىنوفسكى B.Malinowski

(١٨٨٤ - ١٩٤٢) دراسة ممتازة للنشاط الاقتصادى للقبائل

الميلانيزية الأصلية فى غينيا الجديدة ، فيها كشف الباحث

عن أنه فى مجال الانتاج والتبادل والزعامة عوامل هامة

لدفع الأفراد للقيام بأنواع معينة من النشاط الاقتصادى

ففى مجال صنع القوارب مثلا، لاحظ مالىنوفسكى أن هناك تقسما

متميزا للعمل بين "الزعيم" و"الأسطوات" و"المساعدين"

وأن هؤلاء الأفراد لا يقومون بالعمل للحصول على اجور متناسب

مع ما يبذلوه من جهد وإنما يهدف النشاط الاقتصادى كله

الى جعل ملكية القارب تؤول الى الزعيم كما يكفل استخدام

القارب من قبل المجتمع كله والى جانب ذلك يستند العمل

الجمعى على واجبات محددة يقوم بها أقارب المماهرة - هؤلاء

الأقارب يتحتم عليهم معاونة وتدعيم الفرد كلما احتساج

الى تعاونهم ، أما بالنسبة للزعيم فان مساعدته تمتد

لتشمل جميع أفراد المجتمع، وهذا ما لا يتوفر للرجل العادى

وقد يوجد الى جانب ذلك نظاما لتوزيع الطعام على الأفراد

بعد الانتهاء من العمل، ولكن لا يعتبر ذلك بمثابة "أجر"

لأنه لا يتناسب بالمرّة مع طبيعة العمل الذى يقوم به الفرد

أو مع الجهد الذى بذله للقيام به وعلى هذا الأساس استطاع

مالينوفسكى فى دراسته هذه أن يجمع من المعلومات

والملاحظات ما جعله ينتقد وبشدة وجهة النظر الغربية
التقليدية للدافعية الاقتصادية .

وبالإضافة الى ذلك، أكد مالىنوفسكى ما للسحر من
أهمية فى هذه المجتمعات كعامل من شأنه أن يؤدي إلى
تكامُل الأنشطة الاقتصادية حيث ترتبط عمليات صنع القوارب
مثلا وفى كل مرحلة من مراحلها بمجموعة من الطقوس والشعائر
السحرية، وفى هذا الصدد فسر مالىنوفسكى ظاهرة السحر
على أنها قوة إضافية يتمتع بها الزعيم المتمرس والمحنك
تمده بقدر كبير من التأثير النفسى على أفراد مجتمعه
بحيث يجعلهم على ثقة تامة بنجاح عملهم .

ويظهر تأثير أو غلبة التغيرات غير الاقتصادية على
نحو أكثر وضوحا فى مجال التبادل بعفة خاصة، فقد لاحظ
مالينوفسكى أنه الى جانب التبادل الذى يأخذ شكل الهبات
والمنح المحضة (كما يحدث مثلاً بين الزوج وزوجته أو بين
الآباء وأطفالهم) كانت هناك أشكالاً أخرى للتبادل تتضمن
نظماً للدفع "الأجر" فى مقابل الخدمات التى تقدم، إلا أنها
كانت جميعها تنظم من خلال العادات الجمعية والتقليد
بل وأكثر من ذلك لم يكن تبادل الهدايا والسلع ليهدف
الى تحقيق غايات اقتصادية يقدر ما كان يهدف لتحقيق
غايات أخرى لا تتسم بالطابع الاقتصادى مثل تحقيق الهيبة

الاجتماعية والمزايا أو القاب التقدير الاجتماعي للجماعة .
ومن ثم فان نظرية العرف والطب لا تنهى - كما أشار السي
ذلك مالميتوفسكى أكثر من مرة - لتفسر هذه الأنماط الخاصة
أو الأشكال النوعية للتبادل .

وبعد سنوات قليلة من نشر دراسة مالميتوفسكى السابقة
احضر مارسيل موس Marcel Mauss (١٨٧٢ - ١٩٥٠) وهو أحد
تلاميذ دوركايم ، كتابا مغيرا تحت اسم " الهبة " The Gift
قدم فيه مسحا لمجموعة كبيرة من أنماط التبادل الطقوسية
في التراتيا الانثروبولوجي في هذه الأنماط لاحظ موس أن هناك
قصر كبير من الالتزامات بين مانح الهبة ومستقبلها أو
آخذها ، وهو في تحليله لنظام الهبة في هذه المجتمعات
اتفق مع مالميتوفسكى على أنه من الصعب أن تفسر أنماط
التبادل التقليدية في ضوء متغيرات اقتصادية ذات طابع
نفعي كما أكد مثله أن " الهبة " في جوهرها رمز يهدف الى
تحقيق ترابط القبيلة وتكاملها وتدعيم نظام القرابة ككل .
وبالإضافة الى ذلك حاول موس أن يوضح الطابع العام لهذه
الظواهر البدائية بقوله :

" أنها ظواهر ذات طابع قانوني واقتصادي وديني
وجمالي .. فهي ظواهر قانونية تارة لأنها ترتبط بالحقوق
الفردية والجمعية وتنظيم الأخلاقيات وهي تارة أخرى
سياسية وأخرى لأنها تتمثل بالطبقات والعشائر والعائلات

وهي تارة ثالثة دينية لانها اكثر اتصالا بالدين والمبدأ الحيوى والسحر وبالعقلية الدينية، وهى أيضا اقتصادية لما تتضمنه من أفكار القيمة والمنفعة والربح والثروة والكسب والتراكم والاستهلاك وهى فضلا عن ذلك تشتمل على جانب جمالى هام، وعلى ذلك فان البحث الشامل لهذه الظواهر الاجتماعية هو أنسب الطرق او المداخل لدراسة هذه النظم .

وتعتبر الدراسات التى قام بها ريموند فيرث R.Firth من الدراسات التى تستحق الإشارة إليها فى هذا المدد، ذلك لأنها تمثل فى الحقيقة جهدا مكثفا للتركيب ما بين البحث الانثروبولوجى والنظرية الاقتصادية تلك المحاولة التى فشل مالىنوفسكى فى القيام بها. وفى دراساته لمجتمعات الماورى Maori بنيوزيلنده ومجتمعات التيكوبيا Tikopia ركز فيرث على مناقشة المقولات الاقتصادية التقليدية لتقسيم العمل والدخل ورأس المال والتوزيع والحساب الرشيد. موضحا كيف أن هذه الأنشطة الاقتصادية قد تأثرت فى هذه المجتمعات بديناميات اساق الزعامة والقراية والسحر والمهابة الاجتماعية . كذلك أوضح فيرث فى دراسة أخرى حديثة حول البناء الاقتصادى لصناعة الأسماك بالملايو، كيف تتلاءم جوانب معينة من النشاط الاقتصادى كالتسويق والائتمان مع التحليل الاقتصادى العملى، بينما تتأثر جوانب أخرى - كالانتاج وفائض العمل - وبموضوعات متغيرات

ذات طابع غير اقتصادى كالمتغيرات الدينية والقروية .

هكذا ، خلصت هذه الدراسات الانثروبولوجية الى نتيجة هامة موداها أن تحليل النشاط الاقتصادى فى هذه المجتمعات البسيطة والمتجانسة يتطلب نوعا آخر من النظرية يختلف تماما عن النظرية الاقتصادية الحديثة التى كشفت عن ملاحظاتها فى المجتمعات الغربية المعقدة .

وسنحاول فى الفصل الرابع أن نقدم بعض المقترحات بصد التحليل المقارن لهذه المجتمعات .

الاتجاهات الحديثة فى الاقتصاد وعلم الاجتماع :

تعود علماء الاقتصاد والاجتماع والانثروبولوجيا أن يقدموا تصورات متعددة عن موضوع الدراسة فى العلوم الاجتماعية الأخرى، وتفيد هذه التصورات على الأقل فى تحديد كيف يصيغ هؤلاء العلماء نظرياتهم وتعميماتهم فى مجال دراستهم الخاص . وسنحاول ختاماً لهذا الفصل أن نحدد بعض التطورات الحديثة فى كل من علم الاجتماع وعلم الاقتصاد والتي توضح على الأقل بطريقة غير مباشرة أبعاد التداخل بين العاملين .

اولا - فى مجال الاقتصاد

أسهمت بعض الاتجاهات الحديثة فى الاقتصاد عن نمو

علم الاجتماع الاقتصادي ومن أهم هذه الاتجاهات نجد :

١ - اقتصاديات الرفاهية Welfare economics

فمن المعروف أن علوم الحياة (البيولوجيا والبكتريولوجيا) تهتم بدراسة وظائف الكائن الحي العضوي على ما هو عليه وليس عليها ينبغي أن يكون، ليأتى علم الطب من ناحية أخرى ليهتم بما ينبغي أن تكون عليه صحة الكائن العضوي وذلك من خلال تطبيقه لقوانين علم الحياة، وبالمثل يمكن النظر إلى علم الاقتصاد على أنه دراسة متحررة أو غير مقيدة أو متحيزة Value-free study لعمليات إنتاج وتوزيع وتبادل السلع والخدمات. أما اقتصاديات الرفاهية - وهي تمثل دراسة موجهة لمصلحة معينة - فقد ظهرت فسر السنوات الأخيرة كنظرية تحاول تطبيق المبادئ الاقتصادية على مستوى وضع سياسة معينة للنهوض إلى أقصى قدر ممكن برفاهية الفرد والمجتمع.

ومع أن برنامج اقتصاديات الرفاهية يستند من حيث المبدأ على التفاعل القائم بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية والدينية وغيرها من المتغيرات التي ترتبط بالحياة الاجتماعية العملية، إلا أن كثيرا من أصحاب هذه النظرة لم يهتموا بهذا التفاعل يتركز بعضهم على ما يترتب على تغيرات البيئة الاقتصادية للفرد فقط من نتائج

وأشار على مستوى رفاهيته، بينما اهتم البعض الآخر بموضوعات ذات طابع سوسولوجي تدور حول كيفية قياس الرفاهية الاقتصادية أو كيفية المقارنة بين مستويات الرضا والاشباع لدى الأفراد وإمكانية الاستناد على مستويات رفاحية الأفراد للوصول إلى تعميمات ترتبط برفاحية المجتمع وهكذا .

٢ - نظرية اتخاذ القرارات التنظيمية

Organizational decision- Making theory

تستند النظرية الكلاسيكية الحديثة للمنشأة - كما سنرى في الفصل الرابع على عدة افتراضات أو تصورات حول الأهداف والقوة والمعرفة فهي تقرر من ناحية أن محاولة تحليل تنظيم أي منشأة تقتضي النظر إلى أهدافها على أنها معطيات ثابتة لا تتغير، كما ترى من ناحية أخرى أن المنشأة لا تستطيع السيطرة على البيئة الخارجية المحيطة بها (كالمنشآت الأخرى والمستهلكين) كما أنها لا تواجه بمشكلات سياسية داخلية (كالمصراع مثلاً) وأخيراً تقرّر النظرية الكلاسيكية أن منشأة تكون على معرفة تامة بكل أنوات النشاط أو السلوك التي يمكن أن تقوم بها وبكل النتائج المترتبة على أي نوع منها .

غير أنه تبين من الناحية العملية أن مثل هذه

التصورات لا تتفق مع الواقع الأمريقي فقد اتضح أن رجال الأعمال في أي منشأة يغيرون وباستمرار من أهدافهم، وانهم يتمتعون بممارسة القوة والنفوذ إلى جانب افتقارهم الواضح للمعرفة ولقد ترتب على ذلك أن ابتعد أصحاب نظرية اتخاذ القرارات التنظيمية تماما عن هذه التصورات الكلاسيكية، بل حاولوا تحديد مختلف المواقف التي تفسر فيها المنشأة من أهدافها ، أو التي تبحث فيها عن معلومات جديدة أو التي تواجه فيها بصراعات داخلية واستخدموا فضلا عن ذلك تكتيكا جديدا لتفسير نشاط المنشأة والتنبؤ به .

٣ - نظرية المباراة Game theory

وتعرف أيضا بنظرية الاحتمال ، وقد ظهرت كتعديل من نوع جديد لتصورات النظرية الاقتصادية الكلاسيكية فيمما يتعلق بالأهداف والقوة والمرعة تماما كالنظرية السابقة وببساطة تقرر هذه النظرية أنه اذا تفاعل شخصان (أو أكثر) مع بعضهما البعض فان كلا منهما يحاول أن يزيد من مكاسبه إلى أقصى درجة وأن يقلل من خسارته إلى أدنى درجة ممكنة ، كما أن كلاهما يعجز تماما سواء في التنبؤ بالطريقة التي سيملك بها الآخر أو في السيطرة على هذا السلوك .

ولقد استطاع اصحاب هذه النظرية - استنادا على هذه التصورات - أن يقدموا نموذج معقدة للسلوك تختلف فيعينا

بينها من حيث الاستراتيجية وظروف المكسب والخسارة وظرف
المنافسة والتعاون... الخ لذلك كان تطبيق هذه النظرية
 في المجال الاقتصادي أكثر وضوحا وبخاصة في مجالات المنافسة
 المقيدة وعلاقات العمال .

٤ - وأخيرا ، امتد اهتمام رجال الاقتصاد بالمتغيرات غير
 الاقتصادية ليشمل فروعاً عدة من علم الاقتصاد مثل اقتصاديات
 العمل والاستهلاك والتنمية وسنحاول في مواضع متفرقة من
 الفصول التالية أن نوضح أهم التطورات التي طرأت على علم
 الاقتصاد الكلاسيكي والتي كانت بدورها دافعا لظهور علم
 الاجتماع الاقتصادي .

ثانيا - في مجال علم الاجتماع

من أهم الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع التي ساعدت
 على نمو علم الاجتماع الاقتصادي نجد :

١ - علم الاجتماع الصناعي

فمنذ ١٩٢٠ ظهرت بعض الدراسات التجريبية التي
 اهتمت بموضوع الانتاجية متأثرة بأبحاث هاثورن
 Hawthorne التي أجراها في مصنع شركة ويسترن الكتريك
 Western electric بشيكاغو . لقد اهتمت هذه الدراسات
 بادی ذي بدء بتوضيح تأثير ظروف العمل الفيزيكية كالإضاءة

والتهوية وفترات الراحة على أداء العمل إلا أنه تبين أثناء التجارب التي أجريت في هذه دراسات أن هذه العوامل الفيزيائية لم تكن صاحبة الكلمة النهائية في رفع الروح المعنوية للعمال أو في رفع مستوى الانتاجية، بل تكاد تفقد مالها من أهمية وتأثير إذا قورنت بالعوامل الانسانية مثل عوامل كسب المكانة أو حرية التعبير عن الشكاوى والمطالب للسلطات المسؤولة. ولقد ترتب على ذلك أن سرعان ما قامت مدرسة " العلاقات الانسانية " والتي ارتبطت في ظهورها بأعمال كل من التون مايو Blton Mayo ونورث هوايتهد North Whitehead وفرايتز روبلزبرجر Fritz Roethlisberger لتصبح محور الارتكاز في مجال علم الاجتماع الصناعي والذي تطور بخطوات سريعة في معاهد شيكاغو وتمخض عن قدر كبير ومتنوع من البحوث والتعليقات والمناقشات وبخاصة في الثلاثين سنة الأخيرة. وسنعود مرة أخرى لمناقشة ما انتهى اليه من نتائج في الفصول التالية .

وبالإضافة الى علم الاجتماع الصناعي اسهمت ميادين أخرى فرعية من علم الاجتماع - وبخاصة في السنوات الأخيرة - في تطوير علم الاجتماع الاقتصادي وكان من أهم هذه الميادين علم اجتماع المهن والتنظيمات الرسمية والاستهلاك والتسويق الطبقي... الخ وغيرها من ميادين تسهم اسهاماتها محسوس الارتكاز في الفصول التالية .

الفصل الثالث

علم الاجتماع الاقتصادي بين علم الاجتماع والاقتصاد

تتعدد المداخل التي يمكن استخدامها للمقارنة بين العلوم المختلفة ومن أكثر المداخل ذيوعا في هذا المجال نجد المدخل الوصفي Discriptive والمدخل التحليلي Analytic.

ويحاول المدخل الأول تحديد مجال البحث في أي علم، وتعيين أي الظواهر والموضوعات التي يعنى الباحثون فيه بمعالجتها أو دراستها. فمن خلال هذا المدخل يعرف علم الاقتصاد مثلا بأنه العلم الذي يهتم بدراسة موضوعات مثل: الأسباب التي تدفع رجال الأعمال لإنتاج سلع معينة دون أخرى أو التي تدفع الأفراد لشراء أو الإقبال على أنواع معينة - بكميات محددة - من السلع ، أو كيفية توزيع السلع والمنتجات في الأسواق... الخ كما يوصف علم السياسة بسلان الباحثين فيه يهتمون بدراسة مسائل تدور حول وظائف الأجهزة الحكومية والتشريعية وكيفية أداء هذه الوظائف أو الأسباب التي تدفع ببعض الأفراد إلى الإدلاء بأصواتهم الانتخابية في الوقت الذي يمتنع فيه آخرون عن ذلك أو دراسة أسباب الصراع الذي ينشأ بين الأحزاب السياسية وهكذا

وبالمثل يوصف علم الاجتماع بأنه يهتم بمعالجة الموضوعات التي لم يعني بها كل من علم الاقتصاد والسياسة . وأن علماء الاجتماع ولو أنهم يعنون بدراسة جوانب معينة من الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلا أنهم يركزون بعنف خاصة على أنساق المكانة والمهابة والتدرج الطبقي والحياة الأسرية والحياة الحضرية وبخاصة في مجتمعات كبيرة ومعقدة وذلك في مقابل علم الأنثروبولوجيا الذي يعالج نفس الموضوعات ولكن في مجتمعات صغيرة أو بسيطة ولو أن العلم الأخير يركز بعنف أساسية على أنساق القرابة والدين لما لهذه الأنساق من دور هام في تنظيم الحياة الاجتماعية لهذه المجتمعات .

أما المدخل التحليلي ففيه يطرح الباحث عددا من التساؤلات التي تصنف في مجموعات متميزة أهمها :
 ١ - تساؤلات تحدد الإجابة عليها ما يعرف باسم "المتغيرات المعتمدة أو التابعة Dependent Variables والتي تمثل بدورها موضوعات يتعين على الباحث شرحها وتفسيرها ومن أمثلتها :
 - ماهي المشكلات العلمية التي تواجه مجال البحث في هذا العلم ؟

- هل الذي يمكن شرحه وتفسيره في الحياة الاقتصادية أو الأسرية أو الحضرية ؟ هل هي التغيرات الدورية

التي تحدث في مستوى العمالة مثلاً؟ أم هي معدلات
الطلاق المتغيرة؟ أو معدلات الهجرة من المدن
واليها؟ وهكذا .

- ٢ - تساؤلات تحدد الإجابة عليها ما يعرف باسم "المتغيرات
المستقلة Independent Variables والتي تمثل
أسباب (أو محددات أو عوامل أو شروط) المتغيرات
المعتمدة ، ومن أمثلتها :
- هل التغيرات التي تطرأ على معدلات الاستثمار مثلاً
هي التي تحدد التغيرات التي تحدث في مستويات
العمالة ، أم أن هناك عوامل أخرى تفسر التغيرات
الآخيرة كالتغيرات التي تحدث في مجال التجارة الأجنبية؟
- هل يؤدي اختلاف المستوى الاقتصادي للزوجين الزيادة
احتمالات الطلاق ؟ وما هو دور الدين مثلاً في هذا
العدد ؟ وهكذا .

- ٣ - تساؤلات تدور حول طبيعة العلاقة بين المتغيرات المعتمدة
والمتغيرات المستقلة ، وهي تنقسم بدورها إلى مجموعات
متميزة مثل :

أ - تساؤلات تهتم بمشكلة التعريف : وهي أكثر هذه
التساؤلات أهمية لأنه من الضروري تحديد النماذج
الرئيسية والمختلفة للمتغيرات المعتمدة التي

تمثل نتائج أو مصاحبات لعوامل أو أسباب معينة (متغيرات مستقلة) تماما كما أنه من الضروري تحديد مختلف النماذج التي تصنف إليها العوامل الفعالة أو المؤثرة (متغيرات مستقلة) التي أدت الوجود للمتغيرات المعتمدة (المثال على ذلك، هل يمكن لدراسة الاستقرار الأسري الاكتفاء بدراسة الأسر المطلقة في مقابل الأسر المستقرة؟ أم أنه من الضروري أن تمتد الدراسة لتشمل ظواهر مثل الانفصال الشرعي والهجر بدون طلاق... الخ وغير ذلك من الأشكال المختلفة للتفكك الأسري (باعتباره متغيرا نابعا). وأيضا هل يمكن الاكتفاء بتوضيح أو تفسير معدلات الطلاق المختلفة في ضوء الاختلافات الدينية أو التعليمية للزوجين؟ أم أنه من الضروري أن نضيف إليها بعض العوامل السيكولوجية كاتجاهات الزوجين من مسائل الجنس مثلا باعتبارها عوامل أو أسباب للفشل الزوجي؟

ب - تساؤلات ترتبط بالنظام أو الاتساق المنطقي لكل مجموعة من المتغيرات (المستقلة والمعتمدة) مثل :

هل يفوق احد المتغيرات السمتقلة كالدين مثلاً غيره من المتغيرات الأخرى كالتعليم فى أهميته لتفسير اختلافات معدلات الطلاق ؟

هل يمكن تصور كل المتغيرات المستقلة على نفس المستوى من التريد أم أن هناك متغيرات على مستوى معين (كالانتماء الدينى على المستوى الاجتماعى) ترتبط بمتغيرات علمية مستوى آخر ومختلف (كالاتجاهات الجنسية على المستوى السيكولوجى مثلاً) ؟ وهكذا .

ج - تساؤلات تدور حول كيفية ارتباط المتغيرات المستقلة والمعتمدة على نحو يمكن من مياغة فروض يمكن اختبارها تتعلق بالواقع الأمريقى ومثل ذلك الفرض القائل بـ "الزيجات التى ينتمى فيها الزوجان لأطر دينية مختلفة تكشف عن معدلات للطلاق أعلى من معدلاتها فى زيجات ينتمى فيها الزوجان الى نفس الاطار الدينى". وتتضح أهمية هذه التساؤلات فى أنه اذا ارتبطت ما تقدمه من فروض على نحو منظم فانها تمكن الباحث فى النهاية من الوصول الى " نموذج تفسيرى" Explanatory Model ييسر له عملية المقارنة

ويعتبر المدخل التحليلى هو أكثر المداخل ملائمة لتحديد الخصائص المميزة لكل من علم الاجتماع وعلم الاقتصاد ومن ثم فاننا بعدد المقارنة بين هذين العلمين سنلتزم

بأبعاد هذا المدخل على النحو الذى أشرنا اليه من قبل ذلك
 لأنه على الرغم من أنه من الممكن وضع عدد من التمييزيزات
 التى تفصل مجال الدراسة فى كل من العلمين (باستخدام
 المدخل الوصفى) الا أنه من الملاحظ أن هناك قدرا كبيرا من
 التداخل بين موضوعات الدراسة فى كل منهما يجعل مثل هذه
 التمييزيزات مدعاة لمزيد من الجدل. هذا بالإضافة الى أن
 اختلاف وجهات النظر حول تحديد مجال البحث فى كل من علم
 الاجتماع والاقتصاد لا يزال كبيرا وملحوظا حتى بين
 المشتغلين بكل منهما. فمن ناحية نجد أن المشتغلين
 بمسائل علم الاقتصاد أو الذين يعتبرون أنفسهم علماء اقتصاد
 - (مثل علماء الاقتصاد الرياضى Sconometr Iicians
 واقتصاديو العمل Labor Economists والاقتصاديون
 النظاميون Institutional Economists وبعض المؤرخين
 الاقتصاديين) لم يتفقوا بعد على ماهية محددة لعلم الاقتصاد
 ومن ناحية أخرى نجد أن من يعتبرون أنفسهم علماء اجتماع
 - (مثل علماء السكان، ومؤرخو الفكر الاجتماعى، والمشتغلون
 بتحليل الجماعات العفيرة وغيرهم) - لا يزالون أكثر
 انشاقا فيما يتعلق بتحديد مجال الدراسة فى هذا العلم.

علم الاقتصاد من المنظور التحليلى :

نحاول هنا أن نحدد الخصائص المميزة لعلم الاقتصاد
 باستخدام المدخل التحليلى الذى سبق أن أشرنا اليه، ونسعى

هذا العدد تتخذ من التعريف الذى قدمه بول ساميولسون Paul Samuelson لعلم الاقتصاد نقطة بداية لهذا التحليل ، حيث يرى أن علم الاقتصاد هو :

عبارة عن دراسة كيفية اختيار الافراد والمجتمع للأسلوب الأمثل - بواسطة النقود أو بدونها - لاستخدام الموارد الانتاجية النادرة فى انتاج سلع متعددة وتوزيعها للاستهلاك بين أفراد المجتمع وجماعاته فى الحاضر والمستقبل

لنبدأ اذن فى أن نستخلص من هذا التعريف أهم المتغيرات المعتمدة والمستقلة وأن نحدد طبيعة العلاقات التى تربط بينهما فى علم الاقتصاد .

اولا - المتغيرات المعتمدة :

يمثل متغير انتاج السلع أولى المتغيرات المعتمدة
وهنا نطرح بعض التساؤلات التى تدور حول مستوى الانتاج الكلى للسلع فى المجتمع والانواع المختلفة للمنتجات وحجمها وغيرها من تساؤلات يحاول علماء الاقتصاد من خلالها تفسير الاختلافات أو المتنوعات التى ترتبط بمستوى الانتاج وتركيبه .

كذلك تعتبر " الموارد الانتاجية النادرة " من المتغيرات المعتمدة التى يعنى علماء الاقتصاد بمعالجتها وتفسيرها ،

فالملاحظ أن انتاج السلع انما يتم عن طريق تطبيق أو استخدام عوامل الانتاج التى تتمثل فى :

- ١ - الأرض أو الموارد الطبيعية، والقيم الثقافية بالإضافة إلى المعرفة أو الخبرة الفنية .
- ٢ - الأيدي العاملة أو مستوى الدافعية والمهارة لدى الكائنات الانسانية .
- ٣ - رأس المال أو مستوى الموارد المتاحة للانتاج فى المستقبل على نحو يتعدى حدود الاستهلاك المباشر
- ٤ - التنظيم وهو يتضمن الأساليب أو المبادئ المتبعة لتحقيق الترابط والتكامل بين العوامل الأخرى كما يتضمن طريقة أو بعض النظم مثل الملكية والتعاقد تماما مثلما يتضمن نشاط المشرفين على الانتاج .

وعلى هذا نجد أن علماء الاقتصاد وهم يصدرون الموارد الانتاجية " يهتمون بتوضيح مستويات هذه الموارد وحججهم استخدامها فى عمليات الانتاج والوسائل الفنية التى تحقق ترابطها .

ويشير مصطلح "التوزيع" إلى المتغير الثالث من المتغيرات الاقتصادية المعتمدة وفى هذا الصدد تطرح عدة تساؤلات تدور حول نوعية الافراد والجماعات التى توزع بينهم ما تقدمه العمليات الانتاجية من سلع وخدمات وكيفية توزيع

الدخل الناتج عن العملية الاقتصادية .

مما سبق يتضح لنا أن " الانتاج " والوسائل الفنية لتنظيم الموارد وتوزيع الثروة تمثل أهم المتغيرات المعتمدة في علم الاقتصاد وذلك في مقابل المتغيرات التي تضمنتها نظرية كينز والتي انحصرت في " حجم العمالة " (أو نسبة الأيدي العاملة المتاحة لعمليات الانتاج في وقت معين وفي " الدخل القومي) أو المستوى الكلي للانتاج ومن الملاحظ بوجه عام أن المتغيرات الثلاثة السابقة تشكل اليوم مجالات الدراسة في علم الاقتصاد، بل لقد تحولت بعض موضوعات البحث في فروع عدة من علم الاقتصاد لتصبح أمثلة لها. فمعنى علم اقتصاد العمل مثلاً تتطلب دراسة الأجور الاهتمام بمعالجة عدد من المبادئ مثل :

أ - المستوى العام للأجور في المجتمع والمتغيرات التي طرأت عليها في فترات سابقة .

ب - توزيع الأجور على المهن المختلفة، وما يطرأ على هذا التوزيع من تغيرات من وقت لآخر .

ج - اختلاف مستويات الأجور بين المناطق المختلفة داخل المجتمع الواحد وما يطرأ عليها من تغيرات على مر الزمن .

د - اختلاف مستويات الأجور بين المنشآت أو الشركات المختلفة داخل المنطقة الواحدة وما يعترئها من

هـ - اختلاف مستويات الأجور بين الأفراد الذين يعملون في نفس المهنة داخل مشروع واحد .

ثانيا - المتغيرات المستقلة :

يحتّم استخدامنا للمدخل التحليلي لتحديد المتغيرات الاقتصادية المستقلة على نحو ما ذكرنا من قبل طرح السؤال الآتي :

كيف يتحدد مستوى الانتاج وتركيبه وكيف تتحدد موارد الانتاج ثم كيف توزع الثروة في المجتمع ؟ أو بعبارة أخرى هي العوامل التي تؤثر في المتغيرات المعتمدة التي حددت من قبل في مستوى الانتاج والموارد وتوزيع الثروة .

وبعد الإجابة على السؤال السابق يتلخص الرأي الشائع في أن هذه المتغيرات الثلاثة السابقة أمور تتحدد على المدى الواسع والمقارن في ضوء التنظيمات السياسية والعداات والاحكام الدينية / هذا في الوقت الذي يؤكد فيه التحليل الاقتصادي - وبطريقة تقليدية - على أهمية " سوق العرض والطلب " باعتباره متغيرا مستقلا مباشرا يفسر في حدوده كيفية تحديد مستوى الانتاج وتركيبه وحشد الموارد وتوزيع الثروة . فالفرد - وفقا لهذه النظرة - يقبل على شراء سلعة معينة وبكميات كبيرة اذا كانت أقل تكلفة

والعكس صحيح إذا كانت السلعة باهظة التكاليف، بينما يعمل المنتج على العكس من ذلك على عرض كميات كبيرة من السلع التي قوم بانتاجها إذا ارتفع سعرها والعكس صحيح إذا انخفض السعر وعلى ذلك يتحدد سعر السلعة عند نقطة التقاء منحنى العرض ومنحنى الطلب .

وعلى هذا الاساس يستخدم مبدأ العرض والطلب بتفسير المتغيرات المعتمدة اذ يعتمد مستوى الانتاج وتركيبه على الظروف الراهنة لعرض المنتجات وطلبها كما يعتمد مستوى عوامل الانتاج وتركيبه على نفس الظروف بنفس الدرجة التي تتحدد فيها معدلات الدخل بالنسبة للأفراد والجماعات ففى حدود ظروف العرض والطلب التي تحدد العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية .

ثالثا : العلاقة بين المتغيرات :

من أشهر النماذج المستخدمة فى الاقتصاد ، ذلك النموذج الذى يهتم بالتنبؤ بكمية ما تنتجه منشأة من سلعة معينة تحت ظروف المنافسة الكاملة أو المثلى Perfect Compitition حيث تستطيع المنشأة عند مستوى معين للطلب أن تتوقع ما ستحصل عليه من سعر معين وعائد لكل منتج تقدمه، ولكنها فى الوقت نفسه عليها أن تتحمل نفقات ما تستخدمه من عوامل للانتاج ولذلك النفقات التي تحدد بدورها ظروف عرض السلعة

على المستهلك . هكذا استطاع علماء الاقتصاد التوصل الى مجموعة من الصيغ التي تمكنهم من صياغة نموذج للتنبؤ بكمية ما ستنتجه المنشأة حيث يتحدد حجم الانتاج - وفقاً لهذا النموذج - عند النقطة التي تتساوى فيها تكاليف انتاج الوحدة (أو ما يعرف باسم التكاليف الحدية Marginal Costs مع العائد الذي ستحصل عليه المنشأة في مقابل انتاجها) وهذا ما يعرف باسم الغلة الحدية (Marginal Revenue) . بعبارة أخرى يقرر هذا النموذج أن قيمة المتغير التابع أو المعتمد (حجم ما تنتجه المنشأة من سلع) عبارة عن دالة وظيفية لقيم مجموعتين من المتغيرات المستقلة (العرض والطلب) .

وبالرجوع الى النموذج الذي قدمه كينز، نجد أنه يحدد المتغيرات المستقلة في الميل للاستهلاك والكفاءة الحدية لرأس المال ثم سعر الفائدة فالميل للاستهلاك يندرج تحت مقولة الطلب، كما تعتمد الكفاءة الحدية لرأس المال على توقعات فائدة أوعائد الاستثمارات، ويستند سعر الفائدة بدوره على فائض المال (عرض) وطلب السيولة النقدية . وعلى هذا الأساس استطاع كينز أن يطور النموذج المتوازن ومن خلال معالجته لقيم هذه المتغيرات المستقلة التي حددها أن يضع بعض التنبؤات التي تفسر في النهاية ظواهر مثل تعطيل موارد الانتاج في المجتمع أو انخفاض مستوى الدخل القومي

ر ابعا - اهمية المعطيات Givens في التحليل الاقتصادي :

تقرر النماذج الاقتصادية التفسيرية - على نحو مما
 قد منا - أن المتغيرات الاقتصادية التابعة أو المعتمدة
 كالأسعار أو مستوى الانتاج ، تتأثر بالقوى الاقتصادية للعرض
 والطلب ، غير أن ذلك لا يحدث بهذا القدر من البساطة
 في عالم الواقع ، إذ أن هناك عددا كبيرا من المتغيرات
 الاقتصادية والسياسية والقانونية والدينية التي تؤثر هي
 الأخرى في مستوى الانتاج والأسعار ، ولذلك فإن اقتدار النماذج
 الاقتصادية على متغيرات العرض والطلب يعتبر في الواقع
 محاولة لطمس معالم الصورة المكتملة للحياة الاقتصادية
 وهنا نتساءل : كيف يواجه علماء الاقتصاد هذه المعوقات
 الأمبيريقية ؟

ان الطريقة الشائعة في هذا الصدد تتمثل في الاعتقاد
 بأنه وان كانت هناك متغيرات غير اقتصادية تؤثر في ظروف
 العرض والطلب الا أنه من الضروري لأغراض التحليل أن نتصور
 هذه المتغيرات كما لو كانت ثابتة لا تتغير ، وبالتالي لا
 تمارس تأثيرا واضحا في صياغة النماذج الاقتصادية وهذا
 هو ما كان يعنيه سامبولسون عندما قرر أن " التحليل
 الاقتصادي " يعتبر النظم والأذواق كما لو كانت أمورا
 مقررة أو معطيات Givens وهو في استخدام لمصطلح
 " المعطيات " كان يعنى أيضا أنها عوامل ثابتة لا تتغير .

ولتوضيح ذلك نعود الى موقف كينز : فهو فى محاولته صياغة نموذجه المتوازن ،نظر الى بعض العوامل على انها معطيات ثابتة مثل مهارة القوى العاملة،والمعدات والتكنولوجيا المستخدمة بالفعل، ودرجة المنافسة، والاذواق الراهنة للمستهلك ، واتجاهات الافراد الفعلية نحو العمل والبناء الاجتماعى القائم . ومن دواعى نظريته هذه ، أن هذه العوامل اذا ما تنوعت أثرت فى المتغيرات المستقلة (كالميل للاستهلاك والكفاءة الحدية لرأس المال) كما تؤثر من خلال المتغيرات المستقلة فى المتغيرات المعتمدة والتابعة (كالعمالة والدخل القومى) ومن ثم كان من الافضل فى نظره أن نتصورها على أنها معطيات أى أموراً ثابتة لا تتغير.

وبالمثل يكشف تحليل الاجور، ان هناك عددا كبيرا المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية تؤثر فى تمايزات الاجور ويتعين وضعها فى الاعتبار مثل المعدلات المتباينة للنمو السكانى كعامل يفسر التمايزات الجغرافية كما أن نوعية الصناعات القائمة وسياسات الاتحادات العمالية وما تقوم به من مساومات فى الامور القضائية فى المجال الصناعى تعتبر عوامل هامة لتفسير التمايزات الصناعية، وهذا بالإضافة الى عوامل مثل اختلافات الادارة ومدى كفاءة المشروع واختلاف سياسة الاجور، وأخيرا القيم والعادات

الاجتماعية بوجه عام . غير أنه على الرغم من ذلك ، إلا أنه يلاحظ أن النماذج المختلفة التي صيغت لتفسير تمايزات الأجور لم تكن تستوعب بداخلها كل هذه العوامل بل كانت تفع في الاعتبار عددا قليلة منها وتنظر الى العوامل الأخرى على أنها أموراً عديمة الأهمية أو ثابتة لا تتغير .

ويعتبر مبدأ " الرشادة الاقتصادية Economic

Rationality أحد المعطيات الهامة في التحليل الاقتصادي التقليدي - حيث أنه من المتصور - وفقا لهذا النموذج التقليدي - أن الفرد إذا ما وضع في موقف للاختيار في المجال الاقتصادي فإنه سوف يسلك بطريقة تمكنه من الارتفاع بوضعه الاقتصادي الى أقصى درجة ممكنة . غير أنه نظرا لأن الأفراد غالبا ما يسلكون بطريقة غير اقتصادية وغير رشيدة لذلك يصبح مبدأ الرشادة كأحد المعطيات الأساسية غير ملائم كتعميم امبريقي ، بل يصبح في الحقيقة وسيلة من وسائل البحث التي تسمح للباحث المضي قدما في تحليله الذي يركز على اعتبار أن التغيرات التي تطرأ على مستوى الأسعار والدخل هي المتغيرات المستقلة الوحيدة ، الأمر الذي يمكن عالم الاقتصاد من تقديم حلولا نظرية ممتازة لكثير من المشكلات الاقتصادية .

ويترتب على ذلك كله أن يواجه التحليل الاقتصادي موقفا معظما ، حيث يتعين على الباحث أن يختار بين بديلين

لا ثالث لهما، اما أن يقدم نماذج نظرية على درجة عالية من العمومية والتجريد، متجاهلا الواقع الامبريقي - غير الاقتصادي - أو أن يعنى بتعقد هذا الواقع اللااقتصادي ضاربا بالعمومية والتجريد النظرى عرض الحائط .

علم الاجتماع من المنظور التحليلي :

وبالمقارنة بعلم الاقتصاد، تبدو محاولة تحديد المتغيرات السوسولوجية أكثر صعوبة ذلك أن تعدد واختلاف وجهات النظر بين علماء الاجتماع حول المشكلات والتصورات الأساسية في العلم امر أدى الى ظهور عدد كبير ومتنوع من المتغيرات تراكت على نحو أعجز علماء الاجتماع عن تقديم نماذج بسيطة ومترابطة . ومن ثم ركز التحليل السوسولوجي على مجرد تصنيف الوقائع الاجتماعية الى فئات متميزة ومن الضروري تبعا لذلك أن تكون الخصائص المميزة لعلم الاجتماع في تحليلنا هذا ذات طابع تقريبي وأن يركّز تحليلنا ذاته على جوانب الجدل والخلاف التي ترتبط بتحديد مجال البحث في هذا العلم .

أولا - التغيرات المعتمدة :

يبدأ التحليل السوسولوجي بطرح مشكلة أو قضية يقصد بها تحديد مظاهر التنوع أو الاختلاف في السلوك الانساني

وتعيين الأسباب التي تؤدي الى هذا التنوع والاختلاف . لذلك
 يمكن القول أن تنوع السلوك الاجتماعي او اختلافه وتغييره
 يمثل " متغيرا معتمدا " يسعى العلم الى شرحه وتفسيره ،
 وقد يتضمن تفسير هذا المتغير معالجة احداثا فردية
 بعينها (كمحاولة تفسير اندلاع الثورة في الكنفو في وقت
 معين بالذات) ، وقد يتضمن الاهتمام بانتظام تواتر الأحداث
 (كالمبحث في اسباب ميل المجتمعات الاستعمارية المنبثقة
 عن السيطرة لان الكون أكثر تعرضا للشر والكراهية وغيره
 كما يتضمن علاوة على ذلك الاهتمام بالتنوع البنائى
 لمجموعة كبيرة من الأحداث (كالمبحث في اسباب ظهور النماذج
 الاقطاعية ، واسباب استمرارها او تدهورها ثم اسباب تغييرها)

وعلى الباحث ، بعد عزل او تحديد مشكلة البحث ، أن يعين
 وحدات مشخمة أو ملموسة تحدد بدورها التغيير المعتمد ، وفي
 علم الاجتماع تتمثل هذه الوحدات في الوحدات المختلفة للبناء
 الاجتماعى وفي تنوعات السلوك الاجتماعى الذى يوجه نحو هذا
 البناء .

أما البناء الاجتماعى فهو تغور أو مفهوم يستخدم
 لتمييز الفاعل المتواتر والمنظم بين شخصين أو أكثر ، غير
 أن الوحدات الأساسية لهذا البناء ليست فى الأشخاص فى حد
 ذاتهم وانما هى عبارة عن مظاهر مختارة ومحددة للارتفاعات

بينهم، وذلك مثل الأدوار المختلفة (رجل اعمال، زوج، عضو فى نادى أو نقابة... الخ)، والتنظيم الاجتماعى الذى يشير الى مجموعة من الأدوار البنائية المقررة والمنظمة (البيروقراطية، الاسرة، الاحزاب... الخ) ولا يقتصر التنظيم الاجتماعى بهذا المعنى على مجرد التجمعات الموجهة نحو تحقيق غرض معين (كالمؤسسات التجارية والمستشفيات والاجهزة الحكومية) بل قد يشير الى التنظيمات غير الرسمية (كالعصابات وجماعات الصداقة والجيرة والتجمعات السبلية او العنصرية) (وباختصار فان من أهم الملامح المميزة والمحددة للبناء الاجتماعى هو أن التفاعل يكون ذاتى طابع انتقائى ومنتظم ومحدد بفوابط اجتماعية متنوعة .

وبمعدد تحليل البناء الاجتماعى، هنا لثلاثة تصورات أساسية يجب وضعها فى الاعتبار لما لها من أهمية خاصة هي :

١ - القيم Values

وهي تشير الى مجموعة المعتقدات التى تضى على وجود البناءات الاجتماعية الخاصة وعلى أنواع السلوك السائدة فيها طابع الشرعية فقيمة مثل المشروع الحر Free Interprise مثلا تؤكد وجود مؤسسات الاعمال التى تنظمها الملكية الخاصة والتى تهتم - بل تسعى - بتحقيق المنفعة الشخصية .

٢ - المعايير Norms

وهي تشير إلى مستويات للسلوك تنظم التفاعل بين
الأفراد في البناءات الاجتماعية الخاصة، فالمعايير مثل العقد
وقانون الملكية تفرض التزامات ومحظورات معينة لتنظيم
صفقات الأعمال ، وعلى ذلك تبدو المعايير في أي مستوى من
مستويات التحليل أكثر تخصصاً وتحديدًا من القيم فيما
يتعلق بضبط وتوجيه التفاعل داخل البناء الاجتماعي .

٣ - الجزاءات Sanctions

وهي تشير - مشتملة على المثوبات والعقوبات - إلى
استخدام مصادر اجتماعية متنوعة لضبط وتوجيه سلوك الأشخاص
في البناء الاجتماعي ومن أهم مظاهر هذا الضبط تحديد الأدوار
ودفع الأفراد للقيام بها ثم ضبط الانحراف عن الأداء المتوقع
لها . ومن أمثلة الجزاءات الاجتماعية نجد القهر والتهكم
ونداء الواجب ، وقطع الاتصال الخ .

على أن ثمة تصور واحد يوجد بين عناصر البناء
الاجتماعي السابقة - الأدوار والمجموعات والقيم والمعايير
والجزاءات - هو ما يطلق عليه اسم "تصور النظامية"
Institutionalization وهو يشير إلى التوقعات
المستمرة والمميزة التي تربط بين عناصر البناء في مركب

واحد . والمثال على ذلك أننا عندما نتحدث عن " نظامية " الأعمال في أمريكا مثلاتشير بذلك الى نمط مستمر من الأدوار والتجمعات (رجال الأعمال والمؤسسات) والقيم (المشروع الحر) والمعايير (قانون الملكية . والعقد) والجزاءات (المنفعة أو الربح) .

هكذا نرى أن " البناء الاجتماعي " يمثل متغيرا هاما من المتغيرات المعتمدة أو التابعة في علم الاجتماع ، بل أن كثيرا من المتغيرات المعتمدة الأخرى يمكن أن تستوعب داخل هذا المتغير ، خاصة وأن هناك عددا كبيرا من المتغيرات المعتمدة التي يتعين على الباحث السوسيولوجي تفسيرها عندما يحاول البحث عن أسباب تبسيط أو انتظام عناصر البناء الاجتماعي على نحو معين دون آخر .

والى جانب المتغيرات التابعة التي ترتبط بوححدات البناء الاجتماعي هناك أيضا سو كما أشرنا سلفا - متغيرات أخرى ترتبط بتنوعات السلوك الانساني الموجه نحو بناء اجتماعي معين ، حيث أن تحليل أى بناء اجتماعي يتضمن بالضرورة طرح عدة تساؤلات مثل : متى يمكن توقع الامتثال والمطابقة Conformity ؟ وما نتائج ذلك على البناء الاجتماعي ؟ ومتى يمكن توقع الانحراف عن السلوك المقرر بنائيا ؟ وما هي الاشكال المختلفة للانحراف ؟ ولماذا يتخذ

الانحراف شكلا ونمطا معيننا دون آخر ؟ ثم ما نتائج ذلك كله على البناء الاجتماعي ؟ وأكثر من ذلك قد يتضمن تحديد النتائج الممكنة لكل من الامتثال أو المطابقة والانحراف معالجة عدد آخر من المتغيرات المعتمدة أو التابعة مثل ذلك تلك المتغيرات التي ترتبط بما يترتب على الانحراف من رد فعل (معشلا في القبط الاجتماعي) والتي ترتبط بالمتغيرات التي تطرأ على البناء الاجتماعي أو ترتبط باستمرار وبقاء الانماط البنائية .

وبالرجوع على المتغيرات المعتمدة المرتبطة بالبناء الاجتماعي وتنوعاته تجد أنه عادة ما تتحدد النماذج الرئيسية للبناء في ضوء فكرة الوظائف الأساسية أو الأهداف الموجهة للأنساق الاجتماعية وترتبط وظائف النسق بدورها بالتوجيه العام للحياة الاجتماعية، كما أنها تتضمن تحديد المطالب التي يتعين تحقيقها ضمانا لاستمرار النسق في أداء وظيفته ، لذلك كله فإن التحليل السوسيولوجي للأهداف الأساسية والموجهة للأنساق الاجتماعية يتضمن بالضرورة تحديد " المطالب الوظيفية " وتحليلها تلك المطالب التي يمكن حصرها فيما يلي -

١ - أساليب إيجاد وتدعيم القيم الأساسية في النسق وقد تشمل هذه الأساليب بالنسبة لبعض الأنساق - كالمجتمعات مثلا - على أساليب للتنشئة الاجتماعية التي تمتد لظهورها

طويلة، وعلى بناءات أكثر تعقيداً مثل الأسرة والمدرسة ودور العبادة .

٢ - أساليب الإنتاج للسلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها وهي عادة ما تعرف باسم الوظيفة الاقتصادية، ومن أمثلة البناءات التي تتخصص لأداء هذه الوظيفة بصفة أساسية المؤسسات والشركات والبنوك ومكاتب الاثتمان... الخ .

٣ - أساليب ايجاد وتدعيم المعايير التي تحكم أو توجه التفاعل بين وحدات النسق (وتعرف أحياناً بالوظيفة التكاملية Integrative Function) كالقائون والجهزة التنفيذية .

٤ - تنسيق وبضبط الافعال الجمعية للنسق، وعادة ما تقوم الدولة بهذه الوظيفة التي تعرف بالوظيفة اسياسية .

ولما كان تصنيف البناءات الاجتماعية يستند في العادة على أساس الوظيفة الأساسية التي يقوم بها البناء، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ريفية أو تعليمية - فإنه أي التصنيف - يقتصر على مجرد تحديد أولوية الوظيفة وأهميتها . فتصور مثل " البناء الديني " يشير إلى مجموعة من الطقوس والشعائر وإلى دور العبادة كالكنيسة المنظمة، ولكنه مع ذلك لا يستوعب المفزى الاجتماعى لكل هذه النشاطات لان البناء الدينى المشفى له - من وجهة النظر التحليلية

– بعض المظاهر السياسية والاقتصادية والقانونية معنى ذلك
أن فكرة البناء تستخدم اذن لتحديد بطريقة نظرية الخصائص
الهامة والهادفة لمجموعة من النشاطات توجه بصفة أساسية –
 وليس بصفة نهائية مطلقة – لتقابل أو تحقق بعض المطالب
الاجتماعية .

مما سبق ، يتضح لنا أن هناك قدرا من التداخل بين كل
من علم الاجتماع والاقتصاد، فالاهتمام بالحياة الاقتصادية
التي هي محور التحليل الاقتصادي يعد أحد الوظائف الأساسية
أو المطالب الضرورية في التحليل السوسيولوجي ولكن فيما
عدا ذلك ، تختلف المتغيرات المعتمدة التي تمثل مجال
الدراسة في كل من العلمين ، ففي الوقت الذي يهتم فيه
علماء الاقتصاد بتنوعات مستوى الانتاج ورأسه وتوزيع
المنتجات ، يهتم علم الاجتماع – كما رأينا – بتنوعات
البناء الاجتماعي وتنوعات السلوك الموجه نحو هذا البناء .

ثانيا- المتغيرات المستقلة :

تستخدم التصورات السوسيولوجية التي تدور حول البناء
الاجتماعي لتحديد المتغيرات المعتمدة أو النابعة على
نحو ما رأينا ، ولكنها في الوقت ذاته لا تقدم فروضا
ما يمكن من خلالها تدسير عمليات التكيف الاجتماعي أو سوء
التوافق (التفكك) ، أو التغير الاجتماعي ، لذلك فان من

الضرورى أن يمتد التحليل السوسيولوجى ليشمل عدداً من التغيرات المستقلة التى تسمح بامكانية تفسير كل هذه الأمور . وتعتبر تصورات "التوتر" Strain و "ردود الفعل الناتجة عن التوتر" ثم ضبط ردود الفعل الناتجة عن "التوتر" عن أهم المتغيرات المستقلة التى يستند عليها التحليل السوسيولوجى .

١ - التوتر Strain

فالاتساق الاجتماعية لا تكون دائماً وبالضرورة متكاملة على نحو تام بل كثيراً ما تكون مصادر اللاتكامل أو التفكك وعوامله كامنة داخل النسق أو مفروضة من خارجه ، الأمر الذى يشير درجة ما من التوتر داخل النسق أو مفروضة من خارجه ، الأمر الذى يشير درجة ما من التوتر داخل النسق ذاته ، ومن أمثلة التوتر الناجم عن عوامل مفروضة من خارج النسق ذلك العجز الاقتصادى الذى ينشأ عن ما تفرضه القوى الأجنبية من حصار على عمليات الشحن مثلاً فى فتحات الخصومات أو العداوات الدولية .

أما التوتر الذى يتمخض عن عوامل داخلية فى النسق نفسه فمن أمثلته استفحال المتناقضات الداخلية ، كـ المتناقضات التى تصورها ماركس فى نظريته عن تراكم رأس المال والقاعدة العامة التى ترتبط بقصور "التوتر" هى أن التوتر يشير

مشكلات ترتبط بتكامل النسق، ليؤدى فى النهاية اما الى التكيف او التوافق " كشكل جديد من اشكال التكامل ، او الى انحلال النسق أو تدهوره .

ويتخذ التوتر فى الأنساق الاجتماعية نموذج مختلفة ومتعددة منها :

أ - غموض توقعات الدور :

وهو يعنى عدم وضوح هذه التوقعات أو عدم توفّر المعلومات والأفكار الصحيحة حولها. ومن أبرز الأمثلة على غموض الأدوار وتوقعاتها موقف المرأة الأمريكية الحديثة حيث طرأ عليها دورها التقليدى كثيرا من التغير فى الوقت الذى لم يتحدد بعد وبوضوح ما يجب أن تقوم به من أدوار .

ب - صراع الأدوار :

وهو يعنى أن توقعات الدور قد تتطلب مصادمات متعارضة من السلوك. فالدور المهني لطبيب زوجى مثلاً يقتضى احترام الآخرين له ، بينما يقتضى دوره العنصرى أو السلالى غير ذلك .

ج - تعارض التوقعات مع المواقف الاجتماعية الفعلية :

كان يعمل مستوى البطالة مثلاً درجة عالية فى مجتمع يعد بتحقيق مستويات عالية من العمالة .

د - هراع القيم داخل النسق :

وقد يكون ذلك نتيجة لما يحدث في المجتمع من حركات سريعة وواسعة لهجرة أعداد كبيرة من الأفراد الذين ينتمون لسلالات اجنبية .

٢ - ردود الفعل الناتجة عن التوتر :

تميل الاستجابات الأولية لمواقف التوتر لأن تكون مشوشة، ومضطربة بحيث قد تنحرف أو تتعارض بوضوح مع أساسيات النسق الاجتماعي، ومع انه من المعب أن نضع حصرا شاملا لكل أشكال الانحراف ، الا أن من أهم المشكلات الاجتماعية الناجمة عن الانحراف تحد الجريمة وادمان الخمر والتسول والانتحار وتعاطي المخدرات والاضطرابات العقلية والحركات الاجتماعية وقد تتضمن كل مشكلة من هذه المشكلات عددا من المتغيرات السيكولوجية الا انها جميعا تعتبر مشكلات اجتماعية طالما انها تؤثر في بناء النسق الاجتماعي ووظيفته .

٣ - ضبط رد الفعل الناتج عن التوتر :

في مواجهة مواقف التوتر او مواقف التهديد بحدوث منحراف يطور النسق الاجتماعي وسيلتين هامتين للاقلال من احتمال وقوع آثار تخريبية هما :
أ - بناء الموقف الاجتماعي على نحو يقلل من التوتر

الى أدنى درجاته . ومن الأساليب المتعددة التي تتبع في هذا العدد تنظيم الأولويات حتى يمكن ترتيب التوقعات المتعارفة في تدرج هرمي حسب أهميتها بالنسبة للقائمين بالفعل ، وترتيب أوجه النشاط على نحو متدرج حتى يمكن التسلسل في الوفاء بالحاجات أو المطالب المتعارفة التي يتعذر اشباعها في وقت واحد، واستبعاد الأنشطة الغامضة أو الملتوية في الوقت الذي يسمح به بالسلوك غير المألوف طالما أنه لا يחדش أو يتعارض مع توقعات الدور التي حددت بنائها وبطريقة مشروعة .

ب - محاولة ضبط ردود الفعل الناجمة عن التوتر وقت ظهورها ويتضمن ذلك تطبيق الجزاءات عن طريق أجهزة الضبط الاجتماعي المختلفة كالبوليس والمحاكم مثلا .

وتمثل الموضوعات السابقة - التوتر، ورد الفعل الناجم عن التوتر، ضبط رد الفعل الناجم عن التوتر، بعض المتغيرات المستقلة التي تستخدم لتفسير استمرار السلوك الموجه نحو البناء الاجتماعي أو تغييره، غير أن وصف هذه المتغيرات بأنها متغيرات مستقلة ليس الا محاولة لتبسيط مجال علم الاجتماع ، خاصة اذا وضعنا في الاعتبار علاقة الارتباط والاعتماد المتبادل بين المتغيرات السوسولوجية الى الحد الذي يمكن أن تكون فيه ظاهرة أو حقيقة أو موقف اجتماعي ما متغيرا معتمدا ومستقلا في نفس الوقت . فالباحث الذي

يعنى بتفسير ظاهرة انحراف الاحداث (وهى فى حقيقتها رد فعل ناتج عن التوتر) مثلا سيعالج الظاهرة باعتبارها متغيرا معتمدا أوتابعاء، فى الوقت الذى يتحتم عليه معالجة كم تغير مستقل فيما لو بدأ بفكرة البناء الاجتماعى والتصورات المرتبطة به (مثل التوتر ورد الفعل الناتج عنه) .

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان الاعتماد المتبادل بين المتغيرات أمر يربط بالمتغير الذى يطرأ عليه أحدها بسلسلة من المتغيرات فى الأخرى . فاعادة تنظيم البناء الاجتماعى مثلا قد يحدث مزيدا من التوتر الذى يؤدي بدوره الى عمليات جديدة من الانحراف والضغط الاجتماعى .

ثالثا : العلاقة بين المتغيرات السوسولوجية :

قد يقتصر التحليل السوسولوجى فى كثير من الأحيان على مجرد تصنيف الحقائق أو الوقائع الاجتماعية، الأمر الذى أدى الى نقص واضح - أو عدم توفر - فى النماذج التفسيرية التى يشتمل عليها علم الاجتماع . ومع ذلك نستطيع أن نميز بين فئتين مختلفتين من هذه النماذج التفسيرية هما :

١ + نماذج العملية Process Models

وتشير هذه النماذج الى التغيرات التى تطرأ على

المتغيرات داخل بناء اجتماعي معين، وعادة ما تنبثق هذه المتغيرات عن أداء الأدوار أو إعادة بناء التوازن باستخدام الضوابط الاجتماعية لمواجهة التوتر، وتستخدم هذه النماذج في العادة لتحليل معدلات التنقل الاجتماعي وأنماط الضبط الاجتماعي (كالعلاج النفسي الذي يعمل على إعادة تأهيل المعوقين من الأفراد) هنا ينظر الى البناء الاجتماعي على أنه ثابت لا يتغير .

٢ - نماذج التغيير Change Models

قد تبوء المحاولات الترتبذل لضبط التوتر وارجاساع النسق الى حالة من التوازن بالفشل في بعض الأحيان، الأمر الذي يترتب عليه وجود نمط جديد من التوازن، وقد يكون الانتقال الى هذا النمط الجديد من التوازن عملية منظمة أو موجهة (كأن تشن السلطات القائمة قانونا جديدا لمواجهة مشكلة اجتماعية ملحة) وقد تكون عملية غير منظمة وغير موجهة (كأن يطيح حزب ثوري بالسلطة القائمة لتقييم حكما جديدا أو لتشريع دستورا آخر) كذلك قد يكون هذا التوازن الجديد أكثر تقلقا ، خاصة عندما نحتّم التغييرات التي حدثت مزيدا من التغيير، وهنا يلاحظ أن تكرار فشل ميكانيزمات الضبط الاجتماعي قد يؤدي في النهاية الى تفكك النسق وهذه كلها مواقف تتضمن حدوث سلسلة من التغييرات التي تعيب البناء الاجتماعي .

رابعاً - أهمية المعطيات في التحليل السوسيولوجي :

قد يفترض التحليل المنظم للأنساق الاجتماعية أن المتغيرات البيولوجية والسيكولوجية والثقافية بمثابة " معطيات " أي أمور ثابتة ودائمة، كما قد تتضمن أي قضية سوسيولوجية افتراضاً ثابتاً لا يتغير يرتبط بالطبيعة البشرية فالتأكيد على أن غموض الدور مثلاً هو مصدر للتوتر أو الفتك الذي يصيب النسق الاجتماعي يتضمن افتراضاً مؤداه أن هذا الغموض يثير قلقاً يدفع الأفراد إلى التفاعل في مواجهة التوتر ، ومع ذلك فإنه بالنسبة لعلم الاجتماع لا يمكن قبول هذه المسلمات السيكولوجية بصورة منتظمة ومفتردة، خاصة وأنها لم تتأكد بعد على المستوى المبريق ومن ثم يمكن القول أنه في مجال الأخذ ببعض المسلمات أو المعطيات ، لم يكشف علم الاجتماع بعد عن ذلك القدر من الاستمرار الذي كشفه علم الاقتصاد في تمسكه بمسلمات الرشادة الاقتصادية على النحو الذي أوضحناه من قبل .

مناهج البحث في كل من علم الاجتماع وعلم الاقتصاد :

تتعدد المناهج المستخدمة في التحليل العلمي الاجتماعي ويختلف التحليل السوسيولوجي والاقتصادي في استخدامهما أو تركيزهما على منهج دون آخر كما قد يتلفعان في استخدام نفس المنهج .

ويعتبر المنهج التجريبي Experimental Method أكثر المناهج المستخدمة وصولاً للنتائج الدقيقة والتحليل العلمي المتقن ويتم استخدام هذا المنهج في المجال الاجتماعي عن طريق خلق موقفين: أحدهما تجريبي والآخر ضابط، يتشابهان في كل الوجوه فيما عدا عامل واحد يفترض أنه "العامل السببي أو العلمي" Casual factor يلذلك ادخال بعض التغيرات في هذا العامل، ومقارنة نتائج هذه التغيرات في الموقف التجريبي بما هو موجود في الموقف الضابط الذي لم يتغير فيه هذا العامل وذلك لقياس تأثير هذا العامل في الموقف موضوع البحث . وجدير بالذكر أن المنهج التجريبي يقصر استخدامه في مجال تحليل الجماعات الصغيرة فقط ، وأنه فيما عدا ذلك يندر استخدامه في كل من علم الاجتماع وعلم الاقتصاد على حد سواء .

وقد يستخدم المنهج الاحصائي Statistical Method كبديل للمنهج التجريبي ، حيث يمكن من خلال بعض المعالجات الاحصائية أن نثبت بعض العوامل لقياس تأثيرها في الموقف موضوع البحث . لنفرض مثلاً أننا نريد تتبع اتجاه "سعر البطاطس" على المدى البعيد، من المعروف أن سعر البطاطس يتغير سنوياً سنة بعد أخرى، بل يتغير في السنة الواحدة موسم بعد آخر. غير أنه لما كنا بعداد دراسة التغيرات السنوية فقط التفتراً على سعر البطاطس ، فإننا بمقدورنا

بـ باستخدام المنهج الاحصائي أن نحسب متوسط التفسيرات الموسمية على مدى خمسين سنة لنضيفها أو نطرحها من الأسعار السنوية، لنصل في النهاية الى صورة دقيقة لاتجاهات سعر البطاطس على المدى البعيد، لنربطها بعد ذلك ببعض المتغيرات التي تفسرها أو تبرزها وعلى أية حال ،لاقى هذا النوع من التحليل الاحصائي وغيره من اختيارات الارتباطات المختلفة مجالا واسعا للاستخدام فى كل من علم الاجتماع والاقتصاد معا .

كذلك يعتبر المنهج المقارن Comparative Method

بديلا آخر للمنهج التجريبي . ويستخدم المنهج المقارن فى المواقف التى يشتمل على عدد صغير من الوحدات أو الحالات التى تطرح للبحث أو التى يصعب اخضاعها للمعالجة أو التحليل الاحصائي . وتعتبر دراسة ماكس فيبر للدين مثالا لاستخدام المنهج المقارن فى علم الاجتماع . فى هذه الدراسة افترض فيبر أن هناك مجتمعات معينة استطاعت أن تطوّر رأسمالية برجوازية رشيدة، ومن ثم شرع فى البحث عن الخصائص العامة المميزة لهذه المجتمعات وتحول بعد ذلك لدراسة مجتمعات أخرى لم تأخذ بهذا النموذج من التنظيم الاقتصادى كالهند والصين ،باختار من وجوه الاختلاف بينها وبين المجتمعات الرأسمالية، بهذا الأسلوب المقارن استطاع فيبر أن يوضح ما يلعبه الدين من دور فى تفسير هذه الاختلافات .

باعتباره عاملا أساسيا وفعالا ، ويعدد المقارنة بين علم الاجتماع والاقتصاد يلاحظ أن المنهج المقارن أكثر وأوسع استخداما في علم الاجتماع عنه في علم الاقتصاد الذى يقتصر فيه استخدام هذا المنهج لدى مؤرخى الاقتصاد والمهتمين بقضايا التنمية فقط .

وشمة اختلاف منهجى بين العلمين يتمثل فى قدرة كل منهما على تطوير واستخدام النماذج الرياضية Mathematical Models حيث يلاحظ أن علم الاقتصاد أكثر قدرة على صياغة نماذج بسيطة ودقيقة بطريقة رياضية لأنه يتعامل مع مادة أوحقائق يمكن إخضاعها للعد والقياس بسهولة أكبر قد لا تتحقق الا نادرا بالنسبة لعلم الاجتماع . ومع ذلك لا يقتصر استخدام النماذج الرياضية على مجال علم الاقتصاد فقط ففى بعض الأحيان قد يستخدم علم الاجتماع طريقة النماذج الرياضية كما هو الحال فى دراسة موضوعات مثل التحليل السكانى أو الديموجرافى والجماعات الصغيرة وتحليل حركات التنقل الاجتماعى والتصويت الانتخابى .

وقد يشترك علم الاقتصاد مع علم الاجتماع فى استخدام منهج دراسة الحالة Case Study Method ومن أمثلة الدراسات الاقتصادية التى تستخدم هذا المنهج ، تلك التى تعنى بتحليل انماط المنافسة غير الكاملة فى صناعات

معينة، كما أن من أكثر الدراسات السوسولوجية استخداما له تلك التي تهتم بتحليل أنماط السلوك الطبقي في المجتمع المحلي ومعظم الدراسات التي تجرى في مجال علم الاجتماع الصناعي والتي تتخذ من مواقف العمل الصناعي " حالات " للدراسة بحيث يصبح منهج دراسة الحالة أو ما يعرف باسم "المنهج العلاجي Clinical Method أنسب المناهج لدراستها وتحليلها .

كذلك يستطيع عالم الاقتصاد والباحث الاجتماعي أن يعتمد على بيانات أو معلومات معدة أعدادا قبلية يقوم كل منهما بإعادة تحليلها ودراستها وذلك مثل البيانات المرتبطة بأسعار الأسهم في السوق أو قوائم البطالة ومعدلاتها والاحصائيات الاجتماعية الأخرى وغير ذلك من بيانات أو معلومات جاهزة تنشر في الصحف اليومية أو تقوم الأجهزة الحكومية المتخمة كأجهزة التعداد مثلا بنشرها في صورة تقارير رسمية . ولكن إلى جانب ذلك قد يضطر الباحث إلى جمع ما يحتاج إليه من بيانات أو معلومات بنفسه، ومن ثم تصبح طريقة المسح Survey Method منهاجا ملائما لجمع البيانات المطلوبة من عينة من الأفراد من خلال ما يجري من مقابلات Interview بينهم وبين الباحث لهذا الغرض .

وفي علم الاقتصاد تستخدم طريقة المسح لجمع الحقائق

الفصل الرابع

الاقتصاد والأنساق الاجتماعية الفردية الأخرى

مقدمة :

في محاولتنا تحديد مجال البحث في علم الاجتماع الاقتصادي سنحاول في الفصول الثلاثة التالية أن نستخدم مستويين مختلفين للتحليل يمثل المستوى الأول أكثرهما عمومية واتساعا بينما يمثل المستوى الثاني درجة أقل من العمومية والاتساع.

ونحن هنا في هذا الفصل سنستخدم المستوى الأول من مستويات التحليل وهو ما نسميه بالمستوى المجتمعي Societal level على أساسه ننظر الى المجتمع كما لو كان ينقسم = بطريقة اجرائية - الى عدد من الأنساق الفرعية وننظر الى الاقتصاد على أنه أحد هذه الأنساق الفرعية ثم نكشف بعد ذلك عن دور المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية في تحقيق التفاعل بين هذه الأنساق الفرعية . ثم نأتي بعد ذلك الى الفصل التالي لنستخدم المستوى الثاني من التحليل الأقل عمومية واتساعا - لنركز على المتغيرات العامة في علم الاجتماع الاقتصادي ولكن على النحو الذي نعبر فيه عن عمليات اقتصادية مشخنة كالانتاج والتوزيع والتبادل والاستغلال وأخيرا وفي الفصل الأخير نعود مرة أخرى الى المستوى

المجتمعى لنوضح طبيعة التفاعل القائم بين المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية . وذلك فى حدود عمليات التغير البنائى المرتبطة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

أولا - مفهوم النسق system والنسق الفرعى Sub - system

تعرفنا فى الفصل الثانى لمفهوم البناء Structure باعتباره نوعا من التفاعل المنظم والمتواتر (المتكرر) بين شخصين أو أكثر ، ورأينا كيف ينتظم هذا التفاعل عن طريق القيم والمعايير والجزئات . كما تعرفنا أيضا لتصنيف البناءات الاجتماعية فى ضوء مجموعة من الاتجاهات الأساسية للأنساق الاجتماعية ، وحددنا - على نحو اجرائى - أهم هذه الاتجاهات والتى تمثلت فى خلق وتدعيم ونقل القيم الثقافية ، ثم فى مواصلة النشاط الاقتصادى وأيضا فى إدارة النشاط السياسى ، وأخيرا فى تدعيم التكامل الاجتماعى .

على أننا هنا نقدم تمورا آخر تتمثل فيه درجة التجريد أعلى من تصور البناء الاجتماعى ، هذا التصور هو ما يعرف باسم النسق الاجتماعى Social system ويشير هذا التصور الى تنميط Petterning الوحدات البنائية على نحو يجعل كل تغير فى وحدة من الوحدات أو أكثر أمر يماحب بتغيرات توافقية فى الوحدات الأخرى ، وتقدم النظرية

الماركسية نموذجاً توضحياً لفكرة النسق الاجتماعى ،حيث
تقرر أن التغيرات التى تطرأ على البناء الاقتصادى (مثل
ظهور النظام الرأسمالى للإنتاج) تعاد دائماً بتوافقات
فى البناء السياسى حتى تستطيع الهيئات السياسية أن تدعم
العلاقات الطبقية التى تنبثق عن هذه الترتيبات الاقتصادية
وهناك بطبيعة الحال وجهات نظر أخرى للنسق الاجتماعى تتصور
وجود قدر أكبر من التأثير المتبادل بين الأبنية الأساسية
المكونة للمجتمع ،الا أنه يمكن القول بوجه عام أن فكرة
النسق عبارة عن تصور أو أداة تصورية تحليلية تمكننا من
الحديث عن العلاقة بين الوحدات البنائية فى علم الاجتماع
كما تساعدنا على التوصل الى بعض القضايا العامة حول
هذه العلاقة .

ولكى نتمكن من تصنيف الأنساق الاجتماعية الفرعية
يتعين علينا أن نشير - وعلى المستوى المجتمعى - السسمى
الاتجاهات الأساسية الموجهة للنسق (الثقافية والاقتصادية
والسياسية والتكاملية) باعتبارها مبادئ منظمة للأنساق
الفرعية بحيث يتبلور حولها كل تفاعل منظم بين الأبنية
المختلفة . معنى ذلك أنه يجب أن ننظر الى الوحدات
البنائية فى ضوء مآلها من تأثير متبادل بحيث يصبح من
الصعب فى ظروف معينة أن نتفهم العلاقات الداخلية لى
وحدة من الوحدات دون أن تكتمل أمامنا صورة التفاعل

القائم بين مختلف الوحدات وقد نستطيع في بعض الأحيان وتحقيقا لأغراض معينة أن ننظر اجرائيا الى واحد من هذه الأنساق الفرعية أو أكثر على أنه نسق مغلق Closed فنحاول مثلاً أن ندرس ما تتضمنه الوحدات الاقتصادية وحدها من علاقات دون حاجة الى الإشارة الى النسق السياسي الفرعي مثلاً، إلا أنه على الرغم من ذلك فإن هناك قدراً كبيراً من التفاعل المستمر بين الأنساق الفرعية على الأقل من الناحية النظرية التحليلية الأمر الذي يتعذر علينا فهم العلاقات الداخلية بين الوحدات الاقتصادية مثلاً دون رجوع الى الأنساق السياسية وهكذا.

وعلى ذلك ، فمن الممكن دراسة الاقتصاد كنسق اجتماعي فرعي وذلك بالمعنى الذي يكشف فيه عن علاقات متبادلة ومتداخلة بين الوحدات المتضمنة لعمليات انتاج وتوزيع واستهلاك السلع النادرة والخدمات ، ويتمثل أهم مركب لهذه الوحدات في عملية فائض عوامل الانتاج . فهناك في جانب معين من الاقتصاد بعض الأبنية التي تتخصص أساساً في توفير المعرفة والتكنولوجيا مثل التعليم العالي والعام ، وهذه تعتبر ضمن العوامل المرتبطة بالأرض بينما تقوم الوحدات المنزلية والنظم التعليمية - في جانب آخر - بتوفير أو إعداد العمال المهرة ، وهذه بدورها ترتبط بجانب العمل والعمالة ، كذلك تتخصص البنوك والحكومات والممولين أو

أصحاب المشروعات فى عملية توفير فائض رأس المال. وأخيرا تعمل الهيئات الحكومية وبعض الأشخاص العاملين فى مجال التنظيم على توفير المبادئ التنظيمية فى الاقتصاد. وتتوفر هذه العوامل المرتبطة بالانتاج فى منشأة معينة بمعدل تحدده ظروف العرض والطلب كما تتكامل مع بعضها لانتاج السلع والخدمات، ثم تتعامل المنشأة مع المستهلكين — أيضا — من خلال ميكانزمات العرض والطلب — وتعسب منتجاتها للسلع .

كذلك يمكن تصور النسق الاقتصادى بطرق مختلفة ومتعددة حيث يمكن — كما رأينا فى الفقرة السابقة — أن نتحدث عن النسق كعلاقات بين وحدات بنائية، ويمكن أيضا — ولأغراض التحليل — أن نتحدث عنه من منظور الآثار الجانبية ذات الطابع الكمي القابل للقياس والتي تنبثق عن عمليات التفاعل بين هذه الأبنية، وعلى سبيل المثال نجد كينسز ينتفى متغيرات مثل الاستهلاك والاستثمار والادخار باعتبارها وحدات فعالة فى البناء، ولم يكن انتقاؤه هذا ليتعارض بحال من الأحوال مع تصور النسق على أنه مجموعة من علاقات منظمة بين وحدات بنائية، وكلما هناك أنه فى اختياره لهذه المتغيرات تصور العمليات الاقتصادية على مستوى آخر من التجريد .

ويعتبر النسق الياسى مثالا آخر للأنساق الاجتماعية الفرعية حيث تمثل المسئولية الجمعية فى وضع القرارات السياسية المترابطة ببناء أساسيا فى النسق السياسى ، حيث يتضمن هذا البناء فى علاقات تفاعلية بمركبين بنائيين آخرين هما :

١ - التفاعلات التى تقوم بين وحدة اتخاذ القرار وبين كل ما من شأنه أن يوفر عوامل التأثير أو الفعالية السياسية (مثل تفاعلها) مع الوحدات الاقتصادية التى توفر إمكانيات تنفيذ الإدارة لهذه القرارات ، وتفاعلها مع الناخبين وجماعات المصلحة وأصحاب المقاعد الرئيسية فى المجالس المختلفة وغيرهم ممن يمثلون دعائم الوحدة السياسية ، وتفاعلها مع الجمهور الذى يمنح النسق السياسى كلسه مشروعيتها .

٢ - التفاعلات التى تقوم بين الوحدة السياسية لاتخاذ القرار وبين أصحاب لمطالب المختلفة ممن يطالبون بوضع سياسات معينة لمواجهةها ويطالبون بضرورة العمال على تنفيذها .

وهكذا يصبح من الممكن فى السياسة - كما هو الحال فى الاقتصاد - أن نتصور الوحدات البنائية المختلفة - كالجمهور ووحدات اتخاذ القرارات - كما لو كانت تقيم فيما

بينها علاقات منتظمة للارتباط المتبادل .

والجانب تصور النسق على المستوى الجمعي والسبذي
 قدمنا نموذجاً له في المثالين السابقين، هناك تصور آخر للنسق
 على مستوى آخر أقل عمومية وتجريد . ذلك أنه من الممكن
 أن ننظر إلى الاقتصاد باعتباره نسقاً رئيسياً أو وحدة كلية
 لتقوم بعد ذلك بتحليل عناصره الأساسية التي تتمثل في
 مجموعة من الأنشطة كالإنتاج والاستثمار والتجديد..... الخ
 على اعتبار أنها جميعاً تشكل في حد ذاتها أنساقاً فرعية
 وفي هذه الحالة نستطيع أن نأخذ من داخل النسق الاقتصادي
 الكبير بناءً أكثر واقعية وتشخيماً كالمنشأة أو السوق
 وتقوم بتحليله في ضوء بعض الأسس أو المطالب الوظيفية
 للأنساق الاجتماعية . وطبيعياً أن نختلف الوحدات الملموسة
 أو الشمخة للبناء في كل مستوى من مستويات النسق المرجعي
 إلا أن مبادئ تحليل النسق تكون دائماً واحدة رغم هذا
 الاختلاف .

ونحاول فيما يلي أن نوضح قولنا السابق بالتركيز على
 تصور الجزاءات Sanctions لنتخذ منه نقطة محورية
 في التحليل .

لقد سبق أن عرفنا الجزاءات في الفصل السابق بأنه تصور

يشير الى استخدام الموارد الاجتماعية - نظرا لاهميتها كنوع من المثوبات والعقوبات - لضبط سلوك الأشخاص في الأبنية الاجتماعية . ولما كانت تصنيفات الجزاءات تسيرومتوازية مع تصنيف الأبنية والانساق الاجتماعية ، فان هناك عدة أنماط من الجزاءات تكون أكثر ملاءمة لتحقيق الضبط الاجتماعي منها :

١ - المكافآت والعقوبات الاقتصادية

Economic rewards and deprivation

وهو يشير الى نسق الأجور والمرتبات والأرباح التي يمكن استخدامها لتحديد توزيع الأدوار في المجتمع ، وحشد الأفراد للقيام بهذه الأدوار ، وتحديد درجة الجهد الذي يرتبط بها .

٢ - المقاييس السياسية

وهي في العادة تتضمن القهر الفيزيقي ، والتأثير أو النفوذ والمساومات والوعود ، التي تقطعها السلطة السياسية وما شابه ذلك .

٣ - المقاييس التكاملية

وفي هذا الصدد قد تكون الخصومية Particularism

والعضوية في بعض الجماعات إحدى مراكز الضغط التكاملية. فعضوية الجماعات القرابية مثلا لا تؤدي فقط الى تحديد بعض التوقعات المتعلقة بالادوار التي يتمثلها الاشخاص فيها، بل وايضا تحدد شروط الالتحاق بالدور وكيفية اكتسابه، هذا فضلا عن أن العضوية للجماعة تلعب دورا هاما في ضبط سلوك الأفراد الذين يقومون بأدوار محددة فيها. ولعل من أهم الخصائص المميزة لهذا النوع من الجزاءات أنها تتضمن تمثلا للتركيز على الروابط التكاملية (العضوية) للشخص موضع الاعتبار. كذلك قد تتخذ الخصوصية أشكالا أخرى بجانب هذا الشكل القرابي منها على سبيل المثال عضوية الطائفة والانتماء القبلي والعضوية في جماعات عنصرية.

٤ - الاتفاقات القيمية : Value Commitments

وهنا يصبح الاتفاق على المبادئ الأساسية بمثابة الدافع المحرك الذي يستخدم لدفع الأفراد على الدخول في أدوار معينة والتصرف على النحو الذي تقتضيه هذه الأدوار. وتعتبر المذاهب الدينية والقومية ومناهضة النزعة الاستعمارية والأيديولوجيات الاشتراكية والشيوعية وغير ذلك من اتجاهات بمثابة مجالات خاصة تقوم فيها القيم بدور الجزاءات.

وتسير هذه الجزاءات - على النحو الذي عرفت به - موازية من الأشكال الرئيسية لأنساق الاجتماعية الفرعية .

فمن ناحية ، تعتبر الجزاءات بهذا المعنى محصلات متميزة تنتج عن الأنماط الخاصة للنسق الاجتماعى الفرعى فالنسق الاقتصادى مثلا يقدم الثروة التى يمكن استخدامها كجزاء فى عدة سياقات اجتماعية، وكذلك يقدم النسق السياسى "القوة" التى تعتبر بدورها جزءا من نوع آخر، وبالمثل يقدم النسق الدينى "الاتفاق القيمى" كشكل من أشكال الجزاءات .

ومن ناحية ثانية ، تعتبر الجزاءات التى يحددها أو يقدمها احد الانساق الاجتماعية الفرعية موارد بالنسبة للانساق الأخرى "فالثروة" مثلا أحد الموارد الرئيسية التى تتطلبها أو تستخدمها البناءات السياسية والدينية تدعيما لفعاليتها ونفوذها .

وإذا كان كذلك، فإنه يمكن القول بأن الأنساق الاجتماعية الفرعية المختلفة فى المجتمع ترتبط فيما بينهما من خلال وسائل معقدة لتبادل الموارد أو الجزاءات .

ونمضى فى تحليلنا لنركز بعفة خاصة على علاقة النسق الاقتصادى بالانساق الاجتماعية الفرعية الأخرى، وبخاصة النسق الثقافى والسياسى والتكاملى وذلك من خلال طرحنا لثلاثة تساؤلات أساسية هي :

١ - فبالنسبة للنسق الثقافي نتساءل عن الأهمية الاقتصادية للاقتصادية للقيم والايديولوجية .

ب - وبالنسبة للنسق السياسى نتساءل عن كيفية ارتباط الاقتصاد سياسيا بعدد من العناصر الأساسية فى بيئة كالأعمال والشركات المساهمة والحكومات الخ .

ج - وبالنسبة للنسق التكاملى نتساءل عن الأهمية الاقتصادية للاقتصادية للجماعات التضامنية كالجماعات القرايبية والعنصرية .

ويهمنا بالاضافة الى ذلك أن نقدم تحليلا موجزا لبعض مظاهر الارتباط بين الاقتصاد والتدرج أو الترتيب الطبقي ذلك لأن هذه الظاهرة الاجتماعية تكمن كما سنرى فى المستويات التحليلية المختلفة للانساق الاجتماعية الفرعية التى ذكرناها من قبل، ونحن فى هذا العدد ننظر الى التدرج على النحو الذى ترتبط فيه بعض الأدوار فى أى بناء اجتماعى بجزءات أو مكافآت أكثر من غيرها، ومن ثم يسهل علينا أن نقدم وصفا تحليليا لتوزيع كل الجزاءات المتاحة فى النسق الاجتماعى ، وأن نعمل الى مجموعة من القضايا المرتبطة بتوزيع " الثروة " و " القوة " و " الجزاءات الدينية " ولا يقتصر التدرج على الأفراد فقط (وذلك عن طريق تقدير قيمة ما حصلوا عليه من مكافآت) بل نستطيع فى بعض

الاحيان أن نتحدث عن تدرج التنظيمات أو تدرج الطبقات المختلفة (كالفلاحين والعمال) ،وعلى أى حال ،وبغض النظر عن الأساس الذى نستخدمه فى وصف التوزيع المتمايزللجزاءات فى المجتمع،فانه من الثابت أن التدرج الطبقي يرتبط أساسا بالحياة الاقتصادية للمجتمع،الأمر الذى يبرر دراستنا لهذه الظاهرة على أنها أحدالمظاهر أو الجوانب الهامة للواقع غير الاقتصادى .

ثانيا : التنظيم البنائى الواقعى للأنشطة الاقتصادية :

The Concrets structuring of economic activities

لا يشترط فى الجزاءات أن تكون ذات أهمية نوعية أو طبيعية خاصة تماثل السلوك الذى تقوم بفضه وتوجيهه،اذ من الممكن دفع الأشخاص الى القيام بأفعال اقتصادية باستخدام جزاءات ليست ذات طابع اقتصادى . والأمثلة على ذلك كثيرة ومتنوعة،ولعل من أبسطها هذين المثالينالتاليين :

١ - نفترض أننى أقوم بعملية انتقال من مسكن لآخر فى هذه الحالة نجد أن شمة مهام اقتصادية يتعين على القيام بها مثل نقل محتويات منزلى. ولنفرض أننىبدلا من أن أقوم باستئجارعربة لنقل الأثاث طلبت من أخى معاونتى فى هذه المهمة،هنا أكون بذلك قد استخدمت روابط العضوية

القراطية" كجزاء لدفع الشخص الآخر (اخی) على أداء مهمة اقتصادية بحتة .

ب - لنفرض أنني أثناء مروري بالجمارك ضبطت معسى بضائع او سلع (زجاجات خمر) مثلا بكميات تزيد عن الحد القانونى . ولنفرض أنني قدمت رشوة الموظف الجمارك فأخلى سبيلى ولم يصادر هذه السلع هنا نكون بذلك قد استخدمنا خدمات جزاءات اقتصادية (الرشوة) لمنع شخص آخر (موظف الجمارك) من القيام بعمل سياسى (مصادرة البضائع) .

ولنأخذ مثالا آخر اكثر تعقيدا نسندة من النظام الاقتصادي الأمريكى حيث نجد أن هناك بعض الجزاءات التى تلعب دورا هاما فى تحديد ما يقوم بين العمال وأصحاب الاعمال من علاقات تكاملية اهمها :

١ - القيم الأساسية (كقيم النجاح والمشروع الحر)والتي تغرس أو تلقن أثناء مراحل التنشئة الاجتماعية والترهيبية المبكرة وتستخدم كدوافع كامنة لأداء الأدوار المهنية .

٢ - التعويض المالى : الذى يدفع للأفراد من خلاله للدخول فى أدوار معينة فى السوق .

٣ - المناقشات السياسية بين جماعات المصلحة، وبخاصة بين العمال والادارة ، والتي من خلالها يمكن تنظيم المستويات العامة للاجور .

٤ - استخدام اداة سياسية وقانونية أكثر مركزية لتنظيم الحياة المهنية، خاصة عندما لا تؤدي التعويضات المالية والمناقشات السياسية في أداء دورها بكفاءة وفاعلية وبوجه عام فإن هذه الجزاءات لا تتمركز على درجة عالية في مجتمع مثل امريكا، إذ ليس من المتصور أن تمارس الهيئة الواحدة ضبطاً مباشراً على تربية الاطفال أو على تنظيم سوق العمل أو في وقف المنازعات الصناعية .

ويترتب على ذلك أن تدور القضية الأساسية في بناء الحياة الاقتصادية حول درجة الضبط التي تمارسها الجزاءات الاقتصادية - كالأشعار مثلاً - في مقابل الجزاءات السياسية ومعايير العضوية . فالجزاءات الاقتصادية في امريكا مثلاً ذات أهمية خاصة كجزء من عملية نظامية واضحة في بناء السوق أما في الاتحاد السوفيتي فنجد أنه رغم ما تحتله هذه الجزاءات الاقتصادية من مكانة هامة ، إلا أن استخدام النقود وتحديد الأسعار تخضع لفوابط سياسية مركزية . في الوقت الذي تسدر استخدام هذه الجزاءات الاقتصادية في المجتمعات البدائية حيث كانت الحياة الاقتصادية فيها تسير كمظهر للالتزامات القرابية والطقوس والشعائر الدينية .

وثمة قضية أخرى هامة ترتبط ببناء الأنشطة الاقتصادية تدور حول مركز الضبط الذي يمارس على الجزاءات ذاتها وهي على الرغم من تداخلها مع مشكلة الجزاءات السياسية

الا أن تظل على مستوى عالى من التجريد والعمومية . ولتوضيح ذلك نحاول أن نعقد مقارنة بين أنماط مختلفة من النشاط الاقتصادى فى النموذج المثالى لنظام الانتاج الصناعى الابوى كان للمدير الصناعى حق ممارسة الجزاءات السياسية والاخلاقية لحشد العاملين وضبط سلوكهم . اما فى النموذج المثالى لنظام المشروع الحر كان المدير يمارس جزاءات اقتصادية لجمع أو حشد العمال ولكن بعد أن يتم حشد العمال لم يكن لهذا المدير الا قدرا ضئيلا ومحدودا من السلطة السياسية . وفى النموذج المثالى للنظام الشمولى الديكتاتورى Totalitarian يستطيع المدير الصناعى أن يمارس جزاءات اقتصادية وسياسية ، ولكنه فى كل منهما كان دائما مقيدا بمصدر سياسى مركزى .

نستطيع أن نستخدم ما ذكرناه من تمورات كالتنسيق والبناء والجزاءات فى توضيح التنوع المقارن فى بناء النشاط الاقتصادى ، وتحديد طبيعة العلاقة القائمة بين الأنماط الفرعية الاقتصادية وغير الاقتصادية .

فأشأ - الالتطاد والعوامل الثقافية :

سنعتمد فى مناقشتنا للعناصر الثقافية التى تؤثر فى النشاط الاقتصادى وتتأثر به على التفرقة الشائعة بين الجوانب التقييمية Evaluational والجوانب الوجودية

Exastential في الثقافة . أما الجوانب التقييمية فتشير الى كل ما يعتبر مرغوبا فيه في نسق القيم الثقافية أو كل ما يتعين على أعضاء المجتمع اعتناقه، بينما تشير الجوانب الوجودية الى كل ما من شأنه تبرير الأوضاع الراهنة لكل من الانسان والمجتمع والطبيعة. ففي نسق المعتقد العنصري مثلا، يتمثل الجانب التقييمي في التأكيد على أن عنصرا أو سلالة معينة يجب أن يستحوذ على امتيازات كبرى فيما يتعلق بمقومات الحياة الاجتماعية ، أما الجانب الوجودي (والذي يعرف أحيانا بالجانب الايديولوجي) فيتمثل في الاصرار على أن السلالة أو " الجنس " التي حرمت من حقوقها الطبيعية والانسانية يستحقون أن يكونوا كذلك لأنها سلالة أدنى من الناحية البيولوجية .

على هذا النحو نستطيع بعدد المعتقدات الثقافية التي ترتبط بالأنشطة الاقتصادية أن تطرح مجموعتين من التساؤلات :

١ - مجموعة تساؤلات ترتبط بالجانب التقييمي مثل : الى أي مدى تحتل الأنشطة الاقتصادية مكانة مرموقة في نسق القيم الثقافية؟ وهل تقيم هذه الأنشطة - بغض النظر عن مكانتها - بطريقة سلبية ام بطريقة ايجابية ؟ وهل تقيم كأهداف في ذاتها لم ينظر اليها على انها وسائل لتحقيق القسوة القومية او لتدعيم تماسك البدنة ؟

٢ - مجموعة تساؤلات ترتبط بالجانب الوجودى مثل ما هى طبيعة الانسان ؟ وهل يمكن أن ننظر اليه على أنه كائن يدفع بدوافع اقتصادية ام أن هذه الخصائص الاقتصادية ليست ذات أهمية فى وجوده ؟ ثم ما هى طبيعة المجتمع ، وهل تتيح هذه الطبيعة النوعية فرما للنشاط الاقتصادى ؟

وهكذا يصبح بمقدورنا - من خلال الاجابة على هذه التساؤلات السابقة - أن نقوم بتحليل للعلاقات التى تقوم بين القيم والأيدىولوجية من ناحية وبين النشاط الاقتصادى من ناحية أخرى . غير أنه ولسوء الحظ قد يعمد علينا صياغة بعض المبادئ التى تدور حول طبيعة هذه العلاقات ، وعلينا أن نكتفى بأن نركز على تلك العلاقات التى يكشف عنها البحث الامبريقي . وفى هذا العدد نجد أن هناك أربعة ارتباطات أساسية تقوم بين الحياة الاقتصادية والثقافية هى :

١ - القيم كمتغيرات مستقلة تعمل على تيسير النشاط الاقتصادى

أو تعويقه :

ذهب ماكس فيبر - وهو من أشهر من قام بتحليل أهمية الدين فى تشجيع النشاط الاقتصادى الرشيد - الى أن قضايا الاتجاه الصوفى الذى تطور الى درجة كبيرة فى البروتستانتية والكالفينية بصفة خاصة انما تشجع الانسان على التقدير الرفيع لقيمة التفوق الرشيد أو العقلانى المنهجى للبيئة

الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بمفظة خاصة . كما ذهب مسن ناحية أخرى الى ان الديانات الشرقية الكبرى وبخاصة الديانات الصينية والهندية القديمة لا تقدم مثل هذا الاطار الثقافى الذى يدفع الى التحقيق الرشيد والعقلانى للكسب الاقتصادى وجدير بالذكر ، أنه علي الرغم من أن فيبر لم يتبنى وجهة نظر تقرر علاقة سببية ذات بعد أو جانب واحد بين الدين و النشاط الاقتصادى الا ان تحليله قد تناقض يوضح مع تحليل كارل ماركس الذى اعتبر المعتقدات الدينية بمثابة عناصر للبناء الفوقى وبالتالى نظر اليها علي انها اكثرا اعتمادا على القوى الفعالة فى البناء الاقتصادى للمجتمع .

ولقد دفعت قضية فيبر هذه الى مزيد من التحليلات التى اهتمت بتوضيح النتائج والآثار الاقتصادية لانساق دينية اخرى غير تلك التى درسها فيبر ... وفى هذا المدد ذهب كثير من المحللين الى أن المعتقدات الدنيوية أو العلمانية وبخاصة القومية تمارس قوة مباشرة كبرى على عمليات التنمية والتطور الاقتصادى . فكينجزلى دافيس Kingsley Davis مثلا يرى :

" أن القومية شرط ضرورى لاغنى عنه فى مجال التنمية ذلك لأنها تزود الافراد بدافعية علمانية قوية يمكن اكتسابها بسهولة ويسر لتحداث تغيرات جوهرية وعميقة . ومن ثم تصبح

القوة أو الهيبة القومية هدفا أعظم ويصبح التصنيع وسيلة أساسية لتحقيقه . الامر الذى يجعل من الممكن تبرير ما يحدث من تضحيات أو تكاليف أو عقبات أو فقدان للقيم التقليدية فى ضوء هذا الهدف الجمعى الأسمى ، ويجعل من الكيان الجمعى الحديث الذى يتمثل فى الدولة القومية التى نشأت وتطورت من خلال هذا الطموح أمرا يعادل مطالب أو مقتضيات التعقيد الصناعى، لتجنب مباشرة ولاء كل مواطن ولتنظيم الشعب كله فتجعله مجتمعا واحدا، وتقوم بضبط عمليات انتقال الاشخاص والسلع والاخير عبر الحدود كما تعمل على تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية بكل تفاصيلها لذلك كله فانه كلما زادت المعوقات التى تقف أمام التصنيع أصبح من الضرورى تدعيم القومية حتى يمكن التغلب على هذه المعوقات .

وفى كثير من الأحيان تبدو القومية وسيلة هامة تستخدم لتحطيم الانساق الدينىة التقليدية التى أوضع فيبر نفسه انها اقل من البروتستانتية تأثيرا فى النشاط الاقتصادى ومن ناحية اخرى، فان القومية - شأنها فى ذلك شأن كثير من الأنساق الدينية التقليدية تعمل على تعويق التقدم الاقتصادى عن طريق تأكيدها، على الطرق التقليدية للفكر والسلوك وباختصار يمكن القول أن هناك أنماطا من القيم قد تشجع عمليات التنمية والتطور الاقتصادى بينما تعمل أنماط اخرى على تعويقها، فى الوقت الذى تمارس فيه

انماط ثالثة درجات متفاوتة من التأثير فى المستويات المختلفة من التنمية الاقتصادية ونحن من جانبنا لا نزال حتى الآن جهل نوعية المواقف التى تظهر فيها فعالية كل نمط من هذه الانماط الثلاثة ولو اننا سنعود فى الفصل الخامس لنناقش هذا الموضوع بعدد الحديث عن العلمانية أو الدنيوية .

٢ - الايديولوجية كتبرير اخلاقى للمرتببات أو التنظيمات الراهنسة :

من أهم الخصائص المميزة للكائن الانسانى أنه يستخدم الرموز ، وانه يستخدمها ليفضى على العلاقات الاجتماعية التى يشترك فيها معنى معين وغالبا ما يشير معطـلـح " الايديولوجية " الى تأكيدات معينة ترتبط بطبيعة الاشخاص فى موقف اجتماعى معين وعلاقاتهم بعضهم ببعض . وللايديولوجية فى الحقيقة وظائف مختلفة ومتعددة : فهى تطفى على الأنشطة معنى عاما بحيث ان أى معنى آخر يصبح غير مفهوم وغير واضح ، وبتعبير آخر تستخدم الايديولوجية لاقناع الاشخاص الذين يدخلون فى نسق معين من العلاقات الاجتماعية بأنه يتعين عليهم القيام بأفعال معينة وأنه لا يجدر بهم أن يرغبوا فى القيام بأعمال اخرى غيرها .

وتعتبر الدراسة المقارنة التى قام بها رينهارد بندكس

Reinhard Bendix حول الايديولوجيات الادارية في اربع دول صناعية (بريطانيا وامريكا وروسيا والمانيا الشرقية) من أكثر الدراسات شمولاً للجوانب الضابطة للايديولوجية في هذه الدراسة انصب اهتمام الباحث الرئيسي على تلك التبريرات التي تقدمها الطبقات الادارية بهدف اقناع العمال بضرورة الخضوع لسلطانها. بل وأكثر من ذلك حاول الباحث أن يفسر هذه الايديولوجيات في ضوء المتطلبات الراهنة للسياق الصناعي، ومن ثم حاول ان يرجع تطوّر ايديولوجية العلاقات الانسانية الى مالها من وظيفة مزدوجة تتمثل من ناحية في المطالبة بالحقوق المشروعة للادارة، ثم في معاونة المديرين على تحقيق التكامل أو التنسيق داخل مشروعاتها من ناحية أخرى. وعلى ذلك يبدو من الواضح أن الوظيفة الاساسية للايديولوجية من وجهة نظر بندكس انما تكمن في سبغ المشروعية على الترتيبات او الاجراءات النظامية النامية أو القائمة بالفعل والدفاع عنها .

٢ - الايديولوجية كهجوم اخلاقي على الترتيبات والتنظيمات

الراهنة :

فمن المعروف أنه في حالة المنازعات او الصراع الصناعي وفي مواقف المساومة الجمعية تحاول الادارة من ناحية أن تدافع وبطريقة منظمة عن موقفها وذلك من خلال التاكيدات

الأيديولوجية المرتبطة بمبادئ المشروع الحر وأيضا من خلال تأكيدها على اهتمامها برفاهية العمال، في الوقت الذي تحاول فيه النقابات واتحادات العمال أن تنمي أيديولوجية مضادة تمثل تبريرات ذاتية لأهدافها ، وتتخلص هذه التبريرات في اوسع مجالاتها في القول بأن بالنقابات او الاتحادات العمالية ليست الاوسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية وانها تهدف أساسا الى حماية العامل من الاستغلال والتفسيح فسي البيئة المباشرة .

وعلى ذلك فمن الملاحظ أنه في جميع مواقف الصراع والتغير الاجتماعى تتطور ايديولوجيتان متعارضتان أحدهما للدفاع عن الترتيبات أو التنظيمات القائمة بينما توجه الثانية نحو الهجوم عليها أو محاولة تغييرها. وبعد مجال علم الاجتماع الصناعى بحق من أخصب المجالات التى شهدت تطور " الايديولوجيتين المتعارضتين " أما الأيديولوجية الاولى فهى ما اطلق عليها روبرت ستون Robert Stone اسم مدخل صراع المصلحة Conflict of interest approach فى دراسة العلاقات الصناعية وهى أكثر ما يؤكد لها الاقتصاديون وعلماء السياسة والمؤرخون . فهم جميعا يرون أن الصراع الذى يقوم على دوافع اقتصادية يمثل حالة مألوفة فى النسق الاقتصادى، ولذلك فهم يتصورون أن هذا الصراع سيؤدى حتما الى تغيرات فى الترتيبات النظامية ، وعلى الطرف الآخر

تقف الايديولوجية الثانية والمضادة وهي تعرف باسم " مدخل العلاقات الانسانية الذى ظهر على يد بعض علماء الاجتماع فى العقود الثلاثة الاخيرة فمن ذهبوا الى أن " التعاون " على مستوى المصنع كله هو الحالة المألوفة وليس الصراع كما يدعى اصحاب الايديولوجية السابقة ولذلك نراهم يؤكدون على أهمية " الاتصال الجيد " ويوافقون بوجه عام على الترتيبات النظامية القائمة وما هو جدير بالذكر أنه على الرغم من بساطة التناقض القائم بين هاتين الايديولوجيتين الا أن التعارض بين المدرستين اللتين تبنيتهما كان عنيفا واستمر على هذا الحال لفترات طويلة .

٤ - الايديولوجية كوسيلة أو حيلة لتخفيف مواقف التوتر :

أشار كثير من المعلقين الى أن الايديولوجية تميل الى الازدهار فى المواقف التى يبدو فيها التناقض صريحا بين مجموعة المستويات المثالية وبين الحالة الفعلية أو الواقعية للأمور. ولقد تأكدت هذه النظرة فى عدة دراسات اجريت حول ايديولوجية العمل الامريكية . وفى دراسة قام بها فرانسيس سوتون Francis X . Sottun وزملاؤه عن " العقيدة الامريكية للعمل " فسر ميل رجال الاعمال للتمسك بأسطورة المشروع الحر بارجاعه الى عدة تواترات ترتبط بأدوارهم مثال ذلك ان التناقض الوجدانى الذى يستشعرونه تجاه ظاهرة الترفع فى الاقتصاد الامريكى خفت حدته كتأكيدهم

المستمر على قيم المشروع الحر التقليدي، وفي دراسة أخرى أجراها سيجموند دياموند Sigmund Diamond حول معاملة الصحافة لرجال الأعمال في أمريكا ابان المائة وخمسين سنة الاخيرة. ذهب الباحث الى أن الميل الشديد نحو " تأليه " رجال الأعمال البارزين يعتبر الى حد كبير بمثابة جهد مضاد للتناقض الوجداني العام تجاه قادة العمل. وبالمثل أكد ايلي شينوي Ely Chinoy في دراسته التي اجراها على عمال السيارات ، ان العمال الصناعيين يحارون مابين وعود التقاليد الراسخة ووقائع النظام الاقتصادي والاجتماعي المعاصر وان رد الفعل ازاء هذا الموقف المتوتر يتمثل في محاولتهم العمل على التوفيق بين مستويات طموحهم وبين الالتزامات الثقافية وذلك اما عن طريق اعادة تحديد مستويات الرقي والتقدم ، أو عن طريق تركيز طموحهم على ابنائهم ، او عن طريق التطلع لمستويات ادنى أو أبسط لطموحهم .

تلك هي بعض وظائف الايديولوجية في الحياة الاقتصادية تتمثل كما رأينا في تبرير الترتيبات الاقتصادية القائمة او مهاجمتها او تخفيف التوترات الناجمة عنها .

ولعل من أهم ما يتعين على البحوث القادمة الاهتمام به هو التركيز على دراسال الظروف الاجتماعية التي تبرز فيها كل وظيفة من هذه الوظائف السابقة للايديولوجية بل ربما

كان الخط الأساسى الذى يجب أن تلتزم به هذه البحوث ينحصر فى الاهتمام بدراسة هذه الوظائف المختلفة للايديولوجية فى فترات مختلفة للتغير الاجتماعى . ذلك لأنه فى المراحل الأولى لتطور أى ايديولوجية (حرية العمل مثلا) تنحصر وظيفة الايديولوجية فى مهاجمة الترتيبات التقليدية حتى إذا ما أصبحت الايديولوجية أكثر رسوخا تركزت وظيفتها الأساسية فى الدفاع أو تبرير الترتيبات القائمة وتهدة أو تخفيف حدة التوترات التى ترتبط ببعض الأدوار التى اكتسبت طابعا نظاميا فى ظل هذه الايديولوجية .

رابعاً : الالتصاف والمتغيرات السياسية :

نحاول هنا أن نوضح المضامين السياسية للوحدات الاقتصادية وذلك من خلال مناقشتنا لبعض القضايا العامة أهمها :

١ - العلاقات السياسية داخل الوحدة الانتاجية المفردة المشتملة فى ذلك على التكوين النظامى للسلطة وظهور الصراع وسنرجى مناقشة هذه القضية الى الفصل التالى .

ب - العلاقات السياسية بين الوحدات الانتاجية ، تلك القضية التى أثارت موضوع المنافسة المقيدة أو غير الكاملة Imperfect Competition وتركز الشرة .

ج - العلاقات الاساسية بين الوحدات الانتاجية ككل وبين

البيئة الاقتصادية التي تحيط بها على نحو مباشر، وهنـا
 سنركز على العلاقات القائمة بين المنشأة وبين كل من
 المستهلكين والمساهمين كما سنـنى بـفة خاصة بعلاقات
 العمال والادارة ذلك الموضوع الذى يمثل نقطة محورية فى
 علم الاجتماع الاقتصادى .

د - العلاقات السياسية بين الوحدات الانتاجية ككل
 وبين الحكومة .

١ - العلاقات السياسية بين الوحدات الانتاجية :

يدور الجزء الأكبر من التراث المكتوب عن تركـز مراكز
 القوة الاقتصادية حول ثلاثة موضوعات أساسية ينـب الموضوع
 الأول حول التحليل الاقتصادى الرسمى لأنماط المنافسة القائمة
 او المعقيدة واثـرها على الاسعار والنتاج والموارد وما شابه
 ذلك . بينما ينـصر الموضوع الثانى فى المناقشات الموجهة
 سياسيا والتي تدور حول المنافسة غير العادلة وأسـوب
 تنظيمها، كما يرتبط الموضوع الثالث بمناقشات تدور حول
 درجة تركـز الثروة والقوة فى الاقتصاد وما يترتب عليها من
 نتائج اجتماعية وسياسية .

ولعل من أهم النتائج المعروفة والتي ترتبت على
 تزايد حجم المنشآت وزيادة تركـز الثروة والقوة هو ذلك الميل
 الى الـفـظ على مشروعات الاعمال الصغرى والأقل كفاءة وطردـها

خارج السوق (والمثال على ذلك تأثير السوق المركزية Super Market على محلات بيع التجزئة) الى جانب تزايد قدرة المنشأة الكبرى على تعبئة الاحتياطي من رأس المال وعلى تمويل الاستثمارات الضخمة والبحوث التي تجري على نطاق واسع ، هذا بالإضافة الى ميل المنشآت الكبرى الى التنافس فيما بينها ليس في مجال الاسعار بل في مجال الاعلان ايضا .

والحقيقة أنه كلما زاد حجم المنشأة وزادت قدرتها على السيطرة على السوق كلما أصبحت معرفتنا ضئيلة بالمحددات الايجابية لاستثمارها وانتاجها وسلوكها المتعلق بتحديد الاسعار ، ولو أنه يمكن أن نتصور أن هذه المحددات تنحصر بالنسبة للمنشآت الصغرى (التي لديها قدرة ضئيلة للسيطرة على السوق أو التي تفتقر الى هذه القدرة تماما) في مستوى الطلب على منتجاتها ، وفي قدرتها على اتاحة رأس المال اللازم للاستثمار . كما يمكن أن نتصور أنه كلما زاد حجم المنشأة بحيث استطاعت أن تسيطر على حيز من السوق فإن عامل الطلب يتوقف عن أن يكون محددا ايجابيا لسلوكها ، وفي تلك الحالة تصبح سياستها الانتاجية والسعرية أكثر اتجاها نحو سلوك المنشآت الاخرى ، الأمر الذي يجعل السلوك لاقتصادى يعكس بالتدريج نوعا من العلاقات السياسية بين المنشآت المختلفة . فإذا زاد حجم المنشأة أكثر وأكثر

(كما هو الحال بالنسبة لبعض المنشآت مثل جنرال موتورز General Motors وجنرال الكتريك General Electric فان المحدد الايجابى لسلوكها لن يكون حالة السوق أو سلوك المنشآت الاخرى وانما يتمثل فى هذه الحالة فى موقف الحكومة أو اتجاهاتها منها وما تقوم به من عمليات الوصاية أو الاشتمان أن فرض قوانين ضريبية جديدة وما الى ذلك .

٢ - العلاقة السياسية بالبيئة الاقتصادية المباشرة :

وهى تتمثل كما قلنا فى :

(١) العلاقة السياسية بالمستهلكين

تبدو العلاقات السياسية بين الوحدات الانتاجية او بين مشروع العمل وبين المستهلكين اكثر وضوحا فى علاقات السوق على ظل ظروف المنافسة الكاملة لا تكون لدى المنشأة ولا المستهلك قدرة على ضبط او تحديد الاسعار او الناتج فى السوق كما ان تركيز القوة الاقتصادية فى القطاع الانتاجى قد يودى الى حالة من اللامبالاة أو التسبب لمصالح الوحدة الانتاجية ، وقد يواجه هذا الموقف بقدر كبير من المقاومة المنظمة الا انه على الرغم من ذلك يحاول المستهلكون فى الاعتماد الحديث والمعقد دائما أن يتجمعوا ليستجيبوا لهذا التسبب فى شكلين أساسيين .

١ - التمرد أو الهياج السياسى للمستهلكين ^(١) وذلك بهدف تنظيم الاسعار وضبط المنافسة غير العادلة، على أن ذلك لا يتم من خلال أفعال مباشرة للمستهلكين كأفراد بل من خلال البناء الحكومى الرسمى .

٢ - اقامة جمعيات تعاونية للمستهلكين لتوزيع السلع والخدمات غير أنه على الرغم من أن الحركة التعاونية للمستهلكين قد تكشف عن نفسها فى كل البلاد إلا أنه نادرا ما كانت تمثل قوة اقتصادية فعالة .

(١) نلفت نظر القارىء الى حقيقتين هامتين : الأولى : انه حتى فى ظل النظام الاقتصادى الرأسمالى لا يأخذ التظاهر التخريبى للمنشآت الانتاجية التى تؤول ملكيتها الى افراد أو هيئات خاصة أو عامة، بل عادة ما يأخذ شكل الاحتجاج السلمى والمناقشات الواعية التى تهدف الى منع الوحدات الانتاجية (الشركات الاحتكارية) من التلاعب بتحديد اسعار المنتجات الثانية : انه فى ظل النظام الاشتراكى ومع تطوير دولة المؤسسات فان رد الفعل المتوقع لهذا الموقف - الذى يندر حدوثه - تقوم به هيئات ومؤسسات نظامية معنية ولا يقوم به المستهلكون كأفراد، الأمر الذى يجنب المجتمع ما يترتب على أحداث الشغب المتأمرة على ساحل الوطن والمواطن والتي وقعت مدبرة بأيدي خبيثة فى وطننا الحبيب، فى الأونة الأخيرة " .

(المترجم)

ب- العلاقة السياسية بالمساهمين وأصحاب الاسهم :

أشارت كثير من الدراسات الحديثة الى أنه في ضوء العلاقات القائمة بين المنشأة الانتاجية والمساهمين أصبح المديرون يتمتعون بقوة سياسية مؤكدة على مستوى المنشأة، ففي دراسة اجراها ١٠١ بيرل A.A. Berls وجاردينر مينز Gardiner Means سنة ١٩٣٢ ونشرت في كتابهما الذي عنوانه " بالشركات الحديثة والملكية الخاصة " كشف الباحثان عن المعالم الرئيسية للقوة السياسية التي تمتع بها المديرون في العصر الحديث وكانت دعواهما الاساسية تتلخص في أن ثمة فرق أو تمييز واضح بدأ ينمو بين ملكية الشركة وبين التحكم او السيطرة على القرارات الاقتصادية التي تصدرها المنشأة وحتى منتصف القرن التاسع عشر كانت سلطة الضبط السياسي لمشروع العمل تتركز في ايدي الأفراد أو الجماعات الصغيرة التي تؤول اليها الملكية التي تستخدم ك رأس مال للمشروع ، ولكن مع ظهور نموذج الشركات المساهمة تشتت الملكية بين المساهمين الذين لم يعودوا يهتمون الا بالادارة اليومية للمشروع ، الامر الذي ادى في النهاية الى ان تستقر القدرة على اتخاذ القرارات في ايدي مديرين محترفين قد لا يساهمون بقدر ما في ملكية رأس المال للمنشأة. وبالمثل يشير أيوجين روستو Eugene V, Rostow الى نفس الظاهرة حيث يقول :

"ان النموذج الأكثر انتشارا اليوم للمنشآت هو نموذج المنشآت المساهمة التي توزع اسهم ملكيتها بين أفراد أو شركات استثمارية أو مستثمرين نظاميين، وغيرهم ممن يعتمدون اعتمادا كليا على الإدارة المسئولة ويرفضون المشاركة في شئون الإدارة رفضا باتا، بل وأكثر من ذلك نجد في مثل هذا النموذج ان أصحاب الاسهم هم الذين يطيعون الإدارة وليس العكس لأن كل ما يهمهم هو استثمار قيمة ما يمتلكونه من أسهم على أي نحو .

ج - العلاقة السياسية بالعمل والعمال Labor

تعتبر العلاقة بالعمال والعمل من أهم المتضمنات السياسية للمشروعات السياسية الانتاجية والتي شغلت حيزا كبيرا من اهتمام الباحثين في علم الاجتماع الاقتصادي ويمكن أن تتبع هذا الاهتمام في ذلك لمراع المستمر بين الإدارة والعمال من ناحية، ثم في ذلك التعاطف الذي يبديه كثير من علماء الاجتماع (وبخاصة الراديكاليين) ~~لأهداف~~ العمل المنظم، وفي مناقشتنا للعلاقة السياسية بالعمل والعمال نشرع في تحديد بعض التغيرات البنائية التي طرأت على علاقة الإدارة بالعمال .

لقد كان من بين الأشكال النمطية لتنظيم العمل في إنجلترا في فترة ما قبل الثورة الصناعية ما يعرف باسم

جمعيات المداقة Freindly Society والتي كانت تتكون من أندية العاملين واهتمت بممارسة التأثير السياسى على الرؤساء فى شئون التلمذة الصناعية والاجور ونوعىة المنتجات الى جانب عدد من الأهداف او الوظائف الاجتماعية الأخرى ، حيث كانت بمثابة خزائن للمدخرات للعمــــــــــــــــال ، وجمعيات للتأمين ضد الموت والمرض ، الى جانب كونها نواد يتردد عليها للترفيه والاستمتاع وقد كانت هذه الجمعيات فوق هذا كله تظهر ميلا واضحا للتوحد مع رؤساء العمل من أجل رفاهية الصناعة ككل. ولذلك كانت جمعيات المداقة نوعا من التنظيم دى الوظائف المتعددة يعتمد على قدر من التضامن النسبى مع أصحاب العمل أو رؤسائه Masters .

غير أنه مع ما ظهر ابان الثورة الصناعية من زيادة انفصال العامل عن رأس المال وعن ما يقدمه من انتاج، تغير الطابع العام للحركة النقابية . ومن ثم بدأت تظهر فى النصف الاول من القرن التاسع عشر - وفى بريطانيا بصفة خاصة - كثير من النقابات والاتحادات الأكثر تخففا لتصبح شكــــــــــــــــلا نموذجيا للنقابات فى كل من بريطانيا وامريكا فى القرن التاسع عشر . ولقد ظهر هذا الطابع المتخصص للنقابات واضحا فى انها اهتمت بصفة اساسية بسياسة الاجور .

وشيثا فشيئا امتزجت علاقات العمل والادارة مع الأبينة السياسية الكبرى فى المجتمع بطرق عديدة ومتنوعة وقد تمثلت

أشد حالات الامتزاج تطرفا في الدول الديكتاتورية التي تميزت باخضاع الفرد خضوعا تاما للدولة Totalitarian مثل ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي - حيث كانت المساومات الجمعية والحرية او المفتوحة بالنسبة لمسائل كالأجور مقيدة الى حد كبير ان لم تكن معدومة، بل لقد كانت اجراءات الشكاوى والمظالم تتم دائما من خلال قاعدة سياسية مركزية وفي بعض الاحيان كانت النقابات تعمل من اجل مصالح الحكومة والادارة . اما النموذج الاقل تطرفا لهذا الامتزاج فقد وجد في كثير من البلاد النامية . فحينما كانت الحكومة في هذه البلاد أكثر تعاطفا مع العمال والعمل المنظم لتمد في كثير من الأحيان بالقدر الكبير من الدعم السياسي نجدها وقد استخدمت في مجال التطبيق كثيرا من الضوابط الحكومية القوية تجاه العمال والعمل المنظم ، مثال ذلك استخدام عمليات التحكم القهرى او المفروض على نطاق واسع ومواجهة الاضرابات بعنف وضاوة وتوسط رجال الحكومة في عمليات التعبير أو ابلاغ مطالب النقابات للمسؤولين .

والى جانب هذه الأشكال السابقة، وجد شكل آخر للامتزاج السياسى ساد في بعض البلاد التي أمتت نسبة من الصناعات الكبرى فيها - كما هو الحال في بريطانيا الحديثة - فنجد أنه على الرغم من محاولة النقابات تدعيم استقلالها الذاتي الا انها كانت ولا تزال تتعامل مع موظفى الحكومة الذين

يشغلون اليوم مراكز الادارة . ويزداد الموقف تعقيدا فى مثل هذه البلاد اذا وضعنا فى الاعتبار حقيقة ان القوة الدافعة للتأميم قد انبثقت وبوضوح عن الأحزاب السياسية التى كانت تمثل العمل المنظم او على الاقل لديها القدرة على تحقيقه .

غير أن هذا الامتزاج الذى حدث بين علاقات الادارة والعمال وبين الأبنية السياسية لم يكن هو العامل الوحيد الذى حدد طبيعة هذه العلاقة بل تأثرت علاقات العمال والادارة فى بعض الاحيان بامتزاجها بجماعات شعبية أو عنصرية معينة . ومن الأمثلة الدالة على ذلك أنه من الممكن تفسير مشاعر العداوة والكراهية الشديدة وحركات العنف غير العادية التى لوحظت فى اضطرابات عمال التعدين فى بنسلفانيا سنة ١٨٧٠ فى ضوء امتزاج علاقات الادارة والعمال بجماعات شعبية أو سلالية ، خاصة اذا وضعنا فى الاعتبار الأصل الايرلندى لعمال التعدين فى بنسلفانيا كذلك يمكن ارجاع الطابع المميز للعلاقات بين العمال والادارة فى نظام العمل الزراعى التعاقدى فى كاليفورنيا إلى سيطرة الصينيين واليابانيين والمكسيكيين على القوى العاملة خلال عقود ومراحل تاريخية مختلفة ، خاصة وأن لكل سلالة من هذه السلالات تقاليدھا المميزة فيما يتعلق بالتنظيم الاجتماعى واتجاهاتها المختلفة نحو السلطة .

وأخيرا ، فقد امتزجت تنظيمات العمل والعمال وبوضوح
 بالحركات الجماعية الحديثة مثل الفوضوية Anarchism
 والسينديكالية Sydicatism (وهي مذهب شورى
 يسيطر العمال من خلاله على الاقتصاد والحكم عن طريق
 الاضرابات) والاشتراكية Socialism ونزعة الحكم
 الذاتى Home- Rule والنزعات المناهضة للاستعمار
 Conolnialism والقومية Netionalism وقد
 ظهر هذا الامتزاج فى دول القارة الاوربية على نحو اكثـر
 وضوحا عنه فى الدول الانجلوساكسونية ، كما ظهر واضحا ايضا
 فى دول العالم الثالث فى العصر الحديث خاصة عندما تشابكت
 كثير من الحركات الوطنية فى البلاد النامية مع الحركات
 العمالية التى ظهرت فيها .

وبالطبع ارتبط اختلاف الانماط التى تتخذها بناءات
 العلاقة بين العمال والادارة ارتباطا وثيقا باختلاف أشكال
 الصراع القائم بين العمال والادارة ، وفى هذا المدد توصل
 كل من كورنهاوزر Kornhauser وروس Ross
 وديوبين Dubin الى تصنيف شامل لأنماط الصراع على النحو
 التالى :

أولا - مظاهر الصراع الجماعى المنظم (صراع النقابية والادارة)

١ - فى مجال الصناعة :

١ - تعطيل الانتاج عن طريق الاضرابات (من جانب

العمال أو الاغلاق التعجيزى (من جانب اصحاب العمل
أو الادارة) .

- ٢ - القيود المنظمة للانتاج مثل قيود العمل، الركود ،
التخريب ، تغيرات مستوى العمل ومعدلات الانتاج .
- ٣ - الصراعات التى تحدث أثناء المفاوضات التعاقدية
أوالبت فى الشكاوى أو فى التعامل بين الملاحظين
والعمال .

ب - فى المجتمع بأكمله :

- ١ - المعارضة السياسية على المستوى المحلى والقومى .
- ٢ - المعارضات الاجتماعية والمجتمعية كالضغوط المتعارفة
على الصحافة والاذاعة والمنافسة فى مجال الخدمات
المختلفة التى تقدم للعمال .

ثانيا: مظاهر الصراع الفردى وغير المنظم :

١ - فى مجال الصناعة :

فمن جانب العمال نجد :

- ١ - التكامل أو التعمد فى عدم بذل الجهد، التبديد
الانخفاض المتعمد للكفاءة الانتاجية .
- ٢ - التغيب .
- ٣ - اتمام القواعد ومخالفتها وخرقها وغير ذلك
من مؤشرات عدم الرضا وانخفاض الروح المعنوية .

من جانب الادارة نجد :

- ١ - الاشراف الاوتوقراطى المستبد وفرض العقوبات الصارمة .
- ٢ - الاستنزاف غير الضرورى والمتعمد لجهد العمال ، تسريح العمال .

- ٣ - زيادة العمل بلا أجر اضافى مقابل .

ب - فى المجتمع بأكمله :

- ١ - تعبيرات المعارضة من جانب العمال خلال الحديث اليومى ، السلوك الانتخابى واختيار السلع الاستهلاكية .
- ٢ - تغييرات المعارضة من جانب المساهمين والادارة وذلك فى مجال الاستخدام التأثير السياسى ضد النقابات وفرض برامج تعليمية واعلامية من طرف واحد .

ونستطيع أن نعيغ الموضوع الأساسى فى دراسة العلاقة

بين الادارة، والعمال فى السؤال التالى :

فى أى الحالات يسود شكلا-معينا- للصراع الصناعى دون شكل آخر؟

هنا نجد أنه على الرغم من ندرة الدراسات والبحوث التى أجريت حول هذا الموضوع ، الا أنه من الملاحظ أن طبيعة بناء العلاقة بين الادارة، والعمال تعتبر هى العامل الحاسم فى تحديد شكل الصراع الذى يقوم بينهما، وتوضيحا لذلك نشير الى بعض الاعتبارات الهامة منها :

١ - أنه في الحالات التي يحدد فيها التوجيه أو الضبط السياسي المركزي درجة الصراع تحديدا حاسما، وحيث تكون السلطات السياسية أكثر تقلبا، غالبا ما تظهر قنوات غير رسمية للافصاح عن الشكاوى والمظالم وحسمها، وهذا ما أشار إليه جانوز زاوودنى Janusz Zawodny في دراسته التي أجراها حول " إجراءات الشكاوى عند السوفييت " حيث يقول :

" ولقد كان من الواضح أن العمال أصبحوا أكثر ترددا في الافصاح عن شكاواهم المسموح بها، ويرجع ذلك إلى أن الهيئات الرسمية بالمصنع كانت أكثر قدرة وباستمرار على تغيير أي قضية تغييرا كاملا متى كان ذلك ملائما أو ضروريا من الناحية السياسية. كما كان المسئولون أكثر قدرة على خلع الألقاب السياسية المثيرة على مطالب العمال كطريقة مختارة وهادفة لتهدئة الموقف وضمان الانتاج. وأكثر من ذلك قد يتمكن أعضاء هذه الهيئات الرسمية من التحايل على القانون ذاته من أجل ضمان حل مرضي للعمال خصوصا إذا كان من الممكن استخدام مثل هذه التهدئة كحافز للانتاج، وقد يحدث العكس فتقابل نفس الشكاوى أو المظالم بمعاملة مختلفة تماما خاصة في الحالات التي يكون فيها نشر " اليقظة الاشتراكية " أمرا ضروريا لتحقيق الأهداف التعليمية " .

وطبيعى أن يحاول مثل هذا المناخ الذى يتميز بعدم
الثقة دون الانصاح الحر والواقى للشكاوى والمظالم .

٤ - انه كلما ارتبطت الحركة العمالية بحزب سياسى معين ،
كلما كان ذلك مشجعا على ظهور الصراعات فى المجتمع الكبير
يبدو ذلك بعفة خاصة فى الصراع الانتخابى وفى محاولات شن
التشريعات الملائمة لاهداف أحد الأحزاب المشتركة فى هذا
الصراع .

٣ - انه كلما ارتبطت الحركة العمالية باحدى الحركات
السياسية الثورية، كلما كان استخدام الاضرابات اقل جدوى
لتحقيق الربح او المنفعة الاقتصادية، وأكثر نفعا لتحقيق
الهجوم السياسى ضد السلطات القائمة، لذلك يعتبر
الاضراب فى الأيديولوجية الشيوعية والسينديكالية أو النقابية
مثلا سلاحا سياسيا معترفا أو مصرحا به .

٤ - تشير بعض الشواهد الى أن ظهور شكل من أشكال الصراع قد
يؤدى فى بعض الحالات الى اختفاء أشكال أخرى . وقد أشار
نولز Knowles الى ذلك فى تقرير بحثه الذى أجراه عن
صناعات تعدين الفحم فى بريطانيا حيث يقرر: " انه بغض
النظر عن اختلاف المكان والزمان . كنا نجد أنه اذا ارتفعت
الخسائر الناجمة عن الاضرابات انخفضت الخسائر الناجمة عن
تغيب العمال والعكس صحيح " . ولعلنا نستطيع تفسير هذه
الظاهرة فى ضوء سببين رئيسيين : الأول أنه طالما أن

الاضرابات تفقد العمال قدرا كبيرا من أجورهم ومدخراتهم فانهم لا يستطيعون تحمل نفقات تغيبهم عن العمل خلال مراحل الكفاح والنضال الجمعى، والثانى : أنه طالما أن الاضرابات تدعم بوجه عام من تضامن العمال ، فانهم يفضلون أن يتواجدوا فى مواقع أعمالهم ليزداد شعورهم بالتضامن مع بعضهم البعض وعلى الرغم من ذلك فان هذه العلاقة العكسية بين الأشكال المختلفة للصراع تبدو محدودة بمواقف معينة دون غيرها . لذلك نجد نولز Knwles يستدرك الأمر فيقرر أنه فى الحالات التى يكون فيها اضطراب العمال قويا وعنيفا ، ترتفع معدلات الاضراب والتغيب فى نفس الوقت . ومن ثم لا يرتبطان - كشكلين من أشكال الصراع بعلاقة عكسية .

٥ - يكشف تاريخ الحركة النقابية الانجلو أمريكية عن أن ثمة تغيرات واسعة طرأت على الأشكال المختلفة للصراع العمالى وعن أن هذه التغيرات كانت أكثر ارتباطا بالتغيرات البنائية التهمرت بها الحركة النقابية ذاتها .

وفى هذا العدد نستطيع أن نميز بين ثلاثة مراحل أساسية :

١ - مرحلة أولى ومبكرة من مراحل تطور القوى العاملة ، فيها اتخذ الصراع شكلين أساسيين احتجاج فردى فى شكل تغيب أو تخريب أو عدم انتظام فى العمل واحتجاج جمعى عفوى فى شكل غوغائى وتدمير لسلالات واضرابات فوضوية ، وقد استند

الصراع فى هذه المرحلة فى جانب منه على الفغوط العنيفة والقاسية التى فرضها التصنيع على طبقة العمال ، ولو انسه استند فى جانبه الرسمى على حقيقة أن عدم وجود تنظيم عمالى امر يجعل الصراع يبتعد عن الطابع النظامى ليظهر فى النهاية على شكل تعبيرات فردية او انفجارات جمعية تتميز بالانفعالية والعقوبة .

ب - مرحلة متوسطة توسط فيها الصراع بين محاولة استخدام الاضراب لتحقيق مكاسب اقتصادية وبين استخدام الأشكال الأخرى والحديث للصراع ، كما كان هذا التحول أمرا مصاحبا لدورة العمل ذاتها . فى القرن التاسع عشر اتخذت ثورة العمال فى الولايات المتحدة الأمريكية مثالا دوريا واضحا ، حيث تركزت فى البداية حول انعاش النقابات والاتحادات فقط لى تحقق تغيرا يضمن ويدعم سياسات لمواجهة ما قد يحدث من كساد غير أنه فى فترة الانتعاش والازدهار الاقتصادى ، وحيث كانت القوى العاملة نادرة ، استخدم العمال أسلوب الاضراب والمطالبة بزيادة الاجور استخداما مؤثرا وفعالا وتمكنوا فوق ذلك كله من تمويل التنظيمات النقابية ، ثم جاءت فترات الكساد الكبير لتصبح اساليب الاضراب والمطالبة بزيادة الاجور اقل جدوى وفعالية وليتحول العمال الى المطالبة بالتشريعات التى تحميهم من الحكومة وبالفوا نتيجة لذلك فى المناداة بضرورة التعاون من أجل اقامة بناء اقتصادى جديد .

ج - في المرحلة الأخيرة ظهرت حركة اتحاد رجال الأعمال Business Unionism وهنا اتجهت النقابات العمالية الى ترشيد سلوك الاضرابات والاقبال من العنف وتنظيم العمال والاقبال من الاضرابات الثانوية وتجنب الائلاف غير الضروري ثم حماية النقابات في مواجهة الرأي العام. وهنا أيضا اختفت المشاعر الانفعالية تماما من الاضرابات وأصبحت المساومات الجمعية السلمية شكلا نمطيا للصراع ولذلك انحصر العنف وعنفوية المشاعر على الاضرابات غير الرسمية او الاضرابات الفوضوية والتي لا يعثر فيها جماعات العمال بفبن أو مظالم من جانب الادارة فقط، بل يشعرون فيها أيضا بأنهم معزولون يقعون فريسة لمراوغة ودهاء الحكومة والنقابات معا .

ونظرا لأن بناء العلاقة بين العمال والادارة يوشح كـ كما قلنا في تحديد شكل الصراع الصناعي فإنه قد يبسـدو من المعب أن نقارن بين أشكال متماثلة للصراع في سياقات بنائية مختلفة، ومع ذلك فقد استطاعت بعض الدراسات أن تكشف عن تمايز واختلاف حدوث الاضرابات باختلاف الزمن والصناعات - ولعل من أهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسات أنه أيا كانت الطريقة المستخدمة لقياس الاضراب بـ سواء كان عدد الاضرابات أو عدد العمال المشتركين فيها أو قيمة الخسارة الناجمة عنها مقدرة بأيام العمل - فإنه من الواضح أن معدلات الاضراب تميل الى الارتفاع فـسـى

أوقات الانتعاش والازدهار بينما تميل الى الانخفاض فى فترات الكساد، وأكثر من ذلك قد تكشف الاضرابات عن تغيرات موسمية فى نفس السنة، وفى دراسة للاضرابات فى بريطانيا العظمى فى الفترة من ١٩١١ حتى ١٩٤٥ وجد نولز Knowles أن معدلات الاضراب تميل الى ذروتها فى شهرى مايو وأغسطس اللذين يشهدان نشاطا اقتصاديا عاليا . كما وجد الباحث أيضا أن معدلات الاضراب تميل الى الانخفاض بعض الشيء فى الأوقات التى تسبق الاجازات وان هذا الانخفاض قد يعكس حاجة العمال المتزايدة لتقاضى أجورهم عن الفترة التى قاموا فيها بالعمل .

وفى مجال البحث عن ما اذا كانت هناك صناعات بعينها أكثر تعرضا للاضرابات عن غيرها أجرى كلارك كير Clark Keer وابراهيم سايجل Abraham Siegel بحثا مقارنا للاضرابات فى احدى عشر دولة، فيه وجد الباحثان أن أعلى معدل للميل الى الاضرابات يتمثل فى صناعات التعدين والشن والتفريغ البحرى، بينما يقدر هذا الميل فى صناعات النسيج بدرجة أعلى من المتوسط، يليها الصناعات الكيماوية والطباعة والصناعات التحويلية وصناعات التشييد، والصناعات الغذائية، فى الوقت الذى تحتل فيه صناعات الملابس والخدمات درجة أقل من المتوسط وتمثل فيه الزراعة والتجارة وأعمال السكك الحديدية أدنى مستويات الميل للاضراب، ويفسر

الباحثان هذا التوزيع المتميز للاضراب في حدود تكامل العمال الصناعيين فيما بينهم من ناحية وتكاملهم مع المجتمع الكبير من ناحية اخرى ، حيث يقرران النتائج التالية :

١ - تميل الصناعات الى أن تكون أكثر عرضة للاضرابات في الحالات التالية :

- أ - عندما يشكل عمالها جماعة متجانسة نسبيا .
- ب - عندما تنعزل هذه الجماعة عن المجتمع .
- ج - عندما تكون هذه الجماعة أكثر قدرة على التماسك

٢ - تميل الصناعات الى أن تكون أكثر بعدا عن الاضرابات في الحالات التالية :

- أ - عندما يتكامل عمالها بطريقة فردية بحتة مع المجتمع الكبير .
- ب - عندما يكون عمالها أعضاء في جماعات يفرض عليها تجنب الاضراب سواء كان هذا الفرض من جانب الحكومة أو من السوق .
- ج - عندما يكون عمالها منعزلين كأفراد بالدرجة التي تجعل تجمعهم بهدف الاضراب أمرا صعبا .

ويقدم الباحثان تفسيراً آخر يدعم هذا التفسير السابق مؤداه أن الصناعات المعزولة تميل بطبيعتها الى تشييل عمال تميزوا بالقسوة والعلابة وحب المقاومة والقتال نظرا لما تتميز به - أي الصناعات المعزولة - من طابع موسمي

غير محبوب وغير ماهر .

وقد تشير هذه النتائج تساؤلات عدة حول اسباب قيام الاضرابات وهنا يجدر بنا اولا أن نميز ما بين الموضوعات او القضايا التي تدور حولها الاضرابات . وبين مختلف الشروط والظروف الكامنة التي تعمل على اثارها والقيام بها فالقضايا او الموضوعات التي تدور حولها الاضرابات لا تكشف دائما عن الاسباب الدافعة والكامنة لها . ومن بين الاسباب المباشرة والواضحة للاضرابات في الوقت الحاضر يذكر شارلز مايزر Charles Myers مايلي :

- ١ - المستويات غير العادلة وغير المتساوية للأجور
- ٢ - عدم ثبات التشغيل او العمالة وعدم انتظامها .
- ٣ - الاعمال التعسفية والسلوك المتقلب من جانب الادارة - مثل تسريح العمال او فصلهم عن العمل فجلا تعسفيا . وعدم الاهتمام بالتنظيمات النقابية للعمال .
- ٤ - التمييز أو عدم المساواة في تحديد مستويات العمل وتقديرها .

ويضيف سانيلاس ويلسن Stanislas Welisz . الى ذلك ما سبق أن أشرنا اليه من أن موضوع الاضراب أو قضيته لا يكشف دائما عن أسبابه ، حيث تجد على حد تعبيره أن الاضرابات العديدة التي تكون المنازعات على الأجور سببا لها ترجع في الحقيقة الى عوامل أخرى وان المطالبة بأجور

مرتفعة تستخدم فقط كسيحة لتجميع العمال وحشهم على الاضراب .

ونستطيع أن نمنف الاسباب الجوهرية للمنازعات العمالية

الى قسمين رئيسيين :

١ - الظروف المتاحة ونعنى بها عدم وجود ما من شأنه أن يعوق القدرة على الاضراب .

٢ - مصادر أو عوامل عدم الاستقرار بين العمال

وقد يتدرج تحت القسم الاول وجود تنظيم عمالى يشجع وبقوة على استخدام الاضراب كسلاح فى أيدي العمال يضاف الى ذلك ان التنظيم العمالى فى قاعدة منعزلة. يكون فى العادة قوة دافعة للاضراب على نحو اكبر مما لو كان التنظيم يخضع لضغوط مختلفة من المجتمع الكبير . كذلك يعتبر الدعم المالى لتنظيمات العمال من الظروف التى تسهل القيام بالاضرابات فقد اتضح أن الاضرابات تحدث بمعدلات مرتفعة فى أوقات الرواج والانتعاش الاقتصادى ، وأخيرا فان وجود حكومة تسمح بالاضرابات كوسيلة للتعبير يعد من بين العوامل الهامة ، خاصة وأنه تبين ان معدلات الاضرابات تميل الى الارتفاع فى ظل مثل هذا النوع من الحكومات وعلى العكس من ذلك تميل الى الانخفاض الملحوظ فى ظل الحكومات التى تحظر القيام بها كما هو الحال فى الحكومات الديكتاتورية أو فى فترات الأزمة القومية .

أما بالنسبة لمصادر عدم الاستقرار أو الاضطراب بين العمال فقد أشار تحديدها مزيدا من الجدل والخلاف الأمر الذى أدى الى ظهور أو تطوير مداخل متعددة لدراساتها وتحديدها وتفسيرها ومن أهم هذه المداخل نجد :

١ - مدرسة المزايا الاقتصادية

The Economic Advantage School

وهى ترى أن المهمة الأساسية لنقابات العمال تتمثل فى محاولتها رفع مستوى الأجور لأعضائها الى اقصى حد ممكن.

٢ - مدرسة تأمين العمل

The Job Security School

وتعتبر شكلا من أشكال مدرسة المزايا الاقتصادية وان كانت تختلف عنها فى انها تركز على رغبة العمال فى حماية وتأمين ظروف عملهم على المدى البعيد والطويل بدلا من الاهتمام بتحقيق زيادات مؤقتة فى الأجور .

٣ - مدرسة "الصراع الطبقي"

The Class Warfare School

وتمثلها النظرية الماركسية التى فسرت اضطرابات العمال فى ضوء ما تعانيه الطبقة العاملة من استغلال منعظم من جانب الرأسماليين. وقد شاع استخدام هذه القضية ولكن بصورة معدلة عند كثير من مؤرخى الحركة العمالية ممن يعتنقون ايدىولوجية اشتراكية .

٤ - المدرسة السياسية : The Political School

وتؤكد هذه المدرسة الصراع السياسى بين النقابات والادارة على الاعتراف بالنقابات والمساومات الجمعية Collective Bargaining كما تؤكد على المنازعات القانونية بين النقابات وخصومات القيادات الداخلية وعلى مدى تأثير الاتجاه الشيوعى فى النقابات .

٥ - مدرسة العلاقات الانسانية

The Human Relations School

وقد اقترن ظهور هذه المدرسة بأعمال التون ماييـو Elton Mayo وزملاؤه فى مجال علم الاجتماع الصناعى . وتحاول هذه المدرسة بوجه عام ارجاع ما يستشعره العمال من مشاعر السخط وعدم الرضا الى تدهور علاقات الجماعات الاولى بين العمال والافتقار الى الاتصال والفهم المتبادل بين الادارة والعمال .

وفى مجال علم الاجتماع الاقتصادى نجد أن شمة خلاف كبير بين الباحثين اليوم يدور حول تحديد الأهمية النسبية لأسباب الاضرابات على أنه من الملاحظ أن على هذه المدارس المختلفة ان كلا منها حاولت أن تقدم تفسيراً لحالة واحدة أو عدة حالات قليلة للصراع الصناعى، الامر الذى يجعلنا نعتقد أن الاستراتيجية الملائمة لدراسة هذا الموضوع فى الوقت الراهن

هي اننا نتخطى تماما عن المواقف والاتجاهات الايديولوجية التي تبلورت حول هذا المدار من المخلتلفة وان تبحت فى الظروف النوعية والخاصة التي تجعل كل سبب من الاسباب التسي ذكرتها عاملا اساسيا وفعالا فى قيام الاضرابات .

ولكن ، ماهى الوسائل التي تحول دون وصول المنازعات
الصناعية الى مستوى الصراع المباشر والصريح ؟

فى الحقيقة ، لم تعد المحاولات التي كانت تبذلها الادارة لخماد الاضراب فى المراحل الاولى والمبكرة للتعنيع (مثل اجراءات العنف ضد النقابات والاستعانة بالجواسيس والرقباء..... الخ) ملائمة وبخاصة منذ سنة ١٩٣٠ بل اخلت محلها وسائل وتكتيكات أكثر اعتدالا مثل الاعتماد على المساومات الجمعية واستخدام برامج أفضل للعلاقات الانسانية واللجوء الى اساليب الاقتناع أو تقديم التنازلات التي تحدد بدقة وعناية ولقد اصبح اسلوب المساومات الجمعية فى الحقيقة من أكثر الأساليب شيوعا واستخداما لفض المنازعات السياسية وتهدئة موقف النزاع فى الوقت الحديث.

وقد تتضمن بعض الوسائل التي تستخدم لمنع الاضرابات أو الاقلال من نتائج الصراع الصناعى الى ادنى درجة ممكنة ضرورة تداخل أو وساطة طرف ثالث . ويتمثل أكثر الأشكال

تطرقا لمثل هذا التدخل فى التشريعات والقوانين الحكومية
التي تنص صراحة على ابطال أو حظر صور معينة من المنازعات
باعتبارها خروجاً على القانون ، وأيضاً فى تلك التشريعات
المناهضة للاضرابات فى القوات المسلحة أو فى حالات
الضرورات القومية . ولكن تكاد تكون هذه الوسائل أمراً
غير مألوفاً أو معروفاً فى النظام الرأسمالى الذى يأخذ
بسياسة المشروع الحر . ولقد ترتب على حركات التأميم -
أو تدخل الدولة من خلال امتلاكها للمصانع - ظهور مبدأ
جديد يتمثل فى المشاركة فى الأرباح - Profit

Sharing الأمر الذى أدى فى النهاية الى تجنب الاسباب
الاقتصادية للمنازعات ، ولو أن المنازعات التى تنشأ عن
قضايا ترتبط بظروف العمل أو البطالة أو علاقات السلطة
لاتزال على ما هى عليه . وفى الجانب المقابل نجد أن أكثر
صور أسلوب تدخل " الطرف الثالث " بساطة يتمثل فى
الوساطة والتحكيم ، وكلاهما يستخدمان على نطاق واسع فى
الولايات المتحدة الأمريكية ولو أن الوقائع قد كشفت
عن استخدامهما لفض المنازعات لا يمكن أن يتم بدون مواجهة
لكثير من المعوقات والمشكلات العويصة والمعقدة .

وأخيراً: ماهى الآثار الناجمة عن الصراع الصناعى فى

الوقت الحاضر؟

هنا يتعين علينا أن نميز بين الآثار الاقتصادية مسـنـ
ناحية وبين النتائج الاجتماعية الأكثر عمومية واتساعا .

لقد بلغت نسبة المشتركين من العمال فى الاضرابات
معدلات مرتفعة ارتفاعا ملحوظا وبخاصة منذ سنة ١٩٢٠ ففى
امريكا وربما كان ذلك راجعا الى تزايد الحركة النقابية فيها
حجما، ومع ذلك ساعدت محاولات الاقلال من الاضرابات على تحقيق
درجة ملحوظة من تنافس ساعات العمل الفاشعة أو المفقودة
بالنسبة لكل عامل. وبحساب الارقام نجد أن الولايات المتحدة
الامريكية قد عانت مما تسببه الاضرابات من فقدان للساعات
العمل بدرجة تفوق ما حدث فى السويد وكندا واستراليا
وبريطانيا . وبالإضافة الى ذلك توصل نيل شامبرلين Neil
Champerlain وجان شيلنج Jane Shilling فى
تحليلهما المقارن الى أن تأثير الاضرابات على كل مسـنـ
المستهلكين والمنتجين قد يكون فى بعض الاحيان من أبرز
النتائج المترتبة على الاضرابات وأكثرها خطورة عن مجرد
ضياع أو فقدان لساعات العمل . وبالطبع تواجه مهمة تحديد
اى المواقف والحالات التى يكلف فيها الاضراب عامة الشعب
اكثر مما يكلف القوى العاملة بكثير من المشكلات الاخلاقية
والامبريقية .

وفيما يتعلق بتأثير النشاط النقابى على الاجور نجد

أن هذا الموضوع يمكن مناقشته في ضوء مسألتين رئيسيتين هما النتائج العامة للتضخم والمشاركة النسبية للعمال في الدخل . فمن الواضح أن النقابات تزيد من اتجاهات التضخم وذلك لأن تأكيدها المستمر على " العمالة الكاملة " - كاحدى القضايا السياسية التى تهتم بها - قد يؤدى الى بعض النتائج التضخمية غيرالمباشرة . وبالإضافة الى ذلك فإنه اذا ما زادت الأجور بمعدلات لا تتناسب مع زيادة انتاجية العمال ولجأ رجال الاعمال الى رفع الاسعار تعويضا لهذه الخسارة ، حدث التضخم على نحو واضح وصريح . واخيرا فإنه طالما كانت النقابات قادرة على مقاومة الاتجاه نحو خفض الاجور فإنها بذلك تزيد من الاتجاه نحو المستويات المرتفعة لكل من الاجور والاسعار .

أما كيف يؤثر النشاط النقابى فى مدى مشاركة العمال فى الدخل القومى فإننا نجد انه فى الحالات التى تمتص فيها زيادة الاجور لمواجهة ارتفاع الاسعار تكون مكاسب العمال التى تحققها النقابات ضئيلة وتافهة . كما أنه فى الحالات التى تؤدى فيها سياسة العمالة الكاملة الى رفع تكاليف المعيشة تزداد معاناة العمال لانهم يدخلون بالضرورة فى علاقات شرائية مع ارتفاع الاسعار . وبالنسبة لتمييزات او اختلافات الاجور بين العمال النقابيين والعمال غير النقابيين أيضا ولكن للفترات محدودة حتى أنه بمرور الزمن

تسير زيادة الاجور بين العمال النقابيين بمعدلات أسرع منها لدى غير النقابيين . وأخيرا فان العمال يستطيعون تنظيم احتجاجات أو إضرابات من أجل فرض فرائض حكومية وذلك لا اعتبارات ترتبط برضايتهم الأمر الذي يؤدي الى إعادة توزيع الدخل العام لصالح جماعات الدخل المحدود أو المنخفض ، وربما كان هذا النشاط السياسي هو الذي يفسر عمليات إعادة توزيع الدخل ، في إنجلترا مثلا لمرات عديدة ففى العقود القليلة السابقة . ونستطيع مما سبق أن نخلص الى أن تأثير النشاط العمالى فى مجال اشتراك العمال فى الدخل قد أصبح ضئيلا وبخامة فى السنوات الاخيرة .

فاذا انتقلنا الى النتائج الاجتماعية الكبرى المترتبة على الصراع الصناعى قاننا نجد أن النتيجة التى نتوصل اليها للوهلة الاولى انه كلما تناقص حجم الصراع كلما استطاع المجتمع أن يتجنب الآثار السلبية . ومع ذلك نجد أن بعض الباحثين يذهبون الى حد القول بأن الصراع الصناعى يقوم بوظيفة التوازن والاستقرار خاصة اذا ما سار فى قنوات مضبوطة وموجهة . وهذا ما أشار اليه كلارك كير Clark Kerr فى قوله :

" ان الصراع الصناعى يساعد فى الحقيقة على حل المتناقضات فهو قد يؤدي الى تخفيف التوترات داخل الجماعة كما قد يفيد العامل بتحقيق التوازن بين قوة أو سلطة الادارة

وبين قوة النقابات أو سلطتها، وقد يمكن من خلال "الوساطة التكتيكية" أن تخفف من حدة الصراع الصناعى العدوانى وذلك بالابتعاد عن مظاهر العنف أو الإرشادة أو بالمساعدة فى إيجاد الحلول الملائمة أو بحث الأطراف المتنازعة على تقديم تنازلات مرضية أو بالعمل على بهافة تكاليف الصراع، ولكن اسهام هذا النوع من الاجراءات قد لا يكون كبيراً. أما التدخل او الوساطة الاستراتيجية - التى تتمثل فى تنظيم بيئة العمل - فمن شأنها أن تؤدى التغيرات الجوهرية، حيث تتضمن تحقيق التكامل الافضل للعمال والمستخدمين فى المجتمع ، وتحقيق مزيد من الاستقرار والتوازن، كما تتضمن تطور قدر من الانسجام والاتساق الايديولوجى وتعمل على تنظيم العلاقات الأمنة والفهم المتبادل بين القادة والأعضاء فتقضى على الشكاوى والمظالم وتفع القواعد المحددة لهذه العلاقات .

٣ - العلاقات السياسية بين الوحدات الاقتصادية والحكومة

تحتل العلاقات السياسية التى تقوم بين الوحدات الاقتصادية من جانب وبين الوحدات الاقتصادية من جانب آخر مركزاً هاماً فى مجموعة العوامل التى تؤثر تأثيراً بالغاً فى قدرة النسق الاقتصادى على أداء وظائفه . ومع ذلك لازلنا بحاجة الى مزيد من الدراسات التى تدور حول المقارنة بين مختلف الترتيبات النظامية فيما يتعلق بهذه العلاقة . حيث لم تعد المسميات العتيقة كالأسمالية والاشتراكية والشيوعية تصورات كافية

للتحليل وذلك لأسباب كثيرة منها انها تغافلت عن النظم السياسية التي تتوسطها (حتى اننا لا نعرف ما اذا كان النظام في انجلترا مثلا رأسماليا أم اشتراكي) ، هذا بالإضافة الى انها عجزت عن أن تستوعب داخل طياتها الاقتصاديات الاستعمارية والاقتصاديات التقليدية (فيما عدا ما أشارت اليه من شيوعية بدائية ومن الجانب الاستعماري للرأسمالية) ومما هو أسوأ من ذلك انها حملت بمفاهيم أيديولوجية قللت من قدرتها على التفسير والتحليل .

ومع ذلك منى بعض الباحثين بتقديم تحليل مقارن للأبعاد السياسية للنمو الاقتصادي ، حيث نجد قيرت هوسليتز Bert Hoselitz مثلا يقترح ثلاثة أبعاد أساسية لتحليل العلاقة بين النشاط الاقتصادي والنشاط الحكومي وهي :

١ - يعد توضيح مدى اهتمام الحكومة بتوسع نشاطها - من خلال ضم اراض جديدة أو الاستيلاء على موارد اقتصادية جديدة - وذلك في مقابل محاولة الحكومة الاكتفاء بالموارد الانتاجية التي تتوافر بالفعل للوحدات السياسية القائمة . وهو فى ذلك يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تمثل النموذج التوسعي وبخاصة فى الفترة ما بين ١٨٣٠ سنة و ١٨٩٠ ، بينما تمثل الدانمارك النموذج المقابل .

٢ - بعد توضيح مدى سيطرة الوحدة السياسية (الدولة) على مواردها الاقتصادية فى مقابل خضوعها أو تبعيتها

لوحدة سياسية خارجية وهنا يقرر هوسليتز ان فرنسا والمانيا كانتا منذ القرن التاسع عشر تمثل النموذج المسيطر، بينما تمثل كثيرا من المناطق المستعمرة وأجزاء كبيرة من أوروبا الشرقية النموذج التابع حتى وقتنا هذا .

٣ - بعد توضيح مدى تشجيع الوحدة السياسية للنشاط الاقتصادي الحر، وذلك في مقابل محاولتها للتدخل في نوعية النشاط الاقتصادي وهنا ايضا يقرر هوسليتز أن بريطانيا كانت تمثل في أواخر القرن الثامن عشر النموذج "الأول الحر" بينما كان الاتحاد السوفيتي منذ سنة ١٩٢٠ وحتى وقتنا هذا تمثل النموذج المقابل .

وبالمقارنة بمفاهيم رأسمالية والاشتراكية والشيوعية تبدو مفاهيم هوسليتز أكثر موضوعية ولذلك تبدو انها مفاهيم مفيدة في تحليل الأنماط المختلفة لعلاقة الاقتصاد بالحكومة ومع ذلك فانها لاتزال بحاجة الى مزيد من المراجعة والتنقيح فتدخل الدولة الذي نظر اليه هوسليتز على انه نموذج واحد ومتميز، وقد يتخذ اشكالا عديدة ومتنوعة تندرج من الملكية المباشرة للدولة لوسائل الانتاج وقيامها بتوجيه وقبط الأمور اليومية (كما هو الحال في كثير من البلاد الشيوعية) الى الملكية المباشرة لوسائل الانتاج مع استخدام سياسة عامة للتوجيه (كما هو الحال بالنسبة لسياسة التأمين في بريطانيا) الى التأثير غير

المباشر من خلال ما تفعله من سياسات مالية معينة . وبالمثل نجد أن علاقات التبعية الاقتصادية - التي اتخذت في نظيره نمودجا مميزا - تشمل على أكثر من نموذج واحد . فقد تتضمن سيطرة اقتصادية فقط (كما هو الحال بالنسبة لسيطرة امريكا على كثير من دول امريكا اللاتينية وقد تتضمن السيطرة على ا لارض والاقليم) كما هو الحال بالنسبة للاستعمار البريطاني والفرنسي والبرتغالي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين) . وباختصار، يتطلب التحليل المقسـارن للعلاقة بين الحكومة أو الدولة وبين الاقتصاد إعادة تنقيح ومراجعة لما قدمه هوليتز في إطاره السابق من أبعاد .

على ان كثيرا من المعالجات الحديثة التي اهتمت بتحليل العلاقات الاقتصادية أو السياسية اهتمت بعفة خاصة بتحليل التطورات الأخيرة التي حدثت في امريكا المعاصرة . فالمعروف أن للولايات المتحدة الامريكية تقليد خاص تمثل في سياسة الفردية الاقتصادية وسياسة عدم تدخل الحكومة لذلك فانه من المتوقع أن ينظر الى ما تقوم به الدولة من تنظيم للحياة الاقتصادية نظرة ملؤها التناقض الوجداني حيث نجد أنه على الرغم من أن كثيرا من جوانب الموقف المعاصر أصبحت واضحة ومعروفة تماما فان القدر الأكبر منها لا يزال محاطا بقدر كبير من الغموض لتصبح ماثرا لمزيد من الخلاف والجدل .

لقد تخطت امريكا - كما هو معروف - مرحلة " عدم التدخل او العمل الحر Laissez - Faire الذى امتد طوال القرن التاسع عشر واستطاعت الحكومة - وبخاصة الحكومة الفيدرالية - انتفيد كثيرا من امكانيات التدخل الدستورى او القانونى وتضمن نشاطها تقديم المساعدة او العون للنشاط الاقتصادى وتشجيعه وادارته وتنظيمه، كما امتدت هذه الأنشطة الى مجالات عديدة كالزراعة والموارد الطبيعية والدفاع والتجارة والاعمال وغيرها. وبالإضافة الى ذلك كان لهذا التغير الذى طرأ على ما تمارسه الدولة او الحكومة من تأثير على الاعتماد ما يبرره حيث دفعت الى هذا التغير تلك الحاجة المتزايدة للتنسيق فى بناء اجتماعى واقتصادى زادت تعقيدا وتركيبا، كما شجعت عليه تلك المشكلات التى اخذت تتفاقم فى مجال تحقيق العدالة والمساواة لمواجهة التضخم وفضلا من ما مرت به البلاد فى الخمسين سنة الاخيرة من أزمتات كالحرب العالمية الاولى والكساد العظيم والحرب العالمية الثانية وأخيرا الحرب الباردة - وباختصار كانت هذه العوامل بمثابة المبررات التى دفعت البلاد نحو مستوى اعلى من التحريك الجمعى للموارد الاقتصادية .

وعلى الرغم من ذلك، ظل الغموض المبريقى واختلاف وجهات النظر يقترن بل يميز موضوعين أساسيين ارتباطا بما طرأ على قوة الدولة أو الحكومة من تغير فى علاقتها بالاقتصاد.

أما الموضوع الأول فهو يدور حول النتائج المترتبة على التدخل أو التنظيم الحكومي المتزايد لقيم الفردية وتكافؤ الفرص وغيرها من القيم الأمريكية التقليدية. وفي هذا الصدد تطرح تساؤلات عدة مثل : هل فقد المجتمع الأمريكي روح البحث والاكتشاف والمبادأة ؟ وهل تعمس الرقابة الحكومية على تشجيع روح السلبية وعلى تشييط الهمم ووأد روح الطموح ؟ وهل سينتهى الأمر إلى الإطاحة بالحوافز الفردية التي تتعارض وفرض الضرائب الباهظة ؟ وهكذا كانت هذه التساؤلات وتساؤلات أخرى كثيرة غيرها مشارا للجدل والخلاف ، بل وأكثر من ذلك لم تبذل - فيما يبدو أية محاولات لبحثها امبريقيا ولا حتى لتنقيحها - أو مراجعتها .

ويدور الموضوع الثانى - الذى اقترنت مناقشته بقدر كبير من النقاش والجدل - حول مدى ما يمارسه رجال الأعمال من تأثير أو نفوذ وسيطرة على الحكومة . فقد ذهب رايبست ميلز G.Wright Mills مثلا الى أن الاتجاه نحو مركزية السلطة أو القوة السياسية قد أخذ يتزايد فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وأن هذه القوة التى تخول لصاحبها قدرة اصدار القرارات الهامة قد انتقلت الى أيدي جماعة صغيرة من مديري الشركات الكبرى وصفوة من الموظفين العسكريين . على أن نظرة مثل هذه يمكن دحضها

بسهولة على المستوى المنهجي والامبريقي . وفى مقابل هذه النظرة ذهب البعض من المشتغلين بالتحليل الاجتماعى الى أنه فى الوقت الذى تزايدت فيه قوة الدولة والحكومة - الفيدرالية - الا أن مصادر التأثير عليها قد زادت وتنوعت عما كانت عليه فى أواخر القرن التاسع عشر، خاصة عندما تتبوأ تنظيمات رجال الاعمال والمؤسسات المالية وضعا للقوة والسيطرة بالمقارنة بقوة الدولة والحكومة . وازاء هذه الاقوال المتعارضة تبدو مهمة حل المتناقضات غاية فى الصعوبة والتعقيد فمن ناحية نجد أنه على العكس مما ذهب اليه ميلز لا تؤكد الشواهد - وبخاصة فى الخمسين سنة الأخيرة - وجود اتجاه نحو المركزية سواء للثروة التى تمتلكها الشركات أو حتى للدخل الخاص . كما أن ظهور الحركة النقابية على نطاق واسع والاحتفاظ بالجهة أو الكتلة الزراعية يدعم التفسير الجموعى كوجهة نظر تخالف تماما التفسير الذى قدمه ميلز مستندا فى نفسه على القوة التى تمارسها صفوة رجال الاعمال أو الصفوة العسكرية . غير أنه يلاحظ من ناحية أخرى أن النمط الخاص لمركزية الاعمال والقوة العسكرية - التى تفرضها تخصيص ميزانيات كبيرة لأغراض الدفاع وبخاصة منذ الحرب العالمية الثانية - يكون له تأثيره الفعال وعلى المدى القصير فى اتخاذ الكثير من القرارات السياسية .

وشمة موضوع آخر يحظى باهتمام واسع فى علم الاجتماع

الاقتصادى يدور حول طبيعة ما يمارسه رجال الاعمال أو المفسوة الاقتصادية من دور فى توجيه وضبط المجال السياسى على مستوى المجتمع المحلى . ذلك لأنه من المتوقع أن نجد للنشاط الاقتصادى فى بعض نماذج من المجتمعات المحلية - مثل مدن الشركات أو مدن الصناعة الواحدة - سيطرة كبيرة على الحياة السياسية بينما من المتوقع أن نجد فى نماذج أخرى للمجتمعات المحلية - كالمتروبوليس مثلاً أو مناطق الضواحي - صورة أخرى أكثر تعقيداً عن مجرد سيطرة المصالح الاقتصادية . كما أنه من المتوقع ألا نجد فى المدن التى بلغت درجة عالية من الانتعاش أو الازدهار الاقتصادى مجالاً سياسياً واحداً يستقل عن حياتها الاقتصادية .

وعلى أية حال فقد كشف البحث المبريقى للضوابــــــــــــط والاتجاهات الاقتصادية التى تفرض على السياسات المحلية عنـــــــــ تمور غامض ومشوش . وفى دراسة لأحد المجتمعات المحلية فى الجنوب وجد فلويد هنتر Eloyd Hunter أن اتخاذ القرارات الهامة كان فى يد جماعة صغيرة من اصحاب القوة والنفــــــــــــوذ الاقتصادى . هذا فى الوقت الذى كشفت فيه دراسة ديلبرت ميلر Delbert Miller عن نتائج أو شواهد عكسية تماماً . وفى محاولته للتأكد من الفرض الذى وضعه هنتر عن سيطرة رجال الاعمال - من أصحاب الشركات الكبرى والبنوك والتجار وكبار المستثمرين وأصحاب الأملاك - على عملية اتخاذ القرارات الهامة فى المجتمع المحلى، قارن ميلر بين بناء " جماعات المفسوة

المؤثرة وذات النفوذ Top Influentials ودورها في مدينة أمريكية وأخرى بريطانية تتفاقم في نفس الحجم مع المجتمع المحلي المتروبوليتي الذي درسه هنتر، وانتهى الى انه على الرغم من أهمية الدور الذي تلعبه القوة الاقتصادية في كل من المدينتين، إلا أن القوة العاملة والمفوة المتعلمة كانتا تمارس قوة وتأثيرا ملحوظا كاد يفوق في بعض الأحيان ما افترضه هنتر للمفوة الاقتصادية من دور في توجيه سياسة المجتمع المحلي . كذلك أشار روبرت اسكيلز Robert Schulze في دراسته لأحد المجتمعات المحلية أنه على مدى قرن من الزمان بدأ يظهر اتجاه واضح نحو تراجع أو انسحاب رجال القوة الاقتصادية من التأثير بل وحتى عن المشاركة الفعالة والمريحة في الحياة العامة . وقد فسر الباحث مثل هذا المظهر المتغير بارجاعه الى الاتجاه المتزايد نحو فرض ضبط وتوجيه المسائل الاقتصادية للمجتمع المحلي من الخارج ، والاتجاه نحو اسناد مهمة تسيير مختلف المسائل الاجتماعية والسياسية المحلية الى جماعة من رجال الاعمال والمتخصصين ممن ينتمون للطبقة الوسطى ومن لا يشغلون أوضاعا اقتصادية لها طابع السيطرة .

الفصل الخامس

الموجهات الثقافية والقيمية للملك الانتاجي

- مقدمة
- عقم المدخل الاقتصادي لدراسة الانتاجية : نحو مدخل جديد
- المدخل القيمي في دراسة الانتاجية
- التغير القيمي في المجتمع المصري : عوامله ،صوره وآثاره
- كيفية الارتقاء بانتاجية الانسان المصري
- الخاتمة
- الهوامش والمصادر

الفصل الخامس

الموجهات الثقافية والقيمية للسلوك الانتاجي

١- مقدمة :

يدور هذا البحث حول الموجهات الثقافية والقيمية للسلوك الانتاجي سواء بمعنى العام (الاداء والانجاز) أو بمعنى الخاص (الانتاج الاقتصادي) . وبكلمات أكثر تحديداً ، يهدف هذا البحث الى تحديد الدور الذي تلعبه القيم - سواء في ثباتها أو تغييرها - في توجيه السلوك الانتاجي للانسان المصري ، والوقوف على العوامل المستقلة والوسيلة والتي بوجودها أو عدمها يتحقق أو ينعدم دافعية القيم ، ومن ثم الانتاجية . ولتحقيق هذا الهدف ، قسم البحث الى أربعة أقسام رئيسية : اهتم القسم الأول ببيان عقم المدخل الاقتصادي لدراسة الانتاجية ، وذلك من خلال اختبار المفاهيم الخاصة بالرضاء الوظيفي " و " الانتاجية " ، كذلك طبيعة وحدود الدراسات الاقتصادية الخاصة بالانتاجية ، وقصورها المنهجية ، وتحليلها " السطحي " العلاقة بين الانتاجية وبعض المتغيرات الوسيطة . وقسم القسم الثاني لمناقشة المدخل القيمي كبديل للمدخل السابقة في دراسة الانتاجية . وقد أفردنا هذا القسم لمناقشة الموجهات القيمية خاصة العناصر الأساسية في تحليل السلوك عامة والسلوك الانتاجي خاصة ، وما يترتب على ذلك من وجود " سلم للقيم " يتحرك من خلاله الافراد في مواجهة ضروب السلوك والمواقف المختلفة . وكذلك يعالج هذا القسم مفهوم " التغير والتغيير القيمي " ، أسبابه ، ومما ينجم عن ذلك من " صراع قيمى " سلوكى سواء على المستوى الفردى أو المستوى المجتمعى ، وكيفية التمدد لخلق التغيير والتسوازن

والتوازن القيمي في المجتمع . أما القسم الثالث فسوف يعالج بمنظور شمولي التغير القيمي في المجتمع المصري ، وما نجم عنها من تغيرات بنائية في المجتمع المصري منذ بداية هذا القرن وحتى الآن ، وما أصاب هذا النسق من تغيرات وتجديدات تميزت " بالانغلاق " و " الانفتاح " تارة و " التقليديــــة " و " المعاصرة " تارة أخرى ، وكيف انعكس هذا على انساق القيم الخاصة بالعمل والتعليم والاقتصاد والسياسة ، ومستقبل التنمية . وسوف يبين هذا القسم ، كيف أدت هذه التغيرات السي وجود نسق فرعي من " القيم السلبية " ، التي أصبحت هي الموجه الجديد للسلوك ، حيث نجد قيم " الانفتاح والماديات " للقادرين والقيم المخنطة وعدم الرضاء واللامبالاة والاهتـاب للذين لا يمتلكون الحظ أو المهارة أو القوة أو النفوذ . وباختصار فإن أهم سمعة ميزت اتجاهات الانسان المصري في هذه الفترة هي " الغتراب " عن قيم وأهداف المجتمع العليا ، وعدم الرضاء لكل ما يقوم به الانسان المصري من سلوك . أما القسم الرابع والآخر ، فسوف يكون التركيز فيه حول كيفية الارتقاء بانتاجية الانسان المصري - كما وكيفاً - وذلك من خلال طريقتين : الأول ، عن طريق بيان كيفية تغير الاتجاهات المرتبطة بالقيم السلبية ، وإعادة توجيه اتجاهات وسلوك الافراد " للتوحد " مع أهداف وقيم المجتمع الاملية ، وذلك عن طريق الاستعانة بوسائل الاتصال الجماهيري وبرامج التعليم والتنشئة الاجتماعية

الطريق الثاني ، فهو عن طريق بيان لماذا ينتج ويبدع الانسان

عامة والانسان المصرى خاصة فى المجتمعات الأخرى ؟ سوف نجيب
عن هذا التساؤل من خلال مناقشتنا لموضوعات " الدافعية "
و " الحاجة الى الانجاز " ودور التنظيمات التى تسمح للفرد
بالتعبير عن الذات وتمكنه من الخلق والابداع ، كذلك مرونة
انساق الجزاءات والمكافآت ، وكفاءة التنظيمات الادارية .

ونحن نعتزف ، بأن من المعوبة بمكان فى هذا البحث أن
نغطى كل المتغيرات المتعلقة بالمتغيرات القيمية وأثرها على
الانتاجية . فالموضوع مازال مجالا خصبا لكثير من الباحثين .
والأمل والاعتقاد ، بأن تهدف هذه الدراسة فى اشارة وتحليل
أبعاد أهم واخطر مشكلة تواجه المجتمعات النامية ، وهى
الصراع والتخبط القيمى بين " القديم والحديث " من ناحية
وبين " الفردية والمجتمعية " من ناحية أخرى ، وذلك من أجل
تنمية الانسان المصرى وتحديثه ، حتى يعطى الفرصة للتعبير عن
ذاته ، والمشاركة الفعالة فى بناء مجتمعه ، وذلك عن طريق رفع
انتاجيته فى كافة المجالات .

٢- علم المدخل الاقتمادى لدراسة الانتاجية : نحو مدخل جديد :

سوف نحاول فى هذا الجزء أن نبين كيف أن العلوم
الاقتمادية والادارية لم تقدم نظرية متكاملة عن السلوك
الانتاجى . وبادئ ذى بدء ، نعتزف بأنه بالرغم من عدم
وجود نظرية متكاملة للمعرفة فى علم الاجتماع عن السلوك

الانتاجي ، الا أن اهتمامات عالم الاجتماع بالقيم والدوافع وتحليله للظواهر التنظيمي هو الذي يشكل السبيل لميلاد نظرية لها الطابع الشمولي في التحليل والتفسير.

على أية حال ، عولج موضوع انتاجية الانسان في الدراسات الاقتصادية والادارية من خلال الدراسات الخاصة بالرضا الوظيفي Job Satisfaction (١) والحق أن هذه الدراسات - رغم عدم تباين معطياتها واستمرار نتائجها - قد أسهمت في بلورة عدد من النماذج التحليلية الخاصة بالعلاقة بين الرضا الوظيفي والانتاجي (٢) ويلاحظ أن هناك بعض القصور في هذه الدراسات التي لها الطابع الاقتصادي والاداري من حيث :

(١) المفاهيم: الرضا الوظيفي والانتاجية :

(١- الرضا الوظيفي وعوامله :

يلاحظ أن هناك تخطي في استخدام مصطلح الرضا الوظيفي والانتاجية Productivity "يستخدم مصطلح" الرضا الوظيفي" لوصف الحالة التي يتفاعل ويتكامل بها الانسان مع عمله فيستغرق فيه ويتفاعل معه من خلال طموحه الوظيفي أو المهني (٢) ويوصف هذا الانسان بأنه "انسان متكامل" "Integrated Worker" مع وظيفته في مقابل

العوامل التي تتعلق بقدرات ومهارات العاملين أنفسهم ، أما
 العوامل التنظيمية ، فهي تلك التي تتعلق بمستوى الدافعية
 لدى العاملين ، وقوة تأثير دوافع العمل لديهم ، وينظر
 إلى هذين العاملين على أنهما متفاعلين ، أي أن أحدهما
 القدرة والدافعية لا يغني عن الآخر ^(٩) إلا أن الدراسات
 الاقتصادية والإدارية تعطي اعتبارا بمجموعة أخرى من العوامل
 وهي ما يمكن أن نطلق عليه اسم "العوامل القيمية" التي
 توجه التنظيم ويتعامل معها ، والتي تحتوي قيما مثل الانتماء
 الاجتماعي ، والقيم المتعلقة بنظرة المجتمع للعمل ومكانته .
 ولاشك أن كل هذا " يعكس تأثيره ايجابيا وسلبيا على اندماج
 الموظف وتكامله مع وظيفته ، لأن ما هو كائن خارج الإنسان
 يؤثر فيما هو موجود بداخله " ^(١٠)

على أية حال ، يجب أن نفرق ونحن بمدد تحليلنا
 للسلوك الانتاجي بين أمرين الأول ، الدافع الرضا عن وظيفة
 أو عمل معين ، والثاني ، الدافع لاداء هذه الوظيفة أو هذا
 "عمل بكفاءة" فمن المعروف ، أن القيم والدوافع التي تؤدي إلى
 مستوى معين من الرضا الوظيفي عن عمل معين ليست هي بالضرورة
 التي تؤدي إلى بذل الجهد لاداء وانجاز هذا العمل . ولا يعني
 هذا ، أن الرضا الوظيفي ، والدافع لاداء العمل بكفاءة متعارضان
 ولكن ما تشير اليه الدراسات هي " أن هذين المؤثرين ليس
 لهما بالضرورة نفس النتيجة ، فقد يكون الفرد راغيا تماما عن

عمله ولكنه لم يحفز ولا تستثر دوافعه لاداء هذا العمل ، كما
أن الفرد قد يكون غير راضى عن عمله ومع هذا يكون قد حفز
واستثيرت دوافعه لاداء هذا العمل " (١١)

٢- الانتاجية ومحدداتها:

ما قلناه عن مشكلة تعريف مفهوم "الرضا الوظيفي" ينطبق
على تعريف مفهوم "الانتاجية" فهناك ايضا خلط بين مفهوم
الانتاجية ، ومفاهيم اخرى مثل الكفاءة Efficiency
والفاعلية Effectiveness . واكثر من هذا فان
مفهوم الانتاجية يستخدم في الدراسات الاقتصادية لقياس
العائد في المؤسسات ذات النشاط الاقتصادي والتجاري. ذلك
انطلاقا من مفهوم ان المؤسسات الاقتصادية والتجارية تحركها
الاهداف الخاصة بالربح ، ولهذا فان هذه المؤسسات تهتم بتحقيق
أكبر ربح معتمدة في ذلك على مقاييس مادية (التكاليف
أو العائد) للانتاج. (١٢)

وطبقا للمدخل الذي نتبناه هنا، فان المقاييس المادية
أو النقدية لا تكفى وحدها لتقييم انتاجية وكفاءة المؤسسات
الاقتصادية ، فقد تتجه هذه المنشآت لتحقيق منفعة عامة
أو رفاهية العاملين بها أو ان اهداف أخرى لا ترتبط مباشرة
بحساب الارباح والخسائر ... (حيث) يصعب قياس الأثر المادي
لهذه السياسة بصورة نقدية مباشرة (١٣) ولهذا نؤكد ان مفهوم

" الانسان المغترب " Alienated Worker " والانسان
المحايد " Noutral worker ^(٤) ويذهب آخرون ، الى
 أن الرضاء الوظيفي " هو تعبير يطلق على مشاعر العاملين
 تجاه اعمالهم " . وتعتمد هذه المشاعر بالرضاء على المقارنة
 بين ما يعتقد الانسان بما يحققه العمل له (أى ما هو كائن)
 وبين ما يتطلع اليه الانسان بأن يحققه له وظيفته (أى ما
 ينبغي أن يكون) . فالرضاء الوظيفي ، وفقا لهذا الاتجاه ، هو
 توافق أو تطابق بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون ،
 وعدم الرضاء ، من ناحية أخرى ، هو زيادة معدل ما ينبغي
 أن يكون عن ما هو كائن بالنسبة لتطلعات الانسان الوظيفية ^(٥)
 ويميل فريق ثالث ، الى مساواة مفهوم "الرضاء الوظيفي"
 بمفهوم " الروح المعنوية " Morale ^(٦) . ويرى فريق رابع ،
 ان الرضاء الوظيفي هو " تعبير عن الموقف الذى يتخذه الفرد
 تجاه عمله ، بصورة تعكس نظرة هذا الفرد وتقييمه لعناصر
 أو أكثر من العناصر الموجودة فى محيط عمله " ^(٧) .

ولا شك ، أن تحديد مفهوم الرضاء الوظيفي ، يشكل حجرة
الزاوية فى تفهم السلوك الانتاجي للانسان . فقد تلجأ المؤسسات
الصناعية التى تهدف زيادة السلوك الانتاجي للعاملين بها ، الى
تحديد الابعاد التى يشكو منها العاملين ويتطلعون الى
تحسينها ، وتحاول قياس ذلك عن طريق مقاييس متعددة . ونحن

نقرر بأن هناك عوامل أخرى تؤدي إلى الرضاء أو عدم الرضاء الوظيفي ومن ثم الانتاجية . فقد تكون هناك عوامل اجتماعية مثل العلاقات التي تربط الإنسان بزملائه بالعمل، فرص التقدير أو الترقية ، اختلاف التوقعات ، القيم والمكانة الاجتماعية للعمل ، الحاجات الاجتماعية للإنسان وأسرته .. الخ.

وباختصار ، فإن " مفهوم الرضاء الوظيفي " يتميز بالانتفاع والعمومية ، وأقصر ما يمكن أن يجده القارئ في الدراسات الاقتصادية والإدارية عن هذا المفهوم أنه " مفهوم مركب وله عدة أوجه حيث يرى بعض الكتاب أن أشباع حاجات العاملين هو أحد المحددات الخاصة بهذا الرضاء وآخرون يعطون الأهمية في ذلك لبعض الجوانب الاجتماعية مثل روابط وأواصر العلاقة التي تربط العاملين ببعضهم وآخرون يرجعون مستوى هذا الرضاء إلى موقف المرووسين من رؤسائهم بنمط الإشراف الذي يخضعون له ، وأخيرا فهناك من يعطى الاعتبارات الخاصة بالشخصية ومدى تكاملها في محيط العمل فضل تحقيق هذا الرضاء . وباختصار فإن الرضاء الوظيفي هو دالة لسعادة الإنسان واستقراره في عمله وما يحقق له هذا العمل من رضاء وأشباع لحاجاته ، وهي حاجات تتباين نوعا وكما من إنسان لآخر " (٨)

ويقسم علماء الاقتصاد محددات الرضاء الوظيفي إلى عوامل ذاتية وعوامل تنظيمية . ويقصد بالعوامل الذاتية ، تلك

الانتاجية يجب أن يتسع ويؤخذ في الاعتبار "الأثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج من نشاط هذه المنظمات، وبتعبير اقتصادي فإن مفهوم الانتاجية في المنظمات والهيئات العامة ينبغي أن نتناوله في إطار التوازن الكلي وليس التوازن الجزئي" (١٤).

يحدد علماء الاقتصاد محددات الانتاجية في ضوء محددات أربعة هي :

(أ) : فعية الفرد إلى العمل (ب) مناخ العمل وقدرته على إشباع حاجات الفرد التي هي انعكاس لدافعيته، (ج) الرضا والالتزام العام (عن العمل) وهو محملة التفاعل بين دوافع الفرد من ناحية ومناخ العمل وما ينتج من إشباعات من ناحية أخرى . (د) قدرة الفرد على العمل وتستخدم هذه المحددات في التنبؤ بالانتاجية والأداء، ذلك من خلال قياس الدافعية ومناخ العمل والرضا والقدرة على أداء العمل (١٥).

وبالإضافة إلى أن هذه المحددات ، من وجهة النظر الاقتصادية البحتة لا توثق ثمارها في المؤسسات " ذات الطابع الاتوماتيكي والآلي ، كما أن هذه المحددات من خلال عدة مستويات مسن شأنه أن يزيد عدد التوافيق الناتجة بدرجة كبيرة" (١٦).

فإن هناك أغفالا ، كما حروف نبين فيما بعد، للعوامل الاجتماعية والثقافية التي من شأنها أن تؤثر بدرجة كبيرة

فى تحقيق الانتاجية المطلوبة ، فالسلوك الانتاجى من وجهة نظرنا ، لايمكن أن يقاس من خلال عوامل فردية ونفسية بحتة ، لكن هناك الوجهات القيمة للسلوك الانتاجى، وهناك السياق الاجتماعى الذى يعطى لهذا السلوك الانتاجى قيمته ، وهناك ايضا نسق التوقعات Expectation System والذى يشعر فيه الانسان المنتج بالقيمة الاجتماعية المتوقعة من سلوكه الانتاجى والمكافأة الاجتماعية المتوقعة من هذا السلوك .

ب- طبيعة الدراسات الاقتصادية الخاصة بالانتاجية :

من الملاحظ ، أن معظم الدراسات الاقتصادية الخاصة بالسلوك الانتاجى قد حاولت ايجاد علاقة بين الرضا الوظيفى وانتاجية العمل. وهناك العديد من الملاحظات النقدية عن هذه الدراسات فهى أولا اعتمدت على التجارب التى اجريت على "المستويات الدنيا" من العاملين ولم توجه اهتمامها الى المديرين والفنيين الا منذ وقت قريب . كذلك فان معظم هذه الدراسات قد اجرتها المؤسسات الصناعية نفسها ، وبهذا ليس لدينا معرفة عن نوعية هذه التجارب ، وكيفية قياس الرضا الوظيفى والانتاجية ومن ناحية اخرى فان معظم هذه الدراسات اتسمت بكونها دراسات "ارتباطية" اى حاولت ايجاد ارتباط وعلاقة بين المتغيرات المؤثرة فى الرضا الوظيفى ، ولكن هذه الدراسات لم تساعد كثيرا فى تفسير العوامل المسببة المؤثرة فى

السلوك الانتاجي. اكثر من هذا ، فان هذه الدراسات الارتباطية ، حاولت قياس هذه الارتباطات في وقت معين. بمعنى أنه لم تتم أى دراسة تتبعية على امتداد فترة زمنية معينة ، يتم خلالها تتبع مسيرة الرضاء الوظيفي بين فئات من العاملين والاداريين والموظفين ، وكيفية تغير دوافعهم وقيمهم وتأثير ذلك على مدى رضائهم لوظائفهم. (١٧)

ج - القصور المنهجية :

ومن الناحية المنهجية ، فان معظم هذه الدراسات لم تحدد بطريقة قاطعة ، العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، وهل هناك احتمال أن يكون كل منهما متأثر بمتغير ثالث وسيط . ومن الناحية الاجرائية ، فان معظم هذه الدراسات قد اعتمدت على " الاستمارة " كأداة لجمع البيانات ولاشك أن كثيرا من البيانات التي جمعت عن طريق " الاستمارة " أدت الى تكوين صورة " زائفة " وغير حقيقية عن المؤثرات الحقيقية في السلوك الانتاجي . فكثيرا ما يميل العاملون الى اجسام رؤسائهم عن الجوانب السلبية في العمل ، كذلك فانه في حالات أخرى - تحت تأثير توقعات العاملين - يميل العاملون الى التعبير عن الرضاء كنتيجة تلقائية للمشاركة بابداء الرأي وغالبا ما تكون هذه الانطباعات غير ممثلة لمجتمع البحث ومن ناحية أخرى ، نجد أن اسئلة الاستمارة المستخدمة غالبا

ما تكون مباشرة ، فهي تهتم بمعرفة تأثير بعض المتغيرات على السلوك الانتاجي ، ولكنها لا تهتم بمعرفة " الظروف " التي يمكن للمتغير المستقبل أن يؤثر في المتغير التابع ^(١٨) . ونحن لا ننكر قيمة المعلومات التي يمكن لادارة أى مؤسسة ان تحصل عليها من هذه الدراسات ، ولكن القياس الدقيق للسلوك الانتاجي يجب ان يتطلب تصميم منهجى واضح ، واجراءات تنفيذية خاصة ، حتى يمكن التوصل الى معلومات دقيقة حول الموجهات القيمية للسلوك الانتاجي ، وشعور العاملين تجاه وظائفهم ، والظروف الاجتماعية والثقافية السائدة في تنظيماتهم ومجتمعهم الكبير . ولهذا نؤكد بأن هناك نقص واضح في المعلومات والبيانات الخاصة بالمشورات والاتجاهات الاجتماعية والثقافية التي تعد محددات اجتماعية للسلوك الانتاجي ، وذلك حتى يتسنى وضع سياسة اجتماعية لزيادة وتنمية السلوك الانتاجي في أي مجال .

د - التحليل الاقتصادي للعلاقة بين الانتاجية و"رضا" الموظفين :

بعد حركة العلاقات الانسانية في الصناعة ، خاصة تجسارب هوشورن ، ظهر اعتقاد بأن " الشخص الراضى عن عمله هو شخص منتج " ، ولقد ترتب على ذلك الاعتقاد اعتقاد آخر بانسه " اذا توفرت للعاملين ظروف العمل الملائمة فانهم سيزيدون من انتاجهم عرفانا منهم واحتجابة لهذه الظروف " ^(١٩) . وهناك العديد من الدراسات التي حاولت أن تبين أثر الادعية على رضا العاملين وانتاجهم ^(٢٠) . إلا أن هذا الافتراض " بسان

العامل الراضى سيكون أكثر انتاجية لم يدم طويلا، حيث ظهرت دراسات فى الخمسينيات من هذا القرن تؤكد بأن العلاقة بين رضا العاملين وانتاجيتهم وادائهم هو " علاقة طفيفة وليس هامة (٢١) . وفى محاولة معرفة العلاقة بين رضا العاملين وانتاجيتهم ، ظهر السؤال " اليس من الممكن أن يكون الاداء والانتاج فى ذاتهما سببا لرضا العاملين وليس العكس ؟ (٢٢) . وللإجابة على هذا التساؤل اتجه التحليل الى ايجاد العلاقة بين الدافعية والرضا من ناحية، والعلاقة بين الدافعية والأداء من ناحية أخرى .

ولقد كشفت الدراسات أن العلاقة بين الرضا والوظيفة والاداء علاقة غير شابتة ، فبعض نتائج البحوث تؤكدها والبعض الآخر ينفيها (٢٣) . ولقد ارجع بعض الباحثين سبب هذا الاختلاف الى خطأ السؤال "هل العامل الراضى هو عامل منتج" فالسؤال الذى يجب ان يشار هو "هل العامل الراضى هو العامل الذى تم تحفيزه واستثيرت دوافعه ؟ فالدافعية حسب هذا الاتجاه ، تأتى كمطلب ضرورى واساسى للانتاج والاداء (٢٤) . ومن ناحية أخرى ، بينت الدراسات أن هناك عوامل أخرى بخلاف الدافعية - هى التى تؤثر فى الانتاجية وتحدد مستوياتها وهى :

- (١) عوامل ذاتية تتعلق بقدرة الأفراد
- (٢) طرق واساليب العمل المستخدمة .
- (٣) العوامل التنظيمية وهى التى تعمل على الانتماء الى تنظيم المؤسسات التى يعمل بها الفرد

(٤) العوامل البيئية التي تحاول الربط بين المؤسسة وتنظيمات المجتمع الأخرى .

(٥) وأخيرا العوامل المتعلقة بالجماعة وهي التي تتعلق بقيم العمل السائدة ، فمثل هذه القيم قد تساعد على زيادة انتاجية العامل وقد تعوقها (٢٥)

هـ - خاتمة :

على أية حال نخلص مما سبق الى أن هناك عوامل أخرى مثل الدافعية والموجهات القيمية التي تعمل كمحددات أساسية للاداء الوظيفي، ولهذا يجب أن يكون واضحا امام الادارة في أي مؤسسة انتاجية ، ان زيادة الانتاج مرهون بتحقيق دافعية عالية لدى قوة العمل وليس عن طريق برامج جزئية مثل زيادة الاجور ، او تحسين في ظروف العمل أو بعض الخدمات الاجتماعية أو الترفيهية) وكما اشرنا فان العلاقة بين الرضا الوظيفي والانتاجية ليست علاقة سببية (٢٦) ، أي ان التغيير في احدهما لا يقابله تغير مماثل في الآخر . ولهذا فنحن مطالبون بالبحث عن عوامل أخرى مستقلة أو وسيطة قد يكون لها تأثير واضح على الانتاجية . وكما سوف نبين فيما بعد ، "فان الدافعية للعمل" هي العامل الاساسي والمحرك الاول، للانتاجية ، وهي التي تخلق " الرغبة " في الاداء والانجاز وهي التي تؤدي الى استمرار الانتاجية وزيادتها وتنميتها كما وكيف . (٢٧) .

٢ - المدخل القيمي في دراسة الانتاجية :

(أ) ماهية المدخل القيمي :

بالرغم من أن مفهوم " الانتاجية " من المفاهيم القديمة ،
الا أنه ارتبط في العصر الحديث بحركات التنمية الاجتماعية
والاقتصادية في العالم الثالث ومن الملاحظ من العرض السابق ،
أن هذا المفهوم لم يحظ باهتمام كاف من جانب الدراسات
الاجتماعية ، واكتفى في هذا المجال بالتركيز على الجوانب
الفنية أ. المادية في مجال الانتاج الصناعي أو الزراعي . وهنا
يأتى دور عالم الاجتماع "يبيّن دهر" الموجهات القيمية
وتأثيراتها الايجابية والسلبية في الارقاء بالانتاجية كما
وكيفاً .. ومن ناحية اخرى ، فإن المدخل القيمي ينظر الى
الانسان المنتج في المجتمعات النامية على أنه الوسيلة والهدف
في آن واحد ، فالتخلف في الانتاج والذي يعوق عمليات
التنمية ، لا يمكن في نفس النواحي الفنية فقط ، بل في الانسان
نفسه اي في موجهاته القيمية وتعليمه وتدريبه وحفزه على
الانتاج . فنقطة البدء في التخطيط لرفع انتاجية الانسان
هي تحرير هذا الانسان من قيمه المعوقة ، وجعله انساناً
قادراً على صنع القرارات وتنفيذها ، والعمل على تحسين
ظروفه ، والانتقال من التبعية الى الاستقلالية في أمور نفسه .

والحق أن مشكلة الانتاجية ليست مشكلة فردية ، بل هي
عملية تعبئة وتنظيم لجهود أفراد المجتمع وجماعاته المهنية

وتوجيهها للعمل المشترك من أجل تحقيق أهداف المجتمع العليا .
والملاحظ أن مجتمعات العالم الثالث تواجه العديد من المشكلات
التي تعكس " التخلف القيمي " الذي يهدد تحقيق أهداف التنمية
ومن أبرز المشكلات المرتبطة بالتخلف القيمي، مشكلة انتاجية
الانسان . ولأنك ، أن هناك عوامل قيمية واقتصادية واجتماعية
تؤثر بشكل واضح على انخفاض انتاجية الانسان . وإذا لم نجد
أنه لا يمكن أن ندرس المشكلة الانتاجية بمعزل عن مسبباتها
القيمية . ولتحقيق برنامج قومي للانتاجية ، يقتضى احداث
تحديث قيمي في اتجاهات ومعايير الافراد نحو الم——وك
الانتاجي . فالمشكلة ليست قاصرة على المؤسسات الصناعية ، بل
هي مشكلة المجتمع الكبير ، فالتخلف القيمي أو صراع القيم
الموجود في العالم الثالث عامة ، والمجتمع المصري خاصة ، هو
المسئول الاول عن ظهور مشكلة انخفاض انتاجية الانسان ، ولا بد
من احداث تحديث قيمي لاتجاهات الافراد قبل الخوض في أي
برنامج قومي لرفع انتاجية الانسان .

ب- ماهية النسق القيمي : فروا فروا

هناك في أي مجتمع نسق اجتماعي أو تنظيم فوق عسوي
يحكم كل حياتنا الاجتماعية بمعنى آخر ، أن كل ما يحدث في
المجتمع ، هو نتيجة لعمل القوى الاجتماعية الخفية والتسبب
تتسبب في كل ما يحدث في المجتمع . وعلى هذا فإذا ما
حدث أي خطأ أو انحراف في المجتمع ، وانظمته المختلفة ، فإن

هذا يعنى ، ان هناك تدخلا أو تعديا قد حدث على هذه القوى الاجتماعية ولهذا ، فالاعتقاد بأن أى علاج لأية مشكلة تواجه المجتمع ، هو فى الامتثال لعمل هذه القوى الاجتماعية ، مع الاعتراف بأن عمل هذه القوى هو السبيل الوحيد للخروج من هذه المعوقات .

المجتمع الإنسانى فى حقيقته ، هو بمثابة بناء معيارى يعكس حياة معنوية يمثل لها الافراد وتسميز بالقوة والاصالة . هذا البناء المعيارى يحتوى على صور الحياة الاجتماعية . ولا يعنى هذا ، أن البناء المعيارى أمرا مجردا من التصورات الجافة ، بل انه فى الحقيقة ينطوى على عوامل محركة ، فثمة قوى واقعية فعالة تمتد وتساعد تلك هى القوى المعنوية التى تسمر على القوى الطبيعية الاخرى . هذا البناء المعيارى يحقق للإنسان والمجتمع هيايات المستقبل المنشود . ويتجدد هذا البناء المعيارى ويتغير فى فترات الثورات والازمات الاجتماعية التى يتمخض عنها فترات خلاقة جديدة ينتج فيها الناس تحت تأثير ظروف متنوعة ، السس التقارب فيما بينهم ، وتنشأ معايير وقيم جديدة ، تعكس انواعا جديدة من العلاقات وأنماط السلوك .

واذا نظرنا الى المجتمع نظرة تحليلية ، فاننا نحده يتكون من عديد من النظم الاجتماعية مثل النظام الاقتصادى والسياسى

والديس والاسرى وهكذا . ويتكون النظام من قيم Values
معنية تحدد هويته . ويعكس النظام من ناحية أخرى، هذه
القيم فى مجموعة من المعايير NORMS التى قد تكون مكتوبة
فتأخذ شكل القوانين Laws أو شفوية متأخذ شكل العرف
أو العادات Mores Or Traditions وهذا ويعكس أى نظام،
مجموعة من التنظيمات الاجتماعية يسلك الفرد داخلها أنماط
من السلوك، تعكس العادات الاجتماعية Customs أو الطرائق
الشعبية Folkways والتى تعكس بدورها اتجاهات
Attitudes الأفراد نحو النظام (٢٨).

ويمكن أن تعرف " القيمة " على أنها " المرفوب فيه من
الفرد أو الجماعة الاجتماعية ، وموضوع الرغبة قديكون ماديا
أو معنويا .. ويمكن تعريف " نسق القيمة " بأنه مجموعة
المبادئ والقيم والمعايير التى تعمل على أنها المبادئ
الدينامية فى التاريخ وتقدم " معنى " للإنجازات المجتمعية ..
فنسق القيم هو تلك المبادئ التى يتمتع بها المجتمع أو أغلبه
سواء صراحة أو ضمنا . هذا ويتضمن كل نظام قيما أقرها
المجتمع . وعليه فإننا نستطيع أن نتحدث عن قيم اقتصادية
وقيم سياسية وقيم تعليمية وقيم اسرية وهكذا ..

وتعمل القيم كقوى اجتماعية فى تشكيل اتجاهات الاختيار
عند الأفراد ، وهى التى توجه الفعل الاجتماعى نحو الأهداف

الخاصة أو العامة ، فالقيم في الحقيقة هي العوامل أو القوى
الحقيقية في حياتنا الاجتماعية، والقيم هي التي تشكل
المعايير التي بدورها تحكم عسوالفعل بالمعاب والخطايا .
فالقيم تعمل كمبررات أو ترشيد للسلوك أكثر من هذا ، فإن
القيم هما ينبغي أن يكون أو الواجب أو المثال لأي تيارات
أو ثقافة . والقيم هي المدعمة للأنظمة الاجتماعية ، وهي التي
تحدد وتحفظ بالبناء الاجتماعي ، وذلك من خلال ما تحدثه
القيم من تماسك وانتظام . والقيم تستمر خلال التاريخ ، ومن
ثم فإنها تعمل وتحافظ للمجتمع على هويته . كذلك فإن القيم
هي رموزا أو صور المجتمع في عقول أفرادها . فهي الاطرار
المرجعي ، وهي التي توصل الفعل الاجتماعي لغاياته وأهدافه
وأخيرا فهي السياسات أو المعاني وراء الفعل الاجتماعي سواء
في ثباته أو تغييره .

وتعرف القيم من خلال تجسيداتهما ، أي الافعال أو الاشياء
التي تتطابق مع ما تتطلبه تلك القيم . والقيم ليست هذه
التجسيدات ، بل هي " ملا أعظم " ، ملا ذو علاقات داخلية .
والعلاقات التي تربط نظام القيم ببعض تجعل منه نظاما
هرميا . والقيم في علاقتها مع بعضها البعض في حرب دائمة
لتحاول القيم الاقتصادية التغلب على القيم الأخرى ، أو العكس
قد تحاول القيم الدينية أو النظرية الهيمنة على علم القيم " (٢٩)

ولكل فرد عدد من " ملالم القيم " وهذا العدد يتناسب مع
أنواع وعدد المواقف التي يواجهها والتي يطالب فيها بالاختيار
والقيم كعلم لاتتخذ مرتبة ثابتة جامدة ولا تتغير بل ترتفع
وتنخفض وتعلو وتنارب المراتب حسب ظروف الفرد والمجتمع
وأهدافه . والإنسان والمجتمع عليه أذن الموازنة والتمييز
بين مراتب القيم (٢٠)

ونظرا لأن لقيم لها درجات مختلفة من التأثير على الفعل
فإن هذا يرجع إلى أنها ليست متساوية في الأهمية . وطبقا
لأهمية القيم ومراتبها ، فإن صراع القيم والاختبارات ، يمكن
أن تحل في صالح القيمة الأكثر أهمية ، وفي بعض الأحيان فإن
قيمة معينة قد تكون وسيلة في مواقف معينة ولكنها
تكون هدفا أو غاية في مواقف أخرى . أكثر من هذا ، فطالما
أن القيمة هي محطة التجربة المستمرة ، فإن كل نسق يحتوى
" بدائل " مقبولة اجتماعيا لتسمح للمجتمع أو الفرد بأن
يكون في توافق مع المواقف الجديدة أو المشاكل بدوئ صراع
مجتمع أو فردى . وإلى الدرجة التي تكون فيها هذه
الميكانيزمات البديلة دينامية وفعالية ، فإن نسق القيم يكون
أكثر نشاطا في أداء وظائفه (٢١) .

ج - التغير والتغير القيمي :

تعد ظاهرة التغير القيمي من أكثر الظواهر الاجتماعية
والاقتصادية والسياسية شيوعا وخطورة في الدول النامية .

والواقع أن مفهوم "التغير القيمي" من المفاهيم الاجتماعية التي يكتنفها الكثير من الغموض والتعقيد. فقد يضيق البعض استخدام المفهوم ليقترن على بعض التغيرات في العادات والتقاليد أو التغيرات المتتالية والسريعة في الطرائق الشعبية. وقد يوسع البعض من استخدام المفهوم ليشتمل على التحولات السريعة في القيم الثقافية للمجتمع.

فمن المعروف أن بعض أجزاء النسق القيمي سرعان ما يلحقها الفتور، نتيجة ظروف اجتماعية واقتصادية متجددة، ما لم يتعهد المجتمع بالتجديد والتحديث (٢٢). والحق أن هذا مهمة حركات الإصلاح والثورات. ولقد حل علم الاجتماع القيم كموضوعات للتغيرات الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية السياسية. فبالنسبة للقيم العليا، فإن هناك احتمال بسيط بإمكانية الصراع بينهما، بينما نجد المعارضة والصراع في المستوى الأدنى للقيم. وتحت ظروف التغير الاجتماعي، فإن التفرقة بين الوسائل والغايات لا يمكن أن تتم بسهولة ويلقى هذا بالاجتهاد على تكامل انساق القيم. ولهذا فإن الفرد والمجتمع يواجهان مشكلة الاختيار بين القيم. وعندما تصبح مشكلة الاختيار ملحة فغالبا ما يظهر خلاق القيمة "Value-Makers" الذين يمارسون نوعا من التكامل، وذلك من طريق خلق قيم جديدة أو إعادة ترتيب مراتب واهتمامات سلم القيم أو أحيانا أخرى عن طريق تحديث بعض القيم القديمة.

وقد حل علماء الاجتماع القيم كمتغيرات مستقلة تعمسـل
كمسببات أساسية فى أحداث التغير المجتمعى من ناحية ، ومن
ناحية أخرى ، درست القيم كموضوع للتغير أى ما يصيبها من
تغير وتعديل وتجديد .

أما عن التغير القيمى Value-Change فكان المواقف
الاجتماعية المتجددة تتطلب ان يكون الافراد قادرين على
التكيف على اساس موضوعى لا على اساس تقليدى أو عاطفى .
وعملية تحديث القيم ليست بالامر السهل ، فهى عملية بطيئة
ولا تحدث تأثير الا فى القليل بين الافراد . فهناك العديد
من الافراد الذين يخشون من التجديد أو الذين تمنعهم مصالحهم
أو مراكزهم من تقبل التغير القيمى ؛ ولابد من حل التناقض
الذى قد يحدث فى النسق القيمى بين القيم القديمة والجديدة .
ولهذا لابد من المعالجة الواعية لهذا التناقض ، بحيث تقدم
القيم التقليدية أو القديمة فى اسلوب جديد ، وتقدم القيم
الجديدة - فى اسلوب مألوف حتى يتم التعايش لفترة الانتقال
ثم الى التكامل القيمى فى مرحلة لاحقة وكذلك الحال على
مستوى التنفيذ ، فلا بد من توافر الفهم الشمولى للواقع
بالنسبة للقيم القديمة وعدم التمرد لها مباشرة ، ولكن عن
طريق - الارشاد والترشيد (٢٣) . ولأحداث التغير القيمى
سبل : السلوك الانتاجى ، فقد يتبنى المدخسل
القيمى وسيلتين وهما : أسلوب " الفرض " و " أسلوب الاقناع "

" والاسلوب الأول " الغرض " ، تعليمه الدولة بوسائلها الاعلامية والتشريعية والادارية . وقد تتخذ وسيلة الغرض صورة التفريغ القيمي " ، وهي تعتمد أساسا على ازالة الجذور الاقتصادية للقيم المعوقة والأوضاع المانعة للتغير حتى تزيل وتفقد وظائفها ويتعطل دورها . وقد يؤدي هذا الى القضاء على نمط الاعتماد المتسبب طابع العلاقات الشخصية ويحل محله تقسيم العمل والعلاقات الذاتية . ولا شك ، أن كل هذا قد يؤدي الى تهديد البناء الاقتصادي والاجتماعي وما يرتبط به من رموز وقيم عليا ، فيحدث فراغ قيمي تضعف معه مقاومة القيم القديمة للقيم الجديدة . والاسلوب الآخر " الاقناع " يعتمد أساسا على التعليم والتربية لاجداث التغير المطلوب ولهذا يمتد نشاط هذا الاسلوب الى التنشئة الاجتماعية ووسائل الاتصال ومعاهد التعليم لغرس القيم التي تدعو للعمل والانتاج والانتماء والجمعية .

وهناك اختلاف حول استخدام هاتين الوسيلتين ، فالبعض يرى أن التغير هو تغير في الانسان ، بمعنى أن تغير القيم هو تغير في الانسان نفسه ، ولهذا فهم يرفضون كل وسيلة تتضمن أي لفظ أو اكراه ، لأن هذا قد يؤدي الى التفسر من كل قيم جديدة . وقد يرى البعض الآخر أن هناك اتجاهات لتوجيه انماط السلوك الى قيم جديدة تنبثق عن التكنولوجيا والأفكار العلمية . وسواء رفض الناس أو كرهوا ، فإن الاكراه

والغرض قائم فى كل صور الحياة ، وليست القيم وضغوط الراى العام الا صور من صور الغرض . ولاشك ، ان هناك اعتبارات اخرى ، يجب ان تكون واضحة عند استخدام احدى هاتين الوسيلتين . كذلك قد تستخدم وسيلة الغرض ، الاتنام معاً ، وقد يبدأ المخطط باحدهما وينتهى بالآخرى . وأبى كانست الوسيلة المستخدمة ، فالتغيير المطلوب يجب ألا يؤدي فى النهاية الى " تخلف قيمى " حيث توجد تناقضات بين رواسب قيمية جديدة ومطالب وقيم الواقع الجديد . كذلك يجب ألا يكون هناك فارق بين القيم النظرية أو اللفظية والسلوك أو المواقف الفعلية . وينمى باتباع المرونة فى تغيير القيم ، حتى لا يحدث نوع من الضغوط الاخلاقية أو النفسية التى قد يتعرض لها الافراد فى مرحلة الانتقال من النمط القديم الى نمط آخر من موجهات السلوك الجديد .

وكلمة اخيرة فى هذا المجال انه اذا اتفقنا بأن الهدف من زيادة انتاجية الانسان المصرى ليس هو هدف اتمددى فقط بل هو اجتماعى ايضا ، فان هذا يقتضى مشاركة الناس فى هذه المشكلة حتى يحدث نوع من " الاتحاد " بين الاهداف القومية والاهداف الشخصية . فالمشاركة الشعبية قد تكشف عن الحاجات الملحة والاعتبارات القيمة التى لابد وأن يؤخذ فى الاعتبار لرفع انتاجية

الإنسان وتغير نظره للحياة وتطلعاته للمستقبل. فالمشكلة هنا، إذن، هي المعرفة العلمية التي تبين تقابل الموجهات القيمية السائدة مع الظروف الجديدة ومتطلبات المجتمع من زيادة الانتاجية.

وسوف نحاول دراسة التغير القيمي الذي حدث في المجتمع المصري من خلال ثلاثة تساؤلات هي: (١) ما هي العوامل التي أدت إلى هذه التغيرات القيمية، (٢) ما هي المور والاشكال التي ظهر بها التغير القيمي، (٣) وأخيرا ما هي الآثار التي يطررها التغير القيمي على النحو الاقتصادي عامة والسلوك الانتاجي خاصة؟

٤- التغير القيمي في المجتمع المصري:

شهد المجتمع المصري منذ بداية هذا القرن حتى الآن تغيرات قيمية. أدت بدورها إلى تغيرات في النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وسوف نحاول في هذا الجزء، تشخيص التغيرات القيمية التي حدثت في المجتمع المصري من حيث عواملها ومورها وآثارها.

أ- عوامل التغير القيمي في المجتمع المصري:

يمكن القول، بأن هناك "ازدواجية" في نسق القيم المصري. فلقد تارجعت أنساق لقيم بين السلبية والايجابية من ناحية

وبين الاستسلام والخضوع والتحرر والثورة من ناحية أخرى.
ولعل مرجع هذا إلى ثلاثة عوامل أساسية وهي :

(١) عدم الاستقرار الاقتصادي :

لقد لعبت الظروف المعيشية القاسية للغالبية العظمى من المصريين - سواء في الريف أو المدينة - دوراً هاماً في " خضوع المصري وجعلت الطابع المميز لانساق القيمة هو الاستسلام للقدر والخضوع أمام الذين لهم سلطة عليه وعدم تمرده على السلطات " (٢٤) ... ولقد تكونت سمات الاستسلام والخضوع سواء للقدر أو للحاكم من ناحية، والايجابية والتحرر من ناحية أخرى - من طبيعة العمل الزراعي، الذي كان هو المهنة الغالبة لمعظم المصريين. " لطبيعة العمل الزراعي أولاً لا بد ان تخلق الممتين في انساق القيم، فالزراعة غير الآلية تجعل المزارعين معتمدين إلى حد كبير على ظروف لا دخل لهم فيها ولا يستطيعون حيالها شيئاً، مثل حالة الجو وكفاية ماء النهر وليس عليهم سوى الاستسلام لهذه الظروف وبالتالي لا بد من أن تنشأ لديهم قيم الصبر والانتظار، التسليم بالقدر وبالمكتوب وبكل ما يرتبط بها من قيم غميمة لا تختص إلا على الملوك الملبيين مثل الابتهاال. ويدعم هذه القيم الكوارث الطبيعية مثل الجفاف وما يؤدي إليه من قحط ومجاعات وأوبئة ولكن في نفس هذه الظروف المرتبطة بالعمل الزراعي أجد انفسى تخلق في نفس الوقت صفة مناقضة في انساق القيم وهي

ولقد صاحب ظهور الاقتصاد الاقطاعي الزرعي تطور مماثل في الصناعة ، وتحول للاقتصاد الزراعي الى اقتصاد السوق ، واصبح النمط الرأسمالي للانتاج هو النمط السائد. ولقد صاحب ذلك ايضا ، ظهور المدن ، وتوسع في الطبقة العمالية. ولقد ترتب على تدفق رؤوس الاموال والاستثمارات الاجنبية وجود طبقة التجار والوسطاء وطبقة رجال المال (٣٧).

ويلخص لنا د. سمير تميم ما أحدثته التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الفترة منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين من تغيرات في انساق القيم في "المجتمع المصري في لفقره الآتية" : "التناقض الحاد بين الانساق القيمية للبورجوازية المصرية من جهة والطبقة الفلاحية والعمالية من جهة اخرى أو بالتالى الصراع القيمي ومحاولة الطبقة المسيطرة فرض انساقها القيمية على الطبقات الكادحة". ويتضح ذلك التناقض في الانساق القيمة من مظاهر سلوكية عديدة من اوضحها تبني البورجوازية المصرية وخاصة الشرائع العليا منها لانماط السلوك الغربية ، بتشبهها بالاحاسيس والافتخار بذلك واحتقار التقاليد والقيم الشعبية بل وحتى اللغة القومية ، والاباحية وتعاطي الخمر والقمار في مقابل حفاظ الطبقة العاملة على اخلاقياتها ورفضها ومقاومتها لهذه الانماط السلوكية واستغادتها من كلما أتاحتها لها

سمة الايجابية والتحدى . فحين تهدد الفيضانات الناس لا بد
أن يهبوا هبة رجل واحد لحماية انفسهم منه باقامة الجسور .
على النهر ولافاثة المنكوبين ، كما أنه في حالة وفرة
المياه ينشط الناس جميعا متعاونين في الحرث والسَّـزَع
ويسهرّون على رعاية مزروعاتهم ، كما ينشطون بعد ذلك في جمع
المحصول واعداده للاستهلاك أو السوق ، ومن شأن ذلك أن تنشأ
قيم ايجابية تحت على السلوك الايجابى والجماعى والتعاونى ،
تتدمج هي الاخرى باستمرار " (٢٥)

لقد كان الشعب المصرى ، تاريخيا ، من الظروف المعيشية
والاقتصادية المتدهورة - سواء على ايدى المماليك والأتراك
أو أسرة محمد على . فلم تستقر ملكية الارض الزراعية طوال
تاريخ مصر الوسيط والعثمانى حتى النصف الثانى من القرن
التاسع عشر ، وكان السمة المميزة لطبيعة العلاقات الانتاجية
هو الاستغلال وفرض الضرائب على الفلاحين والتجار . وباستقرار
ملكية أو حيازة الاراضى الزراعية في شكل ملكية فردية
خاصة حدثت تغير قيمى سواء بطريقة مباشرة أو غير
مباشرة ، وهو بروز " قيم تطلعية لدى المصريين نحو
امتلاك الأرض وظهور تصراع القيمى نظرا لبزوغ طبقة من الملاك
من أهالى القرية لها مصالحها المرتبطة بمصالح الحاكم
والمعارضة مع مصالح الفلاحين الأجراء " (٢٦) .

التغيرات الاقتصادية من فرص وتنمية قدراتها الانتاجية والعقلية .. (ويحدث عن تقديرها) للعمل الشريف المنتسج وأقبلت عليه فتكونت كوادير حرفية وفنية في كافة المجالات . (٣٨)

ومن حيث القيم المرتبطة بالسلوك الانتاحي " فانــــه تبلورت قيم سلبية نحو العمل الاجباري والسخرة .. بي ما تبلورت قيم ايجابية نحو العمل الاختياري أو التلقائي حيث يهب الناس جميعا لدرء خطر .. وهناك أمثلة عديدة على هجر الفلاحين لاراضيهم وقراهم هربا من العمل بالسخرة . أما بالنسبة للسلوك الاستهلاكي فقد وجد نفس التناقض في القيم : " فبينما لم يكن لدى الشعب المصري الكادح ما يفي لكي يمد رمقه كان يدخر الحبوب لكي يستخدمها بذورا في العام المقبل ولكنه كان يخطر الى استهلاكه حين تجبره ظروف القحط على ذلك "

وبثورة يوليو ١٩٥٢ وبالقوانين الاقتصادية ١٩٥١ ما هو خاص بالاملاح الزراعي أو حركة التامينات ثم المصروف طبقية كبار ملاك الارض الزراعية والرأسمالية كقوة اجتماعية اقتصادية وسياسية . كذلك تم التحرر من سيطرة المصالح الرأسمالية الاجنبية ، وتقلعت الرأسمالية المصرية ، وتم تحقيق مكاسب للعمال والفلاحين ، وتم توسيع القاعدة الصناعية

مما أدى الى زيادة حجم الطبقة العاملة، ولقد تحقق كثيرا من الخدمات الاجتماعية والثقافية وحدث ارتفاع نسبي لمستوى المعيشة عند غالبية جماهير الشعب، ولا شك ان هذه التحولات الاقتصادية قد دعمت قيما جديدة على الاقل من الناحية النظرية، مثل القيم التي تؤكد على كرامة الانسان وتحريره والمساواة، والقيم الخامة بالبذل والعطاء من أجل الوطن والتفحية بالمصالح الشخصية من أجل المجموع والاعتزاز بالوطن وأمجاده، ويقول د. سمير نعيم: أن هذه التحولات الاقتصادية أدت الى "خلق وتدعيم قيم انتاجية ايجابية ترجعت الى سلوك فعلى ظهرت آثاره في نجاح العديد من المشروعات الاقتصادية الجديدة التي لم يكن لمصر عهد بها من قبل، واتضح ذلك من استعراض ما هو معروض في الاسواق المصرية حيث لاحظنا أن الغالبية العظمى من احتياجات المجتمع المصري من السلع أصبحت من الانتاج المحلي بعد ان كانت مصر تعتمد على السلع المستوردة، كما ان هذه الفترة شهدت أعلى معدلات للتنمية عرفتتها مصر. (٤٠).

وبالإضافة الى عامل الهزيمة العسكرية في ١٩٦٧، فإن القيم الجديدة لم تكن قد توحدت بعد مع مكونات التنظيم الاجتماعي وظهرت او هكذا صورت، قيم هذه المرحلة وكأنها "يوتيبات خيالية" على اية حال، فإن مرحلة السبعينات شهدت تحسولا اقتصاديا جديدا هو ما سمي "بسياسة الانفتاح الاقتصادي"

وكما سوف نبين صراحة ، إلا ان ما يهمنا هنا هو أن هذا التحول الاقتصادي قد أدى إلى التضخم وانخفاض الأجور وارتفاع في الأسعار وظهور أنماط جديدة من البطالة المقنعة وأصبح النظام ، عاجز عن توفير فرص العمل المنتجة ولعل ما شهدته القاهرة وبعض المدن الأخرى من مظاهرات واضطرابات عامة في يناير ١٩٧٧ هو نتيجة لهذه الأزمات الاقتصادية .

ان القيم الاقتصادية التي سادت في الأنظمة الاقتصادية المتعاقبة ، وما احتوته من تنظيمات اقتصادية فلتبت عليها عدم الكفاءة ، قد خلقت شعورا بالتسيب وعدم الاستقرار . فالعمل الزراعي ينظر إليه على أنه قيمة وأحيانا أخرى على أنه مرحلة تخلف يجب تركها لنلحق بالتطور الصناعي . كذلك الحال بالنسبة للقطاع العام ، والقطاع الخاص ، والدعسم وتدخل الحكومة ، والأسعار ، وما إلى ذلك . لاشك أن كل هذا جعل نسق القيم الاقتصادي في حالة من عدم الاستقرار ومن ثم من عدم الانتاج .

لقد شكل عدم الاستقرار الاقتصادي والحرمان النسبي والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي عاملا هاما من عدم الاستقرار القيمي في مصر . وهذا ما هو ظاهر في الاختلال الواضح وعدم المساواة في توزيع القيم الاقتصادية ، كذلك الاختلاف الحاد في ظروف الحياة وأساليبها . ويظهر هذا في التفاوت

الواضح في ميدان توزيع الدخل). وكما يشير تقرير البنك الدولي ان الانفتاح الاقتصادي في المرحلة الاخيرة، وسيطرة الرأسمالية الطفيلية على اقتصاد مصر، قد أدى الى احلال شديد في توزيع الدخل في مصر . فهناك ٢٥ ٪ فقط من سكان مصر يتأثرون بـ ٢٥ ٪ من الدخل القومي ، كما يبين أن ١٠ ٪ من السكان يستهلكون ٤٥ ٪ من جملة الاستهلاك العائلي . (٤١) بينما يستهلك ٩٠ ٪ من السكان ٥٥ ٪ من جملة هذا الاستهلاك

ويظهر ذلك التفاوت الاجتماعي والاقتصادي ايضا بوضوح في الاحياء القذرة او مدن العش - سواء كانت داخل أو خارج المدن - والتي يسكن بها الفقراء ، ممن يؤدون اعمالا هامشية وبأجور منخفضة ، أو العاطلون عن العمل . وقد يؤدي هذا الحرمان الى الشعور بالاحباط والاضطهاد على المستوى الفردي والغضب الاجتماعي ، والسخط العام على المستوى الجماعي، مما يدفع هذه الجماعات الى رفض اي نسق قيمى ، وأحيانا الى الغري الى العنف ضد النظام القائم وقيمه . أكثر من هذا قد يتحول الشعور بالاحباط الى الشعور باللامبالاة والسلبية . ولأنك ان هذا يؤثر بشكل واضح على مشروعات التنمية عامة والسلوك الانتاجي خاصة . ويؤدي هذا العامل - عدم الاستقرار الاقتصادي - الى نتائج وخيمة على السلوك الانتاجي من أهمها :
أ- قد تعيل الحكومات التي تعاني من ذلك الى تخصيص جزء من الموارد القومية للانفاق على نظم واجراءات الأمن

الداخلي ، بدلا من التركيز على مشروعات التنمية لرفع الطاقة الانتاجية للمجتمع ومواجهة مشكلاته الاقتصادية، أو على الأقل بتقليل التفاوت الاجتماعي والاقتصادي .

ب - أدى عدم الاستقرار الاقتصادي إلى تأثيرات سلبية على الميول الادخارية للأفراد مما يدفعهم إلى الاقتنار غير المنتج أو الاستهلاك الترفيهي غير الضروري ، وهو سلوك اقتصادي غير رشيد يمثل أيضا آثارا اجتماعية خطيرة ترتبط بتعميق الفوارق بين الجماعات والطبقات .

ج - نتيجة لعدم الاستقرار الاقتصادي نجد ان الحكومة تحاول الرضوخ للمطالب الاستهلاكية في كافة المناسبات ، كذلك تحسنت تأثير الجماعات الساخطة قد تحاول الحكومة رفع الاجور وتحسين مستويات المعيشة دون أن يعاحب ذلك تنمية حقيقية ، فتكسبون النتيجة التضخم والفلاء .

د - أدى عدم الاستقرار الاقتصادي إلى انعدام الاستمرارية في متابعة سياسة واحدة محددة المعالم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية نتيجة لما يترتب على عدم الاستقرار القيم من تحول سريع للقيم أو الايديولوجية الاقتصادية من اليمين إلى اليسار والعكس بكل ما يعنيه ذلك من هموض واضطراب .

ب - عدم الاستقرار السياسي :

لقد كان لبطش الحكام واستيلائهم بمواهبهم على
معظم انتاج الفلاح ادت الى طعن المصريين حيث تصالفت
عليه كوارث الطبيعة وظلم الحكام ، ولايعنى هذا أن سمة
الاستسلام والخضوع هي سمة وراثية متأصلة في الشعب المصري .
بل على العكس فان هذه السمة تتغير بتغير الظروف . فلقد
ادت طبيعة العلاقات الانتاجية الى وجود هاتين السمتين
المتناقضتين فالقمع والارهاب والبطش من جانب السلطات من
شأنه ان يخلق لدى الناس قيما تدعو الى سلوك من شأنه الحفاظ
على التراث من الدمار بواسطة هذه القوى الغاشمة . ولكن نفس
هذه العوامل القمعية كانت تخلق لدى الجماهير قيما مضادة
قيم تدعو الى سلوك ايجابي ثوري يظهر عندما يهل الاستغلال
الى حد يعوق استمرارية الحياة ، وعندما تعاب السلطة ببعض
الضعف أو عندما تنهيا الظروف للثورة . (٤٢)

ولقد كان لطبيعة المصالح الطبقية ، أن ظهرت الاحزاب
السياسية في عصر محمد علي ذات الايديولوجيات الواضحة والتي
حاولت أن تؤثر على القيم الموجهة لسلوك الناس بما فيها
مصلحتها . وتوالت الحركات التحررية والثورات متمثلة في
ثورات ١٨٨٢ ، ١٩١٩ ، ١٩٥٢ ، ١٩٧١ ، وهي دليل قاطع على السمة
الاجابية في أنماط القيم في عصر ، كما أنها تركت أثرا

عميقا على هذه الانساق . ولم تكن هذه الثورات ثورات على الحاكم أو المستعمر ، بل كانت ثورات على أنساق القيم المتخلفة ، ولعل أهم ما نتج عن هذه الثورة السياسية هو تبلور القيسم السياسية وبخاصة لدى المتعلمين ، مثل قيم الوطنية ومكافحة الاستعمار والاستقلال وقيم الولاء .

لقد كان لعدم الاستقرار السياسي والتحول من النظام الملكي إلى الجمهوري ، والتغيير المستمر في العناصر الحاكمة من السمات المستجدة للعملية السياسية في نسق القيم السياسية في المجتمع المصري (٤٣) . وارتبط ذلك أيضا بسرعة تغير الدساتير وتعديلاتها ، وتعددت المظاهرات الشعبية والشغب الذي كان يعكس الضغط الشعبي على السلطة الحاكمة وقراراتها (٤٤) . كذلك الحال بالنسبة للحملات العسكرية الأجنبية والحروب التي مر بها المجتمع المصري وتأثيراتها على الاستقرار السياسي . ولقد كان لطريقة تكون الهياكل السياسية وأشكالها ووظائفها الصورية والعملية الانتخابية ونتائجها والانحرافات في الجهاز الإداري ، كل هذا جعل المواطن العادي انسانا سلبيا لا يعطى اعتبارا للقيم السياسية التي تسود وتسيطر على المرحلة التاريخية والتي اعتبرها نوعا من " تزييف الوعي الاجتماعي والسياسي " . ولكن بالرغم من ذلك فغالبا تظهر ما تظهر القيم الايجابية مرة أخرى خاصة في أوقات الأزمات والحروب ، ونجد قيم الولاء والانتماء هي القيم المحورية لأنساق القيم المركزية .

٢- عدم الاستقرار الثقافي :

استقر في وجدان الانسان المصري ، منذ خمسة آلاف سنة ،
الطيف من الهويات الثقافية من فرعونية وافريقية وافريقية
واسلامية وعربية وشرقية وغربية . ولاشك ان هذه الجوانب
المتعددة لجوانب الشخصية المصرية لم يترجم عنه نوعا من
الاندماج الحضارى ، بل ظلت هذه الجوانب هامشية احيانا
ومركزية احيانا اخرى . لقد كان من جراء احتكاك المصري
بالغربيين اثناء الحملات العسكرية ، ان هرست وبشت قيم تتعشى
مع القيم الغربية ومعالج المستعمر والطبقة الحاكمة التى تتعامل
معه . وفى نفس الوقت ، ظهرت قيم اخرى تعبر عن التيارات
الاسلامى ، وكانت نتيجة هذا شائبة الصراع بين ما هو غربى
او جديد ، وبين ما هو اسلامى ومتوارث او تقليدى . وكان
طبيعيا ، ان ينقسم المثقفين الى فريقين : فريق يتبنى قيم
الطبقة المسيطرة هي القيم الغربية ، وفريقا آخر يتخذ جانب
هالبية الشعب ويدافع عن القيم الاسلامية . ولقد لعبت هذه
الازدواجية القيمية دورا هاما فى تمزيق هوية الانسان المصري .
ولها اشارها الفكرية والسلوكية حتى الان . ولقد كان لائتر
الاتصال المستمر بالعالم الخارجى ، وتحسن وسائل المواصلات
ان حدث نوعا من تعديل انساق القيم فى مصر وخاصة على
الحضر وذلك من خلال " اطلاع المثقفين على الايديولوجيات
الغربية وعلى النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ونشاط

حركة النقل والترجمة والاحتكاك المباشر بالانماط السلوكية
الأوروبية للأجانب في مصر، ولكن هذا التأثير على انماط القيم
كان تأثيرا فارقا ومتمايزا أي أنه كان يتخذ أشكالا
متباينة تبعا لاختلاف الطبقات (٤٥)

وفي ظل هذه الفوضى الحضارية والصراع بين ما هو "ديني"
وما هو "علماني" نجد ظهور حركات يتخذ بعضها الموقف
اليساري والبعض الآخر الشكل الديني أو الفوضوي أو الهدام.
أضاف إلى ذلك، أن القلق الذي يصيب المجتمع، خاصة الشباب
نتيجة مشكلة الهوية عادة ما يدفعهم إلى اللجوء إلى العنف مثل
ما حدث عام ١٩٨١.

كل هذه العوامل قد اشرت على الموجهات القيمية للإنسان
المصري وخلقت ازدواجية قيمية في شخصيته. ان مشكلات
سنوات القمع والكبت والمعاناة قد جعلت (الإنسان المصري)
شكاكا للغاية، وهو يمارس الظلم والظفیان في غير رحمة
على أولئك الذين يقلون عنه في الوضع الاجتماعي، وهو متكبر
ومتفطر على أولئك الذين يساوونه في المركز الاجتماعي،
بينما يكون خافعا لأولئك الذين يفوقونه في المركز الاجتماعي
بل يمتنن نفسه إلى حد الإذلال والاهانة (٤٦)

ب - صور التغير القيمي في المجتمع المصري :

يمكن تقسيم اشكال وصور التغير القيمي - من الناحية
الأجرائية - التي أصابت المجتمع المصري منذ بداية القرن

العشرين حتى الان الى ثلاثة مراحل رئيسية : المرحلة الاولى وهي مرحلة ما قبل ثورة ١٩٥٢ وهي مرحلة قيم البحث عن هوية حضارية ، والمرحلة الثانية مرحلة ثورة ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ وهي مرحلة القيم - العقلانية والثورية ، والمرحلة الثالثة وهي مرحلة الانفتاح الاقتصادي ١٩٧٠ - ١٩٨١ وهي مرحلة القيم الاقتصادية ، ونظرا لاهمية المرحلة الثالثة فقد حرصنا على معالجة مختصرة جدا للمرحلتين الاولى والثانية .

(١) المرحلة الاولى : مرحلة ما قبل الثورة وازدواجية "قيم الخاصة بالبحث عن الهوية الحضارية - واجه نسق القيم المصري في تلك المرحلة مشكلة الاختيار الحضاري بين ثنائيات قيمية . ففي مجال القيم السياسية ، كان الاختيار من أجل الهوية السياسية بين قيم " القومية " في مقابل قيم " الاممية " وفي مجال النشاط الاقتصادي كانت مشكلة البحث عن الموجهات القيمية التي تؤدي الى اقتصاد قومي يقاوم الاستثمار والمصالحات الاجنبية . وفي المجال الثقافي ، كان الاختيار بين القيم الغربية التحررية في مقابل القيم التقليدية المتوارثة . وفي مجال القيم الدينية ، نجد دورها في مقاومة التغير المفروض على النسق التقليدي للقيم في المجتمع المصري (٤٧) .

(٢) المرحلة الثانية : مرحلة الثورة وسيادة القيم العقلانية
والثورية : ونظرا لاعتبار الثورة بأنها أعلى صور عدم الاستقرار
القيمي فهي تتضمن بالضرورة أحداث تغيرات قيمية وهيكلية في
الابنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع كما أنها
تتضمن المشاركة الجماهيرية ، واتساع قاعدة المستفيدين من
النظام الجديد في كافة قطاعات المجتمع . وتتميز نسق القيم
في هذه المرحلة بثنائية الترشيد والعقلانية من ناحية ، والثورية
من ناحية أخرى . ففي المجال السياسي ، روج للقيم السياسية
التي تعلو من قيمة الدولة والتضحية من أجلها داخليا
وخارجيا ، واعتبار أن الدولة هي القيمة العليا . وفي المجال
الاقتصادي ، ثبت قيم الترشيد والعقلانية والانجاز من أجل
التصنيع القوى ومحاربة الترف والكماليات والمناداة بقيم
الاشتراكية والمساواة والعدل الاجتماعي . وفي مجال القيم
الثورية ، كان التأكيد على القيم الثورية والراдикаليزية
والابتعاد عن القيم التقليدية التي قد تعوق من حركة المجتمع
من التقدم وبمعنى آخر ، طوعت كل انساق القيم لخدمة القيم
المركزية الخاصة بالتحديث الثوري . (٤٨)

(٣) المرحلة الثالثة : قيم الانفتاح الاقتصادي وسيطرة

القيم المادية :

لقد انهار نسق القيم الذي كان سائدا في الخمسينيات
والستينيات من هذا القرن بموت عبدالناصر أو بمعنى الأصح بعد

هزيمة ١٩٦٧. وكان للمجتمع أو لقياداته السياسية البحث
عن "بدائل قيمية" تحاول بها تغيير مسيرته واحداث
تحولات سياسية واقتصادية وتشريعية. وكان على القيادة
السياسية في هذه المرحلة قبل الدخول في "علاقات حميمة"
مع امريكا ان تغير القيم الموجهة للنظام الاقتصادي واحلالها
بقيم ما سمي بعد ذلك "بقيم الانفتاح" وكما سوف نبين في
الطور التالي، ان هذه المرحلة شهدت تغيرا اساسيا في
القيم الاجتماعية، فاحتلت القيم الاقتصادية أعلى السلم
وهبطت قيم أخرى مثل الاستقلال الاقتصادي والعدالة الاجتماعية
والكفاح ضد التبعية والقيم الجمعية أصل السلم في هرم القيم
ويصف لنا د. سمير نعيم في تحليل ماركس - تقليدي كيف
ان البناء التحتي قد تبني نمطا من علاقات الانتاج، أدى بدوره
الى تبني البناء الفوقي لمجموعة من القيم التي تتمشى مع
مصالح الطبقة الجديدة المسيطرة على مقاليد السياسة والتشريع
والاقتصاد في المجتمع المصري. ويعبر د. سمير نعيم عن هذا:
"لم تكن هذه التبعية لتتحقق دون أن تسيطر على تقاليد
المجتمع المصري طبقة ترتبط مصالحها مباشرة بمصالح الامبريالية
العالمية... ولم تكتف الطبقة الطفيلية.. باحداث تغييرات
اقتصادية وتشريعية وسياسية تحقق مصالحها ومصلحة القوى
الامبريالية عن طريق تحجيم دور الدولة وجعلها في خدمة
هذه المصالح. ولكنها عمدت أيضا منذ البداية الى نشر قيم

اجتماعية بين الجماهير تتلائم مع الواقع الذى خلقتة وتدعمه " (٤٩)

ومن اجل تحقيق هذا الهدف - أعني استبدال الانساق القيمية
بأخرى تتفق مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الجديد - فقد
بذلت محاولات مخططة لاحداث التغيير القيمي المطلوب وبدأت
وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة في "تشكك" في
كل ما استقر في عقول الجماهير من قيم وتهاجمه بشراسة
وعنف بشتى الاساليب " (٥٠) فهو جمت القيم التي كانت
تساند النظام الاقتصادي السابق " الاشتراكي " ، وهياكله
الاساسية (القطاع العام) ، وانجازاته الاساسية (المد العالسي
والتمنيع) كذلك كل القيم الاساسية التي كانت تساند هذا
النظام . ولقد استغل " الدين " و " النزعة الوطنية " و " معاناة
الجماهير " على اعطاء الانطباع انه لابد من مرحلة جديدة
تحقق الانفتاح المطلوب (٥١) .

ج - الاثار المترتبة على التغيير القيمي وعلاقتها بانتاجية

الانسان المصري :

لقد كان لهذه المرحلة اشارا جوهرية سواء على نسق
القيم المركزي المحدد لهوية "مجتمع المصري أو الانظمة
الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، كذلك لبرامج التنمية
الاجتماعية والاقتصادية . فلقد حدث ما أسميناه " بالتخطيط
القيمي " في كل اتجاه . وحاد التشكك والحيرة على اتجاهات

الناس هويتهم الثقافية والحضارية لما كان ذي قيمة أصبح
"وبالا وما كان يصير على أنه" تارة "سياس أو ثقافى
أو حضارى أصبح هو الخير الاعظم. أكثر من غذا ، فان هذه.
الحملات المخططة هزت ثقة الناس (وخاصة الشباب) بأنفسهم
ورعزت أنساق القيم التى تشمل بالرهو والفخر الوطنى والأهم
من ذلك ، أنها افقدت الناس ثقتهم بأجهزة الدولة ذاتها.
لنست هذه الاجهزة ذاتها ، بل ونفس الاشخاص العاملين فيها
احيانا . هى التى كانت تقول عكس ذلك تماما؟ أى كلام
هو الصحيح ؟ وماذا نصدق؟ الاتحاد السوفيتى المديق أصبح
العدو ، وأمريكا كانت العدو فاصبحت الصديق ، واسرائيل
كانت عدوا فاصبحت خصما ثم صديقا ، والقناعات العام كان
مستقبل مصر فاصبح خراب مصر، والعرب اخوتنا - أصبحوا
أعدائنا، والاشتراكية كانت عدلا فاصبحت ظلما واستغلالا... الخ (٥٢)

وعلى مستوى نقل القيم، نجد ان هذه المرحلة أحدثت
نوعا من الفوضى الاجتماعية، حيث طغت القيم الفردية الذاتية
والمرتبطة بالمصالح الشخصية على حساب القيم الوطنية والجماعية
المرتبطة بمصالح المجتمع العليا. وظهر نوع من التناقض
الفكرى فى المناخ الثقافى . فقد أقصر وأبعد كل من تمسك
بالقيم الاملية للمجتمع بينما رفع من شأن من دافع عن
القيم الجديدة. بل لقد وصل الامر الى أن "تمسك باى قيم
أصبح فى حد ذاته شيئا غير مأمون ، فالانتهازية والوصولية

(٥٣) والنفاق هو المثل الأعلى الذى تقدمه وسائل الاعلام للشباب كل هذا بلا شك كان له تأثيره السلبي على اتجاهات الناس فى كل موقع وكل موقف فالإنسان الذى أصيب بالتخبط فى موجهاته القيمية، لا يرجأ منه أى سلوك هادف أو متزن . ولهذا ليس بمستغرب أن هذه المرحلة لم تشهد أى انجاز حضارى الا حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، والذى كان امتدادا حتمى لهزيمة ١٩٦٧ ؛ وسوف نحاول ان نبين كيف أثرت هذه المرحلة على السلوك الانتاجى للإنسان المصرى فى كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .

لقد احدثت التغيرات القيمية تغيرات جذرية فى النظام الاقتصادى المصرى ، وتبنت مصر ، أو النظام الحاكم ، سياسة الانتطاح الاقتصادى الذى صدر من اجله العديد من التشريعات مثل قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ (٥٤) وقانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ، وهى القوانين التى سمحت لرأس المال المحلى والعربى والاجنبى للاستثمار فى جميع المجالات ، دون قيد أو شرط ، والدعم اللامحدود للقطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام . وكذلك فتح المجال لمكاتب الاستيراد والتصدير المحلية والاجنبية للسيطرة على التجارة الداخلية والخارجية لمصر . وكان طبيعيا أن تتبلور هذه المصالح فى طبقة أطلق عليها " الطبقة الطفيلية " لأنها لا تهتم بأى دور فى انتاج الثروة فى مصر ولكنها تعتمد فى تحقيق ارباحها الطائلة على عمليات

السمرة والمضاربة والعمولات ، وتجنُّبها من عرق الشعب
العامل، وتعمل على تدمير القوى الانتاجية للمجتمع، ولا يهتمها
أي شيء حتى قتل المواطن بالالغذية الفاسدة التي تستورد
مادامت ترتب، وهي استهلاكية بالضرورة ، لانها تدمر
فرص تكوين أو زيادة الادخار القوي وذلك باستيراد السلع
الاستهلاكية ، كما تنلق ارباحها على المظاهر الترفيحية
والبذخية، وهي تابعة لان مصالحها ترتبط دائما بمصالح
الشركات العالمية الاجنبية ، ولا مانع لديها من الخيانة
الوطنية ، وتدمير الصناعة المحلية من اجل تحقيق أكبر
قدر من الربح" (٥٥)

وأمام هذه السياسة الاقتصادية ، وأمام المطالب
الاجتماعية ، وأمام الغلاء، والمعاناة، وجد الانسان المصري
نفسه أمام اختيارين: إما ممارسة نشاط ما يدر عليه
عائدا سريعا، وإما الهجرة الى الخارج والعودة بالمال المطلوب
ومن المؤسف ان النشاط الانتاجي المشروع لا يمكن أن يلبي
الحاجات الملحة والمتجددة لمتطلبات الحياة الاجتماعية فسي
تلك المرحلة، ولهذا ظهرت أنشطة اقتصادية مثل السمرة
والمضاربة والاختلاس والانفتاح الاستهلاكي والعمل في شركات
الاستثمار الاجنبية كل هذا بلا شك كان من نتيجته
فقدان الشباب لقيمة العمل المنتج المفيد اجتماعيا
واستبدالها بقيمة أخرى طيبة وفارة بعملية الترفيه،

النظر عن نوعية هذا العمل أو قيمته الاجتماعية أو حتى
مشروعيته (٥٦) . ولا شك ان هذا قد أدى الى اختلال في نسق القيم
الاجتماعية حيث حلت القيم الاقتصادية والمادية القمة في هرم
القيم وفي هذا المعنى يقول د. سمير نعيم : "ويكتسب الشاب
من خلال تعامله اليومي في المجتمع ومن ل تجاربه ومشاهداته
قبما هدامة تجعل من المال القيمة العظمى في الحياة بحيث
تتوارى وراءه كل القيم الانسانية . فالشجاعة والشرف والامانة
والتقدير والاحترام ، بل وحتى العلم أو المعرفة كلها أشياء
يمكن أن تشتري " (٥٧) .

ولقد أدت هذه السياسة الاقتصادية الى تناقض في نسق القيم
المتعلقة بالنشاط الاقتصادي عامة والسلوك الانتاجي خاصة . فلقد
أثر هذا التناقض القيمي على عملية التنمية واعاقها من حيل
الازمات الاقتصادية والاجتماعية . ويمكن تشخيص هذا التناقض
القيمي في الاتي : " الكسب السريع " في مقابل " العمل المنتج " ،
" الاستهلاك " في مقابل " الادخار والاستثمار " ، " النمطية " في
مقابل " الابتكار والابداع " ، " اللاعقلانية " في مقابل
" العقلانية " ، استباحة واهمال الملكية العامة لحساب الملكية
الخاصة " في مقابل " حماية ادوات الانتاج وأجهزتها " ، " المصلحة
الشخصية " في مقابل " المصلحة القومية والوطنية " ، " الوقتية أو
سياسة " اللحظة الراهنة " في مقابل " التخطيط والمستقبل " ،
" الانحراف " (النفاق - الخداع - النصب - التزوير - الرشوة -
الفساد الاخلاقي) في مقابل " القيم الروحية " (٥٨)

ولاشك ، أن قلبة وبروز هذه القيم على سطح المجتمع المصري ومسا
نتج عنها من سلوك ادى الى الاضرار بالمصالح القومية والتدهور
الاجتماعى ، الاقتصادى ويمكن تلخيص ما جرى فى الموجهات
القيمة المحتمل المصرى وآثارها على التنمية الاجتماعية
والاقتصادية فى هذه الفقرة " ان القدوة التى تقدمها الطبقة
البرجوازية للشباب من خلال سلوكها ومن خلال اجهزة الاعلام قدوة
غير منتجة ولا تتم بالعطاء للمجتمع ولكنها تتم بالفردية
والاستهلاك والسطحية والانانية والعمالة للقوى الامبريالية .. ومن
المؤكد ان لهذه القيم انعكاساتها الخطيرة على التنمية فى ظل
(هذه) السياسة .. هى تنمية لشروات الافراد وليس تنمية
للمجتمع وموارد .. وهى تنمية تتمف بقصر النظر وليست تنمية
على المدى البعيد بشكل مخطط وفى سبيل المصلحة الخاصة يفحس
بالمصلحة العامة .. ولا يمكن هنا أن نتغافل عن دور الفساد
الحكومى فى ذلك ، كما يمكننا أن نشير الى سلوك الحرفيين
فى كافة المجالات التى تتمل بأمن المواطن الذى اصبح يتصبم
بالاستهتار الشديد بالعمل مهما كانت خطورة العمل الذى يؤدونه
فى سبيل الحصول على أكبر عائد مالى ، وما يمثله ذلك
من اهدار لموارد المجتمع . يمكن أن نذكر أيضا الانتشار
الرهيبة لظاهرة الغش بالامتحانات .. وتأثيره على مستقبل
المجتمع بأثره (٥٦)

ولقد انعكست هذه " القيم السلبية " ودعمتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة على محالات التنمية في كافة أجزاء المجتمع . في مجال الانتاج الاسكانى نظرا الى المشكلة على أنها ناجمة عن عدم تشجيع القطاع الخاص على البناء ، وعدم ملاحية القوانين المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر، وتدخل الدولة في تحديد القيمة الايجارية ، وتحديد أسعار مواد البناء ، ولهذا نظر الى التنمية الاسكانية على أنها تشجيع مطلق للقطاع الخاص ، وتقديم كافة التسهيلات له . كانت النتيجة أن حماد التنمية في مجال الانتاج الاسكانى هو وجود مساكن بلا سكان وسكان بلا مساكن . وانعكس هذا الوضع على الكثير من الشباب ، حيث أصيب بفقدان الأمل في الحصول على مسكن في المستقبل القريب أو البعيد ، ولهذا ظهرت قيم الهجرة أو الهروب من الواقع الاجتماعى المصرى وما يتطلبه من ماديّات لا يمكن للفرد العادى أن يحققها من دخله الثابت أو المشروع ولقد هاجر الكثير من الشباب المتعلم الذى كان مخطط له أن يساهم في التنمية الشاملة للعمل في أى عمل حتى ولو كان لا يمسست لتخصصه بعملة . " ومما لا شك فيه أن عدم امكانية الحصول على مسكن ملائم ينعكس على نفسية المواطن وعلى اتجاهاته نحو عمله ونحو وطنه . فالذين يعانون من أزمة الاسكان لا يمكنسنا أن نتوقع منهم تبنى قيما ايجابية نحو العمل ولا اسهاما في التنمية وتفانيا من أجل مستقبل الوطن " (٦٠) . وقد انعكست

أزمة الاسكان بدورها على قيم الأسرة، مثل قيم تأخر سن الزواج والمعايير المادية لاختيار الزوج أو الزوجة، وعدم القدرة على التخطيط للمستقبل، والاحباط والانحلال الخلقي" فالشباب يجد نفسه عاجزا عن اشباع حاجاته بالأساليب المشروعة التى تتفق مع قيمه، ولكن لهذه الحاجات ضغوطا عليه تغطره التى اشاعها بالأساليب غير مقبولة اجتماعية، والخطورة فى ذلك ان التخلّى عن قيم اساسية فى جانب لابد ان يتبعه التخلّى عن قيم أخرى فى العديد من الجوانب الأخرى (٦١)

ولا شك أن هذه القيم السلبية قد انعكست بدورها على مجالات الخدمات الأخرى، مثل المواصلات والمرافق الحيوية حيث اتسمت بالسوء الشديد والتدهور المستمر، بالإضافة الى انتشار الفساد والمحسوبية فى الجهاز الحكومى . ومعنى ذلك " أن القدرة المالية للشخص هى التى تحدد نوعية الخدمات التى يمكن أن يتلقاها (العلاج والدواء المناسب، والدروس الخصوصية ١٠٠ الم) حتى فى المؤسسات الحكومية التى تنتشر فيها الرشوة والفساد والمحسوبية والوساطة . ويؤدى ذلك بالضرورة الى الشعور بالافتراق والتباعد بين الأغلاء المصلحة الخاصة على أى مصلحة عامة " (٦٢) . ولقد أدى هذا الى انعكاسات خطيرة على أنماط القيم التى يتعلمها الاطفال من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية ، " ان العمل المنتسج والاخلاص فيه ليس هو الطريق لتحقيق التطلعات التى تبثها فى نفوسهم كافة وسائل الاعلام ، ولا الى المظاهر البراقة التى

يتمتع بها أبناء البورجوارية الطفيلية، ولا حتى الطريق للوفاء
بالاحتياجات الأساسية للانسان (٦٣)

وكان لابد أن تتأثر القيم المتعلقة بالتعليم بهذا التخبيط
أو الزيف القيمى . فالحاجات الأساسية والثراء لايلبى عمن
طريق التعليم، وإنما يرتبط بالقيم والسلوك الاستقلالى. ومهما
بلغت درجة التعليم التى يحمل عليها أى فرد فإن دخله مــــن
عمله الشريف لايمكن أن يقارن بدخل فى مقارنة بدخــــول
العاملين فى الانفتاح أو من يستغلون رءسائهم فى خدمة كبار
رجال الطبقة الطفيلية (٦٤) أيضا فإن القيم المتعلقة بالانجاب
قد تأثرت بالتناقض القيمى الذى تقع فيه أجهزة تنظيم الاسرة
فالدولة تترك الناس لمواجهة مشاكلهم ولا تتدخل لمنع استغلالهم
وحمايتهم من الفساد، وفى نفس الوقت تطلب منهم الاستجابة لدعوى
تنظيم النسل / فالانسان المصرى يرى - تحت تأثيره بقيمه الفردية
وظروفه الاقتصادية التى تتحسن نتيجة عمل الاولاد وتأمين
مستقبله فى الشيخوخة - أن السلوك الانجابى سلوك شخصى
ولا يشاركه أحد فى قراره . (٦٥)

ان الفغوط الاقتصادية والاستفزاز الاقتصادى التى تفرضها
الاعلانات عن السلع الاستهلاكية الاجنبية والكماليات الاستهلاكية
التي أصبحت مظاهر حضرية للسلوك ، كل هذا جعل من المعير جدا
على الناس الاستمرار فى التمسك بالقيم الايجابية والاجتماعية

(وخلق) بيئة مناسبة لانتشار الفساد الخلقى مما يؤثر
تأثيرا بالغا على استجابة الأفراد للمجتمع . ان التواجد
وسط مناخ عام فاسد يتطلب من أى مواطن سريفا قدرة خارقة
على مقاومة الفساد ، بل أن المقاومة قد تعرضه لخطار التآمر
عليه... (٦٦) . ولاشك ، ان كل هذا يدفع الانسان المصرى الى
اللجوء الى الحلول الفردية الذاتية لحل كل هذه الازمات التى
يواجهها فى يومه . وهكذا ' تؤثر هذه الفغوط على القيم بوجه
عام ، فهى تنعكس من القيم الواعية للعطاء للمجتمع وتدعم القيم
الانسانية والفردية وتزيد من شعور الآخرين بالافتراق من المجتمع
ومن أخطر آثار هذه الفغوط الانحبابية والسلبية والتباعد
واللامبالاة (٦٧) .

د - خاتمة

من هذا التحليل السريع للتغيرات التى أصابت نمق القيم
المركزى وتجذاته فى الانظمة الاقتصادية والاجتماعية
والسياسية والتشريعية ، نقول أن التغيرات السريعة والمتلاحقة
التي فرضت على أنماق القيم هى التى أدت الى هذا التخبط
والتناقض القيمى ، فقيم مرحلة ما قبل الثورة استمرت وما زالت
تجد من يروج لها الى الآن وما زالت قيم الثورة ، وكلاهما
ير وعايش قيم الانطباع . " كل ما فى الأمر أن كل مرحلة
من مراحل المجتمع تطفى أو تسود فيها أنماق معينة من القيم

بجعل الظروف المادية التي تسودها ، دون محول للقيم السابقة عليها . ان القيم السلبية التي طفت منذ مرحلة رأسمالية الدولة المتابعة لم تظهر من العدم ولكنها كانت كامنة فـسـى أنساق القيم التي تكونت تاريخيا ، وحين تهيأت لها الظروف المادية طفت الى السطح وأصبحت لها السيادة « (٦٨) » .

٥- ديكتة الارتقاء بانتاجية الانسان المصري :

أ- تغير الاتجاهات الخاعة بالقيم السلبية :

من العرض السابق لمور التغير القيمي وعوامله وآثاره التي اصابته المجتمع المصري وأشرت بشكل قاطع على القيسم الايجابية للعمل المنتج والمفيد اجتماعيا ، نؤكد انه بالرغم من بروز بعض القيم السلبية على السطح ، لايعنى عدم استمرار وجود القيم الايجابية الاصلية للمجتمع المصري والتي تكونت له عبر التاريخ والتي تشهد له بقيم العمل والجدية والابـسـداع . ولا زالت هذه القيم الايجابية من مكونات أنساق القيم فـسـى المجتمع المصري وما زالت تمارس تأثيرها على سلوك المواطنين وانها سوف تظل مرة اخرى الى السطح وتصبح لها السيادة حين تتغير الظروف المادية للمجتمع ، بل انها لابد وان تعاضد على حدوث هذا التغير . (٦٩)

وكما اثرتنا ، فان القيم الايجابية استمرت وصعدت ولازمت
القيم السلبية . والدليل على ذلك هو استمرارية المجتمع المصري
في الانتاج ، بل وحتى البقاء ، " فلو ان كل افراد الشعب
قد تبنوا القيم الفاسدة المعوقة للعمل والانتاج التي تنشرها
البرجوازية لتوقفت عجلة الانتاج تماما في مصر ولحدث
انهيار كامل لها . وهذا ضد منطق التاريخ . (٧٠) ومن ناحية
أخرى فان القيم السلبية قد تجذب اليها بعض الفئات ، ولكن
لن يستمر هذا طويلا . وفي هذا المعنى يقول د . سمير نعيم
لقد تكون هذه القيم المدمرة ذات بريق خاص يجعل الناس
يتبنوها في بداية الامر ويدافعون عنها ، ولكن الخبرة
العملية بها ومشاهدة آثارها تجعل هؤلاء الناس يدركون
خطورتها ، خاصة وانهم يكتشفون انها ليست قيمهم فعلا ،
وان تبنيها لا يمكن ان يحقق لهم الاحلام الزائفة التي روج لها ،
اي ان كل الناس يمكن ان ينخدعوا بها لبعض الوقت ، أو قد
يخدع بها بعض الناس طول الوقت ، ولكن من المستحيل ان ينخدع
بها كل الناس طول الوقت " . ويمكن ان تساهم وسائل الاعلام
وبرامج التعليم في كشف زيف هذه القيم واستبدالها بقيم
الانجاز والانتاج . (٧٢)

ب - التعجيل بالانتاحية :

١- لماذا ينتج الانسان ؟

فى هذا الجزء سوف نجيب على السؤال الرئيسى لماذا ينتج الانسان عامة والانسان المصرى خاصة فى التنظيمات أو المجتمعات الاخرى ؟ وقبل ان نجيب على هذا السؤال نشير سؤل آخر وهو لماذا تخلقت مجتمعات من تحقيق الانتاجية المطلوبة ومن ثم التنمية الشاملة ؟ باختصار تتخلف المجتمعات كما يذهب دافيد ماكيلاند، عندما يدتر رغبة اعلمها فى الانجار وتتحول اهتمامهم الى الترف والصراع " ويحصل أى جيل منهم على ما طلبه أكثر من شيء آخر " (٧٣) وكما عبر عن ذلك من قبل ابن خلدون فى وصفه لانهايار الدولة بأن الحيل الرابع " يبلغ الترف غايته بما انغمسوا من النعيم فيصيرون حالة على الدولة تقوم بحمايتهم كالأطفال والنساء .. " (٧٤)

والسؤال الآن لماذا تخلف المجتمع المصرى عن المعدل المطلوب من الانتاجية بالمقارنة مع دول اخرى مثل اليابان وكوريا ودول آسيا وامريكا اللاتينية ؟ (٧٥) ، وهل حدث للشعب المصرى ما يمكن ان يوصف " بالمدة الثقافية " خاصة بعد الغزو الفرنسى والانجليزى والحروب المتعددة ؟ ولماذا لم تحدث اتجاهات ثورية بعد ثورة ١٩٥٢ فى القطاعات الانتاجية فى المجتمع ولماذا استولت على الثورة معالط طبقية معينة وتحولها الى هياكل تنظيمية فارغة من أى دافعية أو راديكالية فى التفكير

والفعل ؟ ولماذا ينتج للانسان المعنى طالما أنه "عالة" على المجتمع وكل شيء يوفر له أو هكذا تشير تعاريف المسئولين. ولناخذ مثالا على ذلك مثال "الطالب الجامعي" الذي يدخل الجامعة فيجد امامه مجانية التعليم الجامعي ، ومجانبة السكن الجامعي ، ومجانبة الملابس والمطعم والكتاب والقسم وروض والمحتوى الدراسي والاختيار في الاسئلة ولجان الرأفة وأخيرا التعيين عن طريق القوى العاملة. هل تنتظر من هذا الشباب ان يكون مبدعا ومجددا وهل يؤمن بالحاجة الى رفع انتاجية عمله في أي قطاع ؟ بالطبع لا ، وكل ما يفكر فيه الشاب هو الهجرة للحصول على الاموال المطلوبة لتحقيق آماله واخطائه. وكل المظاهر تشير الى عدم وجود الدافعية لتحقيق الانتاجية المطلوبة. فهناك ارتفاع ملحوظ في نسبة العاملين في بطالة مقنعة سواء في الريف أو الحضر ، وهناك انخفاض في المعدل الفردي من رأس المال القومي ، وهذا ناجم ايضا من انعدام المدخرات لدى غالبية الشعب ، وحتى اولئك الذين لديهم مدخرات فاما ان توجه الى فوائد البنوك ونادرا ما نجد دافعية للقيام بمشروعات قومية في أي مجال. وتعاني الدولة من قلة الفنيين المتخصصين في كافة المجالات ، كذلك هناك نقص في الأجهزة الادارية ، بالإضافة الى الاعتماد على والمعونات الدولية. أن الدافعية الى الانجاز تحتاج الى تغيير شامل في النسق القيمي الموجه لسلوك الافراد

ورفض القيم السلبية مثل اللامسالة والتواكل ؛ وعدم الايمان
بالعلم والتجريب والمظهرية والانانية وابدالها بقيم الانجاز
والدقة والمهارة فى العمل والرغبة فى تحسين الظروف الشخصية
والمجتمعية .

٢- الحاجة الى الانجاز :

ما نريد أن نسينه فى هذا الجزء هو اهمية الموجهات
القيمية فى خلق " الحاجة الى الانجاز " N. Achievement
والذى يودى الى الانتاجية ، و من ثم النمو الاقتصادى . ولاشك
أن هناك اختلاف بين المجتمعات فى شعورها العام بالحاجة الى
الانجاز او الى بذل الجهد للعمل فى كافة المجالات . وقد
يتوقف درجة استجابة المجتمع وشعوره بالحاجة الى الانجاز لنسق
القيم والاطار الثقافى العام الذى يعيش فيه الافراد . فالمجتمعات
التي يزداد فيها هذا الشعور تنتج ، كما سوف نرى ، نوعا من
" المنظمين الاقتصاديين الذين تتوفر لديهم رغبة ودافعية
ملحة للعمل المكسب . هؤلاء هم الاساس فى دفع عملية الانتاجية
والتنمية الاجتماعية والاقتصادية . والمجتمع الذى يوفر الموجهات
القيمية والاطار الثقافى الايجابية ينتج نوعا من المنظمين
الاقتصاديين ذوى تكوين نفسى خاص يدفع بكل فرد منهم الى
بذل الجهد والقيام بالعمل الفنى فى سبيل الانتاج والكسب .
اى أن مجتمع الانجاز ينتج افرادا مجتهدين ومبتكرين

ومجددين ومخاطرين وذوى بصيرة اقتصادية . وأن المجتمع الذى لا يشعر برغبة فى الانجاز .. لا ينتج هذا النوع مسن الرجال - (٧٧) .

وإذا أشرنا السؤال لماذا يتفاوت مستوى الانتاجية مسن مجتمع لآخر رغم التشابه فى المصادر والظروف الحضارية؟ الاجابة ، كما يلفتح ماكلياند D. McClelland نرجع الى الفروق الموجودة فى الدوافع والقيم والانظمة الاجتماعية والسياسية " هذه القوى تكمن فى الانسان نفسه - فى دوافعه الأساسية والطريقة التى ينظم بها علاقاته مع رفاقه (٧٨) هذه القوى الخفية هى التى تجعل بعض المجتمعات يهتمون بالانتاجية أكثر من غيرهم ويحققون فى ذلك غاية النجاح .

وكما أشرنا فان التفسيرات الاقتصادية للانتاجية تعد تفسيرات عقلانية ، أى انه ولما لرؤية رجال الاقتصاد فان الانسان يؤدى المعاله حسب مصالحه الذاتية، ولكنه يفيد المجتمع كله عندما يحول الغفوط التى تفرغ عليه من داخل النظام الاقتصادى او خارجه الى مناشط تؤدى الى انتاجية أكثر أوثرية اضم، وبالنسبة لهم فان تفسيرهم للعوامل الأساسية التى تؤدى الى زيادة الانتاج هى تراكم رأس المال، التفسيرات السكانية ، تقسيم العمل ، التنظيم الادارى. ولكن من وجهة نظر علم الاجتماع ، لاتعد هذه التفسيرات كافية لتفسير

الانتاجية . لقد ادرك بعض علماء الاقتصاد أن مصادر التفسير في النقص الاقتصادية تكمن خارجة . فالدافع الى الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي والانجاز والانتاج كلها دوافع اجتماعية نفسية وليست بقوى اقتصادية . ولقد قدم لنا ماكس فيبر دراسة هامة في هذا المجال حيث يبين لنا كيف أن الرأسمالية الحديثة قد انبثقت من القيم الدينية التي ظهرت مع البروتستانتية في أوروبا . وبهذه الدراسة مهد لنا فيبر المقومات الاجتماعية والنفسية التي يمكن على أساسها إقامة تفسيرات سليمة للانتاجية . (٧٩)

ما نريد أن نؤكد هنا ان الانتاجية لا تفسر بعوامل اقتصادية ، فهناك عوامل أخرى مثل الاستقرار السياسي والاقتصادي، الرغبة في الانجاز والتعليم والموجهات القيمية كلها عوامل تساعدنا لمعرفة اسباب زيادة أو اخفاق الانتاج في مرحلة معينة من تاريخ أي مجتمع . بمعنى آخر، ان الانتاجية لا تفسر الا من خلال فهم وتحليل الموجهات النفسية والاجتماعية وراء الالفعال الاقتصادية . ولقد بات واضحا امام مخطط التنمية أن زيادة معدل الانتاجية في البلاد النامية لا بد أن يكون من خلال " العوامل الاجتماعية والنفسية التي تدفعنا الى عدم تخطيط برامج التنمية وفق حساب اقتصادية بحتة . ومن ثم فهناك حاجة واضحة الى مساعدة علماء النفس وعلماء الاجتماع

لتفسير مثل هذه العوامل (٨٥)

نخلص من هذا بأن هناك قوى " لاقتماعية " مسؤولة عن الانتاجية هي " الدافع الى الانجاز " وأن الانجازات الكبرى في اى مجتمع انما جاءت نتيجة الرغبة القوية في الانجاز والتي ساعدت القيم والثقافة على تحقيقها . ولكن ما هو الدافع الى الانجازية ؟ لو استعرضنا من علم النفس تفسيره للدوافع نقول ، أن حاجة الجسم الى الطعام تدفعه الى بذل النشاط حتى يشبع هذه الحاجة ، ونظرا لاختلاف الأكل عن الدافع الى الأكل فإنه كلما أكل الانسان ، زادت رغبته في الأكل، وبالكيفية نفسها ، فكلما انجز الانسان وانتج زادت رغبته في الاضطرابية في الانجاز والانتاج. (٨١) وكما بينا فهناك فارق بين الدافع والفعل كذلك هناك تميز بين الرغبة في الانجاز والانتاج ، والانجاز والانتاج الفعلى .

٣- خصائص الانسان المنتج :

ولكن السؤال ، كيف يقاس الدافع الى الانجاز؟ وهل يختلف من فرد لآخر ؟ يمكن قياس الدافع للانجاز من خلال اشارة الدافع في جماعة من الافراد ثم نلاحظ تأثيرات هذا الدافع على سلوكهم كذلك يمكن تكثف القصص والروايات الشعبية من نوعية التفكير والخيال الذى يشير الدافع الى الانجاز (٨٢) ولكن ما

مائدة هذه المقاييس ؟ أى ماذا تشير المقاييس بأن الحاجة إلى الانجاز عند اشخاص معينة عالية ؟ تكمن الاجابة على ذلك فى هؤلاء الاشخاص الحاصلون على درجات عالية فى الانجاز ، يميلون إلى تحسين افعالهم باستمرار كلما تقدموا فى اعمالهم أى انهم يهتمون بأداء العمل على نحو اكمل ، مثلما يتعلمون كيف يجيدون عملهم كلما استمروا فى ادائه ، كذلك انهم يؤدون أى نوع من العمل يتطلب فهم أداء أفضل مهما تباينت الظروف . وتشير هذه الحقائق إلى ان الحاجة القوية إلى الانجاز تقود الشخص إلى أداء أفضل عندما يصير الانجاز الفعلى ممكناً ، وهم يبحثون عن مواقف يحققون فيها اشباع الانجاز وهم يضعون معايير الانجاز لانفسهم دون اعتبار للمكافآت التى لا ترتبط بالانجاز نفسه ، وهم يجهدون انفسهم لبلوغ المعايير التى يضعونها لانفسهم ، ووجود عدد من الاشخاص ذوى الحاجة العالية إلى الانجاز فى ثقافة معينة سوف يخلق بلا شك نشاطاً خلاقاً وهكذا تسمح الحاجة العالية إلى الانجاز بالانتاج والنمو الاقتصادى والاجتماعى .^(٨٣)

٤- العلاقة بين الدافع إلى الانجاز والانتاجية :

وتشير الدراسات بأن هناك شدة ارتباط بين الدافع إلى الانجاز والنمو الاقتصادى (الانتاجية) ولقد كشفت دراسة أمريكية حديثة كيف يشير نوالدين خاصة الامهات اهتماماً قوياً بالانجاز عند اولادهم وكانت نتائج البحث تذكر أن امهات الاطفال الذين نبأوا درجات عالية فى الحاجة إلى الانجاز لديهم

اتجاهات مختلفة في تربية الاطفال ، فمن يتوقعن من اولادهن ان يكونوا اكثر نشاطا واستقلالا ، فاملهن ان يتعلم اولادهن في مرحلة مبكرة أنشطة مثل الاداء الجيد واحراز الانتصارات في المسابقات وأن يختاروا امدقائهم بمفردهم . باختصار ، فان امهات الاطفال الذين نالوا درجات عالية في الانجاز يطبقن معايير عالية لاولادهن اذ يتوقعن استقلالا اكبر وتحكما اكثر في المهارات في مرحلة مبكرة بعكس امهات الاطفال الذين حصلوا على درجات منخفضة حيث يملن الى فرض قيود اكثر على الاولاد ، فلا يسمح لهم باللعب مع الاخرين او اتخاذ أى قرار الا بالرجوع اليهن . (٨٤)

وما اكدته دراسة ماكس فيبر، ما هو الا العلاقة بين الموجهات القيمية التي تؤدي الى استقلالية الفرد والتي اظهرت نمطا جديدا للشخصية . فالموجهات القيمية الجديدة ادت الى خلق روح اكثر حيوية ، اشرت في اتجاهات العمال واصحاب العمل ، وقد فسّر فيبر السبب الذي ادى الى نجاح رجال الاعمال البروتستانتية الى : (أ) الايمان بمسؤولية الانسان الاساسية في بذل أقصى جهد ممكن مهما كان الدور الذي منحه الله له في الحياة ببدلا من الانسحاب من المجتمع وتكريس نفسه للعبادة . (ب) أن العمل ليس له العلة المادية فقط بل الروحية ايضا، حيث سوف يواعد صاحبه الى الثواب الاخرى ، وهذا يجعل الانسان يعمل بكد حتى يحقق واجبه الديني ايضا . (ج) عدم الاعتماد على أى سلطة

حتى ولو كانت الكنيسة ، ويمكن للانسان العادى أن يقرر
الكتب المقدسة بنفسه ، وهذا ، بلا شك يؤدي الى الاستقلالية
فى التفكير. (د) الجهاد المتمثل لتحسن الفرد من مركزه اى
يتميز شيئا ، فالنضال لاداء افضل شئ يعنى بذل أقصى
جهد لاداء الدور على خير وجه والذي منحه الله للفرد. اى يبذل
الانسان أقصى طاقته لاداء دوره المهني (هـ) الثورة فى مجال
الاسرة حيث قادت البروتستانتية الى مزيد من الابناء الذين
لديهم حوافز قوية الى الانجاز .

كل هذا بين لنا الموجهات القيمة التى استطاعت ان تؤثر
تأثيرا فعالا فى انتاجية المجتمع ومن ثم الدافعية الى الانجاز
عند الجيل الجديد . فتدريب الطفل على الاستقلال المبكر
واتقان العمل هما يكونان بدورهما دافعا اعظم الى الانجاز
آى الى الانتاجية الخاصة بالراسمالية الحديثة. (٨٥)

كذلك تشير الدراسات الى أن مستوى الحاجة الى الانجاز فى
مجتمع ما يرتبط جوهرها بالنشاط التنظيمى للاقتصاد فى ثقافة
هذا المجتمع . فالثقافات التى اثبتت قوة الحاجة الى الانجاز اكثر
استعدادا لتبنى وسائل فنية اكثر كفاية واكثر تعقيدا
للحصول على موارد الرزق ، على حين يمكن ان تكون الثقافات
التي اظهرت ضعف الحاجة الى الانجاز اكثر اهتماما بالمحافظة
على تقاليدها العامة واكثر احتراما للتقاليد الدينية خاصة. (٨٦)

ومن ناحية اخرى تدل الدراسات انه كلما كان البلد اكثر تخلقا كلما اصبحت الحاجة الى الانجاز فيه اقوى من المجتمعات الاخرى ، فالبلاد المتخلقة تعنى وعيا كاملا حاجتها الى الانتاجية والنمو الاقتصادى والاجتماعى وتتحرك لتخلق المجتمعات الاكثر تقدما . كذلك ، فان الاهتمام بالانجاز يرتبط فى العصور الحديثة بمعدل اسرع للتنمية الاقتصادية فى جميع المجتمعات فالناس الذين لديهم دوافع قوية للانجاز يحققون انجازات اقتصادية رغم التباين فى البناء الاجتماعى والثقافى. "فما يريده الناس يتدبرون عادة الحصول عليه". (٨٢)

وهناك عوامل اخرى تستطيع أن تغير السرعة التى تحقق الانتاجية ، مثل الحاجة الى الانتماء ، لوطنى والحاجة الى السلطة (٨٨) ومن ناحية اخرى اكدت نتائج الدراسات ان المجتمعات التى تقدمت تقدما اقتصاديا مريعا هى التى ترغب فى التقدم ، وتؤكد العمل الشاق كوسيلة لادراك اهدافها ، وأن أفرادها يهتمون عالم الطبيعة على أنه قوى كبرى ومغاطة تتطلب السلوك التعاونى بين الناس ومن ضمن النتائج الرئيسية التى اكدتها الدراسات ايضا أن "الرأى العام " هو القوى الرئيسية الموجودة فى المجتمعات التى تحقق انتاجية مرتفعة وليست التقاليد. فلقد بدأت هذه المجتمعات تقلل من قدر التقاليد التنظيمية وتؤكد بدلا منها العلاقات الشخصية المحددة . فهناك تحويل للولاء من

التقاليد إلى الرأي العام المنظم . ويحتاج أيضا المجتمع الذى يسعى إلى الانتاجية إلى المرونة فى العلاقات الاجتماعية . فالتقاليد لا تحدد طبيعة العلاقات الاجتماعية التى يرتبط فيها الفرد بغيره . هذا بين زيادة الاعتماد على الرأي العام لمجتمع لتوجيه الملوك الاجتماعى والاقتصادى . (٨٩)

ولكن المشكلة المتضمنة هنا هى ما اذا كانت الحاجة إلى الانجاز تقود إلى آراء أفضل فى كل المهن ، ام انها تؤدي إلى نجاح اعظم فى مهن معينة فقط ، خاصة تلك المرتبطة بالانتاج الاقتصادى ؟ والحق ان هناك مجتمعات الانجاز " غير تلك التى يحدث بها الانجاز الاقتصادى . فهناك الانجاز العسكرى والانجاز السياسى ، والانجاز الفنى ، والانجاز الفكرى وهكذا . فارتفاع الحاجة العالية إلى الانجاز فى المجتمع لا يؤثر فى كل المهن بطريقة متساوية ، اذ أن تأثيره فى المهن التجارية والصناعية اكثر من تأثيره فى غيرها . وذلك لان هذه المهن تساعد على اختيار ذوي الحاجة إلى الانجاز من ابناء الطبقة الوسطى والدنيا وهم كثيرون فى المجتمعات النامية (٩٠) . معنى هذا أن الحاجة إلى الانجاز لا تؤثر فقط فى نمـ نشاط ولكنها تحدث فروقا فى المستوى الذى يتحقق فيه هذا النشاط أى كان نوعه . (٩١)

على أية حال ، فإن مستوى الحاجة إلى الانجاز فى مجتمع ما مرتبط جوهريا بالنشاط التنظيمى للاقتصاد فى ثقافة هذا المجتمع

وتمثل همزة الوصل في هذه العملية في خصائص وسلوك المنظمين "entrepreneurs" الذين يديرون وحدة العمل ويزيدون من قدرتها الانتاجية . فالمجتمع الذي يشعر بالحاجة الى الانجاز بدرجة عالية ينتج منظمين نشطاء اكثر ، وهم بدورهم يحدثون انتاجية عالية . بمعنى آخر ان المنظم هو شخصية اساسية في عملية الانتاجية ، فهو بالضرورة رجل لديه حاجة الى الانجاز اعلى من غيره في كل المجالات . وهناك مجموعة من الخصائص يتمتع بها المنظم أو كيف يتصرف المنظم بطريقة تنظيمية . فهناك درجة عالية من الانطاق فيما يتعلق بالخصائص الاساسية للدور التنظيمي للمنظمة . وهذه الخصائص هي : المفاطــــرة المعتدلة كنتيجة للمهارة وليست للمصادفة ، النشاط الفعــــال أو النشاط الابداعي ، المسؤولية الفردية ، المعرفة ونتائج القرارات واعتبار المال مقياسا للنجاح ، والاهتمام بالمهمن التنظيمية نتيجة لمكانتهما ومخاطرها. (٩٢)

ولقد اشارت الدراسات التي اجريت في امريكا بأن الاسر في الطبقات المتوسطة والدينا هي التي تغرس وتنمي في ابنائها اعلى حاجة الى الانجاز ، ويعنى هذا ، انه عندما تتولى الحريسة في المجتمع لتحليق الانتاجية ، فانه تظهر ايضا وسائل متساهلة لتساعد على الحاق ذوي الحاجة العالية الى الانجاز من بساء الطبقة الدنيا بهذه الاعمال . فالحاجة الى الانجاز

تؤدي الى تطلع الشباب من ابناء الطبقات الوسطى والدنيا
لتحقيق الانتاجية خاصة في المجال التجاري والصناعي (٩٣).

٥- المصادر الاجتماعية للحاجة الى الانجاز :

لكن لماذا يستشعر بعض الناس الحاجة الى الانجاز في بعض
الاولقات اكثر من غيرهم ؟ قد تكون الحاجة الى الانجاز استجابة
سيكولوجية لظروف اجتماعية واقتصادية معينة . بمعنى ان
تفسير الحاجة الى الانجاز قد يكون بالرجوع الى الاحداث التاريخية
او السياسية او الاقتصادية التي مرت بمجتمع معين - أدوات ،
او تطلبت رفع مستوى الحاجة الى الانجاز - ومن ناحية
أخرى ، فان الناس " يظهرون خاصية الحاجة العالية الى الانجاز
النشطة عندما يعاملون بطريقة غير عادية او عندما يكونون
فحايًا للتعصب الاجتماعي . اذ انهم في تلك الحالة يسيرون ان
ينجزوا حتى يعوضوا الوضع الدوني الذي فرض عليهم ، فعندما
تكون الدافعية عالية تكون الاستجابة قوية . اما اذا كانت
الدافعية منخفضة لتميل الاستجابة لان تكون نوعا من الانسحاب
والترجع والكآبة . (٩٤)

ولقد ركزت كثير من الدراسات على دور الاسرة في تحديد
الحاجة الى الانجاز بمستوى الحاجة الى الانجاز عند الاطفال
يتأثر بشكل قاطع باتجاهات امهاتهم . وتتوقع امهات

الأبناء ذوي الحاجة العالية إلى الانجاز اعتماد آبائهم على أنفسهم واجادت مهارات معينة في سن مبكرة، اكتسز مما تتوقع امهات الاطفال ذوي الحاجة المدخفة للانجسار. باختصار فان اسلوب تربية الطفل وتدرجه مبكرا على الاستقلال والاعتماد على النفس واجادة مهارات معينة لديهم انما يولد الحاجة العالية إلى الانجاز. (٩٥)

وتعتبر القيم الدينية أيضا من العوامل المرتبطة بالحاجة إلى الانجاز، لانها تفسر لنا لماذا يتصرف الآباء والامهات بهذه الطريقة ولا يتصرف آخرون كذلك؟ بمعنى آخر أن قيم الآباء وتمثلها آراؤهم الدينية تؤثر في اساليب تنشئة الطفل وبالتالي في مستوى الحاجة إلى الانجاز عنده. فالبروتستانتية تختلف عن الكاثوليكية في اساليب تربية الطفل ومن ثم حاجته إلى الانجاز. كذلك هناك أديان أخرى مثل الهندوسية والبوذية لا تتيح نطقها القيم إلى حاجة عالية إلى الانجاز لدى الاطفال بعكس اليهودية (٩٦). وباختصار، فان الاديان التي تؤكد على القيم الايجابية نحو الحياة والعمل لا بد وأن تكون مرتبطة بالمستويات العالية للحاجة إلى الانجاز.

• - نحو برنامج قومي لرفع انتاجية الانسان :

من اذا أراد شعبا معرلة ما يجب ان يفعلوا، المراده لزيادة انتاجيتهم؟ فان الاجابة باختصار، في أن هذا

المجتمع يجب ان يخدم الكمية المناسبة من الحوافز ، ولكن كيف؟ .
وقبل ان تجيب على هذا السؤال يجب ان يكون واضحا بأن اعطاء
عوامل اخرى مثل المصادر الطبيعية والسكان ومحركات الاستثمار
من شأنه الابتعاد أو تجاهل المشكلة الحقيقية . فقد يذهب
البعض ايضا انه كلما اعطيت رؤوس اموال كبيرة لدول نامية
زادت معدلات التنمية الانتاجية بها . " ولكن تختلف الدول فى
مقدار رأس المال الذى تحتاج اليه لانتاج نفس الزيادة فى
الانتاجية . وترجع هذه الاختلافات طبعا للمستويات القومية
للحاجة الى الانجاز . اذ تتطلب الدول ذات الحاجة العالية
الى الانجاز رأس مال اقل لانتاج زيادة معينة فى الدخل .
كذلك الحال بالنسبة لمعدل نمو الكيان على اساس انه كلما
قل عدد السكان كلما كان نصيب الفرد من الدخل القومى اكثر .
ولكن تشير النتائج أن المعدلات السريعة لنمو السكان مرتبطة
بالمعدلات البطيئة للتنمية الاقتصادية ، وان دافعية الناس فى
كثير من الدول كافية لان تعوض السكان المتزايد ، خاصة
وان الفرد يميل الى انتاج اكثر مما يستهلك . واخيرا فسان
علماء الاقتصاد يعطون اهمية لنموذج الاستثمار لتحقيق
الانتاجية والتعجيل بالتنمية . بمعنى ، هل يجب ان يكون نماذج
الاستثمار دائما موجهة الى المصانع والنقل والمباني ، أم
أن هناك استثمارات هامة مثل التعليم والتدريب والاتصالات
يجب ان توجه اولا مثل الاستثمارات الاخرى؟ فقد نجد ان قيم

ودوافع الافراد لاتدعم بعض النماذج الاستثمارية وتبعا لهذا فان هذه النماذج قد تكون ضارة ، لانها قد تزيد من معدلات التخلف ولا تفرس قيما أو معايير جديدة ، كما انها لاتزيد من عدد الخبرات التنظيمية (٩٨) . ما نريد أن نؤكدده هو اهمية خلق دوافع وقيم جديدة لدى الافراد والا فانهم قد يتعلمون اساليب جديدة للانتاج ولكن لا يكون لديهم الدافع لاستعمالها . والمطلوب هو خلق اسلوب لايتداخل ولا يتعارض مع الاسلوب القومى للحياة . بمعنى تبني دوافع وقيم معينة للانتاجية . وحينئذ قد يقرر ماذا يفعل . هل يبقى على القيم القديمة او يكتسب قيما جديدة ؟ (٩٩)

والحق ان وضع برنامج قومى للارتقاء بانتاجية الانسان امر صعب لاختلاف الموجهات القيمية فى قطاعات وطبقات المجتمع الكبير . وأية ما كان الأمر ، فانه ليس هناك بديل حقيقى " لرغبة " المجتمع فى الانتاجية ، وتشكيل شخصية الانسان بالتربية الاستقلالية حتى تساعد على تكوين الشخصية المجتهدة والمبتكرة والمخاطرة والتي لا تستسلم للظروف ولكن تحاول التغلب عليها وتطويرها لخدمتها . على أية حال ، فان الموجهات القيمية اللازمة لوضع سياسة توجيه من اجل الارتقاء بانتاجية الانسان هي :

(١) فرض الاتجاهات والقيم الجديدة :

وهذا يتطلب تغيير القيم التقليدية في المجتمع والتي هي في العادة قيم مشبعة - الى قيم ومعايير جديدة تدفع عجلة الانتاج. أي تغيير القيم والمعايير المتخلقة عن تحقيق الإنتاج الانتاجية المطلوبة الى القيم والمعايير التي تحقق النجاح المطلوب . فمتطلبات الانسان المتجددة من الثقافات المتقدمة خاصة الجوانب المادية والتكنولوجية تجعله يقبل كثيرا على القيم والانماط الثقافية الحديثة ، وتصبح بذلك وسائل الوصول الى مستوى اقتصادي أعلى ممكنة . وذلك بعد تقبل الناس الحاجة الى التغيير في القيم والاتجاهات . ولتحقيق هذا يتطلب زيادة وسائل الاتصال الجماهيرية والتي لها دور في التغلب على المقاومة الطبيعية للتحديث . فمن طريق الحملات الدعائية والرأي العام يمكن اعلام الناس واعدادهم للتغيير المطلوب . هذه الحملات الدعائية تعطى " الامان العاطفي " لتقبل القيم والاتجاهات الجديدة . ايضا يتطلب تحديث الاتجاهات والقيم تغيير النظرة الى دور المرأة في المجتمع ، خاصة وان النساء اكثر تقليدية من قيمهن ، ولكنهن اللائي يربين الجيل الجديد . كذلك تعديل البرامج التعليمية لكي تفرس في الاطفال من الصغر الحاجة الى الانجاز والدافعية الى الانساجية ، وترتبط هذه البرامج بما يحتاجه المجتمع بالفعل وليس ما تعلمه التربويون . ونؤكد هنا بأهمية الآلات الحديثة لحدوث التغييرات في الاتجاه المطلوب

بسرعة اكبر . وذلك لان من المعونة بمكان الابقاء على
المعتقدات التقليدية مع استعمال الآلة المعقدة، فالالات تساعد
على تحطيم الاساليب الاجتماعية التقليدية، كما انها تشر
الاتجاهات التي تعبر عن القيم الحديثة . " فعد نكون الكهرا
مثلا معلما جديدا للقيم الجديدة بتشغيلها للمحركات واكثر
من ذلك تجلب المعلومات الجديدة من خلال الراديو (وأجهزة
الاتصال الاخرى) (١٠٠) .

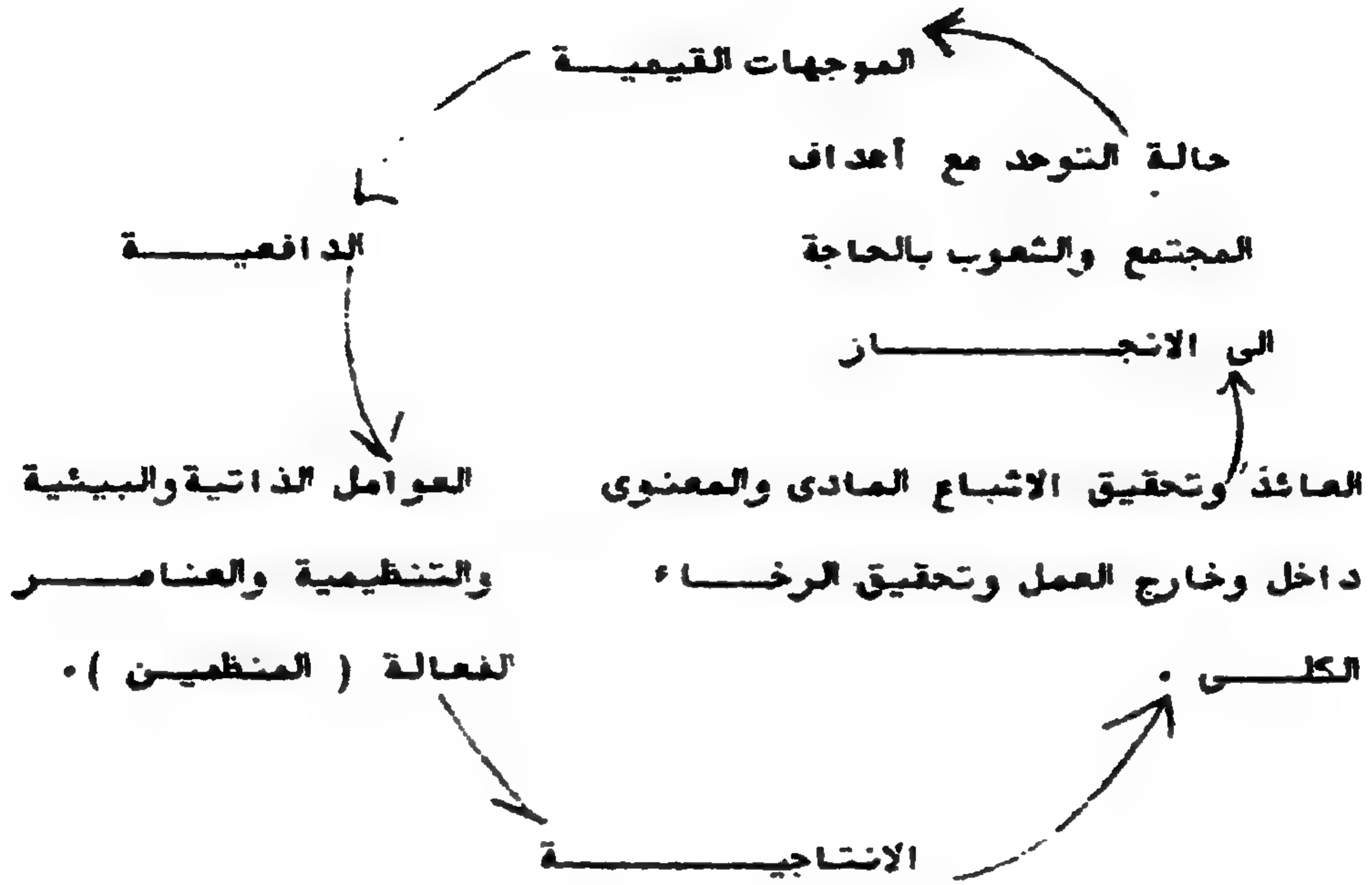
(٢) دعم الشعور بالحاجة الى الانجاز لدى الافراد :

الحق أن مستوى الحاجة الى الانجاز جزء من ثقافة الكلية
أى جزء من الدين ونمط الحياة وطريقة تنشئة الاطفال . (١٠١)
وهذا يتطلب مراجعة شاملة لقصص الاطفال السائدة كذلك الحكايات
الشعبية والاساطير التي تلقن للاطفال . فقصص " الشاطر حسن "
و " علاء الدين والمصباح السحري " والكنز المفقود " يجب أن يحل
محلها قصص أخرى تعكس في ثناياها مدى الحاجة القومية
الى الانجاز، والانتاجية، والقيم والاتجاهات التي يرغب المجتمع
في تأكيدها . فاطفال اليوم هم منظمى الجيل القادم، ومن ثم
يمكننا أن نتوقع أن القيم والاتجاهات المعروضة في قصص الاطفال
معدلات الانتاجية في مجتمع المستقبل . كذلك يجب أن
يتضمن مدحا شاملا لقيم واتجاهات الآباء والأمهات

وانعكاساتها على الرغبة فى الانجاز لدى الابناء ولهذا يجب أن يكون هناك دراسة تبين درجة الحاجة الى الانجاز لدى مجموعة من تفيادات سواء فى مجال الاقتصاد أو الادارة والتعليم أو السياسية، وذلك بهدف تحديد العلاقة بين الحاجة الى الانجاز والانتاجية فى كافة المجالات .

(٣) الاستفادة المثلى للموارد الحالية للحاجة الى الانجاز:

ولكن لن ننتظر حتى يأتى الجيل الجديد والذي نأمل أن يكون لديه دافعية عالية للانجاز، فالحكومة وكل منا يريد الارتقاء بالانتاجية كما وكيفا. والحل لعملى هو الاستفادة من الامكانيات المتاحة الحالية خاصة للشباب ذوى الحاجة العالية الى الانجاز . ويرى البعض أنه فى مثل هذه الحالات، فان السيطرة المركزية أو الحكومية على الانتاج يكون أكثر ايجابية عن لبره من الانظمة . وفى هذا النظام المركزى يمكن التخلص من ذوى الحاجات المنخفضة الى الانجاز عن طريق التنافس . ولا بد ايضا أن يكون هناك معايير صارمة للمؤهلات الخاصة بالمراكز الرئيسية ذات المسئولية، كما لا بد من وجود نظام للاختيار تحكمه نظم مستقلة محايدة . واذا كانت الدولة تأمل فى تحقيق رفع الانتاجية بسرعة وينقمها المواهب التنظيمية فانه " يلزمها ممارسة سيطرة ممكنة والعناية فى اختيار أولئك الذين سيديرون المشروعات الرئيسية وذلك عن طريق شخص محايد وموضوعى. (١٠٢) على أية حال ، يوضح الرسم التالى الموجهات القياسية ودورها فى تحقيق الانتاجية ...



٦ - الخاتمة :

" يقول ابن خلدون في وصفه للمصريين " انه من كثرة ليرهم تحسبهم وكأنهم فرغوا من الحساب " ، والعق أن المجتمع المصرى يعانى من صور التغير القيمى ، ويرجع ذلك الى شبكة معقدة من العواقل السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وطفيلان بعض " القيم الراضفة " التى فرشتها ظروف معينة واصبحت بمثابة المعوقات التى حالت دون تطوير القيم الايجابية بالنسبة لانتاجية الانسان المصرى وانطلاقه لتحقيق اهدافه وطموحه . ومن هنا يمكن القول ، بأن دراسة ظاهرة

معقدة مثل التعبير القيمي وآثاره على انتاجية الانسان المصرى تتطلب حذر فى المنهج والتحليل . فنحن من ناحية فى حاجة الى منهج موضوعى يعكس اهمية المتغيرات التى يفترض أنها " مترابطة " . فنحن ايضا فى حاجة الى احراء " لمقارنات عن معدلات الانتاجية او على الاقل نكون قادرين على أن نقرر متى ترتفع انتاجية الانسان المصرى ومتى تنخفض ؟ ونحن نعترف بأن ظاهرة مثل الانتاجية تسبها عوامل كثيرة، وكل ما حاولنا تأكيده هو أن نبين أن أحد هذه العوامل (التفسير القيمي) اكثر اهمية من غيره فى الوقت الراهن . ومن ناحية أخرى رأينا أن نكون حذرين فى تشخيص ما أصاب النسق القيمي فى المجتمع المصرى ، وما ترتب على ذلك من تناقض بين قيم الاجيال واتساع الفجوة بين ما هو " تقليدى " وبين ما هو " حديث " ، وانعكاس ذلك على تماسك وحدة الشخصية المصرية وتفككها . ولقد بيننا بوضوح أن طغيان هذه السلبية لايعنى غياب القيم الاصلية الدافعة للعمل والانتاج . كل ما نحتاجه هو كشف اللثام عن هذا " الزيف القيمي " الذى فرضته مصالح معينة ومساعدة النسق القيمي على أخذ المبادرة مرة أخرى لتحويل المجتمع الى مرحلة اكثر ايجابية فى الانتاج والعطاء .

ويرجع السبب فى هذا الحذر المنهجي والتحليلي الى اختلاف معايير الحكم التى تستخدم لتحديد المفرد بالاسماحة ؟ فالتقييم على اساس " الانتاج المادى " تلقى من الحساب جوانب اخرى

مثل الرفاهية والترفيه، والتحرر من القلق والقيم الروحية . كذلك لا يمكن ان يكون " الدخل " هو الاساس لقيم الانتاجية فكثير من الدول العربية يحقق الفرد فيها معدلا عاليا من الدخل ولكن لا يمكن ان نقول مع هذا بأن هذه الدول متقدمة اقتصاديا وتحقق الانتاجية المطلوبة . ولهذا فان تقدير الزيادة الانتاجية فانه يجب حساب ذلك وفقا لاطار العلاقة الكلية بين مستوى نقطة بداية بالتنمية ومقدار ما حقق من زيادة في الانتاج . فمعدل الانتاجية لا يحدده المقدار الكلى للزيادة في معدل الانتاج ، او النسبة المئوية لهذه الزيادة ، بل يحدده ما اذا كان البلد قد حقق انتاجية افضل أو أسوأ مما يتوقع .

ان مبدأ قيمة الانتاج ، والاستمتاع بالطبيعة الى اقصى حد هو جزء من كل يتفاعل مع الاجزاء الاخرى المشكلة لنسق القيم او الهوية الحضارية ، ويتكيف وفقا لموقفه من السلم القيمي . فقد تكون انتاجية بعض الاعمال (كالانتاج الاستهلاكي مثلا) عقيمة لانها تبديد للطاقات الصالحة المنتجة في الانسـان واهدار للاموال التي كان يمكن تحويلها الى عوامل تنموية وانتاجية . ولقد كشفت لنا التجربة التاريخية فداحة الخسارة التي منى بها الانتاج بسبب تبديد تلك الطاقات والجهد والاموال . فالانتاج ليس هدفا في حد ذاته الا بمقدار ما ينعكس في قيم الناس وحياتهم ويحقق لهم الرخاء العـام .

لإنتاج له وظيفة اجتماعية ، الن ، وهي إشباع الحاجات الأساسية لجميع أفراد المجتمع دون اسراف أو سوء توزيع .

ولكن لم يطرح هذا البحث سؤال رئيسي آخر وهو من ينتج وماذا ينتج وللمن هذا الإنتاج ؟ الحق ان هذا السؤال يقتضى الاجابة عليه من خلال العلاقة بين السلطة والثروة والتوزيع في المجتمع .

وبعد هل سوف يؤخذ في الاعتبار ما قدم من ابحاث وتحليلات وحلول المشكلة الانتاجية . اخشى ان تمتد العملية الانتاجية بعد نهاية المؤتمر كما هي ، وتدور الالات والتنظيمات وبداخلها الانسان المصري في دائرة من التخلف فرفت عليه أو صنعها هو لنفسه . حتى يوم الحساب ومدق القائل : " لا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا . ما بأنفسهم " : أي يغيروا موجهاتهم القيمية ونظرتهم الى الحياة .

.. ..

الهوامش والمصادر

- ١- من أهم الدراسات التي حاولت إيجاد علاقة بين الرضا الوظيفي والانتاجية هي :
- Argule, M., Garrdner, G., and Cioff F., "Supervisory Methods Related to Productivity, Absenteeism and Labour Turnover" Human Relations, Vol . 11, 1958.
 - Bernberg, R. E., " Socio-Psychological Factors in industrial Morale, 1. The Prediction of specific indicators ", J.of Social Psychology. Vol. 36 (1952).
 - Harell, T. W., Managers' performance and personality. Cincinnati , South Western Publishing Co., 1961.
 - Rothe, H. F " Does Higher pay Bring Higher Productivity" Personel Vol. 37(July-August).
- ٢- عبد الخالق (ناصف) ، " الرضا الوظيفي وأثره على انتاجية العمل ، مجلة العلوم الاجتماعية - الكويت - العدد الثالث - (سبتمبر ١٩٨٢) ص ٧٥ ، ونظرا لأهمية هذه المقالة سوف نعتمد عليها في تقديم المدخل الاقتصادي لعلاج مشكلة الانتاجية .

٣- المرجع السابق ، ص ٧٨ ، انظر ايضا :

- Stone , E., P., " The Moderating Effect of Work - Related Values on the job scape-job satisfactions", in Organizational Behavior and Human performance , 1976, PF. 147 - j167 .

٤- عبدالخالق (شاعلم) مرجع سابق، ص ٧٨ . ويعرف الشخص المعفروب من وظيفته بأنه " هو شخص يكون ارتباطه وتفاعله مع وظيفته تفاعلا " ميكانيكيا" لانه ينشر الى عمله على أنه وسيلة يسعى من خلالها لتحقيق اهداف مهنية دون اهتمام بتنمية مسؤولياته أو تنويعها أو التطلع الى مراكز اعلى أو تحقيق الاستقلالية . انه انسان يتقاضى اجره مقابل ادنى جهد يبذله " . اما الشخص المحايد فهو " الذى يكون ارتباطه وعمله بالقدر الذى يجنبه المواجهة والمسئولية لا يتحمس لفكرة ، ولا يتطلع الى جديد، ولكنه يباشر مسؤولياته على النحو الذى تطلب به الامور جارية كما جرت بها العادة " . نفس المرجع ص ٧٨ .

٥- المرجع السابق ، ص ٧٩ .

٦- المرجع السابق ، ص ٨٠ ، انظر ايضا :

- Besch, D. S., Personnel, The Mangement of people at work . N.Y: Macmillan Publishing Co., 1980.

٧ - هناك ثلاثة ابعاد لهذا الرضا هي : الرضا لسياسات العمل في المؤسسة وتشمل (سياسات الاجور، التعويضات الترقية، والتأمينات ... الخ) ، الرضا بعلاقات العمل ، الرضا بالعمل ذاته ، عبدالخالق (ناصف) مرجع

سابق ص ٨٠ - ١٩٨١ .

انظر ايضا :

- Szilagy, A.D., and Wallance, M., Organizational Behavior and Performance. California: Good-Year Publishing Co., 1980.

٨ - عبدالخالق (ناصف) مرجع سابق ، ص ٨٢ ، انظر ايضا :

- Locke , E. A., "What is Job satisfaction", Organizational Behavior and Human Performance. op,cit, pp.309. 336.

٩ - عبدالخالق (ناصف) مرجع سابق ، ص ٨٢ - ٨٤ انظر ايضا

- French, Elizabeth, "Effects of the interaction of Motivation and Feedback on Task Performance" in Alkinson, J. W.(ed.) Man in Fantasy Action , and Society N.Y: Van Nostrand, 1958. PP. 400- 408, Stone, E., Op.Cit. PP.147-167.

- ١٠- عبدالخالق " ناصف " ، مرجع سابق ، ص ٨٤ - ٨٥ .
- ١١- مرجع سابق ، ص ٨٦ ، انظر ايضا .

Flieshman, E., A, Harris, E.F. and Burt H., E., Leadership and supervision in industry, Calumbus: Ohio State Univ, Bureau of Educational Research, 1955.

هناك العديد من المقاييس التى تقيس الرضا ، الوظيفة —
من اهمها :

- طرق تحليل ظواهر الرضا (مثل معدل دوران العم —
التغيب ، التمارض الخ .
- طريقة هرزبيرج F. Herzberg وهى طريقة القم —
التى تطلب من مفردات العينة فى مقابلات شخصية
نتذكر الاوقات التى تشعر بها بالرضا ، عن عملها كذا
الاوقات الاخرى التى يشعر فيها بعدم الرضا ، مع مح —
ذكر الاسباب فى كل من الحالتين ، كذلك طريق —
الاستقصاءات مثل نماذج استطلاع الرأى تصاغ محتواه
وتصمم عناصرها من اجل قياس الرضا ، وهناك العديد —

من القياسات الاخرى . المرجع السابق ، ص ٨٥ - ٩٠

Brayfield, A., F., and Rathe, H.F.,

" An Index of job Satisfaction", J. of
Applied Psychology. Vol , 35(1951)pp.
307-311.

- Smit , P.C. Kendall, L.M., and Hulin, Job Descriptive Index, Dept. of Psychology, Ohio: Bowling Green Univ., 1975.
- Weiss, D, J., Dawis, R. V., England G.W., and Lafquist, L.H., Manual For the Minnesota Satisfaction Questionnaire, Minneapolis : Minnesota Studies in Vocational Rehabilitation, Bulletin, Vol. 45 , 1967. N. 22.

١٢- عبد الخالق (ناصف) ، مرجع سابق ، ص ٩٠ - ٩١ .

١٣- المرجع السابق ، ص ٩١

١٤- المرجع السابق ، ص ٩١ - ٩٢ ، انظر ايضا :

- Simon, A. 11, Administrative Behavior N.Y: Free Press, 1968, PP. 172-175.

١٥- عبد الخالق (ناصف) مرجع سابق ، ص ٩٢ ، انظر ايضا :

- Soliman, H.M., and Hartman, R., A., "Asystematic Analysis of Productivity Determinants industrial Engineering (Sept.) 1971.

السابق ، ص ٩٢ - ٩٣ .

- ١٧- المرجع السابق . ص ٧٣ - ٧٥ انظر ايضا :
- Vroom , V.H. Motivation in Management, N.Y:
American Foundation For Management Research
1965.
- ١٨- المرجع السابق . ص ٧٥ - ٨٥
- ١٩- المرجع السابق ص ٩٣ .
- ٢٠- المرجع السابق .
- ٢١- المرجع السابق ، انظر ايضا :
- Brayfield, A. H. and Crockett W.H., "Employee
Attitude and performance" Psychological
Bulletin (1955) Vol. 52PP 396- 428.
- ٢٢- المرجع السابق . ص ٩٣ .
- ٢٣- المرجع السابق . ص ٩٤ .
- ٢٤- المرجع السابق . انظر ايضا :
- Maslow, AH. Motivation and Personality. N.Y:
Harper and Row, 1954.
- Herzberg, F., Work and The Nature of man.
Cleveland : The world publishing Co., 196١
- ٢٥- المرجع السابق . ص ٩٦ - ٩٩
- ٢٦- المرجع السابق . ص ٩٩ - ١٠٠ ، انظر ايضا :
- Vroom, V.H., Work and Motivation. N.Y:John
Wiley & Sons, 1964.PP.183-185.

- Rensis, L., New Patterns of Mangement. N.Y: McGraw Hill Book, 1961.
- ٢٧- المرجع السابق ، ص ١٠١ - ١٠٢ .
- ٢٨- انظر : بيومي (محمد احمد) ، علم اجتماع القيم ، الاسكندرية - دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ ، ص ٢١ وما بعدها .
- ٢٩- انظر : بيومي (محمد احمد) القيم واثرها على مواقف واتجاهات الاسرة في المجتمعات المستحدثة ، الاسكندرية - دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ ، ص ١٧ .
- ٣٠- انظر : دياب (لورية) ، القيم والعادات الاجتماعية مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية في مصر . القاهرة - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ١٩٦٦ .
- ٣١- بيومي (محمد احمد) ، علم اجتماع القيم ، المرجع السابق ص ١٦٢ - ١٦٤ .
- ٣٢- انظر :
- Laszlo , E., and Wilbur, J., (edc) Value Theory in Philosophy and Social Science, N.Y : Gardan and Breach Science Publishers, 1973. PP 12-23.
- ٣٣- لمزيد من المعلومات عن كيفية تغير القيم والاتجاهات انظر:
- Fishbein, M., and Ajzen , I, Belief, Attitude, Interaction and Behavior. Mass: Addison-Westey Publishing Company , 1975.

- Thomas, K. (ed.) Attitudes and Behavior, London
Penguin Books, 1971.

" دراسات في الشخصية " مجلة عالم الفكر، الكويت . العدد
(يوليو - أغسطس ١٩٨٢) .

٣٤- نعيم (سمير) " انساق القيم الاجتماعية ، ملامحها وظروف
تشكيلها وتغيرها في مصر " مجلة العلوم الاجتماعية-

الكويت - العدد ٢ (يونيو ١٩٨٢) ص ١٢٨ .

٣٥- المرجع السابق ، ص ١٢٩ .

٣٦- المرجع السابق ، ص ١٣٤ .

٣٧- نقلا عن المرجع السابق ، ص ١٣٤ .

٣٨- المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

٣٩- المرجع السابق ، ص ١٣١ .

٤٠- المرجع السابق ، ص ١٤٠ .

٤١- انظر مرسى (فواد) هذا الانفتاح الاقتصادي ، القاهرة

دار الثقافة الجديدة ١٩٧٦ ، ص ٢٩٨ .

٤٢- نعيم (سمير) مرجع سابق ، ص ١٢٩ - ١٣٠ .

٤٣- نشرت جريدة الاهرام عدد ٣٥٦٤٤ بتاريخ ١٥/٧/١٩٨٤ الصفحة

الثالثة ، دراسة اجراها خبراء المركز القومي للبحوث عن

ملاح السلطة التنفيذية في مصر منذ عام ٥٢ وحتى الآن .

وجاء في هذا التقرير ما يأتي :

" كانت اولى ملاحظات الدراسة هي أن معدل التغير الوزاري

في مصر منذ يوليو ٥٢ وحتى الآن يعتبر سريعا جدا فالوزارة

الجديدة (وزارة يوليو ٨٤) تأتي تحت رقم ٢٢ وقد تعاقب هذا العدد من الوزارات خلال ٢٢ عاما بما يعنى بأن متوسط عمر الوزارة اقل من عام ٠٠٠ و يبلغ عدد الشخصيات التى تقلدت مناصب وزارية منذ عام ٥٢ حتى الآن ٢٩٤ وزيرا منهم ١٢١ وزيرا فى عهد الرئيس الراحل عبد الناصر و ١٦٢ وزيرا فى عهد الرئيس الراحل السادات .

٤٤- انظر ، معوض (جلال) ، " ظاهرة عدم الاستقرار السياسى وابعادها الاجتماعية والاقتصادية فى الدول النامية " مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت العدد الاول ، (مارس ١٩٨٢)
ص ١٢١ - ١٤٩ .

٤٥- نعيم ، (سمير) مرجع سابق ، ص ١٢٦ .

٤٦- انظر ايضا : نقلا عن المرجع السابق ، ص ١٢٨ ، انظر ايضا :
حسين (محمد محمد) مصريتنا مهددة من داخلها من
اوكار الهدامين - الكويت - مكتبة المنار الاسلامية
١٩٦٨ .

٤٧- انظر : Bayyumi, M.A., The Islamic Ethic of
Social Justic and the spirit of Moderni-
zation , An Application of Weber,s Thesis
to the Relationship Between Religious
Values and Social Change in Modern Egypt"

(Unpublished ph. D. Dissertation
U.S.A. Temple Univ. 1976). PP. 121-155.

٤٨- انظر: Ibid : PP. 534 - 593.

Thompson. J.N., and Reischover , R.,
(eds.) Modernization of the Arab World:
N.J: D. Van Nastrand Company, 1966.
PP. 61-86.

* Helpern , M., The Politics of Social Change
in the Middle East and North Africa, N.J.
Prencenton Univ. Press, 1965.

٤٩- نعيم (سمير) " اثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري
خلال حقبة الصعوبات على اتساق القيم الاجتماعية ومستقبل
التنمية " مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، العدد الاول -

(مارس ١٩٨٢) ص ١١٣ .

٥٠- المرجع السابق ، ص ١١٤ .

٥١- المرجع السابق ص ١١٤ - ١١٥ .

٥٢- المرجع السابق ، ص ١١٥ .

٥٣- المرجع السابق .

٥٤- هناك العديد من الدراسات الخامة بتكليم تجربة الانفتاح

الاقتصادي انظر على سبيل المثال :

- الجريتل (على) خمس وعشرون عاما - دراسة تحليلية
للسياسات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧ - القاهرة :
الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .

- العيسوي (ابراهيم) ، تطور النظام الاجتماعي ومستقبل
التنمية الاقتصادية في مصر نشرة سلسلة التخطيط رقم ٢
- ١٩٨٠ ، القاهرة : جهاز تنظيم الاسرة والسكان . المؤتمر
العلمي السنوي الرابع ، القاهرة : المركز العربي للبحوث
١٩٨١ .

- حسين (عادل) الاقتصاد العربي بين الاستقلال الى التبعية
١٩٧٤ - ١٩٧٩ بيروت - دار الكلمة للنشر ، ١٩٨١ .

- شبيب (عبدالقادر) محاكمة الانفتاح الاقتصادي ، بيروت
دار ابن خلدون ١٩٧٩ .

- مرسى (فؤاد) هذا الانفتاح الاقتصادي : القاهرة : دار
الثقافة الجديدة ١٩٧٦ .

٥٥- نقل من نعيم (سمير) ، المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

٥٦- نعيم (سمير) المرجع السابق ، ص ١١٧ .

٥٧- المرجع السابق ص ١٢١ .

٥٨- المرجع السابق ص ١٢٤ - ١٢٥ .

٥٩- المرجع السابق ، ص ١٢١ .

٦٠- المرجع السابق ص ١١٧ .

٦١- المرجع السابق

- ٦٢- المرجع السابق ص ١١٨ - ١٢٠
- ٦٣- المرجع السابق ص ١٢٠
- ٦٤- المرجع السابق ، انتجت السينما المصرية العديد من الافلام
التي تحتوى هذا التناقض القيمى مثل افلام " انتبهوا
أيها السادة " ، " السادة المرتشون " " ايوب " وغيرها .
- ٦٥- المرجع السابق ص ١٢٢ - ١٢٣ .
- ٦٦- المرجع السابق ص ١١٩ - ١٢٠ .
- ٦٧- المرجع السابق ص ١١٨
- ٦٨- المرجع السابق ص ١٢٣
- ٦٩- المرجع السابق
- ٧٠- المرجع السابق
- ٧١- المرجع السابق ص ١٢٥
- ٧٢- ولعز يد من المعلومات عن تغير الاتجاهات والقيم
والامتناعات انظر :
Fishtein, M., Alzen, I., Op.Cit, Thomas ,K.,
(ed.) Op. Cit.
- 73- McClelland, D., The Achieving Society N.Y. The
Free Press, 1961.
الترجمة العربية :
ماكيلاند (دافيد) مجتمع الانجاز (الدوافع الانسانية
الاقتصادية) ترجمة د. محمد سعيد فرح و د. عبدالمعز
الجوهري ، مراجعة وتقديم د. عبدالمعز شوقي ، القاهرة مكتبة
الانجلو المصرية ١٩٧٥ ، ص ٢٢٧ .

- ٧٤- مقدمة ابن خلدون ، الطبعة المصرية ص ١٤٦.
- ٧٥- انظر دراسة :
- Bellch, K.,N., Tokugawa Religion : The Value of preIndustrial Japan, Boston :Beacon Book , 1970.
- ٧٦- ماكليلاند (دافيد) مرجع سابق ، كذلك انظر :
- McClelland, D., and Wenter, D., Motivating Economic Achievement , New York: The Free Press, 1971.
- ٧٧- ماكليلاند (دافيد) مرجع سابق ، ص ١ ، انظر ايضا :
- Hagen, E.E. " How Economic Growth Begins : A Theory of Social change" , J. of Social Issues. Vol . 19 (1963) PP. 20-34.
- ٧٨- المرجع السابق ، ص ١٧.
- ٧٩- انظر دراسة ماكس فيبر عن الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية.
- Weber, M., The Protestant Ethic and the spirit of Capitalism. N. Y. Charles Scribner's Son 1958.
- كذلك انظر ماكس فيبر - اعماله الاخرى الخاصة بالديانة اليهودية والمسيحية واليهودية والهندوسية.

- ٨١ - المرجع السابق ، ص ٤٨ - ٤٩ انظر ايضا :
- Parsons, T., and Smelser, N. , Economy and Society.
N.Y. The Free Press, 1969.
- ٨٢ - المرجع السابق ، ص ٥٠ - ٥٤ .
- ٨٣ - المرجع السابق ، ص ٥٤ - ٥٧ ، انظر ايضا :
- Argule, M., The Social Psychology of work
N.Y: Taplenger Publishing Co. , 1972.
PP. 84-103.
- ٨٤ - المرجع السابق ص ٥٢ - ٥٨ انظر ايضا دراسة :
- Winterbottam, Marian , E., The Relation of Childhood Training in Independence to Achievement motivation (unpublished
Doctoni Disserlation Univ.Mi ch,(1953).
- ٨٥ - المرجع السابق ، ص ٥٨ - ٦١ : انظر ايضا :
- Morre , W., E., "Labor Attitudes Toward industrialization in underdeveloped countries"
A. Economic Review. Vol 95 (1955) PP.156
165.
- ٨٦ - المرجع السابق ، ص ٢٨ - ٢٩ .
- ٨٧ - المرجع السابق ، ص ١١٠ - ١١١
- ٨٨ - المرجع السابق ، ص ١١٢ - ١١٣

٨٩ - المرجع السابق ، ص ١١٨ ، ١٢٩٠ انظر ايضا :

Nash, M., "Some Social and cultural Aspects of Economic Development" in J.L. Finkle and R.W. Gable (eds.) Political Development and social change N.Y : John Wiley & soon Inc. 1971 PP. 193-203.

٩٠ - المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

٩١ - المرجع السابق ، ص ٧١ ، ٧٨ .

٩٢ - المرجع السابق ، ص ١٢٢ ، ١٥٨ - ١٩٢ ، انظر ايضا :

lamner , W., C., And Schmidt, F., L., (ed.)

Contemporary Problems in Personnel: Readings

For the seventies. Chicago, st. Clair Press, 1974.

٩٣ - المرجع السابق ، ص ١٥٦ - ١٥٧ .

٩٤ - هناك عوامل اخرى مثل الطبيعة والسلالة والمناخ واشكال

الاسرة . انظر المرجع السابق ، ص ١٩٣ - ١٩٦ .

٩٥ - المرجع السابق ، ص ١٩٧ - ٢٠٠ - انظر ايضا :

- Haselize, B.F., "Economic Growth and Development : Noncanamic Factors in Economic Devolopment", A. Economic Review. Vol. 47. (1959) PP. 28-41.

٩٦ - المرجع السابق ، ص ٢٠٠ - ٢٠٩ .

٩٧ - المرجع السابق ، ص ١٢٩ - ٢٣٠ .

٩٨ - المرجع السابق ، ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

٩٩- المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .

١٠٠- المرجع السابق ، ص ٢١٨ - ٢٢٣

١٠١- المرجع السابق ، ص ٢٢٢- ٢٢٧ ، انظر ايضا ص ٦٦ - ٦٨ . ٨٠ ،

٨٨ ، ٨٩ .

١٠٢- المرجع السابق ، ص ٢٢٧ ، ٢٢٩ انظر ايضا :

Etzianic A., The Active Society, A Theory of
Societal and Political Processes New York:
The FreePress, 1988.

١٠٣- يقول ابن خلدون في هذا المعنى : " واعتبر ذلك ايضا

بأهل مصر .. كيف قلب الفرع عليهم والخفة والفلسفة

عن العواقب حتى أسهم لابدخرون أقوات سنتهم ولا شهرهم

وعامة مآكلهم من أسواقهم " المقدمة ، مرجع سابق ص ٧٨ .

.. ..

الفصل السادس

الاسلام و النظام الاقتصادى

(١) مقدمة

من الجوانب الاساسية التى يقوم عليها النظام الاسلامى هو الحانب الاقتصادى او النظام الاقتصادى . وكان على الاسلام ان ينظم هذا النظام بالقيم الاسلامية الشمولية من ناحية والقيم الاقتصادية المحددة للنشاط الاسلامى بحيث لا يترك هذا النظام تتجاذبة به أهواء الفرد أو طغيان المجتمع . وقبل ان نعرض للمبادئ التى يقوم عليها النظام الاقتصادى فى المجتمع الاسلامى نشير :-

(١) ان النظم الاسلامية التى بنى عليها النظام الاقتصادى يعترف منذ البداية بأن الفرد هو اللبنة الاولى التى يتكون منها المجتمع الاسلامى .

(٢) ان الانسان مكون من جسم ونفس ولهذا وحد التوازن بين القيم المتعلقة بفرائض الانسان والقيم المتعلقة بروحه بدون اسواف أو تطرف فى أى منهما .

(٣) ان الاسلام طالب المسلم بأن يتمتع بهذه الحياتة طالما كانت تلبى بالطريق الحلال : " قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق،

قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالعة يسوم
القيامة كذلك نفعل الايات لقوم يعلمون " (سورة
الاعراف : ٣٢) .

(٤) ان الله سخر ما في الكون كله من حيوان وجماد
ونبات . فيقول تعالى : " والأنعام خلقها لكم
فيها دفة و منافع و منها تأكلون ، ولكن فيها جمال
حين تريحون وحين ترحون ، وتحمل أثقالكن الى بلد
لم تكونوا بالغة الا بشق الانفس ان ربكم لرووف
رحيم ، و الخيل و البغال و الحمير لتركبوها
وزينة ويخلق ما لا تعلمون " (سورة النحل : ٥ - ٨)
كذلك يقول تعالى : " وهو الذي سخر البحر لتاكلوا
منه لحما طريا و تستخرجوا منه حلية تلبسونها
وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم
تشكرون " . (سورة النحل : ١٤) .

(٥) ان من مهمة المجتمع الاسلامي ان يمد الانسان بالوسائل
الاقتصادية الضرورية لاستمرار الحياة ، فكما يقول
الرسول الكريم : " الكل راع و الكل راع و الكل
مسئول عن رعيته سواء الامام او الزوج أو الزوجة
والعبد . ويعقد بالمسئولية هنا المسئولين فسي
تنظيم أمور المجتمع بطريقة تتيح لكل فرد فيه
ان يتمتع بالحياة أو الحانب المعاش منها .

على أية حال قدم لنا الاسلام نظرة شمولية اقتصادية تتسم بالعدالة الاجتماعية من ناحية والتكافل الاجتماعى من ناحية أخرى . فان كان الاسلام قد حث الانسان على العمل الطريق الوحيد لتملك المال ، الا ان الاسلام قد جعل المال مال الله و الانسان خليفة الله فى هذا المال . كذلك وان كان حق التملك فردا مباحا الا انه جعل للملكية وظيفة فى المجتمع ، ثم عمل كذلك على تحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع فنادى بعدم تكديس الثروات فى يد قلة دون الاخرى ، كذلك وازن بين حقوق الفرد و حق المجتمع فلا يطفى احدهما على الاخر، وسوف نناقش هنا ثلاثة مسائل رئيسية وهى منظور الاسلام للعمل والكسب ، ومفهوم الاسلام للمال والملكية ، و أخيرا خصائص الالتزام الاسلامى (١)

-
- (١) اعتمدنا فى كتابة هذا الجزء على المصادر الآتية :
- د. عبد الواحد محمد الفار : الثقافة الاسلامية : دراسة تأصيلية لتخدم الرسالة الاسلامية فى ضوء القرآن والسنة . سلسلة الكتاب الجامعى ، ١٩٨٣ ، ص ٢٠٧ - ٢٥٦ .
 - صالح ذياب : دراسات فى الثقافة الاسلامية . عمان كلية المجتمع ، ١٩٨٢ ، ص ١٦٣ - ١٨٠ .
 - د. محمد عبد السلام محمد وآخرين : دراسات فى الثقافة الاسلامية . الكويت ، ١٩٨٠ ، ص ٢٠٧ - ٢٩٣ =

٢) مفهوم الاسلام للعمل والكسب

حث الاسلام على العمل - مادي كان أو معنوي ، أو مؤلف بينهما - شرطاً أن يكون نافعا للناس في الدنيا أو الآخرة . فالعمل الذي يؤمن حاجات الانسان سواء له أو للجماعة يعتبر عملاً اسلامياً .

واذا بحثنا عن مفهوم العمل في الاسلام وحدنااه يشمل العمل اليدوي و الغنى و العظى فالصحة و احياء الارض و الزراعة و التجارة و الصناعة و العمل الفكرى كلها مجالات للعمل حث عليها الاسلام . و يقول تعالى " فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الارض وابتغوا من فضل الله " (سورة الجمعة : ١٠) كذلك يقول تعالى : " هو الذى جعل لكم الارض ذلولا فامشوا فى مناكبها و كلوا مما رزقه و اليه النشور " (سورة الملك : ١٥) . و يقول تعالى أيضا : " و جعلنا الليل لباسا و جعلنا النهار معاشا " (سورة النبا : ١٠ - ١١) .

فالاسلام ليس مجرد اقامة شعائر وانما هو عبادة و عمل فى نفس الوقت ، بل ان العمل ذاته عبادة ، وفى هذا المعنى يقول الرسول عليه الصلاة والسلام " الساعى على الأرملة و المسكين كالمجاهد فى سبيل الله أو القائم الليل الصائم النهار "

== على أحمد السالوس و آخرين : دراسات فى الثقافة الاسلامية . الكويت ، مكتبة الفلاح ، ١٩٨٢ ، ص ٢٥٣

واذا نظرنا الى مفهوم العمل في الاسلام وجدنا
 ان الاسلام عظم العمل اليدوي ، فيقول الرسول صلى الله عليه
 عليه وسلم " ما اكل أحد طعاما قط خيرا من ان يأكل
 من عمل يده ، وان نبى الله داود كان يأكل من عمل
 يده " . كذلك قوله : " ما كسب الرجل كسب اطيب من عمل
 يده " . وسئل عن أففل الكسب فقال : " عمل الرجل
 بيده و كل بيع مرور " . اكثر من هذا ان كلمة عامل
 أو أجبر تطلق على الوالى والأجير . فالمجتمع في نظر
 الاسلام مؤلف من مجموع العاملين وكلهم يسمون عمالا
 ويترتب على ذلك أمرين هامين :

- (١) ان الامل تتساوى البشر من حيث كونهم عمالا
 وبشرا لهم كرامتهم وان تفاوت قدراتهم ومزاياهم
 ودائرة عملهم سعة وضيقا وأجورهم أو رواتبهم
 فلا امتياز لفئة على أخرى .
- (٢) ان العمال ليسوا فريقا من المجتمع ، بل هم جميع
 العاملين فيه . ولهذا المفهوم يختلف الاسلام عن
 المذاهب الاقتصادية الأخرى ، فالمجتمع لا يقسم الى
 عمال وأصحاب عمل وسمى الجميع اجرا سواء كانوا
 مستخدمين من قبل فرد او شركة او من قبل الدولة .

ومن ناحية أخرى نلاحظ ان الاسلام حث على العمل وترك الكسل والخمول فيقول الحق : " وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " (سورة التوبة : ١٠٥) كذلك يبين الله تبارك وتعالى ان الناس تتفاوت درجاتهم بحسب اعمالهم : " ولكل درجات مما عملوا وليوفيهم أعمالهم وهم لا يظلمون " (سورة الاحقاف : ١٩) ، كذلك يقول تعالى : " فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره " (آخر سورة الزلزله) . كذلك روى عن الرسول عليه صلاة الله وسلامه " ان قامت الساعة وبدا احدكم فسيله فان استطاع الا يقوم حتى يغرسه غرسا فليفعل وقوله صلى الله عليه وسلم : " ما من مسلم غرس غرسا فاكل منه انسان او دابة الا كان له صدقه " .

كذلك طالب الاسلام المسلم ان يسهم في عمار هذا الكون و عليه كذلك ان يعمل طلبا لرزق الله تعالى
لينفق على نفسه و أهله ومن يكلف بالانفاق عليهم
 ولقد ورد عن الرسول عليه الصلاة والسلام عندما مر عليه رجل فرأى الصحابة الكرام من قوته و جلدته و نشاطه فقالوا : لو كان هذا في سبيل الله ؟ فقال الرسول عليه الصلاة والسلام : " ان كان خرج يسعى على ولده صغارا فهو في سبيل الله ، وان كان خرج يسعى على ابوين

شيخين كبيرين فهو في سبيل الله ، وان كان خرج يسعى
على نفسه يعفها فهو في سبيل الله ، وان كان خرج يسعى
رياءً ومفاخرة فهو في سبيل الشيطان .

والاسلام بهذا يقضى على مشكلة التسول و يحلها
حلا عمليا ، فقال عليه الصلاة والسلام : " من فتح على
نفسه بابا من التسول فتح الله عليه سبعين بابا ممن
الفقر " وقال : " اليد العليا خير من اليد السفلى
وأبدا بمن تقول : " كذلك فان الاسلام طالب المسلم القادر
على العمل الا يلجأ الى سؤال الناس مادام امامه فرصة
للكسب الحلال مهما صغر عمله في أعين الناس . فيقول
الرسول الكريم " وان يفدر احدكم ، فيحتطب على ظهره
فيتصدق منه ، ويستغنى به عن الناس ، خير له ممن ان
يسأل رجلا اعطاه او منعه " . اما الذين يباح لهم السؤال
فيحدد لهم الرسول عليه الصلاة والسلام ، حيث يقول
" المسألة لاتحل الا لثلاثة : لدى فقر مدقع ، او لسد
فهم مفلح ، او لدى دم موج " هؤلاء المحتاجون يحدون
من الزكاة و الصدقات ومن بيت المال مايفنيهم ممن
المسألة .

اما عن حقوق العاملين وواجباتهم فان الاسلام

جعل الحق للعاملين ان يختار العمل الذى يتلاءم مسرع
قدراته ومهاراته ورغباته مادام عملا مشروعاً نافعا
ولقد بين الله سبحانه وتعالى انه قد قاوت بين خلقه
فيما اعطاهم من الاموال والارزاق والعقول فقال تعالى:
" نحن قسمنا معيشتهم فى الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم
فوق بعض درجات " (سورة الزخرف : ٣٢) .

ومع ان الامل فى الاسلام حرية اختيار العامل عمله
الا ان الاعمال التى يحتاج اليها المجتمع المسلم قد
تصبح فرض عليه . فهناك الكثير من المهن التى لا تتم
مصلحة الناس الا بها ولهذا فان مهمة الدولة رعايتها
ومن ناحية اخرى نحد ان من حق العاملين ألا يكلفوا
فوق طاقتهم . وهذا مبدأ عام يقرره القرآن الكريم
حيث يقول تعالى : " لا يكلف الله نفسا الا وسعها "
(آخر سورة البقرة) كذلك : " ربنا لا تحملنا مالا
طاقة لنا به " .

كذلك طالب الاسلام بتعجيل دفع الاجر وعدم نقصانه
عن القيام بالحاجات الضرورية . فيقول الرسول الكريم
" اعطوا الاجير احره قبل ان يجف عرقه " . ولقد أسس
الاسلام بعدم انقاص أجر العامل طالما بذل الجهد المطلوب

فيقول الرسول : " من ولى لنا عملا وليس له منسزل ،
فليتخذ منزلا ، أوليست له زوجة فليتزوج ، أوليس له خادم
فليتخذ خادما ، أو ليس له دابة فليتخذ دابة " و كفى
ذلك من بيت مال المسلمين .

وان كانت هذه هي الحقوق التي كلفها الاسلام
للعاملين ، فان هناك واجبات من أهمها اتقان العمل
" يحب الله العامل اذا عمل ان يتقن " . كذلك طالب السب
الاسلام بأن يكون الكسب من الكسب المشروع ، ولهذا حرم
الاسلام السرقه و النصب و النهب ، كما حرم أخذ المال
لقاء عمل محرم مثل البغاء والرشوة . كذلك حرم
الاسلام الربا و أحل البيع ، لان البيع يتم به تبادل
المنافع و الوصول الى مافى أيدي الآخرين بطرق مشروعة
ولقد سئل الرسول عليه الصلاة والسلام عن أفضل الكسب
فقال : " عمل الرجل بيده ، وكل بيع مبرور " ومن ناحية
أخرى فان تحريم الربا لما فيه من استغلال للفقير ومنع
للتعاون بالقرض الحسن بين المسلمين ومعيار للطمع
والجشع . ولهذا يقول تعالى " يا ايها الذين آمنوا
اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين
فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله (البقرة :

على أية حال نخلص مما سبق بأن أهم خصائص
مفهوم الاسلام للعمل تنحصر في الاتي :-

- (١) ان العمل قيمة وواجب على كل مسلم ، وحق لكل قادر
ويتعين على الدولة ان تكفل هذا الحق للجميع .
- (٢) يجب ان يكون العمل مشروعاً آجازه الاسلام ويحقق
مصلحة المجتمع ولهذا يعتبر من عداة العمل أي
نشاط ضار بمصلحة المجتمع او يخالف القيم
والمعتقدات الدينية كالتحريم او البغاء او بيع
المواد المسكرة .
- (٣) ان الاصل هو تساوى البشر من حيث كونهم بشراً
لهم كرامتهم ولا يغير هذا الاصل اختلاف مواقع العمل
لكل منهم ، بل الجميع متساوين في نظر الاسلام
لا فرق بين من يقوم بالاعمال البدوية او من يقوم
بالاعمال الفكرية ، فالجميع سواء امام شريعة الله
- (٤) ان التفاوت في الارباح والمكاسب المالية حق من
الامور الطبيعية المسلم بها نتيجة لتفاوت قدرات
الناس ، ولا يعنى هذا اى نوع من الطباقية في المجتمع
الاسلامى ، لان شعور الاسلام للمجتمع انه يقوم على
التعاون والتكافل .

(٥) على المجتمع أن يولى وظائفه للأكفاء المالحين
 فقد روى عن الرسول عليه السلام انه عرف أبا جابر
 ذر الغفاري عن تولى الامارة حين طلب ذلك وقال
 له : " يا أبا ذر انك ضعيف وانها أمانة ، وانها
 يوم القيامة خزي وتدانيه الا من أخذها بحقها
 واعطى الذي عليها "

(٦) ان العمل يجب الا يشغل صاحبه عن القيام بواجباته
نحو الله " رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع من ذكر
الله واقامة الصلاة وايتاء الزكاة (سورة البقرة
 ٢٧) •

(٢) مفهوم الاسلام للمال والملكية

(أ) استخلاف الانسان في مال الله

المال في الاسلام ضرورة من ضرورات الحياة التي
لا غنى للانسان عنها . ويرى الاسلام ان المال وسيلة ليس
له غاية في حد ذاتها انه خلق لمصلحة الانسان وقيامها
لحياته ومعاشه . فالمال ليس هدفا للحياة ، ولا ينبغي
ان يشغل الانسان عن عبادة ربه أو يشغله عن دينه كذلك
فان الاسلام لا يجعل المال أساسا لتقييم الناس وانما
يجعل التقوى أساسا للتفاضل بينهم .

وطالما ان الله خالق كل شيء فان المال و كل
الممتلكات هي مال وملك الله وان الانسان مستخلف فيه
من قبل الله سبحانه وتعالى فيقول تعالى " ولله ملك
السموات والارض وما بينهما ويخلق ما يشاء " (المائدة: ١٧)
 كذلك : " لله ملك السموات والارض وما فيهن " (المائدة
 ١٢٠) و عن استخلاف الانسان لله في الارض يقول تبارك
 وتعالى : " امنوا بالله ورسوله وانفقوا مما جعلكم
 مستخلفين فيه " (الحديد : ٧) . فالمال اذن كسائر
الممتلكات ملك للخالق الرزاق ، و طالب القرآن المسلم
بالانفاق مما جعلنا مستخلفين فيه ، كما قال تعالى
" وآتوهم من مال الله الذي آتاكم " (النور : ٣٣) .
 ويلاحظ ان القرآن قد قرن الانفاق بالتذكير دائما على
 ان المال مال الله وان الانفاق من رزق الله سبحانه
 وتعالى .

وبعد ان أكد الاسلام على حقيقة ملكية الله
للمال ، فقد أعطى الاسلام للفرد الحق في التملك المشروع
بمعنى ان للفرد الحق في الانتفاع والتصرف باعتباره
مستخلفا في هذا المال بنفق ويتصرف في الحدود التي
 شرعها صاحب المال - أي الله .

ولهذا فان الاسلام قد شرع وحدد الطرق المشروعة

للمتملك والكسب للاستثمار ، كما بين حدود الانفاق ، و اذا خالف المسلم هذه القواعد والتشريعات فانه يعتبر بذلك مخالفا لمالك الحال وخارجا عن أصول الاستخلاف . ولقيد ترتب على هذه القاعدة - أى استخلاف الانسان فى مال الله - أمور اقتصادية من أهمها :

(١) لا يجوز لأى فرد ان يمتلك المال تلمكا نهائيا ، كذلك لا يجوز لأحد ان يكون له على المال الا تلك المنفعة ، ذلك لان حقوق الله ثباته وليس لأحد من البشر ان يتصرف فيها او يتنازل عنها حاكما كان او محكوما .

(٢) ان للجماعة الحق فى تنظيم طريقة الانتفاع بالمال اذ ان المال وان كان لله ، الا انه جعله لمنفعة الجماعة ، والقاعدة فى الاسلام كل ما ينسب من الحقوق لله : انما هو لمنفعة الجماعة وهى التى تشرف عليه دون الافراد .

(٣) ان للجماعة الحق عن طريق ممثلها فى رفع يده أى مالك للمال ، للمنفعة العامة وذلك اذا اقتضت مصلحة عامة بشرط ان يعرض عن ملكية المنفعة تعويضا مناسبا ، كما لا يحل أخذه بالباطل . يقول تعالى : " ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل " (البقرة : ١٨٨)

(٤) ان الاسلام وان اباح للفرد حق التملك ، الا انه يجيز للجماعة بواسطة ممثلها باعتبارها القائمة على حقوق الله ان تنظم حق الانتفاع وان تحدد مايملكه الشخص من مال أو أرض زراعية أو ملكية اراضى بناء أو خلافه .

ومن ناحية أخرى فان الاسلام وان قرر حق الجماعة فى التدخل فى حق الانتفاع ، الا انه اكد ان حق ملكية الانتفاع المخصصة لاتمس الا من وجهة تنظيم حق ملكية الانتفاع فقط وليس لها ان تحرم ملكية الانتفاع التى جعلها الله للافراد . كذلك أعطى الاسلام الحق للفرد الحق فى التعرف فى ملكيته بالبيع أو الرهن أو الوصية وغيرها من التعريفات الشرعية أو الانتقال لورثته بعد وفاته . فالاصل فى الملكية انتفاع الافراد بها فان عطل المنتفع المال فلم ينتفع به فقد عطل انتفاع الجماعة ، ومن هنا كان للجماعة ان ترفع يده عنه بشرط ان تعرفه بما يقابل قيمته .

و من ناحية ثالثة نجد الاسلام وان كان قد أعطى الفرد حق الانتفاع بالمال فى الحدود التى شرعها الله فان الاسلام اكد على ان للغير حقوقا فى هذا المال

فرضها الله عز وجل كالزكاة او حث عليها كصدقة التطوع
وليس للفرد باعتباره مستخفا الا ان ينفذ او امر الله
ويسعى لارضائه .

(ب) منع الاستئثار بالثروة

كذلك نجد ان من مبادئ الاسلام ان ينهى عمن
استئثار مجموعة من البشر في مال الله ذون غيرهم، ولهذا
شرع الاسلام العديد من التشريعات التي نلخصها في التالي
(١) قرر الاسلام ان الناس شركاء في الماء والكلا والنار
فهذه الاشياء ضرورية للغاية ولايستغنى عنها احد
ولهذا لا يستأثر بها احد ويمكن ان يقاس عليها
غيرها فالضروريات قد تختلف من عصر الى عصر
ومن بيئة لأخرى .

(٢) فرض الاسلام الزكاة عن مال ويملك المسلم . والزكاة
تعنى نقل ملكية جزء من مال الاغنياء لملك جدد
وهم الفقراء والمحتاجون وبذلك يقل فني الاغنياء
بقدر ما يقل فقر الفقراء وحاجة المحتاجين . ويقول
تعالى : " وفي أموالهم حق للسائل والمحروم "
(الذاريات : ١٩) فالزكاة اذن حق معلوم فرضه
الله على مالك المال ولايحل لصاحب مال ان يتصرف
في زكاته الا بشارعه الله له ولايمكك احسد أن

يُمتنع عن دفع الزكاة متى وجبت عليه

كذلك حث الاسلام على الانفاق فيقول الله تعالى:
" قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا
مما رزقناهم سرا وعلانية " (ابراهيم : ٣١) ، كذلك
قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا مما رزقناكم "
(البقرة : ٢٥٤) وقد حدد القرآن لمن تعطى الزكاة
" انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين
عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى
سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم
حكيم " (التوبة : ٦٠) .

(٣) كذلك حدد الاسلام قانونا للميراث يوزع الثروة توزيعا
عادلا على أساس صلة القربى وصلة الزوجين . والقربى
تشمل الابناء والبنات والاباء والامهات والاخوة
والاخوات يستوى فى ذلك الصغير والكبير . والقاعدة
العامة عند اشتراك الذكور والاناث فى التركة
ان يكون للذكر مثل حظ الانثيين وذلك لما يتحمله
الذكر من اعباء مالية وان الذكور هم وحدهم
المكلفون بالانفاق والزوجات يرث كل منهما الاخر
غير ان نصيب الزوج ضعف نصيب الزوجة (انظر الايات
الخاصة بالارث فى سورة النساء : ١٢٠١١ ، ١٢٦٠

فالميراث حق إعادة توزيع للثروة من جديد بطريقة
الهيئة عادلة ، ولا شك ان هذا يؤدي الى منع الاستئثار
بالثروة

{٤} من ناحية أخرى نجد ان الاسلام قد نهى عن الاحتكار
والربا منعاً لاستغلال الفقراء . فلا استغلال
لحاجة المحتاجين ولا احتكار في اى سلعة ضرورية
ولا شك ان منهج الاسلام في تحريم الاحتكار يساعده
على منع الاستئثار بالثروة و مخالفة شرع الله
اما الربا فانه يعنى زيادة ثروة الرابى على
حساب حاجة المضطر واستغلال الفقير والمسكين ،
فتحريم الربا يمنع بلا شك زيادة ثروة المرابين .

{٥} ولقد نهى الاسلام عن الاكتناز لكى يدور المال فى
المعاملات . فالمال له وظيفة ودور أساسى فى
الحياة الاجتماعية ، وان احتفاظ أشخاص بثروات
يكنزونها حرمان للمجتمع من هذا المال غيسر
المتداول ، وذلك لان المال مال الله يجب ان يستفيد
منه خلق الله ، فليس لاحد الحق فى تعطيل المال
او منع الاستفادة منه والاستئثار به . يقول تعالى
" والذين يكنزون الذهب و الفضة ولا ينفقونها فى
سبيل الله فبشرهم بعباب اليم . يوم يحمى عليها
فى نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم

هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون "

(التوبة : ٣٤ - ٣٥) .

(ج) اخلاقيات المال

فبعد ان أكد الاسلام على ان المال مال الله
وان الانسان مستخلف فيه ، نجد الاسلام يدعو الى الانفاق
في الخير ويحارب الشح وبذلك يحرر الانسان من عبوديته
للمال . وهناك الكثير من الايات تدعو الى الانفاق
والترغيب فيه وبذلك تحرر الانسان من العبودية للمال
و تكون عبوديته خالصة لله (انظر البقرة : ١ ، ٤ ، ٢٥٤ ،
٢٦١ - ٢٦٧ ، النساء : ٣٩ ، الحديد : ٧ ، التوبة : ٢٠ ،
٨٨) فالاسلام ينادى بأن يكون حب الانسان بخيلا شحيها "
واحضرت الانفس الشح " (النساء : ١٢٨) كذلك جعل
الاسلام ارتباطا بين الشح وعدم الايمان : " أشحة على
الخير أولئك لم يؤمنوا (الاحزاب : ١٩) . كذلك أشار
القرآن الى البخل في بفع آيات وبين سوء العاقبة
حيث يقول تبارك وتعالى : " ولا يحسن الذين يبخلون
بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم
سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة ولله ميراث السموات
و الارض والله بما تعملون خبير (آل عمران : ١٨٠) .
و أخيرا يقول تعالى : " ومن يوق شح نفسه فأولئك هم
المفلحون " (الحشر : ٩) .

٤) دور الدولة في الموازنة بين الفرد والمجتمع

ان تدخل الدولة في أمر من الأمور في المجتمع الاسلامي يعنى تطبيق الشريعة التي أمر الله بها ليتحقق الأمن والاستقرار والعدل والكفاية للناس جميعا . والاسلام يبني نظامه الاقتصادي على الحرية : حرية العمل والكسب والتملك والانفاق غير ان هذه الحريات مقيّدة بقيود مشروعة ، ومن مظاهر تدخل الدولة ما يلي :

أ) ان الأصل في الاسلام حرية اختيار العمل مكفولة للإنسان غير ان بعض الأعمال التي يحتاج اليها المجتمع المسلم تعتبر فرض كفاية وقد تصبح فرض عين . ومتى صار العمل فرضا على قوم اجبرهم عليه ولي الأمر اذا امتنعوا عنه ، مع اعطائهم أجرهم العادل

ب) ان الأساس في النظام الاقتصادي الاسلامي هو ان يحصل العامل على أجره ، فان كان هذا الاجر لا يفي بحاجاته الأساسية فعلى الدولة ان تضمن له كفايته ، وقد يأبى ان يقوم صاحب العمل برفع الاجر ، فلهذا تتدخل الدولة لاقرار العمل وذلك بتحديد الاجر . وذلك تمنع تحكم العامل ، كما تمنع تحكم اصحاب العمل

ج) منع الاسلام المحرم من الأعمال والمكاسب ، لذلك طالب بمراقبة الأعمال الجائزة لتؤدي على وجهها الصحيح

ومن أجل ذلك وجد نظام الحسبة لمراقبة النشاط
الإنساني ولا سيما الاقتصادي . فمهمة هذا النظام
مراقبة الأسواق في المجتمع الإسلامي من حيث غش
المبيعات و تدليس الأثمان ومراعاة أهل الصنائع
من حيث الأخلاق والحوادة والأمانة .

هـ) خصائص الاقتصاد الإسلامي

بعد أن استعرضنا المبادئ التي يقوم عليها
 النظام الاقتصادي في الإسلام سوف نحاول هنا أن نقارن بين
 النظام الاقتصادي الإسلامي وعدد من النظم الوضعية
 الأخرى حتى يمكننا أن نخلص بخصائص الاقتصاد الإسلامي .

فالمعروف أن الذي يسيطر على العالم نظامان
اقتصاديان أحدهما النظام الرأسمالي والآخر النظام
الشيوعي . وباختصار فإن الاقتصاد الرأسمالي يتجسسه
نحو إعطاء الفرد الحرية الكاملة بغض النظر عن الأضرار
التي يمكن أن تنجم عن هذه الحرية غير المقيدة . ولذلك
فإن النظام الرأسمالي يغطي الفرد الحق في التملك بغير
حدود ، كما أن للفرد الحق في أي نشاط اقتصادي . فالإنسان
في المجتمعات الغربية يستطيع أن يقوم بأي نشاط طالما
يدر عليه أكبر قدر من الربح وله أن يشتري ما يشاء ممن

السلع والخدمات فلا قيود على استهلاكه أو ادخاره أو استثماره . وتحدد الاسعار في النظام الرأسمالي حسب العرض والطلب ولذلك يظهر الاحتكار الذي يد يؤدي إلى رفع الاسعار والتنافس الذي يؤدي إلى اعتدالها أو قد يؤدي إلى انخفاضها لدرجة تلحق الضرر بمغار أصحاب رؤوس الأموال وقد يكون لحرية الأفراد بعض المزايا إلا أن النظام الرأسمالي يعمل أساسا على تحقيق أكبر قدر من الربح ولهذا يعمل على استغلال العامل، ولهذا نسمع عن الكثير من تعطيل مئات الآلاف من العمال. ولا شك أن هذا يؤدي حتما إلى شعور العداوة والحقد من العاجزين والضعفاء وذو الحاجة الذين لا يجدون من يساعدهم بعد بنطالتهم و تشردهم .

أما النظام الآخر - وهو النظام الشيوعي - فإنه يقوم أساسا على نقيض النظام السابق في منزع الحرية الفردية وركز الملكية والنشاط الاقتصادي في يد الدولة . فعوامل الإنتاج تخضع كلها للدولة . فالدولة هي التي تملك وهي التي تنظم ، والفرد هو جزء من آلة يتحرك بتحرك الآلة دون أن يكون له أدنى اختيار أو شعور بالحرية في العمل .

أما الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الإسلامي
 فيمكن إيجازها في التالي :-

(أ) النظام الاقتصادي الإسلامي نظام قائم على القيم
التي حددها الله في الكتاب والسنة ويسمح
للمجتمع بالاجتهاد في فروعها .

(ب) يوفق النظام الاقتصادي الإسلامي بين النزعة الفردية
والجماعية لدى الإنسان ويراعي المصلحتين معاً
ويوفق بينهما كلما أمكن ذلك ، فإذا لم يتم التوفيق
يضي بمصلحة الفرد في سبيل المصلحة الجماعية على
ألا يقع ظلم على الفرد .

(ج) الملكية في النظام الاقتصادي الإسلامي مبنية ومباحة
إلى غير حد إلا إذا اقتضت مصلحة عامة تحديدها
فهناك أشياء لا يحوز الملكية الفردية فيها ، وفي
بعض الأحيان تسقط الملكية الفردية خاصة في أوقات
الازمات والشدائد عندما لاتفي موارد الدولة
لتحقيق حد الكفاية لكل فرد ، فالدولة في هذه
الحالة تأخذ من الملكيات الخاصة ما يحقق الكفاية
التي كفلها الإسلام .

(د) الملكية في الإسلام لا تكتسب إلا عن طريق مشروعية ،
لا احتكار فيها ولأرباب ولا تجارة في محرمات ، فالملكية

هي ملكية النفقة والتصرف فيها تصرف في الحدود
التي حددها الاسلام لان المسلم مستخلف في مال الله .

(د) المال مال الله وله وظيفة رئيسية وهي لمنفعة
الجماعة ولذلك يعمل النظام الاسلامي على منسج
الاستثمار بالثروة ويحرم كنز المال .

(و) حرص الاسلام على صيانة حقوق العامل ، فمع حق اختيار
نوعية العمل وعدم تكليف الانسان فوق طاقته ، فان
الاجر في أدنى حالاته يجب ان يحقق الحاجات الفردية
للعامل . وفي حالة عجز العامل او كان أجره غير
كاف له وللمن يعمل ، كفل الاسلام حد الكفاية كحد
أدنى للمسلم .

(ز) رعى الاسلام ربط الاقتصاد بالقيم الدينية . فالاساس
في الاقتصاد الاسلامي مراعاة الله وتسامى الانسان
بنشاطه الاقتصادي واطفاء نوع من الروحانية على
النشاط الاقتصادي . وبهذا نقول بأن النظام الاقتصادي
الاسلامي تجنب اغراط الرأسمالية والشيوعية واختط
لنفسه منهجا مستقلا فريدا يحقق فيه التوازن بين
المادة والربح من ناحية وبين الانسان الفرد
والمجتمع من ناحية أخرى .

الفصل السابع

التحليل السوسيولوجي للتنمية في دول العالم الثالث

أشكال متعددة للتفسير :

ربما يعتبر أبسط نوع من التغير هو الذى
ينتج من دور ان مختلف الجزاءات و الامكانيات والموظفين
من خلال البناء القائم . ويمكننا ان نشير الى هذا
النوع من التغير على أنه ببساطة عملية اجتماعية

وكمثال اقتصادى لذلك هو عملية توزيع السلطة
والخدمات والنقود فى سوق المعاملات اليومى .

وأحيانا تؤدي هذه العملية الى ظهور تنظيمات
في حركة المقاييس كما في دورات التخزين والسدورات
التجارية واعادة توزيع الثروة .

خارج نطاق الاقتصاد يمكننا أيضا ملاحظة عمليات
مماثلة . فالتنقل الاجتماعي على سبيل المثال ، غالبا
ما يشير إلى حركة الأشخاص من خلال مراكز هرمية ، وهذه
العملية لا تتطلب بالضرورة أي تغيير بنائي في البناء
الهرمي نفسه .

فالانتخابات السياسية غالباً ما تتضمن إعادة توزيع للقوى السياسية وتنقلات بين الموظفين السياسيين ولكن لن يؤدي ذلك بالضرورة الى تغييرات دستورية او قانونية في اطار سياسى . فالتعريف الاجرائى لخصائص العملية هو اذن التغيير الذى يأخذ مكانه فى البناء القائم.

ونوع التغيير الذى يتوسط بين العملية الاجتماعية والتغييرات فى البناء الاجتماعى يسمى انقسام . وهو يشير الى توالد وحدات بنائية اضافية لاتختلف فى خصائصها عن الوحدات الموحدة . و مثال على الانقسام هو الزيادة الطبيعية للسكان الذى يؤدي الى خلق أسس جديدة ليس لها بالضرورة بناء أسرى جديد .

ومثال آخر هو اضافة وحدات انتاجية الى السوق عندما يزداد العرض / ففى كلا من الحالتين فان الانقسام يشير الى تعدد الوحدات البنائية المتشابهة والتغيير البنائى يشير الى البروز النوعى لمراكبات جديدة من الادوار والتنظيمات . وفى تحليل بيرل ومينز لاتفصل الملكية عن الرقابة فى المنشأة الجديدة ، على سبيل المثال ، فان التغيير المتضمن هو اكثر من نمو لوجيحات انتاجية جديدة ، ولكن يتضمن نمو أدوار جديدة (مديرين مساهمين ، عاملين) ونوع جديد من التنظيم (المنشأة الجديدة)

وبالرغم من أنه من الممكن من الناحية التحليلية فصل العملية الاجتماعية والانقسام والتغيير البنائى إلا أن الثلاثة من الناحية الامبريقية متلازمين . فالتجديدات الاقتصادية (مثل انتشار صناعات حديدية مثل السكك الحديدية) تتضمن تغيرات بنائية لها أهمية كافية لتنتج أو على الأقل لتبدأ دورات أعمال ، وفى بعض الأحيان فان انقسام الوحدات الأسرية يخلق انفجار سكاني مسن المعب استيعاب فى النسق الاجتماعى بدون تغييرات بعيدة المدى على البناء الانتاحى والاستهلاكى .

وفى هذا الفصل سوف نركز على التغييرات البنائية مؤكدين على التغيرات الملزمة لتنمية الاقتصادية والاجتماعية (التى يطلق عليها أحيانا النمو والتحديث)

(٢) وجهات نظر الاقتصاديين للتنمية

أن نظرة ماركس للتطور من الاقطاع الى الرأسمالية ثم الى الشيوعية يتضمن سلسلة من التحولات على المستوى البنائى فى العلاقات بين الطبقات بين الدولة والاقتصاد وهكذا ، وحتى الى وقت قريب مال الاقتصاديون الى الابتعاد من تحليل التغييرات البنائية لمثل هذه المشاكـل والتركيز على المقاييس الاقتصادية الكمية للمركبة

وبناءً على ذلك فلقد بدأ كثير من الاقتصاديون فكرة " النمو " التي حددت بعض المقاييس مثل نمو وازدياد دخل الفرد من السكان أو انتاج الملب أو حجم القوى العاملة ، هذه الفكرة تشكل المتغير التابع الأساسى .

أما عن المتغيرات المستقلة الأساسية و التي تحدد معدلات النمو فيمكن التعرف عليها فى عوامل الانتاج الموارد الطبيعية ، رأس المال المستخدم للاستثمار ، العمل المهارات المتعلقة بالمقاوله ، لذلك فهناك بعض المتغيرات الاقتصادية التي تساعد هذه العوامل مثل الادخار التضخم ميزان المدفوعات ، المساعدات تساعد هذه العوامل مثل الادخار لتضخم ، ميزان المدفوعات ، المساعدات الأجنبية و معدل التغير السكانى .

وأحيانا يبحث الاقتصاديون مايسمونه بالتغيير البنائى و لكن هذا المفهوم غالبا ما يحدد بالمعدلات النسبية للنمو فى مختلف الصناعات وكما لخص هنرى بريتن مشكلة التغير البنائى بقوله :

" أنه يبدو واضحا أنه ليس هناك احدى الصناعات التي عرفت بالتوفيق سوف تستمر فى النمو بمعدل نسبى ثابت ، على العكس ربما يمكن التوقع أن تنمو بسرعة

في الفترة اللاحقة لبدائيتها ، وبعد ذلك تقل عندما تلحق
بباقي الصناعات و هذا يعنى ، أنه في أى فترة زمنية
أن بعض الصناعات تمارس نفوذ قوى و ينظم و هي كما
كانت سابقا تجوب باقى نسق الاقتصاد و نموها "

على أية حال ، هذا المعدل من النمو لا يستمر
مطلقا ، فإنه يبدأ في الانخفاض ليساير المستوى المعروف
عن المعدل النمو في الاقتصاد ككل و أخيرا فإنها سوف
تختفى تحت هذا المعدل ويمكن ان تضمحل بطريقة كليية

و بعد أن تلحق صناعة ما ، كما يقترح بريتسن
فان معدل نموها يعتمد على واحد أو أكثر من ثلاثة
عوامل اقتصادية تالية هي : السكان ، الطلب
التكنولوجي .

(٣) الجوانب الاجتماعية للنمو الاقتصادي

فيما وراء المتغيرات الاقتصادية المباشرة يكمن
العديد من المحددات الثقافية والاجتماعية والسيكولوجية
مركب الادخار و الاستثمار ، على سبيل المثال - محكوم
بصفة خاصة ، بانساق القرابة والتمايز ، والشعائير
الثابتة الخاصة لاعطاء الهدية كذلك يرتبط الاستهلاك
بأشكال تقليدية ، كل هذا تؤدي الى مستوى منخفض للادخار .

وأسلوب الحياة الارستقراطي قد يؤدي الى مستويات عالية من الاستهلاك اكثر من ذلك ،فان هذا الاسلوب مسن الحياة قد يركز على الادخار في شكل أمتعة أو نجوهرات والتي قد تجمد الادخار ومن ثم لا تستثمر في مشروعات انتاجية اقتصادية .

وسوف نوضح هنا آثار للمتغيرات الغير اقتصادية على تيسير مرونة عوامل الانتاج ،و التي بدورها تؤثر على معدل النمو الاقتصادي . وفي مكان آخر في هذا الفصل سوف نبحث - في التغيرات في البناء الاجتماعي التي تقترن - في بعض الحالات للحكومة بالتنمية الاقتصادية . وفي تحليل هذه العلاقات بين النمو الاقتصادي و البناء الاجتماعي فانه من الممكن عزل تأثيرات العديد من العمليات الصناعية والاقتصادية والايكولوجية المتداخلة والتي عادت تصاحب التنمية .

(١) في التكنولوجيا

التغير من المعرفة البسيطة والتقليدية نحو تطبيق للمعرفة العملية .

(٢) في الزراعة

التطور من المزارع الخاصة بالاساسيات

نحو الانتاج التحدى للفلات الزراعية وهذا يعنى
التخص فى المحاسيل النقدية و تمرکز قوة الشراء
فى السوق على التجار غير الزراعية .

(٣) فى المناصرة

التحول من استخدام قوة الانسان و الحيوان الى
التصنيع المناسب أو جمع الرجال حول مكافآت دفع
القوى ، العمل من أجل عائد نقدى من منتجات العملية
الانتاجية والدخول فى سوق قائم على شبكة العلاقات
المتبادلة .

(٤) فى الترتيبات الايكولوجية

الحركة من الحقل والقرية الى المراكز
الحضرية . وهذه العمليات العديدة غالباً ما
تحدث فى آن واحد . على أية حال ، فبض التحسينات
التكنولوجية مثل استخدام حبوب منقحة - يمكن
أن تقدم بدون أن يوادى ذلك الى تغيرات ثقافية
مباشرة - فالمزارعة يمكن أن تكون تجارية بدون
أن يعاحب ذلك تصنيع كما هو الحال فى البلاد
المستعمرة .

فالتصنيع قد يكون القوى ، والمدن قد تنمو فسي
عيبه تصنيع هام كما هو الحال فى كثير من المراكز
التجارية للعمور الوسطى . اكثر من ذلك ، فان النتائج

الاجتماعية الخاصة للتقدم التكنولوجي : تحاريسية ،
 الزراعة ، المصنع ، المدينة - على التوالي لا يمكن بحال
 من الاحول ردها بعضها لبعض ، على أن هذه التغيرات
 التكنولوجية و الزراعية و الصناعية تميل الى التأثير
 على البناء الاجتماعى بطرق مماثلة . فكل يساعده
 على ظهور التغيرات الخطية البنائية التى تتشعب فى
 كل أرجاء المجتمع .

(١) تمايز بنائى ، أو خلق وحدات بنائية أكثر استقلالاً
 و تخمها وسوف توضع هذه العملية فى أشكال مختلفة
 الاقتصاد ، الأسرة ، التمايز .

(٢) التكامل أو خلق بنائات متناصفة جديدة خاصة :
 القانون السياسى والترابطى طالما أن النظام
 الاجتماعى القديم قد أصبح عديم الاستعمال بواسطة
 عمليات التمايز .

(٣) الفوضى الاجتماعية ، الهوس الاجتماعى ، تفضيحات
 العنف الحركات الدينية والسياسية التى تعكس
 التوترات الاجتماعية الناتجة عن عمليات التمايز
 والتكامل . وفى آخر جزء من هذا الفصل فاننا سوف
 نحدد هذه التغيرات البنائية و تبين علاقاتها
 بعضها ببعض .

٤) المحددات الاجتماعية في النمو

أ) دوائر النقل (الدوائر الخشبية) والارتفاع

للمنمو :-

لتحليل كيف تعظم المتغيرات الاجتماعية بالنمو
الاقتصادي سوف نبداً بنموذج اقتصادي هو شرح رجسفيركي

فالمناطق المتخلقة كما بين تقع عادة في معيدة
انخفاض نصيب الفرد من الانتاج . وهذه المرحلة تتكون
من دائرتي خبيثتين احدهما خاص بعوامل العرض للانتاج
والآخر خاص بالطلب على الانتاج .

فالنسبة لجانب العرض ، فراس المال قد يكون غير
متوفر ، ذلك بسبب القدرة المنخفضة للناس على الادخار
وهذه القدرة المنخفضة للادخار ما هي انعكاس لانخفاض
المستوى الدخل الحقيقي المنخفض ينتج عن الانتاجية
المنخفضة والتي بدورها تعكس القدر المغير من راس المال
المستخدم في الانتاج .

و أخيرا فان انخفاض حجم الاستثمار يستند على
ضعف الباعث للاستثمار ومرة أخرى فان التفاعل بين كل
هذان المتغيرات يعمل على الاحتفاظ بقيمة منخفضة
لكل متغير .

ونتبين من عرض فيركس أنه قد كرس لمعرفة الطرق التي بها يمكن كسر دائرة النقص . فإذا امكن فعل ذلك أى اذا امكن ان تزيد من قيمة متغير واحد مثل الباعث على الاستثمار ، فان كل المتغيرات سوف تبدأ فى الزيادة و النتيجة سوف تكون دائرة مكتملة للنمو الاقتمادى .

ومن بين الامكانيات التى يقترحها فيكس لتبديل دوائر النقص هو زيادة التجارة الدولية ، تناقص السكان (أى على الاقل يقاف نموها) ، ابعاد فائض العمالة من الارض ، فرض الادخار ، الاقتراض الدولى . على أية حال فان فيركس يرى أن كثيرا من هذه الوسائل المقترحة عديمة التأثير الا اذا تداخلت المقاوله فى الاقتمصاد ووفرت متغير الباعث على الاستثمار و يفضل ذلك فـان هذه المتغيرات تقدم التغيرات البنائية الاساسية فى عوامل الانتاج .

ب) المحددات الاجتماعية للمتغيرات الاقتصادية

تؤكد نظرية فيركس التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية مثل الادخارات الاستثمار ، الاستهلاك ، الانتاجية ، التنظيم و هكذا .

فإذا نحركنا بعيدا عن التأثير المباشر لهذه المتغيرات فـاننا نجد أن قيمة كل منها محدده - السيسى

حد ما - بواسطة المتغيرات الاجتماعية مثل القرابية
التمايز الاجتماعي .

(١) مركب الادخارات - الاستهلاك - الاستثمار :

هناك جانبان من الادخارات يشكلان أهمية في الاسراع
بالتنمية الاول هو مستوى الادخار ، والسؤال المناسب هنا
هو مقدار الثروة التي فعلت عن الحاجات الاستهلاكية
الجارية .

و الجانب الثانى هو شكل الادخارات فبالرغم من
أن مستوى الادخار قد يكون غالباً إلا أن هذه المدخرات
ربما " تجمد " فى المجوهرات او العملات ، ومن ثم فهى
غير متوافرة للاستثمار فى المشروعات الاقتصادية .

فبعض المحددات لسلوك الادخارى وهى اقتصادية ،
وعلى سبيل المثال وفى هذه الحالات التى يكون فيها
الدخل منخفض جداً لدرجة أن كله يجب أن يعصرف لـ
الضروريات ، وفى حالات أخرى ، فإن السلوك الادخارى
والاستثمارى من نتاج المتغيرات الاجتماعية مثل انسياق
التمايز والقرابية .

وبالنسبة لنسق التمايز فإن معظم المجتمعات
القروية مطبوعة بانساق المكانة المتمركزة حول الارض .

وفى ملخص للدراسات عن الادخار فى جنوب آسيا
مبين راتشر لانبرت وبيرت هوستلز اثر هذا التنوع من
التمايز الذى يؤثر على السلوك الاستثمارى .

" وفى كل مجتمعات (جنوب آسيا) فان الارض تحتل
قائمة الممتلكات المعترف بها ... حتى الثروة المكتسبة
من أعمال غير زراعية يجب أن تتحول الى امتلاك
أرض حتى تصبح (هذه الثروة) مشروعة كلية وجزئيا
فان هذا التاكيد المتزايد لامتلاك الارض يمكن فهمه
طالما أن الارض هى المعدر الاساسى لانتاج السلع ولكن
غالب ما يستمر الاقبال على ذلك حتى فى ظهور بدائل
للاستثمار (غير الارض) والتى تثبت انها اكثر نفعاً .

و أحد النتائج التى لها التركيز على الارض هو
زيادة الارض، والاتجاهات التضخمية العامة، وارتفاع
ثمن الارض بانتظام، وفى عام ١٩٦٠ ارتفع ثمن الارض من
ثمانية الى عشرة أمثال ما كانت عليه سنة ١٩٣٩، و أنها
تتكلف اكثر مما كانت عادة يكسب منها فى خمسة عشرة
أو عشرين عاماً، ولو أن التراكم (الادخار) أخذ مكانه
فى موضوعات أخرى غير الارض فانه سوف يجد طريقة فى
العملة او النقود التى تخزن فى صناديق أو تدفق فى
جزء من المنزل او فى المجوهرات او المعادن النفيسة

و فى التأمينات ذات المستوى المنخفض ،وفى تخزين الحبوب
و تخزين الحبوب التى لاتستخدم فقط من أجل تأمين امسداد
الاستهلاك و لكن للمضاربة ضد تقلبات الاسعار المتزايدة
رسميا .

هذه الترتيبات تميل الى تحويل الادخار الى مجريات
اقتصادية غير منتجة نسبيا وايضا . وايضا كثير من
الشعائر التقليدية تبعد الثروة عن الاستثمار .

و من جهة أخرى فى جنوب آسيا : فطقوس المرور
ومرحلة الحياة أو الوحدة بين أسرتين عن طريق الزواج
متشابكة بالمراسم الدينية فالزيادة فى ثروة الأسرة
تدعو الى زيادة النفقات على الشعائر الدينية فمراسم
الزواج او الدفن وأعياد الموتى قد درجت بشدة بالتكلفة
ففى شعائر الموت فان القسيس يذهب الى المنزل حيث
توضع الحثة بدلا من الانتظار فى الكنيسة . وشعائر أخرى
متضمنة فى الكنيسة تكتمل بالمرتلون و أحراس الكنيسة
وذهاب القسيس الى المقابر ليقوم ذبائح للميت أويغنى
المرتلون و تعزف فرقة موسيقى حول القبر . كل هذا
يزيد من تكاليف الحنازة الى عشرة أو خمسة عشر فعلا
وهذا الاتفاق - المقرر للمراسم يمكنها ان تمتص جزء
أكبر من الدخل الزائد - أو الادخارات السابقة و التى
يمكن أن تكون لها استخدامات اقتصادية منتجة .

وبينما بين أحد التقارير أن النفقات الخاصة بالمراسم في الريف الهندي هي بمعدل ٧٢ ٪ من نصيب دخل الفرد ، فإن هذا الرقم يشير الى أن هذه المصاريف التي تعرف على مراسيم الزواج او الموت في الريف الهندي لو صرفت في مشروعات انتاجية فانها ربما تزيد الاستثمار بحوالى ٥٠ ٪ .

هذه الشعائر المتأصلة في الاسرة ، المجتمع المحلى الدين لاتذوب بسهولة فهذه الشعائر غالبا ماتكون موانع أمام محريات التغييرات الاجتماعية (الاستثمار التحضر) التي قد بدأ أن تتغلغل في الطريقة الريفية للحياة .

(٢) التزام العمل :

ويتطلب النمو الاقصادى أن الاستثمار و مصادره يجب أن تستخدم في تعيين العمال غالبا وفي أوضاع اقتصادية جديدة ، فالعمال يجب أن يوضعوا في نسق جزاءات جديدة (دفع الاجور) و شكل جديد من السلطة هو الاشراف على مبنى المصنع ودفع سمرة اكثر للسوق والمجتمعات الريفية التي تتميز بالقرابة المتداخلة واتصالهم بالارض دائما ماتقاوم امداد العمال للاوضاع الصناعية الحضرية وقد لاحظ ولبرت مور أن نسق القرابة في المجتمعات الغير صناعية " انها ربما

تحتل التهديد الوحيد للتنقل الفردي ،ليس فقط من خلال ادعاءات المنافسة للانساب على تزويد افراد للعمـلـ الصناعى ،ولكن أيضا من خلال الضمان المتماثل فى الانماط القائمة للمسئولية المتبادلة .

(٢) المقاولية :

وكما بين فيركس أن تحديدات المقاوله او المشاريع الاساسية فى ادخال النمو الاقتمادى ،ولكن المقولـيـة مثل راس المال والعمل و لاتظهر من نفسها فانها انتاج لعدد هائل لمركب قوى اجتماعية وقد لاحظنا سابقا أن مختلف التقاليد الدينية والقومية تقدم تشيعات مختلفة لظهور المهارة والنشاط المقاولى أكثر من ذلك فـان انشاق الاسرة التقليدية و التى من خلالها تمارس دائما قيم الدين ،تختلف بقدر كبير فى تشجيعها للمهـنـسـارة المقاولية .

واحد الملامح المميزة من المجتمعات الريفية والقبلية التقليدية ،هو أن مركب القرابة - المجتمع المحلى - الدينى للنظم يقدم معوقات خطيرة للظهور الفعال للمقاولات و كحقيقة تاريخية فان التنمية الاقتصادية و مهما كانت محدودة وغير متوازنة تظهر

في هذه المجتمعات فقط عندما تبدأ المشاريع الاستعمارية
تفكك في الممارسات التقليدية .

كذلك فإن القومية الثورية دائما تتجه الى حشد
ما للسيطرة الاستعمارية تصبح وسيلة لتدمير الانتماسات
التقليدية للنشاط الاقتصادي وتدعى للمشروعات التحديدية .

التغييرات البنائية المصاحبة للتنمية

(أ) قابلية التغيير في عملية التنمية

دعنا الآن نفترض أن دائرة النقص للفقر قد كسرت
و معرفة بأي طريقة قد تم ذلك ، لم يعد مهما الآن و أن
النمو الاقتصادي قد بدأ : ماذا يحدث للبناء الاجتماعي
تحت هذه الظروف ؟

ليس هناك اجابة بسيطة متوفرة لمثل هذا السؤال
لان الاختلافات القومية تجعل هناك انماطا متنوعة مسن
التنمية وعمليات التنمية الاقتصادية ربما تختلف فسي
الطرق الآتية :-

(١) التنوع في الاوضاع القبل صناعية في المجتمع
فنسق القيم في المجتمع قد يكون مستقل ، أو معادي للقيم
الصناعية ، و المجتمع قد يكون محكم أو مغلق التكامل

وقد يكون مستوى الثروة فيه منخفض او مرتفع و الثروة قد يكون موزعه بالتساوى او بعدم التساوى . ومــــن جانب السكان ، فالمجتمع قد يكون حديث و غير مزدحم (مثل استراليا) و قد يكون قديم ومزدحم (مثل الهند) والمجتمع قد يكون كله مستقل سياسيا او جزئيا مستقل او كلية مستقل ، فمثل هذه الأوضاع السابقة على التنمية تشكل تأثيرا على القوى الاقتصادية للتنمية و تؤدي بذلك الى اختلافات جوهرية فى التجارب القومية للتنمية .

(٢) التنوع فى الواقعية للتنمية : فالرغبة فى النمو ربما تتسبب الى تضمنات داخلية لنسق القيسم (كما هو الحال فى نظرية فيشر عن الزهد البروتستانتى) أو من الرغبة للأمن والمكانة القومية ، أو من رغبة للرخاء المادى أو من كل هذا فالالتزام السياسى ربما يستخدم ليشكل القوى العاملة ، وربما يكون هذه الضغوط اقتصادية كما هو الحال فى حالة الضغط السكانى على الأرض ، او فقدان الاسواق للمنتجات الرخيصة المستوردة أو اجتماع الضغوط السياسية والاقتصادية كما فى حالة الضرائب على الفلاحين تدفع فقط فى صورة نقود .

وقد يكون الضغط اجتماعي كما هو الحال في الرغبة للهروب من الجوانب الثقيلة للنظام القديم .
هذه الاختلافات تؤثر بشدة على التكيف للتحديث .

(٣) التنوع في الطريقة نحو التحديث ، فالتنميمة ربما تبدأ مع الصناعات الاستهلاكية الخفيفة ، أو ربما تكون هناك محاولة لتقديم أولا صناعات ثقيلة ذات الكثافة الرأسمالية وربما تأخذ الحكومة دورا ايجابيا او سلبيا في تشكيل نمط الاستثمار . فايقاع التصنيع ربما يكون سريع أو بطيء .

كل هذا يؤثر في طبيعة التغير البنائي ودرجة القلق الذي ينتج عن هذا التغير .

(٤) التنوع في المراحل المتقدمة للتحديث فالمجتمعات قد تختلف في العلاقات الضرورية بين الدولة والاقتصاد و الدين و هكذا .

فالبرغم من أن المجتمعات الصناعية المتقدمة تشارك في صفة التصنيع ، إلا أن الاختلافات القومية المتميزة لاتزال موجودة على سبيل المثال الطبقة الاجتماعية تختلف في اهتماماتها الاجتماعية في الولايات

المتحدة الامريكية عن بريطانيا بالرغم من أن كلاهما
يعتبر بلد نامسى .

(٥) التنوع فى المحتوى والتوقيت للاحداث المنشطة
خلال التنمية مثل الحروب ، الثروات ، الهبة المنتظمة
التطورات الطبيعية ربما تؤثر فى مجرى التنمية
الاقتصادية والاجتماعية .

وبسبب مصادر هذه التنوعات فانه بالتالى من
المستحيل تكشف تعميقات امبيريقية سريعة وثابتة عن
تطور البناء الاجتماعى خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ولهذا فان هدفنا فى هذا الفصل ليس الوصول الى
مثل هذه التصميمات ولكن هدفنا هو أن نحدد نماذج مثالية
معينة عامة جدا للتغيرات البنائية المصاحبة للتنمية
وهذه التغيرات هى :-

(١) التباين البنائى

(٢) التكامل

(٣) القلق الاجتماعى

وفى ضوء هذه التغيرات يمكن أن تصنف وتحلل التجارب
القومية المتنوعة والمتنوعات مثل التى وصفت وتحسدد
الى حد ما لاستجابة القومية المكثفة لهذه الجوانب العامة

ب) التباين البنائى فى فترات التنمية

أن مفهوم التباين البنائى يمكن استخدامه لحصر كثير من التغيرات البنائية التى تعاقب التغيير من المجتمع قبل الصناعى الى المجتمع الصناعى . وببساطة يعرف التباين بأنه يشير الى التطور من البناء ذوالأدوار المتعددة الوظائف الى البناءات المتعددة والأكثر تخصصا ، والآتى أمثلة نموذجية :

- (١) فى التحول من الصناعة المنزلية الى صناعة المصنع فان تقسيم العمل يزداد من الأنشطة الاقتصادية التى كانت سابقا مخصصة لاسرة تحولت الى المصنع .
 - (٢) و مع ظهور نسبة التعليم الرسمى فان الوظيفة التربوية التى كانت سابقا تؤدى الى حد كبير عن طريق الاسرة و الكنيسة ، فانها اصبحت موكولة الى وحدة اكثر تخصصا أعنى المدرسة .
 - (٣) و الحزب السياسى الحديث له بناء اكثر تعقيدا اكثر من جزيئات القبيلة و بالآخرى أقل تكبلا بدوائس القياس و التنافس على القيادة الدينية السخ .
- وهكذا فان التمايز البنائى موريا يمكن أن يعرف على أنه العملية التى بمقتضاها فان دورا أو تنظيمًا اجتماعيًا يتباين الى دورين أو تنظيمين أو أكثر،

ويعمل بفاعلية أكثر في وضعه التاريخي الجديد، والوحدات الاجتماعية الجديدة تختلف بنائها بعضها عن الآخر ولكنها معا تعمل على أنها متساوية للوحدة الأممية .

و التباين يعنى فقط التغيرات في الدور البنائى ويحسن الا تخطيط بين هذا المفهوم مع مفهومين متعلين بذلك .

الاولى هى " السببية " أو " الدافعية " لاسرار الدور التباين ، فالعمل بالآخر على سبيل المثال ، ربما ينتج من الرغبة للتحسين الاقتصادى ، أو من الالتزام السياسى ، أو حتى من الرغبة فى القيام بواجبات تقليدية (مثل استخدام الاحور لاعداد المهر) ، وهذه الاسباب يجب ان تفعل عن مفهوم التباين نفسه ، والفكرة الثانية متعلقة بتكامل الادوار المتباينة ، فعند ظهور العمل بالامر المتباين على سبيل المثال ، فانه يظهر معه المعايير القانونية برمد العمال ، الاعتمادات التحارية وهكذا التى تنظم بدرجات مختلفة من النجاح ، العلاقات بين العمال والادارة ، هذه العملية لاعادة التكييف بالرغم من أنها فى بعض الأحيان تؤدي الى ظهور وحدة اجتماعية جديدة ، يجب أن تعتبر منفصلة عن الدور التخصصى للوظائف الأخرى .

دعنا الآن نبحث عملية التباين في مجالات اجتماعية
مختلفة ومتعددة .

(١). التباين في الأنشطة الاقتصادية

نموذجاً في البلاد المختلفة ، فإن الانتاج محدود
في الوحدات القروية فمزارع الاساسيات هي السائدة ، وبعض
المهنات تعتبر تكميلية ، ولكنها مازالت متعلقة بالاسرة
او بالقرب وفي زراعة الاساسيات ، فإن هناك قدر محدود
للتبادل المستقل خارج الاسرة ، وفي الحالات فإن المركز
الوظيفي يحدد الى حد كبير بواسطة الجماعات الممتدة
مثل الطبقة ، وبالمثل فالتبادل و الاستهلاك محدد بعمق
في الاسرة والقروية .

و هذا يعنى أن الانتاج والاستهلاك يحدثان في نفس
وضع السياق الاجتماعى وانساق التبادل المناسبة مودعة
في القرابة والمجتمع المحلى (مثل التبادل المشترك)
وفي انساق التمايز (مثل اعادة التوزيع على أساس
أعضاء الطبقة) وفي الانساق السياسية (مثل القرابة ،
الجزايات ، العمل بالسخرية ، الدفع بالنوع) وتحت مثل
هذه الاوضاع فإن انساق السوق تعتبر مختلفة ، والقوة
المستقلة للنقود والتي تتحكم في حركة السلع والخدمات
في حدها الأدنى . وينمو الاقتصاد فان انواع عديدة

من النشاط الاقتصادي تخرج من نطاق ذلك المركب للأسرة
والمجتمع المحلى .

ففى الزراعة ، فان الداخل الاسواق المالية للتحصيل
يمثل تباينا بين التركيبات الاجتماعية للانتاج والاستهلاك
وأحيانا العمل الزراعى بالاجر يفوض الوحدة الانتاجية
الاسرية .

وفى الصناعة يمكن أن نميز بين مستويات عديدة من
التباين ، فالصناعة المنزلية أبسط الاشكال ، توازن زراعة
الضروريات مع أنها تمد المصانع باحتياجاته وليس لها
علاقات بالتجارة . " والانتاج الحرفى " يفعل الانتاج
عن الاستهلاك ، بالرغم من أن الاستهلاك دائما يأخذ مكانه
فى المجتمع المحلى .

و من الناحية الاخرى ، للصناعة المخلات الصغيرة ، دائما
تشتمل تباين بين الاستهلاك و المجتمع المحلى ، و ذلك
لان الانتاج موجه للسوق و للمستهلك الغير معروف ، وتباع
لتاجر جملة ، وهو الذى يمتلك أسهم .

و أخيرا فان أنظمة الانتاج او المصنع تعزل العامل
عن راس المال ، و دائما اسرته .

وتباينات مماثلة تظهر لنا في نظام التباعد،
فالبضائع و الخدمات التي كانت سابقا تتبادل ليس على
أى أساس اقتصادى ،فانها اصبحت مجذوبة اكثر وأكثر
للسوق ،فالنقود الآن تتحكم فى حركة السلع والخدمات
اكثر وأكثر وأحيانا تفويض الجزاءات الدينية والسياسية
الأسرية او الطبقية والتي كانت سابقا تحكم النشاط
الاقتصادى .

وامبريقا يمكن أن تصف الاقتصاد المتخلف أو شبه
النامى بالقياس الى كيف والى أى مدى حظا على نفس
هذا النمط للتباين ،والعمالة المهاجرة ،على سبيل
المثال ،ربما تعتبر نوعا من التوافق بين عضوية كاملة
فى قوى العمل بالاجر ،وبين الالتزام بحياة المجتمع
القديم .

ومصانع المحلات الصغيرة تقدم أسواق متسعة ،
ولكنها تحتفظ بالامتزاج بالانتاج الاسرى ،فتأجير الاسر
فى المصنع احتفظت بعورة من اشباع الاسرة وصرف الاجور
على متطلبات تقليدية مثل المهور ،أيضا تبين أن هذا
هو نصف الطريق للدخول فى بناء صناعات حضرية أكثر
تباينا .

وللاسباب لهذه الحالات الجزئية للتباين تشمل

المقاومة من جانب العامة للتخلي عن الطرق التقليدية للحياة واقتصاديات الطلب للمنتجات اليدوية وانساق التمايز العنصرى من القوى العاملة الوطنية . على أية حال فان مفهوم التباين البنائى يمدنا بالقياس الذى يحدد المسافة التى يشغلها البناء الاقتصادى .

(٢) التباين فى الأنشطة الاسرية

احد المتضمنات لابعاد الأنشطة الاقتصادية هو العلاقة القرابية ان الاسر تفقد بعض وظائفها السابقة وتصبح وكالة اكثر تخصصا فالاسرة تنهى لان تصبح اقتصادية للانتاج .

وواحد أواكثر من الافراد يتركون الآن المنزل للبحث عن مكان فى سوق العمل و أنشطة الاسرة تصبح اكثر تركيزا على الارضاء الانفعالى . والتنشئة الاجتماعية وتبدى الكثير من الترتيبات التوافقية مثل تأجير الاسرة ونظام التهجير .

فالاحتواء هو عزل وظائف الاسرة ، عن الوظائف الاقتصادية وهناك العديد من العمليات التى تصاحب هذا التمايز للأسرة عن باقى اهتماماتها .

- (أ) انحدار المهتمين في الأسرة .
- (ب) تتطور الضغوط حين تدخل المحسوبة الاسرية فـسـى الاختيار للعمل والادارة هذه الضغوط دائما تكمن في متطلبات الترشيح الاقتصادي على أية حال هذا التدخل و الذي يكون ملحا خاصة على المستويات الادارية . وفي بعض الحالات (مثل اليابـان) الارتباطات الاسرية تستمر في كونها القاعدة الاساسية لاختيار العمل .
- (ج) وبضعف التحكم المباشر لكبار وقرابة النسب على الاسرة الصغيرة ، وهذا يبين في مصطلحات بنائية التباين للأسرة الصغيرة عن الأسرة الممتدة .
- (د) احد جوانب فقدان هذا التحكم هو نمو الاختيار الشخصي والحب كمقياس اخرى للغرام و الزواج ، ونتيجة لذلك فان الزواج ، الذي كان يرتبط عن طريقة للكبار والقرابة الممتدة ، لا يكون له أهمية تذكر .
- (هـ) واحد الدعائم لهذا المركب من العمليات هو تغير مكانة المرأة التي اصبحت اقل تبعية اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا لزوجها عما كانت عليه فـسـى الظروف المبكرة وغالبا ما يصاب هذه التطورات ظهور حركات نسائية

وبهذه الطرف فان التباين البنائى يفوض النمماذج
القديمة للتكامل فى المجتمع .

فالمضوابط على الاسرة الممتدة و القرية تبدأ فى
التحليل فى الوضع الاجتماعى الواسن والمعتقد الذى
يتضمن التباين ، وهذا يخلق المشاكل الحديدة يسبب
هذا الاهمال المتزايد للاشكال التكاملية القديمة، وسوف
نبحث الان عن ظهور اشكال حديدة للتباين .

(٣) تباين الانساق الدينية

أن انساق الدين والمعتقدات القومية تتنوع فى
تأثيرها على التنمية الاقتصادية فربما تحمل مشيراً
وعقبة . ومنطق التباين يسمح بالتقصى لمعرفة هذه
الاثار المتناقضة .

فى المراحل الاولى للتنمية على سبيل المثال،
فان كثير من الولاءات التقليدية يجب أن تقتطع ، من
أجل اقامة البيئة الاجتماعية الاكثر تبايناً ، ولان هذه
الالتزامات القائمة ، وطرق التكامل لها جذورها العميقة
فى تنظيم المجتمع التقليدى ، فانه دائماً التزام قيمى
يتميز بالعمومية والقوة الشديدة ، حتى يستطيع ان ينفصل
الفرد من هذه الالتزامات التقليدية .

تعطى هذه الدفعة :

والثلاث انساق لها أقصى التزام و الذى من أجلها
قد يتطلب و تدبر الكثير من التفضيات . ونفس النجاح
لهذه الانساق القيمة نفسه ، على أية حال ، هو الذى
ينتج الاوضاع لضعفهم .

و فى عبارة مميزة لاحظ فيبر أنه ببداية القرن
العشرين عندما أخذ النظام الرأسمالى صورة عالية من
التطور فان الرأسمالية لم تعد بحاجة الى الدافعية
الناتحة عن الزهد البرتستانى فالرأسمالية بحكم
غزوها لمعظم أرجاء الغربى فقد اقامت لنفسها قاعدة
نظامية ملبة - نسق قيمى علما فى مؤسس على فكرتها
من الترشيذ الاقتصادى .

هذه القيم للاقتصادية العلمانية لم تعد فى حاجة
الى التبرير الدينى الذى كان يتطلب فى الايام الاولى
الثورة الاقتصادية .

ولهم قيم مستقلة مثل الترشيذ الاقتصادى فان هذا
يشكل علمانية القيم الدينية . وفى هذه العملية فان
الاشكال التنظيمية الاخرى مثل الاقتصادى ، والسياسى والعلمى
... الخ ، أصبحت مؤسسة على قاعدة مستقلة . و القيم
الجارية لهذه الاشكال لم تعد بعد معدلة مباشرة

بالاتقادات الدينية ولكن بالترشيدات المستقلة .

وبمجرد ان تحل هذه الترشيدات محل التمديدات الدينية فى هذه الاشكال فان ذلك يودى الى حدوث العلمانية

وبالمشابهة ، انساق القومية ، والانساق القبيصة ،
تمر بعملية علمانية كلما زاد التباين فيتحرك المجتمع
نحو تنظيم اجتماعى اكثر تعقيدا ، فان القومية المنتشرة
تعطى مجالا لانساق الرشادة اكثر استقلالا . والاتحاد
السوفيتى ، على سبيل المثال ، كلما نما بناءه الاجتماعى
وأصبح أكثر تباينا فان هذا سوف يودى الى ادخال
مكانيزمات سوقية مستقلة ، مثل البحث الاجتماعى العلمى
الحرفى ، وهكذا .

اكثـر من ذلك ، هذه المقايى ليست معدقة مباشرة
من انتماؤها للقيم القومية او الشيوعية ، هكذا فـسان
العنصر المتناقض فى دور القيم الدينية او الوطنية
كالاتى : طالما أنهما يشجعان على تفتيت الانماط القديمة
قائما بذلك يحثان على التنمية الاقتصادية ، وطالما
أنهما يقومان نتيحة العلمانية التى لحقتهم فان هذه
القيم نفسها تصبح عائق أمام التقدم الاقتصادى والتغيير
البنائى .

(٤) التباين فى انساق التمايز

ان الاشكال الجمعية للتنقل (فى مقابل التنقل الفردى) نموذجيا مصاحبة بأنساق التمايز . و كثير من المجتمعات المتخلفة تتميز بأنساق مختلة للتمايز ومطابقة مع أشكال جمعية للتنقل . اكثر من ذلك فبحث الأوضاع الخاصة بالتنمية ، فان التباين البنائى يشمل على تغير فى هذه الخصائص .

(١) مقاييس تقييمية أخرى تتطفر على الأشخاص المعنيين ، على سبيل المثال ، ملاحظه " ماكين ميريت فى القرية باربل فى الهند " الثروة الشخصية التاثير الاخلاقى قد قامت التشكيل النظامى و الطبقي التقليدى لنوع الجماعات واصبحت قواعد فعالة للتنميف .

وفقدان هذه القواعد الجديدة للتنميف ، لم يعد بعد اتصال واضح بأى نسق شامل للجماعات التضامنية الواسعة ، فالاحكام يجب ان تكون فى ضوء الخصائص الخاصة بالفرد ، او الوحدات الاسرية ، هذه الفردية للاحكام تؤدى الى اختلافات كبرى "

ولاتعتقد الجماعات الطبقية والعنصرية والتجمعات الدينية و التقليدية اهميتها كلية خلال فترات التنمية

لما سوف ترى حاليا ان هذه الجماعات ربما تزداد فسي
خفية مثل جماعات المصلحة السياسية او الجماعات
المرجعية للواء المنتشر او اللواء السائد .

على أية حال ، كلما اصبحت الاس الجهرية للتمنيف
فان المقاييس المناسبة فانها تصبح اكثر تباينا عمن
المستويات الاقتصادية والسياسية وغيرها .

(٢) ويزداد التنقل الفرد من خلال العزم الوظيفي
وهكذا يبين التباين في الدور الوظيفي لفرد منسـد
تطوره ،بالاضافة فان التنقل الفردي عادة ما يستبدل
بالتنقل الجماعي ، فالافراد الذين لا ينتمون الى طبقات
او قبائل يتنافسون من اجل المستويات العليا فسي
المجتمع . وهذه الظاهرة لتزايد التنقل الفرد تبسـدو
وعلى أنها أحد النتائج العالمية للتمنيع .

على أية حال فان انماط الرموز الطبقية والايولوجية
الطبقية قد تستمر في الاختلاف بين الدول الصناعية .

(٦) التكامل للأنشطة المتباينة

لقد كان من مناهج اهتمامات دور كايم هسسو دور
الميكانيزم التكاملية تحت الظروف الخاصة بنمو اللاتجانس

الاجتماعى . واحد النتائج التابعة لتقسيم العمل
المتزايد (تباين) كما يرى وركيم ، هو تزايد الميكانيزمات
التي يودى الى تناسق و ترسيخ التكامل بين الأفراد
ذو المصالح المتعددة والمتزايدة .

ولقد وجد دور كايم ، هذا التكامل أساسا فى البناء
القانونى ، ولكن يمكننا أيضا أن نجد أنواع متشابهة
للقوى التكاملية فى أماكن أخرى فى المجتمع .

وهكذا فان التباين بمفرده ليس طاف للتحديث
فالتنمية تستمر على أنها بدعية جديدة للتأثير بين
التباين ، (الذى هو الانقسام للمجتمع القائم) والتكامل
(الذى هو يوحد البناءات المتباينة على أساس حديد)

على أية حال ، فانه من المتناقض أن عملية التكامل
نفسها تودى الى مزيد من البناءات المتباينة مثل
اتحادات التجارة والمنظمات ، الأحزاب السياسية ، جهاز
الدولة سريع النمو . وهنا نوضح هذه العملية المركبة
للتكامل فى العديد من الاشكال النظامية .

(١) الاقتصاد والأسرة

فى ظل النوع البسيط من النظم الاقتصادية والزراعات

الاساسية أو الصناعات المنزلية ، فان التباين يكون محددًا بين الادوار الاقتصادية و الادوار الاسرية فالكل يقطن في البناء القرايى . فتكامل هذه الانشطة المنقسمة و الغير متخصصة أيضا تستند على ابنية الاسرة المحلية والمجتمع المحلى والتقاليد الدينية التى تقوى ككل منهما .

و فى الظروف الخاصة بالتباين نجد أن الوضع الاجتماعى الخاص بالانتاج ينفصل عن ذلك الخاص بالاستهلاك ، والادوار الانتاجية لافراد الاسرة لتفعل جغرافيا وزمنيا وبنائيا عن الادوار الاسرية المتميزة .

هذه التباينات ،تخلق بسرعة مشاكل تكاملية مثل كيف تنتقل المعلومات الخاصة بفرض العمل للعمال؟ كيف تكامل اهتمامات الاسر باهتمامات المنشآت ،كيف يمكن حماية الاسر من التفضعات السوقية ؟ بينما تقابل مثل هذه الضروريات التكاملية مثل وكلاء اختيار العمال والاتحادات العمالية ،تنظيم الحكومة للعمل التخصصى والترتيبات الدعاية ،العلاج ،الجمعيات التعاونية ،الانظمة الادخارية ،كل هذا يتضمن وكلاء يتخصصون فى التكامل.

(٢) المجتمع المحلى

لوحثت الصناعة فى القرن فقط ، أو لوبنيت القسرى
 حول المشروعات الصناعية فان كثير من الروابط بين المجتمع
 المحلى والقراية تستمر تحتل الظروف الصناعية والحضرية
 على أية حال دائما تخلق هامشية اكثر ونتيجة لهـنـسـبـهـ
 الهامشية نجد معوض للمنظمات التطوعية مثل الكنائس
 والمعابد والمجلات وجماعات المساعدات المتبادلة الخ.

وفى بعض حالات هذا النمو لهذه التجمعات التكاملية
 وربما ينحصر ذلك بسبب حركة الجذور والمد للعمـال
 المهاجرين الذين يأتون للمدينة لتحقيق تمايزهم
 ويعولون للقرية لتحقيق تكاملهم . وفى المدن انفسهم
 كان المعيار الاعلى للمشاركة ربما تكون القبلية العامة
 او الطريقة أو القرية . ولكن هذا المعيار قد تضاعف
 اختلف بالتدرج امام جمعيات وظيفية قائمة على مصلحة
 اقتصادية او سياسية .

(٣) البناء السياسى :

فى هذا فى حالة ما قبل التحديث ، فان التكامل
 السياسى يكون متداخلا مع الوضع القرايى ، فالعضوية
 القبلية والتحكم فى الارض او التحكم فى المجهـول
 والاشكال السياسية تتضمن الزعماء ، الملون ، هيئة الكبار
 كبار فلاك الارض كبار السحرة الكهنة ... الخ .

السياسة في افريقيا والتي يمكن أن تصنف حسب درجة
تباينهم عن الانساب القرابية :-

(أ) مجتمعات صغيرة ، والتي فيها اكبر وحدة سياسية
لأنها تضم فقط اللذين يتحدثون عن طريق القرابية
وهكذا فالسلطة السياسية متداخلة مع العلاقات
القرابية .

(ب) المجتمعات التي يكون فيها الاطار السياسى ، هو
الاساسى التكاملى لعدد من الانساب القرابية .

(ج) المجتمعات التي بها تنظيم ادارى وله طبيعة رسمية

هذه الانساق تخطط نحو تباين اكثر ، كلما زاد نمو
السكان وتزايد اللاتجانس الاقتصادي ، والثقافى ، وفلسفى
المجتمعات الافريقية المستعمرة أو حديثة التحرر نجد
أن الانساق السياسية تتطور مع ظهور الاحزاب والمجالس
و الجماعات الضاغطة و الانظمة البرلمانية .

و أحيانا فان هذا التكامل السياسى الواضح مثل
تكامل المجتمع المحلى قد يكون مؤسس على امتداد او تعديل
لل اساس التكامل القديم . فلقد بين كليبع هرسون علسى
سبيل المثال ، ان التطورات الجديدة فى الهند قد غيـر
من أهمية الطريقة من أمداد القرية التقليدية للاسرة

الممتدة " الى المخالفة التعليمية لا قارب الوحيدات
المحلية " .

هذه الامثلة توضع كيف ان التباين في المجتمع يعطى
بشكل التكامل والبناءات التكاملية الناتجة وتوازن
وتثبيت على النجاح المتنوع - البناء الاجتماعي الذي
تهده قوى التباين بالتفتيت ، وفي كثير من الحالات
فالمؤسسات التكاملية والاحزاب تمر ومرحلة عدم تباين
هائلة ، والاتحادات العمالية تنقلب لتكوين احزاب سياسية
وقومية والطرق الدينية تصبح جماعات سياسية وانديسة
كرة القدم تصبح فرق دينية وهكذا .

والفيضان الناتج يشير الحاجات الملحة لاعادة
التكامل تحت ظروف تباين سريعة وشادة وعمليات مفككة
وهذه الاستجابة الاولى غالباً ما تكون نوعاً من التعيسر
و المحاولة والخطأ في الحال لكثير من أنواع التكامل .

لقد أخذنا بعض النتائج البنائية للتقدم التكنولوجي
وتجسير الزراعة والتحضروالتصنيع ولقد طلبنا هذه النتائج
بلغة التباين و التكامل ويجب ان نتذكر ان التغييرات
البنائية ليست وظيفة بسيطة للتصنيع بمفرده فبعض
التغيرات البنائية بعيدة التأثير قد حدث في المجتمعات

التي نادرا ما جريت بدابات التنمية .

على سبيل المثال الاستعمار أو أشكال متعلّقة بالسيطرة الاقتصادية لم تخلق فقط تباين مكثف للمحاصيل النقدية وعمال الاجر ، ولكن أيضا أدت الى التضخم العالمي في اسعار البضائع ، ومن ثم فان الكثير من التغيرات البنائية التي وضناها وكثير من الاضطرابات الاجتماعية تميزا لمجتمعات التي مازالت تكنولوجيا في مرحلة ما قبل التنمية .

(٧) التوافق في التباين والتكامل - الاضطرابات الاجتماعية تبدو التغيرات البنائية المعالجة للتنمية الاقتصادية مفككة للنظام الاجتماعي لاسباب الآتية :

(١) يتطلب التباين خلق أنشطة جديدة ومعايير وجزاءات تفوذية مكانة سياسية وهيئة قائمة على الوظيفة وهكذا .

هذه الأنشطة تتعارض دائما مع النماذج القديمة للفعل الاجتماعي والتي عادة مطبوعة بانساق تقليدية للدين والقبلية والقرابة ، وهذه المستويات التقليدية هي من أهم المعوقات الصغيرة للتحديث و عندما تتهدد فان ذلك يؤدي الى ظهور عدم رضى خطير و معارضة .

(٢) التغير البنائى قبل كل شىء يكون غير متساوى ففى
فى فترات التنمية ، وفى المجتمعات المستعمرة على
سبيل المثال ، فالقوى الاوربية عادة تطور الاطراف
الاقتصادية والسياسية والتعليمية ولكنها ففى آن
واحد تشجع أو تعارض التقليدية فى الانساق التقليدية
للدين والطبقة والاسرة .

ان المشكلة الاساسية فى هذه المجتمعات
المستعمرة ، كانت التوقعات ان السكان الاهليين
قد يقبلون أوضاع نظامية معينة جديدة وقد
يؤدون من خلالهم أدوار متنوعة خاصة الادوار الاقتصادية
و الادارية بينما فى نفس الوقت قد يرفضون بعض
المميزات الاساسية المتعلقة بهذه الاوضاع .

انه كان يتوقع منهم العمل على أساس
من نسق الواقعية المستمد من بناء اجتماعى متخلف
وهو الذى تحاول القوى الاستعمارية والحكومات
الموظفين ان يجعلوه يستمر . وتحت الظروف الغير
استعمارية للتنمية فانه قد تظهر توقعات مماثلة .

فى الاقتصاد نفسه فان التصنيع السريع لايفى
كيف تناسق مع اجزاء البناء الاقتصادى القائـم ،
وفى كل ارجاء المجتمع فان التباين يتسبب بالتغيرات
الزراعية والصناعية والحضرية دائما تتحرك فى علاقة

التأرجح مع التكامل .

و هذين النوعين من القوى تتبع باستمرار تخلفات واختناقات كلما زادت سرعة إيقاف التحديث كلما كانت التوقعات أكثر حدة .

(٢) وعدم التزام الشخص الناتج عن هذه التوقعات أحيانا يزداد شدة بالمجالات التي تحاول التغلب عليها . وبعض التوقعات قد تختفى الى حد ما بدراسة الأجهزة التكاملية الجديدة مثل الاتحادات المنظمة ، النوادي التنظيمات الحكومية وهذه التحديدات دائما ما تعرض بالمعامل الراسخة التقليدية وذلك لان الأشكال الجديدة للتكامل تتنافس مع الأشكال القديمة أى الانساق الغير متباينة للتقادم ، والنتيجة هو ثلاث طرق " لشد الحبل " بين القوى التقليدية ...

قوى التمايز والقوى الجديدة للتكامل هذه الأوضاع تخلق بالضرورة امكانيات غير محدودة لتشكيل الجماعات المقصودة .

و الاستجابات التقليدية لهذه التوقعات هو القلق العدواني ، الوهم وهذه الاستجابات عندما تصبح جماعية تتبلو في حركات اجتماعية متنوعة الهياج المسمى والعنف

السياسى ، والقومية والثروة والتخريب السرى الخ .

وهناك دلالة ظاهريا يمكن قبولها بالرغم من أنها غير مقتنعة كلية ان الذين ينتمون الى هذه الحركات هم الذين يعانون بشدة من الام التنقلات الناتجة عن التغير البنائى على سبيل المثال :

(تظهر القومية كقوى ثابتة فى الجنوب الشرقى لاسيما فى الوقت الذى يجبر فيه الفلاحون لاعطاء مزارع الاساسيات لزراعة الحبوب النقدية أو عندما (مثل هافنانا المستعمرة) تنتعى مزارع الاساسيات لاعطاء الاساسيات وادخال الاقتصاد النقدى وطريقة اهمال القرية كوحدة للحياة يصاحب هذه التنمية و اخيرا اقامة الفترة الخاصة الاستعمار الاقتصادى . لم يتكاملوا مع النظام الاجتماعى الجديد .

و كثير من انساق الاعتقاد المصاحبة لهذه الحركات تحاول تخيل التكامل السريع والشامل للمجتمع .

و فى كثير من المجالات تكون الاعتقادات متفيسرة بالانفعال الشديد و غير مهمة بالسياسيات الواقعية و فى الحركات القومية فى المستعمرات .

وعلى سبيل المثال فالرموز السياسية تميل الى تطور قيم جديدة ومطلقة وعامة وولاء اساس اكثر من انتمائها للموضوعات السياسية الجارية في المجتمع المستقصر. اكثر من هذا فان الانساق الاعتقادية تعكس التناقض الوجداني الناتج من الصراع بين التقليدية والتحديث ويتعاقب القوميون في تبخيفهم للاجانب الشديد.

وهم ينبئون انهم سوف يفلتقون الغرب في المستقبل وانهم في نفس الوقت يمتلكون القيم الحقيقية للحضارة القديمة وهم في نفس الوقت ينادون بمبادئ هيراكليط في التنظيم الاجتماعي وتوجد الايديولوجيا القومية والمرتبطة هذه الاتجاهات المتعارضة في المجتمع رمزا واحد ولو أن هذه الايديولوجيات ناجحة ،فانها غالباً ما تستخدم كوسيلة لمزيد من التنمية الاقتصادية .

و ليست كل حالات التنمية تؤدي الى ظهور حركات قومية تتميز بالعنف او الحركات الاجتماعية الاخرى اكثر من ذلك ومن ماظهر هذه الحركات فانا تأخذ عدة أشكال مختلفة .

و العوامل الاتية تبدو على انها اكثر مما في الأصل و شكل الاضطرابات الاجتماعية :-

(١) المجال واهميته للارتباطات الاجتماعية التي تنشأ من التغيرات البنائية فكما عظم ايقاع هذه التغيرات كلما زاد هذه المشاكل التمارضية التي يواجهها المجتمع .

(٢) التعقيد البنائي للمجتمع في الوقت الذي تبدأ فيه التنمية وفي المجتمعات الأقل تطورا عندما يكون لغة السياسة هي لغة الدين ،في نفس الوقت فان الحركات المعارضة فانه قليلا و كثيرا تأخذ بسرعة على أنها هيئة دينية ففي أفريقيا ،على سبيل المثال ،فان الحركات المثالية الرئيسية يبدو كأن لها نسبيا مدى اكبر في الاقاليم نمووا بينما الحركات الاكثر علمانية السياسية ،مثل اتحاد التجارة والحركات الاتحادية وحزب الاضطرابات وقد يمثل للتجمع في المناطق الاكثر نموا وتزداد علمانية والاعتراض كلما زادت خطى التنمية والتباين .

(٣) نفاد الجماعات القلة الى المجموعات المؤثرة في السياسة الاجتماعية ولو أن تكون نسبيا سليمة وعادية ،ولو أن هذه النفاد قد عرق بسبب انعزال هذه الجماعات او عند السلطات الحاكمة فان المطالبة بالاصلاح تميل لان تأخذ اشكالا اكثر عنفا ومثالية و غرابية .

(أ) لم نحاول ان تهتم بالمحددات الخاصة بالتنمية الاقتصادية بنفسها وفي الحقيقة فمناخ التباين التكامل، والاضطرابات الاجتماعية أخذ كمعطى كمحاولة للنمو اقتصاديا . هذه القوى الثلاث على أية حال تحدد مجرى التنمية منذ بدايتها .

(ب) الهدف الشرح لقد قدمنا المقاولات الثلاثة في نظام خاص : التمايز التكامل ، الاضطرابات الاجتماعية ولايعنى هذا ان ندعى ان احد منهم يدعى اسبقية عملية في تحليل التغير الاجتماعى . وعلى العكس فهذه العقول الثلاثة تشكل تفاعل . فالاضطرابات على سبيل المثال قد تنشأ من الفعل المتسبب من التباين البنائى ، ولكن هذه الاضطرابات نفسها ربما تشكل مجرى العمليات المستقبلية للتباين ، وبالمثل التطورات التكاملية ربما تصبح فى حركة بواسطة التباين ولكن بدورهم قد يبدو خطوط جديدة للتباين .

(ج) وبالرغم من أن قوى التباين والتكامل والاضطرابات متصلة ببعضها فى الواقع يحب الايفلق النظام الذى يتكون من العلاقات بين هذه القوى الثلاث . فالتباين قد يظهر من مصادر غير التنمية الاقتصادية ومتطلبات التكامل قد تظهر من أوضاع غير التباين ، ومصادر الاضطرابات الاجتماعية ليست مستنفذة بالفعل بين التباين والتكامل .

(د) فخاصبة " الكل في نفس الوقت " للتحول من المجتمعات
 الاقل تباينا الى المجتمعات الاكثر تباينا بحسب
 الا يغالى قيمها . وامبريقيا فان العملية تتطور
 تدريجيا و تؤثر على البناء الاجتماعي انتقائيا
 والتاكيد على مختلف الترتيبات لنصف الطريق
 و التوفقات خلال هذا الفعل خلق الذي بين البطيء
 و الاختلال .

(٨) أسس بنائية لدور الحكومة

يمكننا في نهاية هذا الفصل ان تقدم ملاحظة سياسية
 موجهة ، فالكثير قد تطلب وجود حكومة قوية ومركزية
 في المجتمعات النامية بسرعة فالتخطيط و النشاط
 الحكومي متطلبان ، على سبيل المثال لتوجيه الادخار
 والاستثمار ؟ و تنظيم الحوافز و تشجيع المشروعات المقاولية
 والتحكم في التجارة والاسعار وهكذا .

ويمكن اضافة لهذه المتطلبات بعض الاعتبارات التي
 تظهر من تحليل التغير البنائي في فترات التنمية
 السريعة .

(١) البناءات النظامية غير المتباينة ، غالبا ما
 تكون العوائق الاجتماعية الاساسية للتنمية . فلقد
 يرفض الافراد العمل بالاحر بحسب الارتباطات التقليدية

للقرابة او القرية أو للقبيلة .

وثانيا : فان نوعا معيناً من الضغط السياسى قد يتطلب ليساعد الفرد للتخلص من هذه الارتباطات ، وبطبيعة الامر فان الحاجة لمثل هذه الضغوط تتزايد بحيث يعدل التنمية المطلوب .

(٢) وعملية التباين نفسها هى التى تخلق هذه الظروف التى تتطلب نوعاً اكبر وأكثر من الإدارة السياسية ، وحجة أخرى لاهمية الحكومة التى فى فترات التنمية السريعة والغير متوازنة يكمن فى الحاجة للتهيئة نحو التمايز الثقافى والاقتصادى والاجتماعى ، والتحكم فى الانعكاسات السياسية التى تظهر من التحول الدائم لتوزيع القوة و التى تصاحب الاعادة المكثفة للتنظيم الاجتماعى .

(٣) القابلية الظاهرة لفترات التنمية المبكرة للاندفاع للمتقسامات - المتفجرة والتى تخلق مشاكل سياسية حاسية لقادة الدول النامية . ماهو نوع الحكومة الذى يكون له فاعلية فى مواجهة هذه التفشيات ؟....

أولا : سوف يزيد هؤلاء القادة فاعليتهم بالالتزام العلنى والضمنى للمثالية والشعور القومى ، هذا الالتزام يعمل كأداة قوية لتحقيق ثلاثة اهداف رئيسية هى :

- (أ) زيادة ادعائهم للشرعية بالاخذ على عاتقهم رسالة خلق دولة الشعب .
- (ب) زيادة تضحيات صعبة مماثلة من الشعب السدي قد يلزم للتنمية سوريا ، ولكنه يقاوم التفتيش المستمر للطرق التقليدية .
- (ج) استخدام ادعائهم للسلطة للقضاء على الاعتراضات ومنع الرموز العامة مثل الشيوعية من الانتشار لكل اشكال النظم الخاصة .
- هؤلاء القادة السياسيين أنفسهم ، لايجب على أية حال ، ان تاخذ حماسهم دلادعائهم للسلطة حرفياً وشكليا متمنين الايركنوا الى قوة التزامهم الوطنى لاعمال او خنق هذه الظلم كلية .
- و بهذا فانه يبدو أن هناك مفتاح ايباسي للأستقرار السياسى هو الممارسة للسياسيات المرنة واجهسية الالتزام الراجع للرسالة القومية .

الفصل الثامن

منظور علم الاجتماع للتنمية *

يشكل الواقع الاجتماعى بأبعاده التاريخية، وبقضاياها ومشاكله، ميدان علوم المجتمع، ومداخلها ويحدد فلسفى نفس الوقت منظوراتها . وبغض النظر عن اختلاف تصورات هذه العلوم واهتماماتنا وتفسيراتها، فإنها تسعى إلى اكتشاف الحقيقة، والارتقاء بمستوى كفاءة أدوات البحث واختيار النظرية و تطويرها وتدعيم قدرتها على الرؤية المستقبلية، من خلال " موقف تقييمى معين ينبع من إطار ايديولوجى يتسم بالخمود او بالمرونة، ويحدد طبيعة الرعى بأهداف المجتمع العليا، وطابع الانتماء الى حركة التاريخ ومسيرة الحضارة وينبنى على ذلك، ان موضوعية البحث فى المجتمع من اى متناول او مدخل، ومن خلال اى منظور، لايتعارض مع الالتزام المنهجى العالم كباحث او مع الخيال المنبعث من تذوق الحقيقة او مع النقد الاجتماعى الملهم للتطور الخلاق، أو مع الدور الذى تفرضه ايجابية المواطنة . ولعل هذا هو الذى جعل كثير من دارسى الانسان والمجتمع يعتقدون، أن أحد المعايير نجاح العلم فى تنمية المعرفة، هو اسهامه الايجابى المتقدم فى تمكين الانسان من السيطرة على مشاكله وتحقيق تطلعاته وبناء عالم أفضل .

* د. محمد عاطف غيث، الاقتصاد و المجتمع . الاسكندرية دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥.

واذا كان علم الاجتماع يسعى الى اقامة بناء نظري متكامل منطقيا و تقديم صياغات تنطوي على قضايا قابلة للتحقيق الامبيرى، باستخدام مناهج اكثر ضبطا و أدوات أقدر على استخلاص ابعاد الواقع فان القيمة المعرفية لما توصل اليه نتائج، تنطوي على أبعد من سلامة المنهج او الشبكة المنطقية او كفاءة تكتيكات البحث بوجه عام، وكذلك على أبعد من اضافتها الى تيار المعرفة تاريخيا، لأن علم الاجتماع بل و كل علوم المجتمع الاخرى ارتهن بمواقف ايديولوجية تتناقض اشد التناقض انعكست بوجه خاص على تصور مشاكل المجتمع وانتفاء بعضها للدراسة ومعالجتها بحثا وتحليلا واستنتاجا ولعل ميدان التنمية بوجه عام، يكشف عن هذا التناقض سواء في التصور العام او في تحديد المداخل والمنشورات، او في طبيعة العمل من اجل انشاء البرامج من خلال خطط طبيعية مركزية او محلية مما أصبح مألوفنا الان في التراث العالمي للعلوم المجتمع.

ان الاهتمام بالتنمية او التحديث، لم يعد قضية تشغل رجال الصناعة او الادارة او مخططي السياسة العامة او قادة المجتمعات على اختلاف منطلقاتهم الايديولوجية بل أصبح يمثل ميدانا جديدا يتعاطم شأنه في علم الاجتماع

والعلوم الاجتماعية الاخرى ، اما لانه الامتداد الطبيعى لدراسات التغير الاجتماعى و الثقافى او لانه يثير من الناحية العامة قضايا عديدة تتعلق بتجارب اجتماعية حية فى مسيرتها بكل ماتنطوى عليه من دينامية ، وبكسل ماتطرحه من مشاكل ، للتغلب على التخلف من خلال توجيه النمو فى اتجاه أهداف مضبوطة ومحددة تترجم عن تطلعات المجتمعات النامية للتقدم . ولهذا ، أصبح مألوفنا الان أن يؤكد علماء الاجتماع ، أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية قضية كبرى من قضايا هذا العصر فرغتها ظروف التقدم العلمى و التكنولوجيا ، وأوجبتها مسئولية القيادات المختلفة فى المختلفة عن وضع الانسان فيه فى موقع ملائم من حركة التقدم الحضارى العالمى وحتمتها ما هو مطروح تاريخيا من مشاكل التخلف ومعوقات النمو وما يظهر بالضرورة من مشاكل التنمية ذاتها .

ولقد أصبح من المعلم به ، أن قضية التنمية قضية علم ، وقضية سياسة فى نفس الوقت ولم يعد من المقبول ان يتخلف العلم انتظارا لنتائج التحارب كذلك لم يعد من المقبول ان تجرب السياسة او تخطط فى غيبة العلم هذا ففلا عن أن التحريب فى التنمية و البحث العلمى لها لاينبغى ان يسيرا فى خطين متوازيين ، بل انه وفقا لما هو متراكم من حصيلة التجريب على المستوى المحلى والعالمى

فأنهما يجب ان يتفاعلا على مستويات متعددة حتى ينمـسو
التجريب فى اطار من التقييم المستمر ،وبارشاد دائـم
من نتائج الدراسات العلمية التى يمكن ترحمتها عمليا .

ملاحظات مبدئية

(١) ان قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى
المجتمعات النامية قضية علم ومـير ولهذا لايجب أن
التردد فى القول ،بأن تبنى استراتيجيات للتنمية ،ثبت
نجاحها نسبيا فى مجتمعات متقدمة أو نامية ،تختلف
تاريخيا وظروفا عن مجتمعا أدى الى تعقيدات ومـعوقات
بعثت العائد الاجتماعى المتوقع من محـلة الاستثمارات
المادية والبشرية والفنية ،و خلق حالة من التفكك انبثق
منها عدد من المشاكل مما تاكد معه ان دراسة علمية
لتربية التنمية و مناخها وترجمة نتائجها لقـيم فى صنع
سياسة التنمية مطلب جوهري واستثمار حيوى لضبط عمليات
التنمية وتقليل فاقدتها .

(٢) ان الاخذ بسياسة الاسراع بالتصنيع ،باعتبارها
المنطلق الاول وربما الوحيد لتحقيق التنمية ،تسبب فى
احداث فجوات فى بناء المجتمع ،والتواء فى مسالك النمو
المتوازن لجوانب الحياة المجتمعية ككل . ان أحدا لاينكر
أهمية التنمية الاقتصادية وخطورتها معـويتها ،ولكن

تصورها كأستراتيجية " منعزلة " هو الذى أدى إلى
اغفال التنمية الاجتماعية وأهميتها فى نجاح وتدعيم
النمو الاقتصادى ، غنى عن البيان أن الاستثمار فى ميدان
الانتاج الزراعى و الأنشطة المعاونة له ، يزال و سيقبل
يمثل جانبا له خطره فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية
لمجتمعنا ، ومقياسا لنجاح الايديولوجية التى تنبع منها
كل مخططات التنمية . ولهذا فان دراسة لتلك الموضوعات
وتوجيهها معاجبا بناء على نتائجها لسياسة التنمية
يعتبر من أهم ضمانات نجاح التنمية واستمرارها تبين
ودون الدخول فى التفاصيل - أنه بعد ربع قرن او يزيد
من التجريب فى ميدان التنير و التنمية ، أن قضية تخلف
مجتمعنا لاتزال مطروحة ان لم تكن قد تقاومت ولهذا يجب
أن تتجنب الارتجال والسطحية و التعامل الذى غشية
الجهل بحقيقة المجتمع عن طريق الدراسة العلمية الموجهة
ايدولوجيا ، لامكان الوصول الى الاطار الذى يمكن أن
تتحرك من خلاله البرامج المتكاملة للتنمية تلك التى يجب
الا تنعزل او تنزلق ابتعادا من التخطيط الشامل على
المستوى القومى ، وهذا لا يمنع بالطبع وفقا للاصول المربعة
علميا فى التخطيط من تحريك امكانيات التنمية الذاتية
على مستوى انماط المجتمعات المحلية .

(٤) ان التجارب التى خاضتها مجتمعات غيسر مجتمعا ، ولكنها شبيهة به من عدة جوانب ، يمكن أن تشكل بدراستها وتقييمها ، وبالإضافة الى ظروف مجتمعا التاريخية والموضوعية ، اطارا او نموذجا او تعطينا مؤشرات تقودنا الى التصور العلمى المناسب ، وترسم اجراءات مواجهتها سياسة من خلال برمجة عالية الدقة ، لما هو ممكن او ما هو متاح فى حدود مضبوطة نسبيا للتوقف والاولويات .

(٥) من المسلم به علميا الآن على الاقل ، ان التنمية هي التحريك العلمى المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال ايدىولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها ، الى حالة مرغوب الوصول اليها . وهذا يعنى ان عملية التنمية تستهدف تغيرا اساسيا فى البناء الاجتماعى ، بما يتضمنه من تنظيمات مختلفة الاهداف وتعديلا فى الادوار و المراكز ، وتحريك الامكانيات الاقتصادية بعد تحديدها وموازنتها الى جانب العمل على تغير الموجهات الفكرية والقيمية وبناء القوة ، تلك التى تعوق التجديدات ، والاهتمامات الجديدة .

هذا وينظر علم الاجتماع الى التنمية من خلال اطار
يتضمن المفاهيم والاتجاهات التالية .

- (١) تهدف التنمية الى استشارة مجموعة من عمليات التغيير المخطط و هي لذلك ترتبط ارتباطا وثيقا بالتغيير من حيث اتجاهات وشدته وعمقه وبأهداف المجتمع النابعة من أيديولوجية تمنع شكل النظام الاجتماعي والاقتصادي وبطبيعة المشاكل القائمة وتوفر الامكانيات المتعددة و الانواع القادرة على مواجهتها وبمستوى الطموح المتمثل في تطلع واقعي مستند الى الادارة لتنمية ايجابية واضحة .
- (٢) تتطلب نظرة علم الاجتماع للتنمية ،تحقيق الفهم المتعمق لعدد من الموضوعات مثل التاريخ والتنظيم الاجتماعي و الاقتصادي و التدرج الطبقي الاجتماعي و انساق الأنشطة المختلفة وأدوار الناس ومراكزهم وروابط السلوك والموجهات القيمية وقضايا عديدة ي طرحها علم الاجتماع السياسي ،ولهذا لايهتم المدخل السوسيولوجي بالعمليات التنموية في حد ذاتها . وانما يهتم أكثر بالتنمية البشرية من خلال تغيير ملامح وهادف لابعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية والصحية والنفسية .
- (٣) يعتقد علماء الاجتماع ان منظورهم يمكن ان يحقق تكامل التناول الصحيح للتنمية ويظهر قصور المداخل الاقتصادية والتربوية والعمرائية والارشادية كسبل

على حده ،ذلك لان التنمية الاقتصادية اذا كانت مطلبا
 اول او مبدى لمساندة التنمية الشاملة فانها
 اى التنمية الاقتصادية تعتمد على عدد من المتغيرات
 ذات الطبيعة الاجتماعية مثل الاتجاه نحو التجديد
 و استعداد لاستخدام و تطبيق نتائج العلوم
 الاجتماعية والطبيعية،وتبلور قيم الرفاهية فـسـسـن
 حياة الجماهير فى نفس الوقت الذى يسعون فيه مسـن
 أجل التقدم المادى .

(٤) ترتبط التنمية من حيث أهدافها وتصوراتها وعملياتها
 بالاطار الايديولوجى للمجتمع و ظهر ذلك بوضوح من
 الاتجاه العام الذى تنطلق منه نظريات التفيسر
 الاجتماعى ،ولهذا يمكن ان نبرز ثلاثة اتجاهات
 ذات طابع ايديولوجى تسيطر على طبيعة التنمية
 فى عالم اليوم .

الاتجاه المحافظ : الذى يرفض البعد التاريخى
 فى دراسة الواقع ومن ثم لايربط ربطا واضحا بين النمو
 الاقتصادى والتنظيم الاجتماعى ،ويرتبط بهذا الاتجاه
 المتطور البراجمانى الذى يرفض التحايل الديالكتيكى
 للواقع الاجتماعى التاريخى ويرى ان الواقع الاجتماعى
 النـمـكـن هو المواقع القائم والاتجاه الوضعى الذى يسرى
 انصاره ان التنمية يمكن ان تتحقق من خلال تعديلات وظيفية

دون مساس بتكامل النسق القائم واستمراريته . والاتجاه الماركسي الذي ينطلق من تمورات مختلفة تقوم أساسا على تغيير الأساس المادي للمجتمع مع ما يستتبع ذلك من تغيرات مصاحبة في نظم المجتمع . وبالتالي يكون طريق التنمية ، هو التغيير الشامل لبناء المجتمع الذي تفرضه حتمية التاريخ .

(٥) وينبنى على الاتجاهات السابقة ، تصور الاستراتيجية الملائمة لتحقيق التنمية ويمكن ان نحصر أنواعها في أربع الأولى " الاستراتيجية المبيريقية العقلانية " التي تعتمد على رغبة المجتمع المحلي واستجابته والثانية " الاستراتيجية التربوية " التي تعتمد على تغير نسق الفعل من خلال تغيير نسق القيم والمعاني و التمـسـورات والثالثة " استراتيجية القوة " التي تعتمد في تحقيق التنمية على قوة القانون والاحكام السياسية والاقتصادية والإدارية والرابعة " الاستراتيجية الثورية " التي تتطلب التغيير الشامل من خلال فلسفة ترى ان الاصـلاح لايجدى وان الواقع الاجتماعي ليس مؤشرا لطبيعة الوجود الاجتماعي .

(٦) لقد حققت التنمية الاقتصادية تقدما ملحوظا ففى السنوات الاخيرة الا ان التنظيم الاقتصادى فى علاقته بتغير البناء الاجتماعى لم يحظ حتى الان باهتمام واضح ، كما ان هناك اعترافا (تحت تأثير الماركسية) بالتفاعل الحتمى بين التغير الاجتماعى البنائى و بين التنمية الاقتصادية من خلال النظر الى الرأسمالية كنسق اجتماعى اقتصادى ، تبدو العلاقة فيه واضحة بين الطبقات الاجتماعية وتنظيم الانتاج ولهذا فان المطلوب تحديد الاطار والاساليب التى يمكن ان تؤدى الى دفع التنمية الاقتصادية فى خط متواز مع التنمية الاجتماعية .

(٧) هناك نماذج و أفكار عن التنمية تؤخذ عن " الغرب " دون فحص ملائمتها موضوعيا وتاريخيا لمجتمعنا النامى مثال ذلك الربط بين التقدم التكنولوجى فى مجال الانتاج والتنظيم الاقتصادى ، فى غياب فهم متعمق للتاريخ الحضارى الاجتماعى ولهذا يجب ان نختبر مدى صلاحية تطبيق الخبرة الغربية على ظروف البلاد النامية ، التى يشكل القطاع الريفى فيها الجزء الاكبر من المجتمع . كما انه من الملائم بحث الافتراض الذى يزعم ان للتحديث يمكن التوصل اليها عن طريق تبنى التكنولوجيا الغربية والتنظيم

الاقتصادى المصاحب مع ما يترتب على ذلك من تغييرات توافقية تمتد الى البناء الاجتماعى والقيم

(٨) يتصور بعض خبراء التنمية ان التنمية الاقتصادية للمجتمعات النامية مثل مجتمعا ،لابد ان تكون مصاحبة لعدد ،من التحولات الاجتماعية ،او بمعنى آخر ،لاتكون التنمية الاقتصادية ممكنة دون تغيير جوهري فى البناء الاجتماعى يتيح الفرصة لقيام تنظيم اقتصادى انتاجى قادر ولهذا فمن الضرورى ان نتوكل الى فكر واضح حول هذا الموضوع لانه يتعلق بالعمليات والاولويات فى تنفيذ سياسة التنمية .

(٩) يشير الكثيرون من علماء الاجتماع المهتمين بالتنمية ان الاسراع بها وخاصة فى القطاع الريفى وتحقيق اهدافها من خلال خطة قومية شاملة يعتمد على :-
(أ) تغيير الدور الاقتصادى من اعتماده على المكانة الى قيامه على الكفاءة .

(ب) تغيير " تقليدية " العلاقات الاقتصادية الى علاقات تقوم على توازن القيم .

(ج) تغيير نمط الاقتصاد ،من اقتصاد المكانة الى اقتصاد السوق .

(د) انفتاح القرية على المدينة واتاحة فرص التنقل

الاجتماعى

(هـ) زيادة الانتاجية

(و) تحرير البنك الاجتماعى من الرواسب التقليدية

المتخلفة .

(ز) خلق مناخ التجديد والابتكار .

التنمية كمفهوم فى الفكر الاجتماعى

(١) لم تعد التنمية بوجه عام موضوع علم واحد كما ان التنمية الاقتصادية لم تعد ميدانا يحتكر علماء الاقتصاد ، ويظهر ذلك من احساسهم بضرورة التعاون مع غيرهم من العلماء فى ميادين اخرى لتأصيل فهمهم لمنظورهم الاقتصادى و مثل ذلك أن " ابفيريت هاجين " وهو اقتصادى فى الاصل ، يتساءل عن " سبب تخلف بعض البلاد فى الوقت الذى فيه مصادر وموارد المعرفة الفنية وطبيعى ان الاجابة على هذا التساؤل سوف تتضمن ابعادا غير اقتصادية و يعتقد أن هذا افضل واكثر واقعية من حصر الاجابة فى الابعاد الاقتصادية وحدها ، كما يميل الى ذلك حتى اليوم كثير من الباحثين فى التنمية الاقتصادية .

لقد استخدم عدد من الدارسين مفهومى " التنمية " و " التغير " الاجتماعى كأتهمما يشيران الى موضوع واحد على ما فى هذا من خلط واساءة فهم مدلول كل منهما وهلى ذلك يمكننا ان نشير الى ان توينبى وفى دراساته عن كيفية ظهور الحضارات و تدهورها ، وسروكين فى دراسه عن الانساق الثقافيه المتعدده التى تزدهر ثم تندثر ، وماركس فى دراسه عن الانهيارا جدلى للانساق الاقتصادية وظهور انساق اخرى جديدة ، ودراسات كل من باريتو وماكس فيبر عن العنف والسلطة - كانت كلها تفهم احد المفهومين محل الآخر . وعموما يمكن القول ان جميع هؤلاء المؤلفين كانوا دارسين للتغير الاجتماعى وليس للتنمية .

هذا ويحمل مفهوم التنمية معنى اكثر تحديدا من مفهوم التغير الاجتماعى و حدير بالذكر ان التنمية فى معناها الاصلى كانت مرادفة للنمو او الانفتاح على الطاقات والامكانيات الكافية . وعندما تحول المعطلسح من اللغة العادية الى العلوم الاجتماعيه اندرج تحت المدخل التطورى مثله فى ذلك مثل مصطلح " التقدم "

الا ان " التنمية " كمصطلح يستخدم دوليا على نطاق واسع الان لاتشير الى عملية نمو ناقائية ، وانما الى عملية

تغير مقصود تقوم بها سياسات محددة وتشرف على تنفيذها هيئات قومية مسئولة تعاونها هيئات على المستوى المحلى تستهدف ادخال نظم جديدة ، او خلق قوى اجتماعية جديدة مكان القوى الاجتماعية الموجودة بالفعل ، واعادة توجيهها وتنشيطها بطريقة جديدة و تهيئة الظروف المتعددة لهذا الجانب من التغير الاجتماعى الذى يطلق عليه " التنمية " .

و من الخصائص المميزة للتنمية ، انها ليست عملية تطور تدريجى تلقائى حيث انها تتم على اساس التدخل المستمر والمقصور فى المجتمعات ، وتستمر عن طريق هيئات التنمية التى تكون جزءا من بناء الدولة .

هذا ويؤكد المفهوم الاقتصادى للتنمية على سياسة الهيئة المسؤولة عن المعوية سواء على مستوى الدولة او على المستوى العالمى ، التى تهدف الى بناء نظام اقتصادى فى المجتمعات النامية يكون قادرا على انتاج السلع الكافية لتحسين مستويات المعيشة لكافة افراد الشعب . وتعلق القيم المتضمنة فى هذه السياسة أهمية كبرى على تحقيق الرفاهية المادية ، الشرط الضرورى لبناء نسيج افضل ، كما تؤكد معنى العدالة الاجتماعية بهدف التوزيع العادل لهذه الرفاهية على كافة أعضاء المجتمع .

(٢) ان هدف التنمية الاقتصادية يتمثل في اقامة وتدعيم نظام اقتصادى حديد ، قادر في حد ذاته على مستوى اعفاء المجتمع ككل من خلال تطور محدود هو امكان ادارة هذا النوع من الاعتماد ذاتيا . وبناء على ذلك يتحول المفهوم الاقتصادى للتنمية ليستوعب الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في نفس الوقت . فهو اقتصادى بقدر ما يهدف الى زيادة انتاج السلع المادية والخدمات ، والتوصل الى درجة عالية من كفاءة التنظيم وتقسيم العمل . وهو اجتماعى بقدر ما يتضمن جماعات جديدة ، تختلف في طبيعتها عن الجماعات التقليدية لها ادوارها الجديدة وعلاقاتها الجديدة .

(٣) و يظهر الطابع السوسولوجى الهام لمثل هذا النظام الاقتصادى فيما يبدو من سيطرة التنظيم الرشيد الوظيفى ، الذى يشتمل على أنشطة مندمجة بطريقة رئيسة موجهة نحو أهداف معينة على المستويين الافقى والراسى واذا قل التنظيم رشيدا فان الافراد يختارون طبقا لكفاءاتهم فى أداء هذه الاعمال .

اما العلاقات فينبغى ان تظل مغمورة على علاقات الدور وحسب . ولهذا فان الرشيد والوظيفة هما القيمتان

الاساسيتان النسق التنظيمى . وعندما تطبق معايير أخرى
فى التنظيم سواء فى اختيار الافراد للمهن او فى اضافة
انواع أخرى من العلاقات الانسانية الى علاقات العمل
فان ذلك يسمى تدميرا .

(٤) ويعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية اخلاقيا
بطبيعته بقدر ما ينطوى على فكرة المساواة و العدالة
فسياسات التنمية الاقتصادية تستهدف الصالح العام لافراد
المجتمع . وما من شك فى أن هناك ضرورة لاعطاء اولويات
معينة بعض القطاعات والمناطق ، ولكن هذا الاجراء لابد أن
ينظر اليه على أنه اجراء مؤقت وعلى ذلك فان التنمية
الاقتصادية يمكن اعتبارها ناحت الا اذا تمكنت نظم
الانتاج الاقتصادى الجديدة من الاستمرار والتوسع والتجديد
الذاتى من أجل تحقيق مستويات دخل أعلى باستمرار

ومن ناحية أخرى نلاحظ ان الدول التى حققت استقلالها
السياسى بعد الحرب العالمية الاخيرة اتجهت الى تنمية
سياسات جديدة هدفها الاول بناء الدولة . ويتمثل العنصر
الاجابى فى هذا الاتجاه من وجهة النظر الاقتصادية فى
ان النمر الاقتصادى بالنسبة للدولة النامية اعتبر رمزا
للقوة القومية ، ولهذا يميل المفهوم القومى للتنمية

الى تحقيق الرفاهية . وجدير بالذكر ان أغلب السدول
النامية ترفض النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يعتمد
على اتخاذ القرارات من المشروعات الحرة التي لا يمكن
ان تخدم الاهداف القومية .

(٥) وعموما ، توجد في الدول النامية اتجاهات
عامة نحو سيطرة الدولة على الاقتصاد والرقابة السياسية
المباشرة على المشروعات التي تحتل المواقع الاساسية
من الاقتصاد . ومعنى هذا العمل على ملائمة مفهوم التنمية
السياسي للاهداف القومية الا أن هذه الدول من أجل
تأكيد استقلالها الاقتصادي وتحقيق فعاليتها في مجال
العلاقات الاقتصادية الدولية ، تحتاج الى معونة السدول
الغنية ، الامر الذي يؤثر على استقلالها الحقيقي ، ان
الدول الغنية والقوية في نفس الوقت تمارس تأثيرها
العالمي للدفاع عن ايديولوجيتها مما يجعل التعاون
التنموي الدولي مجالا للتناقضات العميقة .

تحديد بعض الممطلحات

هناك نتيجة هامة ترتبت على دخول دراسات التغيير
ميدان التنظيم والتنمية تمثلت في ظهور فكرة " التحديث"
لمحاولة سد ثغرات التحلف والحقاق بمسيرة العصرية .

(١) يتضمن الاتجاه نحو التحديث تعديلات شاملة للمجتمع التقليدي من خلال نماذج التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي المرتبط بها ،والذى يميز المجتمعات المتقدمة اقتصاديا والمستقرة سياسا الى حد ما . وهناك امكانية قائمة للتحسين و الاصلاح فى اى اتجاه يمكن ان يتسم اختياره لان كثير من وجوه النظام الاجتماعى فى المناطق النامية من العالم لا تتطابق مع النماذج الموحدة فى المجتمعات المتقدمة اقتصاديا .

و فى أغلب الاحيان تقوم السلطات السياسة المؤثرة بتحديد المشاكل الملحة التى يجب معالجتها ،تلك التى قد يراها المحلل الاجتماعى أبعد ما تكون عن العوامل الاستراتيجية الممولة للأهداف العليا ،و التى من شأنها أن تودى الى تعديلات عامة فى ظروف الحياة ،وفى الطرق المختلفة التى يمكن ان ينظم على اساسها المجتمع .

(٢) ان المشكلة معقدة للغاية ،والحلول المقترحة لايمكن أن تكون متماثلة و لا مناسبة فى كل زمان و فى كل مكان . فالماركسية مثلا تقدم مجموعة من القضايا والحلول التى يمكن ان تودى الى تغيرات متتابة من أجل تنمية المجتمع المختلف . ويعتقد كثيرون وخاصة فى العالم

الغربي ان النمط السوفيتي في اعادة بناء المجتمع لا يتناسب مع الظروف المختلفة للمناطق المختلفة المناطق المختلفة التي هي تاريخيا لاتوحد في ظروف كالظروف التي وجد فيها المجتمع الروسي قبل النمو الصناعي .

(٢) ان تجميع كثير من الانساق الاجتماعية في كسل زمان ومكان تقريبا ، جعل من غير الممكن تبني نموذج محدد التغير يقوم على أساس علمي ويمكن ان يتبنسها في نفس الوقت مخطوطا السياسة العامة . " ولبرت مور " في هذا العدد ان كثير من نماذج التنمية تقوم على أساس تحريكات لاتتقابل مع الظروف التاريخية او المعاصرة لمشروعات التنمية القائمة بالفعل . كما ان الأخذ بمبادئ التحديث قد يبدأ من خلال طرق شديدة التنوع او قد يحدث في كثير من وجوه البناء الاجتماعي ، ولكنه من ناحية أخرى قد يعمل بطريقة غير منتظمة .

ان عملية التحديث تكمن في التوجيه والضغط الواعي للنتائج الاجتماعية المترتبة على التمايز للافراد و التعقيد النظامي في المجتمع الذي لايرجع اساسا الى النمو السكاني وانما الى تعاظم الادوار الوظيفية ذات المغزى التكنولوجي و هذا يقودنا الى تأمل أصول " التحديث " .

(٤) لقد كتب الكثير عن العوامل و الظروف والنتائج التي تترتب على التغير من التقليدية الى التحديث ، لكننا نحاول هنا أن نركز على " التنمية " التي تمثل الاهتمام المعاصر في موضوع التغير ، وهناك امثلة تاريخية عديدة يعجب معها ان نفعل مستويات التقليدية عن مستويات التحديث نظرا لما في معالجة المجتمعات التقليدية باعتبارها مكونة من مجموعة متميزة من العناصر التي تشارك كلها بقدر معين في الطبيعة الاستراتيجية لها ، من تعقيدات و خاصة عندما تتم هذه المعالجة من خلال اطار محافظ يدعم التوازن القائم و يعادر كل مقومات التغير واحتمالاته .

(٥) وعلى ذلك تعتبر " التقليدية " عمليا وفي صورها المختلفة جانبا هاما من دراسة التحديث " سياسيا على الاخص " لانها تمثل الصورة المقابلة التي خلقت الاتجاهات الثنائية في نظرية التغير ، في نفس الوقت الذي اوضحت فيه دور المتغيرات النظامية . ومثال ذلك ان " هنري مين " اهتم بنظام القرابة في المجتمعات البدائية الذي يتغير الى نظام مختلف يناسب طبيعة البناء الاجتماعي في المجتمع الحديث . اما دور كايسم فقد حاول ان يوضح الاختلاف الكبير على سلم التطور بين المجتمعات البدائية والحديثة من خلال تمييز حاسم بين

نوعين مختلفين من التفاســــن .

هذا ويقول رميوند فيرث ، ان محاولات التمييز بين المجتمع التقليدى و أنماط المجتمع الصناعى الحديث التى تقوم على ثنائية النظرة الى التطور الاجتماعى من الاسرة الى الفرد ومن المكانة الى العقد ،ومــــن التشريع العقابى الى القانون المدنى قد جانبها التوفيق لانها تبنت منظور تحليليا متعسفا و ينطبق هذا النقد على كل من دور كايم و فير وسعبارت وتوبنيز و بعضى المحدثين مثل هاجيسن .

(٦) ان كثيرا من الدارسين اليوم يميلون الى تحليل المجتمع الحديث من خلال استخدام مصطلحات مثل " المهارة " و " التكنولوجيا " و " العلانية " و " الوظيفية "

و على ما فى هذه المصطلحات من مستوى معين مــــن التجريد الا انها قد تستخدم ككل فى غنىــــو الأدوار الاستراتيجية فى المجتمع ، الامر الذى يظهر التعقيد التى تكتنف عملية التحديث ، وخاصة عندما نستخدم أدوار اقتبست من مجتمعات صناعية غربية ، وعلى ذلك فلا يجب ان يستقر فى الذهن أن التحديث " حلقة غربية " تحتذى من مصدر معين وحسده .

ان الادوار ، قديمة أو حديثة معدلة او متوافقة
يجب ان تكون نقطة البدء في تحليل التحديث ، لانها تفصح
عن كثير من المعلومات الملائمة لتحليل السياسات في
الوقت الذي تقدم فيه أفكارا جديدة عن الاخلاق ، كما انها
عند تشكيل نماذج التفاعل تكتشف عن المشاكل الفعلية
التي تنشأ في المجال الاجتماعي مثل التنقل ومسراع
القيم ومشاكل العلاقات بين الادوار في اماكن العمل

(٧) ولكي نوضح ذلك نشير الى فكرة يتزايد الانتفاع
بها ، وهي ان التحديث كعملية - اكثر بطئا واكل اندفاعا
من التعنيع السريع . ويرجع ذلك الى ظهور عدد كبير
من الادوار البسيطة التي يمكن ان تربط بين القديم
وبين الحديث فتعمل على تعويق او تسهيل التحديث
والاختراع بينما في الحالة الثانية اي عند التعنيع
السريع تطرح جانبا اذا كانت معوقة .

هذا ويرتبط التحديث بالقضاء النسبي على علاقات
السيطرة والتبعية عن طريق انشاء الاجهزة والادوات العصرية
التي تتيح ايجاد علاقات مستقلة وفي هذا السياق نستطيع
ان نسأل سؤالا هاما بعدد التنمية بوجه عام
والتنمية الاقتصادية بوجه خاص . يمكن ان يضلنا كثيرا

الى ما قدمناه من قبل هما : كيف تبدأ التنمية اى ماهى
الشروط الضرورية لبدء فى عملية التنمية و الثانى:
اذا بدأت عملية التنمية مثلا فهل يمكن ان نصل الى
نهايتها ؟

(٨) ويلاحظ انه انطلاقا من الرغبة التى يبديها
كثير من الدارسين فى الوقت الحاضر لدراسة أنماط التغير
الاجتماعى من منظور وظيفى محدد فقد حصرت الانماط الممثلة
فيما يلى :-

(أ) الدورات الاجتماعية التى تشتمل على سبيل المثال
على دورات العمل و دورات التجديد والدورات اليرالية
و المحفظة فى السياسة العامة .

(ب) تفكك النظام الاجتماعى واعادة بناءة تحت وطأة
الازمات مثل الحروب والكوارث الطبيعية والماعسات
الكبرى .

(ج) خلق انماق قيمية جديدة تستطيع ان تستوعب تحليل
نحو الاديان والحكومات و النظم الثورية .

(د) تكامل الوحدات الاجتماعية المعقري داخل وحدات اكبر
مما يسمح بدراسة الاتحادات والجماعات الكبرى
وكذلك المنظمات الدولية .

وقد كان من الممكن ان نعرض لهذه الانماط بشيء من التفصيل الا انها لاتعمل اتصالا مباشرا بالموضوع الذى نعالجه الان . ولهذا فان من المناسب ان نختار نمطاً من التغير ، وهو التحديث او التنمية الاقتصادية مع الاهتمام بكل العمليات التى يتضمنها هذا النمط من التغير فى الوقت الذى نشير فيه الى الاساليب المختلفة التى ترتبط عن طريقها العمليات الداخلة فى نطاق هذا التغير احدهما بالاخر .

(٩) ان الغموض الذى احاط بنمو المجتمع الصناعى قد أثار حيرة علماء الاجتماع منذ اللحظة الاولى التى ظهرت المعالجة النظامية له . ومثال ذلك ان الرواد الكلاسيكين الكبار " سبنسر " كاركس ، فيبر ، ودوركايم كانوا منشغلين وبصور مختلفة بمحاولة استكشاف العوامل والنتائج التى ترتب على مايسمى الان بالتنمية الاقتصادية وما لاشك فيه ان افكار هؤلاء الدارسين الاولى لازالت تسيطر من زوايا متعددة على التفكير الموسيولوجى للتغير و الى جانب ذلك ، فان الاهتمام بالتنمية قد تعاظم فى السنين الاخيرة نتيجة للتقدم العلمى و التكنولوجيا الهائل الذى يحدث فى عالم اليوم . هذا التقدم الذى فرض نفسه على العلماء الذين يعالجون

مسائل المجتمع الانساني - ومن الحدير بالذكر هنا ان بعض الدارسين مثل نيل سماريرون في هذا التقدم ادت الى تفكك وانتهاء الاستعمار الغربى وتحول المستعمرات القديمة الى امم جديدة صاعدة . ولهذا فانه من ابرز سمات هذا العصر ما تحاوله هذه الامم الجديدة من اجل تحقيق تغيرات اجتماعية اقتصادية سريعة لتغيير مسورة مجتمعاتها ولعل هذه الظاهرة وابتداء من نهاية الحرب العالمية الثانية هي التي جعلت كثير من علماء الاجتماع والاقتصاديين والانثروبولوجيين وعلماء السياسة يجتهدون في تطبيق أدواتهم النظرية و المنهجية والاستفادة من نتائج دراساتهم لمحاولة فهم تلك التغيرات لعامة الى تحتاج هذه المناطق النامية من العالم .

(١٠) ويلاحظ ان كثيرا من الدارسين في فروع علم الاجتماع المختلفة يميلون الى تغليب مسألة التنمية الاقتصادية كنطلق اساس لتغير المجتمع النامي والانتقال به من التقليدية الى التحديث . هذا الميل الذي ادى الى الوقوع في أخطاء تركزت كلها حول تبسيط مسألة التنمية الاقتصادية او النظر اليها باعتبارها نمطا فريدا من العمليات الاساسية في التغير الشامل . ولكن تزايد الاهتمام بالتنمية الشاملة للمجتمعات النامية ، بـسـل والمجتمعات المساء بالمتقدمة واستمرار دراسة المشاكل

التي يطرحها التغير قد ادى الى الاعتقاد بأن التنمية الاقتصادية ليست بسيطة ولا فريدة . ومن أجل هذا تظهر في السنين الأخيرة محاولات جادة لتفسير التنمية الاقتصادية من منظور سوسيولوجي او تحديد الاهداف الاجتماعية العليا من عملية التنمية الشاملة واعتبار التنمية الاقتصادية احد الوسائل الهامة للوصول الى هذه الاهداف . بل ان الامر قد امتد الى اطار آخر في العلم الاجتماعي عندما تبين ان نجاح مخططات التنمية يرتبط ببناء القوة في المجتمع مما ادى الى اعتناق المداخل السوسيولوجية وربما يعطينا هذا الاتجاه الجديد لمعالجة قضايا التنمية فكرة واضحة ان العملية التنموية الشاملة للمجتمع لابد ان تعبر فيها كل اهتمامات وتكتيكات علوم المجتمع المختلفة . ويؤكد ذلك ماذهب اليه الكثيرون من الدارسين في العالم الثالث و في اوربا الغربية و في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والهند من ان اي اجراء للتنمية لا يمكن ان يتم بمعزل عن تفهم عميق للبعد الدينامية والاستاتيكية والمختلفة التي تؤثر فيه . ومثال ذلك ان بناء مصنع في منطقة معينة او زيادة الانتاجية الزراعية لا يمكن ان يتحقق باستخدام الوسائل الفنية او بتطبيق المعادلات الاقتصادية عليها بمعزل عن طبيعة المناخ السياسي و الاجتماعي و الثقافي والقيمي السائد . او بمعنى آخر لا يمكن ان يتحقق بنجاح هذا

الاجراء والوصول الى العائد الاقتصادى المتوقع منه الاعن طريق اسهام انسانى واع ،هذا الاسهام الذى لايمكن التاكيد منه الا باجراء تعديلات و تغييرات عديدة فى الموقف الاجتماعى لخلق ارادة التغير والتنمية .

(١١) اذن عندما نستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية

يكون من المناسب ان نضمنه اربعة عمليات مترابطة هى :-

- أ) اذا كان الامر متعلقا بالتكنولوجيا فان المجتمع النامى يتغير من اعتماده على الوسائل الفنية البسيطة والتقليدية الى تطبيق المعرفة العلمية
- ب) اذا كان الامر متعلقا بالزراعة ،فان المجتمع النامى من الانتاج الزراعى الذى يقوم على توفير المـــوارد الضرورية الى الانتاج التحدى للسلع الزراعية وهذا يعنى التخصص فى المحاصيل وزيادة الاعتماد على المنتجات غير الزراعية التى تتوافر فى السوق وكذلك الاعتماد بصورة او باخرى على العمال الاجراء .

ج) اذا كان الامر متعلقا بالصناعة ،فان المجتمع النامى

يواجه انتقالا من استخدام القوى الانسانية والحيوانية الى التصنيع بكل معانيه ،حيث يكون الاعتماد على العمال الذى يشرفون على ادارة الالات التى تنتج السلع التى غالبا ما يتم تسويقها خارج نطاق منطقة

(د) و اذا كان الامر متعلقا بالترتيبات الايكولوجية فان المجتمع النامي يتحول من مناطق الاقامة على مستوى القرية والمزرعة الى مناطق اقامة ذات مراكز حضرية متعددة .

ومع ان هذه العمليات الاربعة تحدث غالبا متزامنة او في وقت واحد تقريبا خلال التنمية فان حدوثها على هذا النحو ليس بالضرورة مسألة حتمية . وذلك لان الزراعة يمكن ان تاخذ النمط التجارى دون ان تحدث تغيرات ذات بال فى النطاق الصناعى وهذا ماحدث فى بعض البلاد المستعمرة عندما اهتمت السلطات القائمة بزيادة انتاج الموارد الاولى . كما ان التصنيع يمكن ان يحدث فى القرى و كذلك المدن يمكن ان تنمو دون ان يكون هناك تصنيع واضح كما حدث فى بعض المجتمعات الافريقية والاسيوية وتعودنا هذه الامثلة الى ان عوامل التنمية الاقتصادية ومساورها ونتائجها لابد ان نتوقع فيها اختلافات واسعة النطاق من مجتمع الى آخر .

(١٢) هكذا يتبين بوضوح كما سبق ان اشرنا ان التنمية الاقتصادية ليست الا ناحية واحدة فى التغير الاجتماعى المعقد الذى تعيشه المجتمعات النامية مما يجعلنا نشير الى ان مصطلح التحديث القريب من مصطلح التنمية

الاقتصادية يمكن ان يستخدم باعتباره أكثر استيعاباً
 وشمولاً لأنه يتضمن ان التغييرات التكتيكية والاقتصادية
 والايكولوجية تنتشر في كل اتجاه خلال المنهج الكلى
 الثقافى والاجتماعى . وفى اى مجتمع صاعد فإننا نجسب
 ان نتوقع تغيرات جوهرية فى هذه النطاقات . ففى النطاق
 السياسى مثلاً تحل الاحزاب السياسية و المنظمات البنائية
 والجهزة البيروقراطية محل السلطة القبلية او القروية
 وفى مجال التعليم نلاحظ ان المجتمع فى محاولته لخفض
 نسبة الامية يزيد من مستوى المهارات الاقتصادية والانتاجية
 ويمكن ان تقول فى هذا المدد ايضا ان الانساق العلمانية
 للاعتقاد فى المجال الدينى تحل محل الاديان التقليدية
 كما تفقد الانساق الرابية الممتدة الاسس التى تقوم عليها
 والتى فرضت استمرارها عبر ماحل تاريخية طويلة وفى
 الوقت الذى تمتد فيه كثافة التنقل الاجتماعى والجغرافى
 مما يؤثر على طبيعة التدرج الطبقي واحتمال تزايد
 ظهور الانساق التدريجية بمستوياتها الراسية والافقية .

واتفاقاً مع ماسبق ان ذكرناه من ان حدود هذه
 التغيرات لا يتم متزامناً بالضرورة فإننا نتوقع بدايات
 مختلفة له ومعدلات مختلفة للتنمية وبالتالى . يؤكد
 بعض الدارسين فى هذا المدد ان لمجتمع الذى يسير نحو
 التحديث تظهر فيه تراكمات التغيرات النظامية ، وبغض

النظر عما اذا كان التغير الاجتماعى قد خطط له بعناية
فان بعض هذه التغيرات سوف تتقدم بصورة اسرع مما تظهر
معه احتمالات التخلف بالمعنى السوسولوجى .

(١٢) للتنمية ابعادها الاجتماعية الضرورية
وخصوصا عند الحديث عن اهتمام الدول النامية بجوانب
الرفاهية الانسانية اكثلا من تركيزها على زيادة الدخل
او الانتاج فى خططها التنموية .

و قد تبنت الهيئات الدولية والغربية - العامة
والخاصة - مفهوما اقتصاديا للتنمية ، كتفت عنه الامم
المتحدة عند تأسيسها المعهد الحقوق فى جنوه السذى
يومن بفكرتين اساسيتين : الاولى ، انه ينبغى ان تكون
التنمية متوازنة لكى تكون ناحية وتغطى الجوانب
الاقتصادية مثل ايفائها بالاغراض الاجتماعية او الانسانية
والثانية انه يمكن تبرير الاستثمارات الاجتماعية مسن
خلالها نتائجها الاقتصادية وينطوى الادعاء الاخير على
فكرة موداها أن الخدمات الاجتماعية لابد ان تؤتى بعائدها
الاقتصادى والا فليست حاجة اليها .

على ان رجال الطب غالبا مايعارضون هذه الدعوى

مسائل المجتمع الانسانى - ومن الجدير بالذكر هنا أن بعض الدارسين مثل نيل سماريرون فى هذا التقدم ادت الى تفكك وانتهاء الاستعمار الغربى وتحول المستعمرات القديمة الى أمم جديدة ماعدة . ولهذا فانه من ابرز سمات هذا العصر ما تحاوله هذه الامم الجديدة من أجل تحقيق تغيرات اجتماعية اقتصادية سريعة لتخير مسورة مجتمعاتها ولعل هذه الظاهرة وابتداء من نهاية الحرب العالمية الثانية هى التى جعلت كثير من علماء الاجتماع والاقتصاديين والانثروبولوجيين وعلماء السياسة يجتهدون فى تطبيق أدواتهم النظرية و المنهجية والاستفادة من نتائج دراساتهم لمحاولة فهم تلك التغيرات لعامة الى تحتاج هذه المناطق النامية من العالم .

(١٠) ويلاحظ ان كثيرا من الدارسين فى فروع علم الاجتماع المختلفة يميلون الى تغليب مسألة التنمية الاقتصادية كمنطلق اساسى لتغير المجتمع النامى والانتقال به من التقليدية الى التحديث . هذا الميل الذى ادى الى الوقوع فى أخطاء تركزت كلها حول تبسيط مسألة التنمية الاقتصادية او النظر اليها باعتبارها نمطا فريدا من العمليات الاساسية فى التغير الشامل . ولكن تزايد الاهتمام بالتنمية الشاملة للمجتمعات النامية ، بسبل والمجتمعات المساء بالمتقدمة واستمرار دراسة المشاكل

انهم جميعا يكشفون عن السعى نحو افلاء مضمون اجتماعى جديد الى مفهوم التنمية .

ويمكننا ان نستخلص من ذلك كله نتيجة عامسة مؤداها ان التنمية عملية تتحرك فى عدة اتجاهات فسى آن واحد . اما النتيجة العملية لهى : انه ينبغى ان تتجه السياسات الاجتماعية نحو تلك المضامين الثقافية والاجتماعية والثقافية للتنمية الاقتصادية اذا اراءات أن تكون قادرة على تحقيق كل مضامين مفهوم التنمية فى وقت واحد .

(١٤) تعتبر التنمية عملية ذات نوعية خاصة تحرى فى معظم البلاد النامية وهى توجه عن طريق غاسات قومية ودولية فى نفس الوقت . وقد اصبحت تلك السياسات . تمثل ضرورة فى الوقت الحاضر بالنسبة للدول الغنية والفقيرة وهى ليست ضرورة اخلاقية وحسب ، وانما ضرورة اقوى من كل القوى ، مهما كان نظامها السياسى ودرجة نموها وهناك وقائع اجتماعية فرضت هذه السياسات ، وعندما يتسائل المرء عن نوع هذه الوقائع ينبغى ان يتعرف على مسا يلى :-

ان هذه القضية تدعونا الى العودة الى البيان الشيوعي لماركس وانجلز عام ١٨٤٨ ، حيث يمكننا ان نتعرف على الواقعة الاولى وهى ان الشيوعية كانت موضع اعتراف بوظيفها قوة من خلال القوى الاوربية .

اما طبيعة تلك الواقعة فهى تتمثل فى انها حركة اجتماعية وتيار جمعى كان بمثابة الدفعة القويـــــة للافعال او السياسات الجمعية على مستوى الجماهير.

وقد يعترض القارىء على ذلك الاجراء الذى يميز بين الاهداف المتضمنة فى سياسات التنمية ودوافع مناع تلك السياسات . على ان حقيقة هذا التميز نجد اصلها فى الفكرة التى مؤداها ان السياسات غالبا جدا ماتكون بمثابة تعبير عن عوامل اجتماعية او سوسولوجية كبرى بوصفها متميز ، عن العوامل الفردية او السوسولوجية العفري ، كالدوافع . ان مناع السياسة غالبا جدا مـــــا لا يكونوا احرارا فى اختبار اتجاههم . انهم مرتبطون بالافكار التى تحكم مجتمعاتهم ، سواء بطريقة شعورية او غير شعورية .

من اجل هذا ، عندما نقوم بتحليل هذه السياسات

فإننا نتعرض لهذه الأفكار ، لأن الفكرة تنطوي تحت حركة اجتماعية تحدد السياسات . وهذا يعطى الفرصة لعلماء الاجتماع في اخضاع الأفكار للبحث السوسيولوجسى ، لأن الحركات الاجتماعية تعتبر حقائق اجتماعية قابلة للملاحظة .

هذا وقد عرف المؤرخون الحركات الاجتماعية كقوى محددة في مجال الحياة الثقافية لا يمكن مقاومتها — أو بوصفها " اتجاهات منبثقة حديثا " ففى لحظة معينة فى تاريخ الثقافية تظهر افكار جديدة — احيانا لايعلم احد من اين اتت وتنتشر انتشارا سريعا — ولا يعرف المرء لماذا . واذا نجحت هذه الحركات فانها تصبح نظامية تعمل على القضاء على النظم التقليدية ، ثم تشكل مجتمعا مختلفا عن المجتمع القديم . فالحركات الاجتماعية تتبنى فكرة جديدة ، ثم تطورها وتعمل على ادماجها فى نظم المجتمع الملائمة .

و يمكن ان تحدث الحركات الاجتماعية فى جميع قطاعا الحياة الثقافية : فى الحياة السياسية ، والدينية والبنائية الاجتماعية ، والايديولوجية والعلمية والفنية

والحركات الاجتماعية تستهدف تحرير الغالبية من سوا

استخدام الاقلية للسلطة التي يمتلكونها ، او تحريـر الجماهير من حكم الاقلية المسيطرة .

(١٥) عبر الاتجاه نحو القضاء على الاستعمار، واتجاه مساعدة التنمية عن ذاتهما كحركات اجتماعية ظهرت فجأة و بصورة لايمكن تحديدها او مقاومتها فـالقضاء على الاستعمار فى جميع دول امريكا اللاتينية ،حدث خلال فترة لاتزيد عن ١٥ سنة . وتحرر الشرق الاوسط من الاستعمار تقرر اثناء الحرب العالمية الاخيرة ،اما فى الشرق الادنى فقد حدث ذلك بعد الحرب بحوالى ٥ سنوات و فى معظم دول افريقيا حدث بين عامى ١٩٥٨ ، ١٩٦١ . اما الاتجاه الى بذل المعونة لتدعيم التنمية فقد ظهر عام ١٩٤٩ ، و انتشر فى العالم عام ١٩٥٥ .

و تتميز الحركات الاجتماعية ايضا بأنها عاطفية ولاينطبق ذلك على حركة التحرر من الاستعمار فحسب ، وانما على حركة معاونة التنمية ايضا . فالمعونة الفنية تنطوى على رمز اجتماعى لدعوة معان ، ونداء موجّه نحو قيم المجتمع من اجل هذا ، لاتعتبر الدوافع الاقتصادية او السياسية او الاخلاقية كافية لتفسير ما يحدث فى الواقع تحت ظل هذا الشعـسار .

ان لعنصر الفرورى الذى يميز الحركة " يتمثل فى كونها ذات طبيعة جمعية ، ومع ذلك فان دور الفرد فى المبادرة بتلك الحركة لايمكن انكاره .

الفصل التاسع

التنمية والعلوم الاجتماعية^٢

(١) القضية العامة هنا هي قضية العلاقة بين الانساق السياسية والاقتصادية كما عالحتها النظرية الماركسية . ولاشك ان التراث المتعلق بهذا الموضوع معروف تماما ، كما انه في حد ذاته ليس جديدا تماما في علم الاجتماع السياسي . ولكن الاهتمام التزايد اليوم بالعلاقة بين التنمية الاقتصادية والسياسية والذي نبع املا من مشكلة التحديث السياسي في البلاد النامية هو الذي يجعله مطروحا على نطاق واسع .

ومن بين المعالجات العديدة في هذا العدد اجسد من المناسب استعراض اسهام ليست ثم محاولة كوامان وتطبيق منهج ليست في المناطق النامية لقد اثرت في علم الاجتماع السياسي مسألة ارتباط التحديث الاقتصادي بالتحديث السياسي وفقا للمعنى المحدد للنموذج الغربي للديمقراطية . لكننا هنا نحاول ان نستكشف في شيء من الوضوح طبيعة العلاقة او الارتباط بين التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتغيرات السياسية .

اهتم ليست بدراسة الارتباط بين التغيرات الاجتماعية والاقتصادية بين ظهور النسق السياسي اديمقراطي . ويعرف

٢ د. محمد عاطف غيث ، الاقتصاد والمجتمع الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥

النسق السياسى الديمقراطى بأنه النسق السياسى الذى يعمل باستمرار على توفير فرص منتظمة لتغير الاجهزة الحكومية او ايجاد الميكانيزم الاجتماعى الذى يسمح لكبر عدد من السكان أن يؤثروا فى عملية اتخاذ القرارات الهامة عن طريق اجراء اختبار بين المتنافسين لشغل الاوضاع السياسية . وواضح ان هذا التعريف يشتمل على ثلاثة عناصر اساسية :

(أ) الصيغة السياسية اى مجموعة المعتقدات التى تحدد مشروعية الانساق .

(ب) مجموعة القادة السياسيين العالمين فى الاجهزة الحكومية .

(ج) مجموعة القادة السياسيين الذين يتطلعون للعمل فى هذه الاجهزة .

ويرى ليست ان النسق السياسى اذا لم يكن متضمنا لنسق من القيم يعاون على التوزيع السلمى للقوة وكذلك التغيير السلمى للقادة فان البديل حالة من الفوضى و الاضطرابات و كما هو ملاحظ فى كثير من دول امريكا اللاتينية و مالم تستقر السلطة و النفوذ فى ايدى مجموعة من القادة فسوف تقوم حكومات غير ثابتة و غير مسئولة كما حدث فى ايطاليا قبل الحكم

الفاشى ، و كما حدث فى عهد الجمهورية الثالثة والرابعة فى فرنسا . و أخيرا ما لم يكن هناك معارضة فعالية ومؤثرة فان السلطة الحكومية ستزداد و تقوى الى حدود كبير بحيث تفاءل معها التأثير الشعبى على اتجاهات السياسة العامة .

وجدير بالذكر ان ماكى فيبر يعتقد ان الديمقراطية الحديثة لا يمكن ان تعمل بكفاءة الا فى ظروف التمتع الراسمالى (ولو انه يرى انه لا يوجد رابطة ضرورية بين الراسمالية والديمقراطية) . الا ان ليست يتجه الى الاعتقاد بأنه حتى على المستوى النظرى لانستطيع ان نتوقع وجود ارتباط كبير بين عوامل مثل الدخل والتعليم والدين من ناحية ، وبين الديمقراطية من ناحية أخرى وذلك لانه بالقدر الذى يعمل فيه النظام السياسى بطريقة استقلالية يبرز موقفان لاثالث لهما : فاما ان يستمر الشكل السياسى تحت ظروف تناوى وتعارفى ظهوره او أن يتصور شكل سياسى اخر بفعل مجموعة عوامل تاريخية فريدة رغم أن الخصائص والملامح المميزة للمجتمع تتلاءم وتؤكد شكلا سياسيا آخر .

وقد يكون للنسق السياسى الديمقراطى على مشروعيته

ولكن ذلك لن يتأتى الا عن طريق النظم التى تدعــم استمراره . وكثيرا ماتتدعم الديمقراطية عن طريق تطوير ظروف مثل التعليم واستغلال مراكز القوة والتأثير.

لكن الديمقراطية قد تنزلق الى تهديد التنمية الاقتصادية من خلال توسيع قاعدة الاستهلاك على حساب الاستثمار و ماقد يترتب على ذلك من صراع بين الاقبال على التصنيع و حاجة الجماهير الى الرفاهية .

وفى هذا المدد يلاحظ ان ليست يهتم اساسا بالشروط الاجتماعية التى تعمل على مساندة النظم الديمقراطية اكثر من اهتمامه بالقواعد او الاحكام السياسية النوعية التى تعمل على بقائها والمحافظة عليها . وتتمثل نقطة البدء فى مدخل لىيست فى محاولته تصنيف البلاد التى درسها من خلال مقولات عامة تكشف عن ثقافات سياسية متميزة الى بلاد اكثر ديمقراطية و آخر اقل ديمقراطية على أساس ان الديمقراطية ترتبط فيها مجموعة مركبة من الخصائص التى يمكن قياسها وتربيتها بطرق مختلفة ولكنه يعنى بعد ذلك على مستوى تحليلى بالاختلافات التى تظهر بين البلاد التى تنتمى الى مقولة واحدة (ثقافية سياسية واحدة) .

ولقد توصل لبيست الى نتيجة مؤداها ان الديمقراطية ترتبط بدرجة التطورالاقتصادى فى المجتمع . ويلاحظ ان اهم مايتضمنه هذا التعميم أن المجتمع الذى يحقق مستويات عالية من المعيشة و يقلل الى ادنى حد ممكن من الفقر الحقيقى للافراد ، هو المجتمع الذى يستطيع ان يحقق شوط المشاركة الذكية والفعالة فى العمليات الديمقراطية من منظور الغالبية العظمى من الافراد كما يحقق أيضا شروط المقاومة الفعالة لاشكال الديماغوجية ويرى لبيست ان المجتمع الذى يكون من أغلبية فقيرة او معدمة واقلية او صفوة مترفة فان النسق السياسى فيه يميل الى ان يأخذ الطابع الاولىجاكسى الا والاستبدادى ولقد اختير لبيست امبيريقيا الافتراض السابق باستخدام مؤشرات مختلفة للتطور الاقتصادى مثل الثورة والتصنيع والتحضر و التعليم الخ . وقارنها على مستوى البلاد التى صنفها من قبل الى بلاد اكثر ديمقراطية وتوصل الى انه فى كل حالة ، ظهر ان متوسط الثورة ودرجات التحضر والتصنيع ومستوى التعليم سجل معسجلات مرتفعة فى البلاد الاكثر ديمقراطية ، وفى هذا المنطابق نية لبيست الى دراسة ليل شانون التى ربطت بين مؤشرات التنمية الاقتصادية وتوفر ملومات الحكم الذاتى فى اقسام المجتمع المتمايزة ومعنى هذا ان التخلفالاقتصادى يرتبط بغياب الحكم الذاتى . الا ان النتائج التى توصلت

اليها دراسات كثيرة في عدد من البلاد النامية تشير الى انه في وجود نوع من الحكم الذاتى تظل التنمية او التطور الاقتصادى مرتبطا مع ذلك بطبيعة النسب السياسى .

ولسنا هنا يعدد التحقق من صدق المؤشرات التى استخدمها ليست لقياس متوسط الثروة او مستوى التحضر والتصنيع او المستوى التعليمى و يكفى ان نشير الى ان المادة العلمية المقارنة التى جمعها تؤكد صدق كثير من النتائج التى توصل اليها . مثال ذلك ما اكسده مرارا انه كلما ارتفع مستوى التعليم سمحت الفرصة الموازية للديمقراطية دون الدخول فى صلاحية المؤشرات التى استخدمت فى قياس هذا المستوى . ويلاحظ ان ليست بالغ فى تأكيد اهمية عامل التعليم حين يقول " ان التعليم اذا لم يخلق المواطنة الصالحة فانه يجعل صاحبة اكثرت استعدادا لها . وذلك ان التعليم يوسع آفاق الفرد ونظريته على الاختيار الرشيد .

هذا وقد كشفت بعض المسوح والدراسات التى اجريت فى هذا العدد ان الجوانب المختلفة للتنمية الاقتصادية الثروة - التصنيع - التحضر التعليم ترتبط ارتباطا وثيقا

بحيث تمنح عاملا عاما في تدعيم العلاقة بين طبيعــــــــــــة
النسق السياسى و الديمقراطية . وهنا يؤكد ليرنــــــــــــران
التنمية غير المتوازنة التى يمكن ان تتم فى هــــــــــــــذه
المتغيرات يمكن ان تودى الى نتائج خطيرة مما يجعل
التغير و تنسيقه فيها أمرا ضروريا و من خلال ذلك يضيف
ليرنر (نظريا) فكرته فى ضرورة النظر الى المتغيرات
الاساسية فى عملية التحديث على انها تمثل مراحل تاريخية
تكون الديمقراطية فيها اخر حافائها فالتحضر يحدث أولا
ثم ينمو التعليم وتتطور وسائل الاتعال داخل الاطار الحضري
وعندما يتسع نطاق التكنولوجيا المتقدمة وتزداد درجات
التحضر والتصنيع و هكذا .

(٢) حاول كولمان ان يطبق تحليل ليست على البلاد
التى اختارها لدراسته و مع ذلك يؤكد مذهب اليه ليرنر
بعد ذلك من أن التحديث عملية ذات طابع متميز لان عناصره
المختلفة لاتظهر بطريقة عشوائية او غير مترابطة وقد
انتهى من ذلك الى مجموعة من النتائج نردها فيما يلى:-
(١) تميل السياسات القومية الى التركيز اساسا على
المناطق الحضرية حيث توجد المدن الكبيرة ومواطنى
المفوة الحديثة .

(ب) هناك هوة واسعة تفصل المجتمع الحضري العصري عن المجتمع القومى الاكبر على الرغم من احتفاظ بعض سكان الحضر بروابط وثيقة بأوطانهم الريفية الامر الذى يمنع عمليا سكان الريف من المشاركة فى رسم السياسة القومية .

(ج) يعاون التباين الواضح بين مستويات المعيشة الريفية والحضرية على تزايد تيار الهجرة الى المناطق الحضرية الا أن البطالة وعدم توفر فرص العمل بالقدر الكافى قد لا يؤدى الى نشاط سياسى حديث فحسب بل قد يؤدى ايضا الى الاغتراب واللامعيارية .

(د) ان تنمية الأنشطة التجارية والصناعية لاتسهم بمفصلة دائمة فى التكامل السياسى والاجتماعى أو فى ظهور الطبقة الوسطى الملائمة من الناحية السياسية لان جانبا كبيرا من هذه الأنشطة خاضعا لسيطرة جماعات اجنبية .

(هـ) ان تغيرات البناء الاجتماعى المترتبة على التحديث قد تزيد مراحة من شدة التوترات بين الجماعات الخاصة اذا ما ارتبط التعليم والثروة الاقتصادية او توافق مع أقسام اقليمية . ومع ذلك ليس هناك ارتباط ايجابى بين التنمية الاقتصادية وبين التكامل السياسى والاجتماعى .

(و) اسهمت عملية التحديث فى تعاظم ما يسمى بالاتجاه العلمانى و مع ذلك لايزال الدين عاملا على قدر كبير من الاهمية فى العمليات السياسية خاصة و أن العفوة العلمانية الحديثة تشعر فى مواقف متعددة بأهمية استخدام الدين كقوة سياسية .

اما النتيجة النهائية التى خلص اليها كولمان فهى افتراض ارتباط التنمية الاقتصادية ايجابيا مع مقومات ومناخ المنافسة السياسية قد يهدق اذا منفتت البلاد المتخلفة فى مجموعات متميزة من حيث درجة المنافسة السياسية ثم قورنت بعد ذلك بدرجات مختلفة من النمو الاقتصادى ،ولكن عندما تتدرج المقارنة لتعمل الى مستوى بلاد بعينها يفغف هذا الافتراض نظرا للارتباط الحلبى القائم بين هذين المتغيرين فى أغلب البلاد النامية ،ولهذا يرى كولمان ان التحديث الاقتصادى يمكن ان يسهم ببعء واحد فقط من مجموعة الابعاد التى تعبغ السلوك السياسى فى البلاد التى درسها بطابع خصاصى وبناءً على ذلك نستطيع ان نقول ان التعميم الذى يحاول الكثيرون تأكيده فى أن التعميم مؤثر فى قيام الديمقراطية تعميم لايمكن قبوله دون تحفظ .

ان المدخل الذى درس ليست من خلاله علاقة التفسير
الاجتماعى والاقتصادى بالنسق السياسى والتطبيقات التى
احراها كولمان على عدد من البلاد المسماة بالمتقدمة
او النامية لم توضح برغم ذلك طبيعة هذه العلاقة لان
التعريف الذى قدمه ليست للنسق السياسى تعريف محدود ولا
يمكن ان يستوعب التنوعات العديدة للنسق السياسية
فى بلاد تختلف اختلافا بينا فى الظروف التاريخية
والمجتمعية والتوجيهات الايديولوجية كما ان هناك نوعا
من المغالطة النظرية يمكن ان يكون كل من ليست
وكولمان قد تعمداها وهى نظراتهما الى النسق السياسى على
انه متغير معتمداو مصاحب دائما للتغيرات الاجتماعية
والاقتصادية اذا لو كانا قد ربطا التغير فى النسق
السياسى بالتغير فى الاساس الاقتصادى لكان الامر مفهوما
اما يزاوجا بين التغير الاجتماعى والاقتصادى فى التأثير
الدائم على كل تغير يحدث فى النسق السياسى فأمسـر
تكتنله معوقات نظرية ومنهجية وواقعية وتاريخية أيضا
كما انه من الواضح - وبناءً على ما هو معروف عند عدد
من المجتمعات النامية - فان التنظيم السياسى بل ونوع
القادة يلعبان دورا لايمكن تحايله فى عمليات التنمية
الاجتماعية والاقتصادية .

لكن " بندر " من ناحية أخرى يرى ان النظر الى التطور الاقتصادي كمتغير مستقل . والتغير في النسق السياسي كمتغير معتمد امرا غير مقبول على المستوى النظري . وواضح ان نقد بندر هذا يعتمد على رفضه لوجهة النظر الماركسية في مسيرة التغير ونتائجه؛ وقد أهمل بندر في هذا السياق، وضع " ليست للتغيير الاجتماعي والاقتصادي في فئة واحدة . واقتصر على تصويره للجانب الاقتصادي . وكان أحذر به ان يحال منظور ليست الذي يرفض التحليل الماركسي للقوى الدافعة في التغيير وان لم يستطع ان يهمل الدور الذي يمكن ان تلعبه العوامل الاقتصادية .

هذا ويتضح من النتائج التي انتهى اليها كولمان بوجه خاص انه يقيس التنمية الاجتماعية والاقتصادية على النموذج القومي وخاصة من جهة النظر الامريكية . وذلك اتفاقا مع ما يعتقده كثير من الدارسين هناك ان كل اختلاف عن هذا النموذج يمكن ان يرقى الى مرتبة الانحراف الاخلاقي لكن الاختيار المبيريقى لمحاولة ليست ونتائج الدراسات التي قام بها كولمان تؤكد ان البلاد النامية لكي تنمو اقتصاديا فعليها ان تفتح بعض الحدود للمشاركة الديمقراطية في المسائل السياسية وعلى بعض أنواع ما يسمى بالحريسة الاقتصادية .

مداخل متعددة لفهم قضايا التنمية

أشرت فيما سبق أن الاهتمام المتزايد بقضايا التنمية في علم المجتمع المختلفة وواضح ان علم الاقتصاد كـسان له السبق في هذا المضمار . الا أن العلوم الاجتماعية الأخرى كعلم الاجتماع والسياسة وعلم النفس الاجتماعي والانثروبولوجيا قد بسهمت من وجهه نظرها في دراسة جوانب هامة من التنمية وخاصة فيما يتعلق بالفـسـروض والقضايا الأساسية وتوجيه علمياتها حتى أنه أصبح في الامكان تجاوز الاختلافات الايديولوجية والتركيز على التجارب المجتمعة ، ويحسن هنا وفي هذه المرحلة من اهتمام علم الاجتماع بمسألة التنمية ان نتعرض في ايجاز الى الفروض والمفاهيم والقضايا والتي اثيرت في علم الاجتماع على المستوى العالمي و في بعض العلوم الأخرى المتداخلة معه و التي تثرى نتائجها من غير شك المنظور السوسيولوجي .

(١) تتميز معظم الافكار التي ظهرت في تراث علم الاجتماع من التنمية بأفتقارها الى فروض منسقة كاملة وأن كانت قد اهتمت بامبيريقيات بالتخطيط لها . وقـسـد اقتصر معظم الدارسين على ان التعليم الشامل ومحـسـو الامية يعتبران من أهم شروط النمو ولكنهم لم حـسـدودا

الوسيلة التي يمكن من خلالها فهم تعميم التعليم وتحقيق التقدم النفسى .

وقد ذهب الكثيرون الى ان المجتمع الصناعى الحديث هو النموذج الذى يحتذى فى تحديد الشروط الاساسية للتنمية . ومن ثم ظهرت فكرة تدوير العائلة الكبيرة المميزة للمجتمع التقليدى ، فى اسر صغيرة جدا حتى يمكن اقامة النماذج الحضرية الملائمة للاقامة والتنقل وخلق مادات الاستثمار فى المجتمعات النامية الا ان هناك بعض الكتاب ومن بينهم هو ساينز نقدوا هذه الدعوى على اساس ان خصائص المجتمع التقليدى لايمكن النظر اليها جميعا على انها تتعارض مع التقدم فالعائلة الممتدة مثلا يمكن ان تعاون فى تعبئة الموارد اللازمة للتنمية . وكذلك اذا امكن توجيه التعليم ولقا لمطالب خطط التنمية ليقع فى اهدافه تدريب الافراد على استخدام الآلات ، فبان العائد الاجتماعى منه يكون مباشرا . ومع ان كثير من المجتمعات النامية اليوم وخاصة فى قطاعاتها المتقدمة نسبيا تعتمد على مقومات بيئة حضرية الا انه من الممكن تدعيم العناصر الايجابية التي يمكن ان تساند التجديدات لتحقيق التنمية وربما تتناقض هذه الفكرة مع ما يذهب اليه بعض الدارسين من أن الاطار الاقتصادى والاجتماعى

العام للمجتمعات النامية بصورته الراهنة ليس تربية
 صالحة للتنمية الشاملة او التحديث . وهذا يعنى فسى رأى
 الدارسين المحدثين ضرورة تحقيق بعض الشروط المسبقة
 الضرورية لاحداث التنمية وبهذا يعلقون أهمية كبرى على
 الاحكام القيمية أو " القيم " ومع ان هذا المصطلح
 الى معان مختلفة عند كثيرين من علماء الاجتماع الا أنه
 يمكن القول بوجه عام ان لكل مجتمع قواعده الواضحة
 التى توصف بأنها " معايير تكمن وراءها مجموعة قيم .
 وقد صح هذا الاتجاه منظور هؤلاء العلماء الذين كانوا
 يعتقدون ان الفرق بين نماذج الحياة التقليدية والحديثة
 يقوم على الجوانب المادية وحدها الا أن ادخال مسألة
 المعايير فى الاعتبار قد ومع من نطاق الهوية التى تفصل
 بين هذين النمطين المجتمعيين .

وجدير بالذكر ان مفهوم قد عولج من منظورين مختلفين
 عند كـ من باريتو وسمنر ، حيث ذهب الاول الى وجود مجموعة
 من القواعد والممارسات فى كل مجتمع توجهها بعض الدوافع
 والمشاعر السائدة اذا اكتشفت امكن صياغة منهج لتحليل
 الفعل الاجتماعى من منظور ثقافى . اما " سمنر " فقد علق
 أهمية ضئيلة على مشكلة القيم حيث صنف معايير او نماذج
 السلوك الى " عادات شعبية " أو " اعراف " وتصور هذه

المشاعر المترابطة على انها محملة العادات الشعبية والاعراف اكثر من كونها عوامل محددة لها .

الا ان مفهوم التنمية تعرض فيما بعد لصراع شديد بين العلماء المحدثين وخاصة عندما تعرضوا لتفسير المعايير المتعارفة في المجتمع الواحد او في طبقة اجتماعية واحدة ، ولهذا فاننا نعتقد ان التناقض الذي يكتنف هذا المفهوم قد عوق الى حد كبير نظرية التنمية في علم الاجتماع . وحدير بالذكر ان ما يشار اليه على انه " قيم " قد يكون في الحقيقة مجموعة من الوسائل الفنية تبلورت في شكل عادات .

وهناك مفهوم اخر ان مولا بشكل واضح اكتمال نظرية التنمية هما : التوازن والاستقرار ، فقد ذهب عدد كبير من الدارسين الى ان المجتمع يعتبر في حالة توازن عندما تكون قوى الصراع متكافئة نسبيا . ومن الامثلة على القوى المتعارفة او المتناقضة ، الضغوط التي تمارس في اتجاه الطلاق والضغط المضادة التي تستهدف تماسك الجماعة . ويرى كورث ليفين في هذا الصدد انه يمكن من طريق تعزيز احدى هذه القوى . وتعويض الاخرى ان يتحرك المجتمع في الاتجاه المطلوب . الا ان هذه

المهمة مسيرة جدا من الناحية العملية لان ما يضعه البعض في فئة القوى الايجابية يععه آخرون في مقولـة العوامل السلبية . ولهذا نعتقد ان عملية تصنيف قضايا معينة ، كالطلاق وساعات العمل القصيرة وغيرها انما تعتمد على الحكم الاخلاقي لمن يقوم بالتصنيف اكثر من اعتمادها على الموضوعية .

هذا ويضاف الى ماسبق من مفهومات مسألة " ادارة التوتر " وهو مفهوم اجرائى يستهدف تحديد عوامل التغير الداخلية والخارجية التى تؤدى الى خلق ظروف معوقـة وظيفيا للمجتمع ، بقصد التقليل من حدة هذه التوترات عن طريق قيادة المجتمع من خلال عملية تغير منظـمة وتقع المسئولية الاولى فى ادارة التوتر على عاتق الدولة التى تستطيع ان تعد التغير بمقومات الاستمرار وفى هذا الصدد يذهب بعض الدارسين الى امكانية تحديد الاسباب النوعية للتوتر ، وقياس قدرتها النسبية على التعويض الوظيفى حتى انه اذا كان فى الامكان عزل علاقات التوتر " فان الاجهزة الحكومية المعنية يمكن ان تبطل مفعولها . "

وهناك نسق نظرى سوسيولوجى آخر ارتبط بالتنمية

وهو الذى يتبنى فكرة اقامة نموذج جديد لبناء طبقسى اجتماعى فى المجتمعات النامية ، الا أن هذه الفكرة تعتبر امتدادا او تكرارا بصورة ما لعدد من الافكار التى أشرنا اليها والتى توحى يتبنى عدد من الشروط القبلية لتحقيق التنمية ومع وجاهة هذه الفكرة وأهميتها الا أنه لايمكن انكار ان البناء الطبقي بصورته الراهنة فى عدد كبير من مجتمعات العالم ينظر اليه على انه نتيجة للتمنيع ،ولهذا يصعب ان نضعه فى مرتبة الشروط المسبقة فى احداث التنمية هذا مع الاخذ فى الاعتبار الفروق القائمة تاريخيا وموضوعيا بين المجتمعات الحديثة والمجتمعات النامية ، بل بين كل منهما على حده .

وقد اتجه العلم الاجتماعى عندما تعدى لتفسير نمو المجتمعات وتطورها الى طريقين : الاول يتبنى ميغسة التطور الطبيعى من المراحل البدائية الى الحالىة المتعدينة . والثانى : يمكن ان تتدرج تحته كل النظريات التى تبنت عوامل لها صلة الحتم فى توجيه مسارالتغيير الاجتماعسى .

لكن ودون الدخول فى التفاصيل تميل اغلب اتجاهات النظرية السوسولوجية العامة اليوم الى تفسير التغيير

من خلال محصلة العوامل النظامية الاقتصادية والاسريسة
والدينية والسياسية . وان كان من الممكن أن نجسد
تركيزا على عوامل دون غيرها ، كما يظهر من دراسات
تورستايين فيان واميل دور كايم وماركس وأجبرن ومساكن
فيبر . ومما لا شك فيه ان نظريات التغير التي طرحها
علم الاجتماع سواء ما استهلم في بنائها الماديــــــــــــــــة
التاريخية والمادية عموما او الوظيفية او غيرها من
التمورات التي تحدد مواقف علم الاجتماع المعاصر فانها
قد اشرت الى حد كبير في تطور نظرية التنمية بوجهه
عام او اقامة نماذج مثالية او امبريقية لتحقيق اهدافها
الا أن الملاحظ حتى الان ان دراسات التغير في علم الاجتماع
على هذا المستوى لم تحقق بعد التنمية اطار على المستوى
النظرية او المنهج .

ومن أبرز الاساليب الاجتماعية العملية التي تستهدف
تدعيم النمو ما يطلق عليه الان " تنمية المجتمع " وقد
تزايد اللجوء الى هذا المدخل عند علماء الاجتماع
والانثروبولوجيا في العالم الغربي وهو يتبنى منظور
اساسيا يتمثل في حل المشاكل على مستوى المجتمع المحلي
الا انه في الحقيقة عبارة عن برنامج عمل يحاول صياغة
نموذج لنظرية فعل خاصة به من خلال الملاحظة المباشرة

للميدان . ويميل المتبنون لهذا المدخل في الوقت الحاضر الى اعتبارة ضربا من التنمية على المستوى القومي الشامل الا انه مع ذلك لايفارق انطلاقاته الاولى ،وهي معالجة مشاكل محددة على مستوى المجتمع المحلي ومن أجل هذا يكون من الممكن تنفيذ برامج من طريق اختصاصيين مدربين في مجال دراستها ومعالجتها . أما الدعوى الأساسية لتنمية المجتمع المحلي فهي الاعتقاد بأنه اذا امكن رفع مستوى كل مجتمع محلي امكن تحسين مستوى المجتمع بمرمته وقد طبقت " تنمية المجتمع " في بعض مناطق المجتمعات المتقدمة تكنولوجيا وفي عدد من المجتمعات النامية كالهند . وجدير بالذكر ان الاجراء الاساسي الذي تعتمد عليه بهدف الى " اكتشاف " الكفاءات و تشجيع المبادرات المحلية و " تعزيز النمو الانساني " او " توجيه التغيير الثقافي " هذا الى ان عددا من المتخصصين في تنمية المجتمع المحلي يرون ان الاملاح الاجتماعية لا يكون ان يتم اذا لم يؤمن الاشخاص المستفيدون منه بأنه أمر ممكن

وينظر المناصرون لهذا الاتجاه الى تنمية المجتمع العرب على انها عملية تربية تعليمية فهي تربية لانها تسهم في النمو الانساني ،تنمية المجتمع أولهما : عدم صدق الانقضاء بأن كل مجتمع نام يفتقد الاحساس " بالمجتمع "

لان معظم المجتمعات " النامية " فى الواقع اكثرالتحاما
وتماسكا فى تنظيمها وااقوى من حيث مشاعرها بالقياس
الى قطاعات اكثر تقدما فى العالم بأسره وشانيتها:
ان القائمين بعملية تنمية المجتمع يعتقدون ان العملية
الاجتماعية الجوهرية تتمثل فى تدعيم التعاون،ولهذا
اغفلوا أهمية ادماج الجماعة فى نظم تكنولوجيا جديدة .

ويرجع ذلك الى ان اسلوب تنمية المجتمع يتبنى
ايسر الطرق واقصرها لتحقيق التغيير من خلال اعادة
التنظيم الاجتماعى،او ادخال اساليب عمل جديدة . وهذا
فى الوقت الذى يفترض هذا المدخل كذلك ان جميع
الثقافات تتمتع بقدرة مسبقة على التوافق،وعندما
استعداد لتوجيه مواردها نحو المالح العام . ولكن ذلك
لايمثل ماهو واقع فى كل المجتمعات غير الصناعية او حتى
فى المجتمعات المتقدمة تكنولوجيا التى تمد الاولى
بالمعاونات وهى كما نعلم باستثناء عدة مجتمعات قليلة
يقوم اقتصادها على نظام المشروع الحر الذى يدعم
النمو من خلال المشروعات الفردية .

وجدير بالذكر ان البحث السوسولوجى فى غياب نسق
نظري ملائم استخدم " كمدخل على " التنمية ويضاف الى
ذلك ان من تبناوا " مدخل البحث " وحرصوا على الادماء

بأن خطة التنمية يمكن ان تنفذ بكفاءة بدون بحـث
يجرى على المجتمع او المنطقة التى يراد تنميتها. ومن
أجل هذا يعالج كل مجتمع على حدة بوصفه " مشكلة تنموية
فريدة " تجرى فيه البحوث عارية من أى أساس نظـرى
او فروض موجهة . ان البحث الذى يفتقر الى التوجيه
النظرى قد يكون مفيدا - الى درجة ما - عندما يكون
موقف الدراسة فريدا فى نوعه ولكن محاولة دراسة التنمية
او تطبيق " بحث التنمية " بلا أى نظرية عن التنمية
يعتبر عملا يماثل الى حد كبير سلوك الكيمائى الذى
بدأ بحثا عن نموذج جديد للمادة دون أى توجيه من
نظرية كيميائية .

ان النتيجة الحتمية لهذا الاسلوب فى تنمية المجتمع
فى صورته الراهنة تتمثل فى اخراج " تقارير نهائية "
قاصرة و محددة ولا تفيد فى القاء الضوء على نوعية
اجراءات البحث المفضلة كما تكشف عن عدم جدارة بعض
من يدعون انهم علماء اجتماع واخلاقهم فى استكمال أى عمل
له قيمة اوحتى توصيات مفيدة و ملائمة عن نماذج البحوث
التى لابد من اجرائها فى المستقبل . ومن سوء الحظ
ان ينفق مثل هذا الجهد وهذا الوقت وهذا التمويل فى
هذا النوع العقيم من الابحاث و الدراسات التى تؤدى الى

نتائج لاتجد طريقها الى وثائق التخطيط القومى .

(٢) انصب الاهتمام حديثا على لجديد كسمة مسن
سمات الشخصية ومحطة لاسلوب الذى يرتبط به الفرد
من خلاله بيئته ،وقد كان البناء الاجتماعى المفلسق
الذى تميز به المجتمع التقليدى ،فى مقابل تلك المرونة
التي يتميز بها المجتمع الحضرى الحديث اثر كبير
فى تطوير هذه الفكرة . فقد ذهب انصارها الى أن
المجتمع التقليدى بما فيه من التزامات ومطالب مثل
طاعة نماذج السلطة الاجتماعية الوالدية وغيرهـــــــــــــــــا،
واهتمامه بالمكانة الموروثة وعزلته النسبية - يعمل
على تعويق ظهور الشخصية المجددة . اما المجتمع الحضرى
الحديث فهو من الناحية الاخرى يتمتع بقيم متعارضة
مع القيم التقليدية وتعمل فى الوقت ذاته على تيسير
التحرك الاجتماعى والفزيقى . ومن ثم ييسر المجتمع الحديث
امام الفرد الهروب من السلطة التقليدية اوتحاشيها كما
يوفر الوسط الملائم لتشجيع التجديد ،والنمو الاقتمصادى
السريع . ان حركة الناس من المجتمع الرفى التقليدى
الى المنطقة الحضرية واعادة توطنهم فى هذه المناطق
الاخيرة يخلق نوعا من تقنين وسائل الاتصال واحساسا بالهدف
القومى الذى تسعى اليه الحركة الاقتمصادية و تتمثل

المشكلة الاساسية فى هذا المدد فى تحديد كيفية اسهام هذه الحركات والعلاقات الفردية الجديدة فى تكوين الشخصية المجددة . واذا رجعنا الى تراث هذا الموضوع يمكننا ان نلاحظ اهتماما بغوامل معينة : " كسيطرة الحاجة " و " الحاجة الى الانجاز " و " الدافعية الى الانجاز " و " الشخصية المسثولة " ... الخ ويمكن الرجوع ايضا الى النقطة التى اراد المجتمع عندما ان يتحول الى مجتمع حديث والذي يهمنى فى هذا المدد هو الفرق السيكولوجية الاجتماعية عن التنمية .

وهناك مشالات يوضحان المدخل السيكولوجى الاجتماعى لتفسير التنمية هو " كتاب مجتمع الانجاز " الذى ألفه " دافيد ماكايلاند الذى اشار فيه الى ملائمة " الحاجة الى الانجا " وكيف تعبر تلك الحاجة بمشابة مطلب اساس للنمو الاقتمادى . واكد انه طالما كانت هناك حاجة ماسة الى الانجاز فسوف يتبعها مباشرة نمو اقتمادى.

ولهذا ركز بحثه فى عوامل تمدع المجتمع التقليدى واتجاهه نحو المعصرية وعندما اراد " هاجين " تحاييل التغير التاريخى للقيم الثقافية وانبثاق الشخصية الخلاقة المبدعة حدد نوعا من التتابع التاريخى على النحوالتالى

التسلطية والرغبة فى استرداد المكانة الانعزاليـة
والخلق - اما المرحلة العامة فى تكون الشخصية الخلقة
فهى مرحلة الرغبة فى استرداد المكانة التى يستجيب الفرد
لها بالانحراف عن معايير الجماعة لكى يضمن نوعا مسن
الموافقة والاستحسان الاجتماعى الذى فشل والده فى
تحقيقه .

على ان هاحين نظر الى عوامل تغير الشخصية فى
تاريخ المجتمعات التى تسير فى طريقها نحو النمـو
الصناعى . ومن ثم تجاهل مجتمعات كثيرة تتميز شعوبها
بالتجديد ولكن بطرق غير مؤدية الى النموالتكنولوجى
ولذلك فمن أهم الثغرات فى هذا التفسير ذلك المعتقد
الذى مؤداه ان اعضاء المجتمعات المقدمة تكنولوجيا
هم وحدهم المخترعون والمجددون . يضاف الى ذلك شىء آخر
وهو انه اذا اصبح المجتمع الصناعى الحديث مكانا
لايواء المنحرفين اصبحت الشخصيات المجددة مجرد نماذج
للمنحرفين اجتماعيا او فئة من الناس الذين يتبنون
انساقا قيمية جديدة متطرفة . واخيرا فان هورة هذا
التحول السلوكى للشخصية غير قابلة للاختبار العملى لان
التحول يحدث على مدى قرون عديدة .

(٣) هناك اعتباران اساسيان يجب ذكرهما قبل الاستطراء
 فى مناقشة المداخل الانثروبولوجية الى التنمية وكلاهما
 مرتبط بتوجيه الانثروبولوجية والدراسات الانثروبولوجية
 ويتعلق الاعتبار الاول بأن أغلبية الانثروبولوجيين كانوا
 يميلون الى الاتجاه المحافظ ووجهه النظر المتشائمة
 لدرجة انهم نظروا الى التغيرات اللازمة والضرورية
 من جهة نظر البراجمانتين على انها اما عسيرة او مستحيلة

والثانى انه عندما كان الانثروبولوجيون يقومون
 باجراء دراساتهم العقلية وبحوثهم الميدانية الايجابية
 فى ميدان التنمية تمركزت اهتماماتهم حول التغيير
 الثقافى اكثر من التغيير التكنولوجى .

وقد تعرض الانثروبولوجيون لبعض المشكلات النظرية
 التى ظهرت فى العلوم الاجتماعية الاخرى ومنها عدم اتساق
 المفاهيم التى حاولت من خلالها تفسير التغيير . وهناك
 نموذج كلاسيكى للفروض الانثروبولوجية يمكن العثور عليه
 من فلسفة كل من " رادكليف براون " و " ايتش " .

وقد كان " براون " يميل الى وجهة النظر التمسى
 مؤداها ان المجتمع يعمل كوحدة وظيفية وانه لكى يدعم

ذاته يجب ان تحظى جماعاته المختلفة وروابطة بدرجة معينة من التكامل الاجتماعى . وذلك من أجل ان يعمل تكامل المجتمع فى فترات معينة الى حدة الادنى ، وهنا يجب ان يعمل على اعادة هذا التكامل . ان بعض المراعات تؤدى الى التفكك ويكون من الصعب حلها ولذلك فانه يطرأ على بناء المجتمع نوع من التغير اثناء عملية اعادة التوافق وقد عقد " براون " مماثلة بين المجتمع والكائن العضوى الحيوانى عن طريق الاشارة الى امكانية تعرض كل منهما للظروف المرضية ثم يعود ثانية الى حالة الصحة .

اما " ايتش " فلم ينظر الى التغير او الظروف التى تسبقه كعوامل ضرورية وانما ذهب الى انه حتى اذا حدثت بعض التغيرات فى المجتمع فانها لابد ان تعود الى حالتها السابقة لكى يعود المجتمع بدورة الى حالة التوازن او الصحة .

ويعرف " لينتون " التغير الثقافى تعريفا محدودا ومن خلال تحديد خطوات تبنى المجتمع لاختراع معين . وتتمثل الخطوة الاولى فى اكتساب المجتمع لاحدى السمات الثقافية ثم تعديل تلك السمة لكى تتفق مع ثقافة المجتمع واطاره الاجتماعى واخيرا تلاشى السمة الثقافية القديمة بالتدرج .

اما الدراسات الحلقية الانثروبولوجية التي اهتمت

بالتنمية فهي :-

اما بحوث يطلقون عليها مصطلح " نظرية " او مشروعات

تستهدف معرفة اسباب ونتائج تغير المجتمع وبرامج عمل

تستهدف في بعض الاحيان ادخال التغير .

النموذج الاول

وهو الذي تمثله تلك الدراسات الوصفية التي اجراها

علماء الانثروبولوجيا على المجتمع المحلي المغيـــــر

او المجتمع الاكبر .

ومن الامثلة على ذلك دراسات " اجلار " الذي قام

بوصف ثقافة احدى قرى باكستان الغربية ، وفريزر الذي

اهتم بوصف حياة الناس في احدى قرى تايلاند ويمكن ان

تكون لهذه الدراسات قيمة في التنمية التكنولوجية

المخططة حيث تفيد معرفة العادات الشعبية للمجتمع

نواحيه وبعض المعلومات الاولى عن موارده البشرية

والطبيعية في تحديد اكثر الاساليب ملائمة في ادخال

التكنولوجيا . ولايتوقع أحد ان هذا النموذج من الدراسات

يمكن ان يضيف شيئا الى النظرية التكنولوجية ولكنه يفيد

فقط في توفير المعلومات العملية التي تعتبر ذات أهمية

كبيرة في المراحل الاولى من التخطيط الاجرائي .

ويتمثل النموذج الثانى من الدراسات الحلقية
الانثروبولوجية التى تهمنا فى هذا العدد تلك المشروعات
التي تستهدف فحص اسباب تغير المجتمع ونتائجه و التى
تلتحق ببرامج ميدانية انثروبولوجية تستهدف بعض الاحيان
ادخال التغير وخصوصا فى مجال العمليات الزراعية - ومن
الامثلة على هذه الدراسات البحث النظرى التطبيقى
الذى قامت به جامعة كورنيل عام ١٩٤٨ ، تحليل العمليات
الديناميات الثقافية للتغير الثقافى والتعلقائى والمخطط
فى عدد من الثقافات الريفية فى العالم .

يضاف الى ذلك مجال اخر للبحث اهتم بسبب
الانثروبولوجيون وهو العرف على قيم المجتمعات البدائية
والممتلظة وفهم المتغيرات المختلفة التى تؤثر فى
هذه المجتمعات المعاونة على وضع خطط التنمية على
اسس جديدة علما بأن هذه الدراسات تعتمد كلها على
المعلومات الوصفية .

(٤) هناك قلة من علماء السيامة حاولت التشكيك
فى الدور الذى يمكن ان تقوم به الحكومة فى حقل التنمية
مع ان بقية هؤلاء العلماء اختلفوا الى حد كبير فى تحديد
درجة السلطة التى يجب ان تحتفظ بها الحكومة فى

هذا الميدان . ففي احد الاطراف يوجد هؤلاء المناصرون لدولة الرفاهية الذين يعتبرون الحكومة والتنمية أنشطة مترادفة . وفي الطرف الاخر ، يوجد هؤلاء المناصرون المشروع الحر الذين يعتقدون ان الحكومة يجب ان تجند نفسها من اجل القيام بالوظائف التي تمهد الطريق امام المباداة الفردية والخاصة . وقد اشتركت هاتان الجماعتان - وهما من رجال الاقتصاد بوجه عام - في تصور ضمنى وهو قدرتها على تحديد الشروط المسبقة للنمو الاقتصادى ووظيفتها الاساسية في هذا المجال .

هذا وتتمثل احدى ميادين الدراسة التى اهتم بها النظريون السياسيون فى تحديد نموذج الحكومة الاكثشر ملائمة لتنفيذ التنمية . ومهما كانت طبيعة الاجابات على هذه القضية فانها سوف تظل مجردة طالما ان المجتمع النادى لن يغير من صورة حكومته طبقا لمقترحات علماء السياسة . فقد ذهب بعض هؤلاء العلماء الى ان شمة مشكلات ضخمة توجد فى معظم المجتمعات المستحدثة وفى ان الحكومة النامية يجب ان تكون تسلطية الى حد كبير ولكن بعد ان يسير النمط الاقتصادى فى طريقه الملائم ، لا بد من انتهاء الحكومة التسلطية واحلال نموذج اخر من الحكومة اكثشر مرونة ولكن على الرغم من ان معظم المجتمعات الانقاليية

فى العالم الراهن تعيش فى ظل حكومات شمولية فانهمـا
لم تجد طريقها بعد الى الخطط الملائمة للتنمية والتغيير.

الا ان هناك عددا من المعايير التى اتفق علمـاء
السياسة على ان الحكومة تستطيع تطبيقها لتدعيم
النمو الاقصادى وهى : تجديد الاهداف القومية ورسم
برنامج وجدول زمنى لانجاز هذه الاهداف وخلق النظم
العامة لتجميع الموارد اللازمة لبرمجة التنمية وتحديد
الامكانيات المتاحة والخبرات الفنية والمهارات، والمساعدة
فى استيراد التكنولوجيا وفرض المعايير العادلة التى
يحتاج اليها التعليم والنظم الاخرى .

ولكن هذه المعايير تستعصى على التنفيذ فـفى
المجتمعات النامية لان معظم وظائف الحكومة ذاتهمـا
لاتأتى الا بعد ان تبدأ التكنولوجيا فى النمو يضاف الى
ذلك انه ليس من الواقعية وصف الوسائل المتاحة
واجراءات التنمية التى يجب ان تتبع فى مجتمع تام .

وقد اشترك كثير من علماء السياسة مع رجال الاقتصاد
فى وجهه النظر التى نرى ان الحكومة تستطيع استيراد
التكنولوجيا من الخارج . مع ان الخاصة الاساسية
للتكنولوجيا انها لايمكن ان تستورد . ذلك لان تدعيم

المهارات الجديدة والاتجاهات المطلوبة لا يمكن ان يأتى من الخارج بسهولة ويحقق الاهداف المرغوبة . وقد يتمكن المجتمع من استيراد مركب صناعى باكماله ولكنه مسـن العسيران يستورد الكفاءة الادارية فى تنفيذ و تحقيق ايجابياتـه .

نظرة الى قضية التنمية فى العالم الثالث

يتكون العالم الثالث من المناطق التى لم تمل بعد الى مستوى عال من المعيشة من وجهه النظر المادية ولهذا يرى الدارسون الغربيون ان معظم آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية يغم الشعوب المتخلفة او النامية او المعاصرة واذا نظرنا اليه من زاوية التنمية الاقتصادية (او النمو) فان اسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تشغل مكانا يمكن فعله اجرائيا عن المكان الذى يشغله الغرب (العالم الاول) والكتلة الشيوعية (العالم الثانى) كما ذهب الى ذلك هو رفينز فى كتابه الذى صدر له سنة ١٩٦٦ عن عوالم التنمية الثلاث . ويجب أن نشير هنا الى ان كلمة " الثالث " لاتمثل مرتبة ثقافية او قيمة ولكنها تعنى فى الواقع او تشير الى درجة معينة من درجات التنمية (النمو) الاقتصادية - كما سـ يلاحظ فى الدراسات الاخيرة التى صدرت فى اواخر الستينات

أن هناك ميلا الى استبعاد كلمة متخلف من تحليل التغير واستبدالها بكلمة نامى او هاعد بالمقاييس الاحصائية التى تشير الى انخفاض فى مستويات التقدم .

ان التحضر من وجهة النظر الاحصائية الخالصة ومن خلال المقاييس الاحصائية يتعاضد فى كثير من الدول المسماه بالمتقدمة . الا ان العالم الثالث فى اساسه يعتبر علما ريفيا من حيث المهنة والاقامة وانساق للقياس وعلى الرغم من النسبة العالمية من التعليم التى توفرت اليها بعض الدول القليلة فى هذا العالم النامى الا انه مازال عالما غير متعلم تسوده الامية على نطاق واسع وليس الامر هنا يتعلق بالامية الهجائية وحدها ولكن به يتعلق بصورة أخص بالامية الثقافية التى تعتبر من وجهة نظر عديد من الدارسين من اكبر عوائق التنمية على مختلف مستوياتها . ومما هو جدير بالذكر ان العالم الثالث ليكولوجيا يحتوى على مناطق قد تكون شاسعة من حيث المساحة الا انها قليلة جدا من حيث السكان ومع ذلك فان المناطق المسكونة فيه تتميز بكثافة عالية للغاية ومع وجود طفوة غنية قليلة فى عددها الا ان الغالبية الساحقة من السكان فقيرة ويسجل مستواها المعيشى انخفاضا ملحوظا يعل الى درجة البؤس .

ومن الملاحظات الحديرة بالاهتمام والتي تستدعى اهتمام الدارسين في الوقت الحاضر انه على الرغم من تلك الظروف المتخلفة التي يعيشها هذا العالم الثالث عموما فان عددا من دولة لدية ثروات طبيعية هائلة وبعضها يمتلك ثروات معدنية تشكل نسبة عالية من المخزون العالمي وخاصة في مصادر الطاقة . وكذلك فانه في وجود مساحات شاسعة من الصحراء والغابات فهناك انهار كبيرة ومساحات لاباس بها من الارض الخصبة . ولقد اجمع الدارسون حتى الغربيون منهم ان الاستعمار قد استغل العالم الثالث استغلالا كاد ان يدمر مصادر ثروته الطبيعية ويعوق نموه الاجتماعي والاقتصادي ، وكل من المأمول انه بعد ان حصلت اغلب دولة على استقلالها الوطني ان تسير في الخُطى الطبيعي للاستقلال الاجتماعي والاقتصادي . الا أن الاستعمار القديم قد غير جلده في صورة امبريالية اشد قسوة وضراوة .

ومن أهم الاخطار التي تهدد التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث اليوم اكثر من استغلال الاستعمار القديم لثرواتها ، نوع الاقتصاد الذي ورثته هذه الدول من فترة الاستعمار . وهو اقتصاد تجارى وليس اقتصادا صناعيا يقوم على المصانع ووجوب العمال الصناعيين وتنوع

السلع واعادة الاستثمار فى راس المال الصناعى . ويرتبط
 بالاقتصاد التجارى وطابعه فى البلاد النامية بالتالى
 اضاء الطابع الغربى على عدد من المراكز الحضرية
 والموانى . وهو نوع من التنمية قاد الى انقضاء حاد بين
 هذه المناطق والمناطق الريفية الواسعة من حولها مما
 ادى الى تعاظم المسافة الثقافية التى تفصل الحضر عن
 الريف . ويلاحظ ان اثر هذه المسافة يتضح هذه الايام
 فى كثير من البلاد النامية ويترجم عمليا فى معدلات توزيع
 مقومات التنمية الاجتماعية الطبية والتعليمية والانتقال
 والخدمات الاقتصادية .

لقد كان من فلسفة الفترة الاستعمارية سياسيا
 بعثرة الاسس القليدية للقوة وفرض الصور الغربية للادارة
 وخلق دول او دويلات سياسية بلا قاعدة ثقافية او لغوية
 ولهذا لم تؤدى نهاية الحكم السياسى الاستعمارى ماديسا
 الى تغيير له قيمة لان الوطنين المتشبعين بالثقافة
 الغربية حلوا محل معلمهم و اضافوا الى البيروقراطية
 التى اقاموها امتدادا جديدا . كما ان نهاية الحكم
 الاستعمارى لم يعن نهاية الاستعمار . ويكفى ان ندلل
 فى هذا النطاق ان بعض المؤسسات الامريكية تكتسب (٥٠)
 مليون دولار فى الوقت الذى تحتاج فيه الى ضمان أسواق

وفرض متزايدة للاستثمار لاتوقف نموها وفقدت الرأسمالية الاحتكارية الأساس الصلب الذى يُدعم وجودها.

لقد اهتم الاقتصاد الرأسمالى العالمى بالتخلف لانه يرتبط معه بمصالح مستقرة وهامة . فالتخلف يعنى الاسعار الرخيصة للمنتجات الغذائية التى يصدرها وانخفاض اثمان المواد الخام واليد العاملة الرخيصة ، ووجود نوع من الاقتصاد الذى لابد ان يستورد السلع الاستهلاكية ومن المفارقات التى لاتزال قائمة حتى اليوم فى أغلب البلاد النامية انها تصدر المواد الخام باسعار رخيصة للغاية وتعود اليها سلعا استهلاكية فادحة الثمن مما يؤدي الى زيادة التراكم الرأسمالى فى الدول الصناعية المتقدمة . واقرب مثل على ذلك ان مصادر الطاقة فى الشرق الاوسط لو استخدمتها الدول التى تمتلكها بنفسها فان اثمانها تعديرا للخارج سوف ترتفع ارتفاعا هائلا . لكن هناك تفسير مشغول يقدمه ميخائيل تانزر فى هذا العدد حيث يرى ان الخطوة الوطنية فى كثير من البلاد النامية التى تشكل العالم الثالث مرتبطة بمصالح معينة فى بقاء التخلف او بالنمو على المستوى الاستهلاكى وذلك من خلال الروابط الاقتصادية التى تربطها بالدول المتقدمة

مناقشة (١)

ان الايديولوجية المنتشرة في العالم الثالث من أجل التغيير والنمو هي الاشتراكية ويحدث في كثير من الحالات انه اذا كانت الحكومة القائمة لاتعنف نفسها داخل احد القوالب الاشتراكية فان الحركات الدورية في الدولة التي تشرف عليها مثل هذه الحكومة تكون غالبا حركات اشتراكية . لكن هوروفينز يقول في هذا العدد ان ثورات العالم الثالث او حركات الثورية موجهة اساسا لمواجهة المشاكل الاقتصادية وحلها ليس مجرد اعتناق ايديولوجية محددة بطريقة تعسفية . ويرى ان ليس هناك بأس من أن تكون استراتيجيات التغيير في العالم الثالث شديد القرب من النظرية الماركسية . ومع ذلك فان الايديولوجية سلاح عام في التغيير . والاشتراكية بصورة عامة لها جاذبية خاصة في البلاد المتخلفة والنامية . ويقول انه لاحظ ان النموذج الاشتراكي في التنمية يحتذب أغلب مجتمعات العالم طالما انه يحقق بناء خطة مركزية للتنمية السريعة ويشير ويدعم التوجيه الجماعي لحل المشاكل وبعد بالحد من اللامساواة في الدخل ولامتيازات الطبقة .

(١) هناك تحولات تجري الا ان في الشرق الاوسط نتيجة لحرب ٦ اكتوبر ولم يتفح الان المجال لتحليلها او التنبؤ باثارها.

وما هو جدير بالذكر في هذا المقام أن ميردال يقول انه من باب الوهم ان نعتقد ان التنمية الاقتصادية يمكن ان تتحقق بدون ان نرفع وبصورة حاسمة انتاجية العمل الزراعي لكن ذلك يعطدم بعدد من الوقائع التي لاتزال قائمة في كثير من البلاد النامية وهي انخفاض المركز الاجتماعي لمن يعمل بالزراعة وخاصة بين العناصر المتعلمة من السكان . ومعوية الحلول التكتيكية في مجال التطور الزراعي بالمقاومة بالحلول الهندسية في مجال التصنيع هذا الى جانب تخوف القرون من الطرق الجديدة وعدم وجود تنسيق كامل بين التربة ودرجة الحرارة والامطار مما يسمح باستزراع عملي في أغلب دول العالم الثالث .

اذا حاولنا في نهاية هذا العرض ان نفحص طــــرق التنمية الاقتصادية ومتطلباتها وكذلك طرق التحديث ونعيد بعض ما اشرنا اليه في الصفحات السابقة نقول ان البعض يؤكد اولوية الظروف والفرص الاقتصادية في مقابل ما يؤكدده اخرون من اولوية الدفع الثقافي والسيكولوجي للبلــــاد وما من شك ان المنظور الاول يتبنى بصورة ما وجهة النظر الماركسية بينما يتبنى المنظور الثاني وجهة النظر الفيرية . ويقول في هذا الصدد ما كايلا ند انه لابد من وجود عنصر سيكولوجي في التنمية وهو الرغبة في بناء

جماعة افضل او تحقيق المالح العالم ومعنى هذا ان ظروف
اقتصادية مواتية وفرما متاحة لا يعد كافيا للتعجيل
بعمليات التنمية بل لابد ان يكون هناك مناخ للتغيير
ورغبة فى الانجاز ويفسر بعض الدارسين ذلك بانه لابد من
وجود ايدولوجية قومية فى العالم الثالث تستخدم كسلاح
لتوجيه التنمية الاقتصادية و التأثير فيها .

واخيرا ينبغى هنا الى ان التحضير من حيث العدد
فى مدن العالم الثالث ليس دليلا على وجود الحضرية بل
انه يلاحظ ان انخفاض نسبة المتعلمين بالقياس الى عدد
السكان قد ادى الى انتشار الامية لكن وسائل الاتصال
الحديثة يمكن استخدامها بديلا للقراءة والكتابة . الا ان
هناك اعتقاد يكاد ان يكون عاما بان انتشار التعليم
وتدعيم التنوير من بين العوامل المعجلة لتنمية الاقتصادية
لأنها تخلق عند المواطنين ارادة للتغيير و تساند مقومات
التجديد . ومن الغريب ان كثيرا من بلاد العالم الثالث
تعانى الان نتيجة لعدم الرط الوامى بين مختلف مستويات
لتعليم و خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية من فائض
المتعلمين تعليما عاليا .

الفصل العاشر

نظريات التغير الاجتماعي وتحليل ابعاد

التنمية

يعتقد كثير من علماء الاجتماع وجود نظرية متكافئة عن التغير الاجتماعي يمكن ان تملح في بناء نموذج للتنمية وخاصة للمجتمعات النامية وهو الموضوع الملح الذي يواجه علم اجتماع اليوم . وقد تعرض عدد من الدارسين المحدثين لهذا الوضع من خلال تقييم تراث النظرية في مجال التغير ومدى ملائمته في الاسهام في دراسات التنمية الجارية فليل مثلا ان نظرية التغير يجب ان تكون مختلفة عن نظرية الانساق وهذا لان علم الاجتماع المعاصر قد شغل بالتحليل الوظيفي الذي يناسب دراسة الظاهرة الاجتماعية داخل سياق بنائي معين دون أن يهتم بتفسير التغير ، يضاف الى ذلك انه اذا كانت دراسة الاستمرار والثبات الاجتماعية تمثل مطلباً هاماً وحائلاً له خطرة في النظرية السوسيولوجية الا ان التقدم الذي أحرز في هذا الميدان هو تقدم جزئي لانه أهمل الجانب الآخر من الحقيقة وهو التغير والنمو بل ان بعض الدارسين يرون أن التغير الاجتماعي هو وحده الحقيقة اما الثبات الاجتماعي فهو محرد وهم أو خيال يمثل وجهة النظر أو التفكير المحافظ . واذن تكون رسالة علم الاجتماع ان يعيد تركيب التاريخ العام للمجتمع

■ د. محمد عاطف غيث ، الاقتصاد والمجتمع ، الاسكندرية

الانسانى كخطوة لاولى لاعادة تركيب تاريخ كل مجتمع على حدة من أجل فهم القاعدة الضرورية التى يجب ان ينطلق منها تحليل مناخ التنمية الراهن .

غير ان البحث الدقيق لوجهات النظر السابقة يكشف عن أن الراى الاول صحيح فى جانب خاطئ فى جانب آخر فهو صحيح من حيث ان علم الاجتماع يفتقد فعلا نظرية متكاملة للتغير ولكن من المشكوك فيه ان يكون لعلم الاجتماع نظرية متكاملة عن التوازن او اثبات والاستمرار لانه لو كانت هناك نظرية للثبات فانها لايمكن ان تكون مكتملة نظريا الا من خلال فهم متعمق للتغير ،فلو افترضنا ان نظرية الثبات (او التوازن) تحاول تفسير سبب " عدم تغير المجتمعات " فى ظروف معينة فان نظرية التغير هى وحدها التى يمكن ان تفسر الاسباب التى من أجلها لم تتوفر - مثلا - الشروط الضرورية لحدوث التغير .

ولايزيد الراى الثانى فى محته عن الراى الاول فإذا كانت الماركسية مثلا تستطيع ان تفسر التغير الاجتماعى فانها يجب ان تكون قادرة على تيسير عدم التغير . اما الراى الثالث فهو راى وجيه الى حد كبير لان دراسة الثبات تعتبر جانبا خاصا وهاما من دراسة التغير كما

ان دراسة التغير هي ايضا جانب خاص من دراسة الثبات (التوازن) . اما الراى الرابع والاخير فهو يختلف تماما عن الاراء الاخرى ذلك لانه رغم كل الانتقادات التى وجهت الى هذه النظرة والى مايعرف بعلم الاجتماع التاريخى فهو وحتى الان مايزال يمثل رايا له وزنه خاصة فى الوقت الذى تتعاطم فيه الحاجة الى دراسة مجتمعات العالم الثالث واستكشاف افضل المداخل والنماذج لوضعها على طريق التنمية الشاملة .

(١) طبيعة التغير الاجتماعى

غالباً مايميز علماء الاجتماع بين التغيرات التى تتمثل جزءاً ضرورياً من نسق أو نظام اجتماعى دائس ومستمر وبين التغيرات الاصلية فى النسق أو النظام ذاته وهم فى ذلك يرون أن التغيرات التى تكون جزءاً من النسق ممايؤدى بدورها الى تغير النسق ذاته . مثال ذلك ان النسق السياسى عادة مايسمح باخلال الاحزاب بعضها محل البعض الاخر ولذلك فان الفشل فى تحقيق هذا الاخلال قد يعتبر كما لو كان تغيراً فى هذا النسق السياسى .

كذلك يحاول بعض علماء الاجتماع التمييز بين التغيرات الكلية والتغيرات الجزئية فى النسق الاجتماعى

لذلك قد يعتبر الاصلاح الاجتماعى او عمليات التوسع فى الخدمات الاجتماعية تغييرا جزئيا فى نسق يقوم على اساس من اللامساواة والملكية الخاصة . حتى تأمين الصناعات الهامة قد تعتبر هى الاخرى تغييرات جزئية فى النسق الاجتماعى لان هذا التأمين يتلازم فى وجوده مع الملكية الخاصة فى مجالات اخرى ومع اللامساواة التى تؤثر فى عملية اختيار الاشخاص لاوزاع ومراكز السلطة والقوة فى الصناعات التى خضعت لعمليات التأمين . ومن ناحية اخرى فان تغير سيطرة العمال على الصناعة قد يعتبر تغييرا فى النسق فى حد ذاته .

غير انه من الصعب ان نزعّم ان النسق الاجتماعى يتغير كميا لان فكرة التغيرات الكلية تكاد ان تكون لمطورة لا تتحقق أبدا . ان النسق الاجتماعى لا يمكن ان يتغير كلية . لان معظم التغيرات الجزئية - كالكوراث مثلا يتكون أبدا تغيرات فى جميع سمات او ملامح البناء الاجتماعى . ان التغير هو دائما جزئى و غير كامل وخاصة فى مراحله الاولى وهنا قد يبدو من المعقول ان نميز بين التغيرات الصغرى والتغيرات الحذرية او الاساسية فى النسق الاجتماعى حيث يكون بمقدورنا ان نقيم هذا التمييز من طريق عزل الملامح او الخصائص الاساسية فى النسق ثم تحدد بعد ذلك التغيرات الحذرية او الاساسية التى تحدث

فيها . ومع ذلك فان هذا الاسلوب قد يشير معوقات متعددة منها مثلا : كيف يمكن تحديد هذه الملامح ام الخصائص الاستراتيجية في النسق ثم كيف يمكن ان نميز بين التغيرات الهامة او الاساسية والتغيرات البسيطة او السطحية التي تحدث في هذه الملامح والخصائص الاستراتيجية للنسق؟ غير ان هذه المعوقات كلها لاتمنع من ان تكون هناك نظريات نستطيع ابراز عوامل معينة تشكل الملامح الهامة والحاسمة في النسق وهي التي تؤدي تغيرها الى تغيرات كبيرة اساسية في النسق . ومع ذلك فان هذه المعوقات تغنى في النهاية ان محاولة تحديد هذه الملامح والخصائص الاستراتيجية للنسق تمثل جزءا في اى نظرية للتغيير الاجتماعي وليست خطة اهلية او تمهيدية للتميز بين التغيرات الكلية و الجزئية .

والواقع ان كل التغيرات الاجتماعية تغيرات هامة ولكن هناك بعض التغيرات التي تحدث في قطاعات معينة من النسق الاجتماعي قد تؤدي الى بعض النتائج التي تفوق في اهميتها وخطرها ما قد يترتب على تغيرات اخرى يمكن ان تحدث في قطاعات اخرى للنسق .

(٢) مشكلات هامة فى دراسة التغير الاجتماعى

تواجه المدرسة النظرية للتغير الاجتماعى مشكلتين هامتين : الاولى تتعلق بالعوامل او الميكانيزمات التى تحدث التغير و الثانية ، تتعلق بالخصائص العامة والمميزة لاتجاه التغير الاجتماعى . وسنحاول فى الصفحات التالية ان نناقش هاتين المشكلتين تحليليا من خلال التـسـرـاـث المتوفر فى علم الاجتماع على المستوى المحلى والعالمى.

ومن المعروف انه ابتداءً من القرن الثامن عشر فان علماء الاجتماع الذين يبحثون فى ميكانيزمات التغير الاجتماعى يحاولون تفسير كل او معظم اشكال التغير فى ضوء عامل واحد بعينه . وقد انقسمت نظرياتهم الى قسمين نظريات فسرت التغير الاجتماعى فى ضوء عوامل وعمليات داخلية ونظريات تؤكد على عوامل خارجية .

وسنناقش فيما يلى اشهر النظريات التى حاولت تفسير التغير فى ضوء عامل واحد بيعنه ثم نخاول بعد ذلك ان نجيب على سؤال هام هو : هل يمكن ان تكون هناك نظرية واحدة للتغير الاجتماعى ؟

١) النظرية التكنولوجية :

=====

لقد اقترنت هذه النظرية عن طريق الخطأ بالماركسية فقد استخدمت تارة لتفسير التشابه القائم بين المجتمعات الصناعية الاشتراكية وغير الاشتراكية واستخدمت تارة أخرى لتحليل عمليات التغير الاجتماعى والتنبؤ بنتائجها فى المجتمعات النامية . ومع ذلك فان هذه النظرية يمكن ان تاخذ شكلين متميزين الاول كنظرية يمكن ان تلمس عن الشروط الكافية او الملازمة لاحداث التغير الاجتماعى والثانى : كنظرية تكشف عن الشروط الضرورية لى هذا التغير .

ويمدق الشكل الاول للنظرية مثلا على بعض جوانب التغير ولكن لايمدق على جوانب أخرى . لان اى تغيير تكنولوجى واسع النطاق بدرجة كافية سوف يؤدي بالطبع الى تغيرات اجتماعية . مثال ذلك ان وسائل الانتاج الصناعى الجديدة احدثت كما هو معروف آثارها على العلاقات الاجتماعية فى الصناعة كما ان المعدات الحربية تركت آثارها على التنظيم العسكرى للمجتمعات وهكذا يكون من الصعب ان نجد تغيرا تكنولوجيا واحدا لايمسح ببعض تغيرات اجتماعية . ولكن ذلك لايعنى ان التغيير التكنولوجى وحده قادر على او ان يكون وراء جميع اشكال التغيرات الاجتماعية .

وقد تضمنت هذه النظرية فكرة لاقت قبولا واسعا فى علم الاجتماع وهى فكرة التخلف الثقافى التى تستخدم فى تفسير بعض ملامح المجتمعات الصناعية الحديثة كالصراعات والتوتر والمرض العقلى ... الخ . من خلال ما هو معروف عن فشل التنظيم الاجتماعى لهذه المجتمعات فى مراكبه التغير التكنولوجية المتزايدة وهنا يكمن اكبر خطأ فى هذه النظرية . ذلك لان هذه الفكرة تفترض اننا نعرف اى نوع من العلاقات الاجتماعية تتلائم مع مستوى معين من التكنولوجيا ، كما ان التغيرات التكنولوجية السريعة قد تحدث دون حدوث نفس الدرجة من التغير فى البناء الاجتماعى والعناصر الثقافية الاخرى ودون ان يؤدي لذلك حتما الى وقوع " التخلف الثقافى " .

كذلك لا يمكن ان يكون التغير التكنولوجى دائما شرط ضروريا للتغيرات الاجتماعية فقد تكون بعض الشروط التكنولوجية ضرورية قبل ان تتمكن عوامل اخرى من احداث تغيرات معينة ولكن هذه الشروط ليست امورا ضرورية للتعجيل او الاسراع بالتغير الاجتماعى . ان النظام الشمولى فى بريطانيا مثلا لم يكن يتطلب بالضرورة حدوث تغير تكنولوجى . ومع ذلك فلما ننكر ان التغيير التكنولوجى قد يسبب فى بعض الاحيان تغيرات هامة فى

البناء الاجتماعي ، الا اننا نتساءل لماذا يحدث التفسير التكنولوجي ذاته ؟ ان هذا التغير لا يمكن بحال ان يكون نتيجة لقوة ذاتية فيه لان ذلك لا يبرر عدم حدوثه في بعض المجتمعات وفي مراحل تاريخية معينة .

(ب) النظرية الاقتصادية

احتلت النظرية الاقتصادية مكانا هاما في تاريخ النظرية في العلوم الاجتماعية ويرجع ذلك الى حد كبير الى تأثير ماركس والماركسية . غير ان التفسيرات الاقتصادية للتاريخ والتغير الاجتماعي لاتعنى ان يكون الباحث دائما ماركسيا ، ولكن هذا لا يمنعنا من القول بأن الماركسية هي وحتى الان اكثر جوانب النظرية الاقتصادية أهمية وتأثيرا .

ومن المعروف ان تحليل ماركس استند في جوهره الى ان البناء الاقتصادي السفلى (او التحتي) يعتبر دافعا اساسيا للتغير الاجتماعي ويتكون بنائيا من قوى الانتاج والعلاقات المترتبة على طبيعة هذه القوى ويتكون البناء الفوقي من النظم الدينية والسياسية والقضائية وغيرها من ملامح النسق الاجتماعي التي تعبر عن طبيعة البناء الاقتصادي السفلى او تتغير ومقالة . غير ان ماركس لم

يكن يعنى ان العناصر البنائية الفوقية " الاسمى " تتغير كلية مع تغيرات البناء " السفلى " كما لم يكن . يعنى ان كل المجتمعات التى تمر بنفس المرحلة من التطور الاقتصادى لها نفس الخصائص البنائية الفوقية ذلك ان نظريته لم تكن تؤكد حتمية التغير لكلى لجميع النظم من طريق عمليات عامة للتغير لاقتصادى بل اكدت ببساطة ان التغيرات الاقتصادية تغيرات اساسية وحاسمة تحدث تغيرات اخرى تتفق بدورها مع المصالح الاقتصادية .

ولا يمكن بحال ان نعتبر نظرية ماركس شكلا من اشكال الحتمية التكنولوجية فقد قرر ماركس نفسه ان اى نسق اجتماعى يمكن ان يشتمل على قدر كبير من التطورات او التغيرات فى قوى الانتاج دون ان يودى ذلك الى هدمه او تفوفه . لان ما هو اهم من ذلك فى نظره هو ما يمكن ان تسببه هذه التغيرات التكنولوجية من مراعات طبقية وتناقضات اخرى بالدرجة التى يتحول فيها النسق ان عاجلا او آجلا الى نسق اخر من نوع جديد . اما تغير النسق فانه يعنى عند ماركس تغير علاقات الانتاج وتغير الانساق والنظم الاخرى المرتبطة بكل شكل من اشكال هذه العلاقات . ان ما يحدث التغير اذن هو تناقضات النسق الاجتماعى التى تتبع اصلا من العلاقات الاجتماعية للانتاج .

وهذا وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت النظرية الماركسية إلا أن أهم ما يميزها أنها كانت على العكس من النظرية التكنولوجية نظرية سوسيولوجية حاولت تفسير التغير الاجتماعي في ضوء عمليات داخلية في النسق الاجتماعي ذاته . ولقد استخدمت هذه النظرية مجموعة من نماذج الفعل والتفاعل على المستوى الاقتصادي لتوضع المنطق المستمر لطور الرأسمالية وغيرها من النظم الأخرى غير أن المستقلة تكمن عند البعض في أن الانساق الاجتماعية لاتعما . بهذه الطرة . البسيطة لأن كل مجال في الحياة الاجتماعية يمكن أن ينمو ويتطور بدرجة ما من الاستقلالية حتى في أبسط المجتمعات الأمر الذي يجعله معدرا للتغير وبالإضافة إلى ذلك فإن الاختراعات والتجديدات التي تنبع عن الإبداعية البشرية لاتحدث ببساطة استجابة للحاجات الاقتصادية . . أن هذه التجديدات والاختراعات لها أيضا بعض الاستقلالية وذلك رغم ما أشار إليه ماركس من أنها تتطلب بنية اجتماعية ملائمة ودالعا يد ينبع هو الآخر من الاعتماد وأنها عندما تتحقق تحدث بعض النتائج التي قد لاتكون في حساب من يخرعها ولأمن يقوم بتطبيقها .

(ج) نظرية الصراع

=====

إذا كانت النظرية الماركسية تؤكد أن التفسير

الاقتصادى يـؤدى الى تغيرات اخرى من خلال ميكانيكيــــــــــــم
 الصراع بين الجماعات الاجتماعية وبين الاجزاء المختلفة
 فى النسق الاجتماعى فان هناك بعض علماء الاجتماع الذين
 ذهبوا الى ان الصراع فى اوسع معانيه يجب ان يكون معدرا
 لكل تغير اجتماعى لانه اذا كان التوافق - او عدم الصراع
 قائما فى المجتمع وانعكس ذلك على تكامل القطاعات
 المختلفة فى النسق الاجتماعى فلن يكون هناك مبرر قوى
 او دافع ملح للتغير . لهذا يجب ان نعزو كل تغيــــــــــــر
 يحدث الى الصراع بين الجماعات وبين الاجزاء المختلفة
 للنسق الثقافى والاجتماعى .

وقد تبدو هذه النظرية معقولة فى الظاهر الا انها
 فى الحقيقة ليست صادقة بالضرورة . ان الاقتناع بصراع
 الجماعة كشرط كاف لاحداث التغير فكرة خاطئة ان هـــــــــذه
 النظرية لاتشير عادة الى التكوين المتباين للجماعات
 المتصارعة فيما بينها ،ولكن هذه المصالح عادة ماتعبر
 من نفسها فى موضوعات وقضايا خاصة يمكن ان تحل مســــــــــــن
 طريق عمليات المساومة كما يحدث مثلا فى كثير من الخلافات
 التى تنشأ بين العمال واصحاب العمل فى القطاع الصناعى
 فى المجتمعات الرأسمالية .

وجدير بالذكر هنا ان الصراع عندما يشتمل على توازن متساوى للقد المتصارعة فانه قد يعوق بالفعل عملية التغير . ومثال ذلك انه في المجتمعات التي تشتمل على تقسيمات اثنية واقليلية مختلفة لانكون هناك فرصة سانحة لتحقيق الغير الاقتصادي او تطبيق سياسات الرفاهية و مخططاتها . لان مثل هذا التغير يتطلب بالضرورة وجود قدر معين من التلاؤم او التوافق بين هذه التقسيمات المختلفة .

ولكن اذا لم يكن الصراع عاملا كافيا لاحداث التغير فهل هو ايضا عامل غير ضروري فيه .

الواقع ، ان التأكيد على الصراع كعامل ضروري في التغير لايمكن تنفيذه او الاعتراف عليه . لانه حسبما عرف لا يوجد مجتمع واحد - متغير او غير متغير - لا تظهر فيه درجة من الصراع بشكل او باخر . وعلى ذلك فلا يجب ان نتوقع ان توجد في اي مجتمع حالة واحدة من التغير الاجتماعي يمكن ان تحدث دون ان ترتبط بطريقة او باخرى بالصراع . ان الصراع وان لم يكن عاملا كافيا لاحداث التغير في بعض هذه الظروف . ولعل هذا الارتباط المبريق بين الصراع والتغير هو الذي دفع بعض علماء الاجتماع الى النظر الى الصراع كسب رئيسي وهام للتغير .

هناك من غير شك نظريات أخرى من التغير مـــــــثل
النظريات المشالية والتفاعلية الثقافية ونظريات التكيف
الا ان اقتصرنا على استعراض النظريات السابقة لما لها
من اتعال مباشر بفهم التنمية وتحليل عواملها وتبصر
نتائجها ، ولكننا على كل حال ومن خلال ماذكرنا دليلا على
اهتمام النظرية العامة في التغير عن الوصول الى درجة
نسبية من الاكتمال تستطيع ان تختم هذه المناقشة بالسؤال
الاتى :-

هل أصبح بالامكان فى وجود هذا التراث الضخم من
النظريات والدراسات الامبيريقية عن التغير فى أنمـــــــسـاط
اجتماعية مختلفة ان تتوصل الى " نظرية ملائمة للتغير
الاجتماعى ؟

ان الاعتقاد بأنه فى امكان علم الاجتماع فى الوقت
الراهن ان يصك نظرية واحدة ومحددة عن التغير الاجتماعى
يقوم على وهم . وهذا يرجع بين عوامل كثيرة ان النظم
الاجتماعية بوضعها الحال وكما هو معروف تطرح ظروفـــــــا
يمكن ان تكون عوامل فى التغير وهذا فى الوقت الذى تكون
فيه كل محاولة للاقلال من دور هذه العوامل والتركيز على
عامل واحد بعينه وقوعا فى اعتقاد خاطئ وهو ان التغير
الاجتماعى ظاهرة على درجة عالية من النوعية والتخصص

مما يجعلها " بالضرورة " عند التغير تنتمي الى عوامل لها خصوصية او نوعية محددة .

و كل مايمكن ان ندلى به فى هذا المدد انه من الممكن ان نبني "نموذجا ينطوى على مجموعة مترابطة من العمليات :-

- (١) يدعم بعضها البعض
- (٢) يتعارض بعضها مع بعض من ناحية أخرى
- (٣) تدعم ككل اتجاهات معينة فى التغير .

و مع ذلك ودون الدخول فى تفاصيل فان هذا النموذج يجب ان يضع فى اعتباره كثيرا من الضغوط والتوترات والمراعات التى تنطوى عليها النظم الاجتماعية وخاصة عندما نحاول ان نحدد المصادر والعوامل الاساسية فى عملية التغير . ويتمور كثير من الباحثين ان مثل هذا النموذج اذا امكن بناؤه فانه قد يصلح فى تحليل التغير الاجتماعى خاصة وان تصميم هذا النموذج يتيح بناء نماذج خاصة او فرعية تعالج اشكالا مختلفة و حالات متنوعة من التغير الاجتماعى .

وقد يكون من الملائم هنا أن نعرف فى ايجاز لنقدم مايسمى " بالمدخل الوظيفى " الذى سيطر فى اواخر

الخمسينات وخلال الستينيات على التفسير والتحليل فسي علم الاجتماع ، وذلك لان انهار هذا المدخل حاولوا فسي السنين الاخيرة تطبيقه في تفسير مشكلات التغير الاجتماعي وتقوم الانتقادات التي وجهت اليه على مايلى :-

(١) انه لايرتبط " بكثرة الفعل " التي يدونها لايمكن تفسير التغير الاجتماعي .

(٢) انه يشتمل على بعض افكار حول التوازن التي تقدم بدورها نموذجا لنظام ثابت غير متغير .

(٣) انه يؤكد دائما على تعدد مسببات الظواهر الاجتماعي وذلك بما يؤكد من اعتماد متبادل على كل عوامل النظام او النسق الامر الذي لايمكن معه تفسير حدوث اى شيء الا بالرجوع الى كل شيء غيره .

هذا ويميل عدد من الباحثين الى عدم التسليم بالنقد الاول لان عناصر البناء الاجتماعي يجب ان تعالج على انها اشكال مقننة للفعل الاجتماعي والمتفاعل كما ان الارتباط المنتظم بين البناءات المختلفة لايمكن ان يفسر الاخلال تحليل العمليات التي تؤثر فيها مجالات الفعل والتفاعل كل في الآخر .

ومن ناحية أخرى فانه يجب ان نعترف ان هـذا الافتراضات التي ترتبط بالفعل و التفاعل الاجتماعي

لا يمكن ان نستنتج منها الشيء الكثير حول خصائص البناءات الاجتماعية والنظم لانها يجب ان تؤخذ كامور مسلم بها عند تحليل عمليات الفعل والتفاعل الاجتماعي غير ان ذلك لايعنى ان من الواجب ان نعالج جميع أشكال الفعل التي تخضع لما يسمى بفغوط او متطلبات النظام لان هناك دائما مجالات محددة للامكانيات المجددة والمبتكرة للفعل الاجتماعي وعلى الاقل فيما يتعلق بمحالات معينة من النظام الاجتماعي .

كما انه بالمثل لايمكن التسليم كلية بالنقص الثاني . وهذا لان فكرة التوازن الاجتماعي تتطلب اولا مقدرة عالية لقياس مختلف القوى الاجتماعية حتى نوضح ما بينها من توازن وبالتالي يمكن تفسير عدم حدوث تغير اجتماعي في ضوء فكرة التوازن كما يمكن بالمثل تفسير وقوع التغير في حدود فكرة التوازن .

و نظرا لان علماء الاجتماع لم يعملوا بعد الى تحديد الطريقة التي يمكن بواسطتها قياس القوى المختلفة في النظم الاجتماعية فانه ليس هناك نقطة محددة لاستخدام فكرة التوازن الاجتماعي . وعلى اية حال فان كل مايمكن انجازه في هذا المدد هو ان نوضح ان نماذج معينة من النظام هي اكثر من نماذج اخرى .

وقد يبدو النقد الثالث اكثر وجاهة خاصة وان هناك ميلا واضحا عند كثير من علماء النظرية فى ان يتخلصوا عن محاولة تحديد اكثر عوامل التغير الاجتماعى أهمية ويكتفون بادعائهم ان جميع العوامل هامة .

الماركسية المحدثه وتوجيه المتغير من أجل التنمية

أولا : حاول الماركسيون المدثون تطوير آراء ماكس بما يتفق مع الظروف المعاصرة للقرن العشرين ، و بما يتفق مع الواقع الامبريقي الذى تعيشه دول العالم الثالث ومن أشهر الماركسين المحدثين بول باران ومييير جاليه وهربرت ماركنز واندريه فرانك و ماحدوف وغيرهم

وتمثل الماركسية المحدثه استجابة لكل من الاسلوب الذى استخدمه وايضا للفشل المتكرر للبعض الاخر و منهم روستو . وتعد قضية المتخلف من القضايا الاساسية التى تعالجها الماركسية المحدثه من خلال فقدانها للنظرية التبرجوازية والنظرية الماركسية التقليدية فيما يتعلق بتوجيه التغير من أجل التنمية فى العالم المتخلف . وذلك من خلال مجموعة من التساؤلات تحيب عليها ، ومنها ماهو دور العالم الثالث ؟ و ماهى طبيعة التخلف فى المجتمع و أسبابه ؟

وقد اكدت الماركسية المحدثه فشل النظرية البرجوازية في معالجة موضوع التنمية والتخلف بعد ان ثبت من التحارب المتعددة ان هذه النظرية تخدم الامبريالية العالمية لانها تعبر عن مصالح الغرب ففى دول العالم الثالث وربما كان ذلك هو الذى دعاها الى اغفال أهمية الواقع التاريخى فى البلاد المتخلفة

ومن هنا اهتم الماركسيون المحدثون بدراسة التخلف خاصة بعد أن أوضحت سياسة الامبريالية فى الدول المتخلفة ومحاولتها المحافظة على العلاقات الاقتصادية معها وتشجيعها على اتباع الطريق الراسمالى فى التغير او التنمية والاكتفاء بأجراء تعديلات طفيفة فى البناء الاقتصادى القائم فى هذه الدول ،حتى تظل مناطق منتجة للمادة الخام وسوقا للبضائع الغربية . وجدير بالذكر ان تشجيع الاستثمارات الاجنبية فضلا عن القروض التيسر تقدم الى الدول المتخلفة انما تخدم أهدافا استعمارية خالصة ،لاتفيد فى رفع مستوى معيشة الجماهير او الارتفاع بمستواها الاجتماعى والثقافى لان فقر هذه الدول هو " فقر بنائى " .

وتعتبر الطبقات عند ماركس وسيلة التغير والتنمية

او التطور الاجتماعى ولذلك فينبغى " ان نتوقع تغلغل
 التخلف فى المجتمعات المتخلفة فى كل من قوى الانتاج
 وعلاقاته ،لانه نتيجة للتناقضات القائمة بين هذه العناصر
 تتخلف قوى الانتاج مما يؤدى الى تخلف علاقات الانتاج
 ووجود علاقات اجتماعية ووعى اجتماعى متخلفين .

لكن الماركسية المحدثه ترى ان التناقض الاساسى
 القائم اليوم هو الذى ينشأ بين الامبريالية و شعوب
 العالم الثالث . و من هذا المنطلق تؤكد الماركسية
 المحدثه على ضرورة فهم العالم باعتباره وحدة متكاملة
 بذاتها - اى انها تؤكد النظرة الشمولية الكليسية
 (وهذا مايتماشى مع الماركسية التقليدية) فظلا عن
 الخصومية التاريخية والثقافية للبناء الاجتماعى او
 الظاهرة التى تتناولها بالدراسة وطبقا لذلك فان التنمية
 يجب ان تحقق اهدافا قومية تتبع من الظروف التاريخية
 للبلاد النامية ،الا ان توجيه التغير المترتب على ذلك
 لابد ان يكون نابعا من المجتمع ذاته اى ان كل تحول
 يتم لابد ان يكون تحولا ذاتيا فى المقام الاول . وفى هذا
 المجال حاول فرانك ظاهرة التخلف المعاصر باعتباره
 يمثل نتاجا للعلاقات الاقتصادية التاريخية بين الدول
 المتقدمة والدول المتخلفة وأستنجد ان هناك سيطرة

من العواصم على التوابع ، فقد تمت المدينة في السدول المتخلفة وتطورت عن طريق القوى الاستعمارية كي تكون أداة للسيطرة ، ويستطرد فرانك فيقول ان تنمية مدينة او منطقة لا يؤدي الى تنمية مدينة او منطقة أخرى ، و معنى ذلك ان تنمية الدول المتخلفة محددة بمكانتها بوصفها توابع .

هذا ويرى بتلهام ان ظاهرة التخلف في العالم الثالث ترتبط بعدة عوامل منها التبعية ، فالسدول الرأسمالية تمارس تأثيرا سياسيا على الدول المتخلفة لتضمن موالاتها بالاضافة الى التبعية المالية والتجارية والاستغلال لتحقيق اقصى ربح ممكن وتجميد النمو الاقتصادي ويرى بتلهام انه من اجل التخلص من كل ذلك ينبغي السعي الى تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي وتحقيق " التحول الاجتماعي " و القضاء على الطبقات الطفيلية .

أما بول باران فقد رفض النزعة التدريجية كوسيلة فعالة لتحقيق التغير والتنمية في الدول النامية لان الزيادة الضيئلة في الدخل القومي سرعان ماتخفف بسبب الزيادة السريعة في عدد السكان ، بالاضافة الى تهديد من يشعلون مراكز القوة في الدول النامية للمصادر

المختلفة واستشارهم بامتيازات مرتبطة بالاستثمارات
الاجنبية ويرى باران ان النظام الاقتصادى الاشتراكى
المخطط هو السبيل الى تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى
فى البلاد المتخلفة .

ومعنى ذلك ان الماركسية المحدثه ترى ضرورة تبنى
كل العناصر الثورية التى تستطيع ان تدفع تنميه
العالم الثالث خطوات الى الامام .

وهناك مثال بارز على توجيه التغير فى اتجاه
النمو والعوامل والظروف التى لابد ان تتوافر لنجاحه
يمكن استخلاصه من كتابات " موتسى تونج " فهو يؤكد ان
النمو الاقتصادى يمثل غاية فى حد ذاته ، وان كان لايجاد
النمو الاقتصادى السريع الذى لم تم لاسفر عن مشاكل
كثيرة ، لان نتائج هذا النمو لابد ان تستوعب اجتماعيا
وهذا الاستيعاب لايمكن التوصل اليه بنفس سرعة النمو
الاقتصادى ومع ذلك يؤكد " ماو " نمو الانتاج على نمو
اى نظام آخر ومع ذلك تمثل الحوافز المادية اهمية
ملحة فى (الاقناع الناح) وفى ادماج التغير الاجتماعى
والاقتصادى .

ويجب ان يعتمد النمو الاقتصادى فضلا عن ذلك على
تشجيع و تعزيز القدرات الخلافة كالقدرة على التحديد
(البصيرة و بعد النظر والرغبة فى خون المخاطر)
لان نجاح النمو لايمكن ان يعتمد كلية على صنع القرار
البيروقراطيين على المستويات الكبرى .

ولعل من النقاط البارزة التى اشار اليها والتى
تهمنا هنا أنه اعترف بأن الاتجاهات السيكولوجية
والاجتماعية تعتبر من أهم معوقات النمو الاقتصادى
السريع . ولمواجهة مثل هذه المعوقات لابد من توحيه
النمو الاجتماعى فضلا عن الاهتمام بالتعليم من خلال
المشاركة الفعالة فى الافادة من هذه الامكانيات .

ثانيا : عندما حاول علماء الاجتماع والماركسيون
المحدثون بينهم معالجة قضايا توحيه التغير من أجل
التنمية واجهوا مشكلة لم تحل حتى الان وهى أن مشاكل
التنمية تبدو مختلفة و بصورة واضحة من المنظور الذى
يفضله الاقتصاديون عن المنظور الذى يفضله علماء الاجتماع
وهناك أسباب عديدة لذلك ليس أقلها ان المسئولين عن
اتخاذ القرار فى العالم لجأوا دائما الى الاقتصاديين
لتشخيص المشاكل التى تحوط بلادهم و للنصح بالاسلوب الذى

يمكن اتباعه للتغلب عليها وينظر الناس عادة الى
الاقتصاد التطبيقي نظرة اكثر احتراماً بالمقارنة بعلم
الاجتماع التطبيقي . وجدير بالذكر انه لا يوجد خارج نطاق
الخدمات الاجتماعية والعلاقات الصناعية كثير من علماء
الاجتماع المحترفين ممن يعنون بالمشاكل العملية . وعلى
الرغم من ان علماء الاقتصاد المهتمين بالتنمية قد
فمنوا اعمالهم على اجتماع خاص بهم ، الا ان قليلا ممن
الاهتمام قد وجه الى النماذج السوسولوجية في التنمية
فلا عن ان علماء الاجتماع كانوا غائبين بشكل واضح عن
الاجهزة المعنية بالتخطيط وخاصة في مستوياتها العليا

و يذكر كثير من الدارسين في علم الاجتماع ان اللوم
الى حد ما يقع عليهم لانهم انشغلوا لعشرات السنين بما
يسمى " حفظ النمق او وظيفته " و ظل التغيير الاجتماعي
محصورا في ركن بعيد سواء بالنسبة لمشاعرهم او بالنسبة
لمؤلفاتهم . كما انهم عندما نظروا الى المجتمعات
المتأخرة كما كانت تسمى فانهم فعلوا ذلك وصرة الغرب
ماثلة في اذهانهم كما انهم اهتموا بالظروف المؤدية
للتحديث او الطريق الذي يجب ان تسلكه المجتمعات من
خلال مراحل تتوصل بعدها الى ان تصبح عصرية مصنعة وفقا
لنموذج الغربي .

ويلاحظ انه عندما كانت الوظيفة فى اوجها طهر من
يقولون ان مظهرها من النوع الملتوى ولكنهم كانوا
أقلية ويرجع الفضل الى " س " رايت ملز " فى انه جعل
هذا الشك فى الوظيفة حبا على الرغم من المتاعب
الهائلة التى واجهها فى اوائل الخمسينات و نستطيع ان
نتبين ملامح عديدة اسهمت فى نقد او تصحيح طريق
الوظيفة من خلال مقالات لوك وود سنة ١٩٥٦ و دهر ندوف
سنة ١٩٥٨ .

ومع ذلك ظلت المنظورات القديمة باقية لمدة أطول
فى البلاد النامية وظل الوضع على هذا النحو حتى منتصف
الستينات عندما لفت اندريه حاند وفرانك الانظار بشدة
و كان يمثل فيما كتب جيفارا الاكاديمى واثار خيسال
الطلاب فى كل مكان عن طريق نموذحه البيراق والمثير عن
علاقات المتروبوليس بالتواجم الامر الذى ادى الى ان بدت
نظرية التحديث متهاكة من أجل منظور جديد بدأ يفرض
نفسه " ويعتبر " بول باران " معلم فرانك الذى يعتبر
اكبر من اى عالم اجتماع اخر " موسى " المدرسة
الماركسية المحدثه " كما انه الممثل المتميز اليسار
فى الدراسات المسماة بالاعتماد السياسى وسوف يكون من
الغباء ان نقول ان التحديد الوحيد الهام فى علم الاجتماع

قد جاء من الدوائر الماركسية . ولكن فى ميدان التفسير يبدو ان اسهام المدرسة الماركسية المحدثة واضح وهام وربما كان ذلك راجعا الى الحوار او الجدل الذى يثار مع المداخل غير الماركسية .

ويقول كارتر ان التنمية الخاطئة مفهوم اكثر دقة من كثير من البدائل المتاحة وان المفتاح لفهم مثل هذا الموقف يمكن العثور عليه فى علاقات المجتمعات الاقل نموا او المتعثرة النمو مع الدول الغنية فى العالم ويعتقد ان هذه العلاقة يجب ان يوجه اليها علماء الاجتماع اكبر قدر من الاهتمام (وغنى عن البيان ان علم الاجتماع البرجوازي قد فشل فى اداء هذه المهمة) اكثر من اظهار قلقهم على التباين البنائى او على الظروف المسبقة التى يجب توافرها فى الانساق السياسية الديمقراطية وذلك فضلا عن الحاجة الى كوادرات اشرافية او ادارية ممتازة او الاهتمام بتوجيه الانجاز الا ان كلا من " يبرهنان على ان الماركسية سواء فى اللينينية او المادية معينة بدوافع الانحاز وبالخاصة الى غرسها فى الناس من اجل ان تصبح الاشتراكية ناحية .

ان التحول الذى يكتشف من هذا المدخل الجديد مسألة جوهرية لانه يهدف الى تحويل اهتمامنا من الخصائص

البنائية المتنوعة للبلاد النامية نفسها ومن الخصائص النفسية لكانها الى المضمون الدولي و الى العلاقات بين المجتمعات وعبرها والى الروابط التى تربط السكان فى البلاد الفقيرة مع غيرهم فى الامم الصناعية و يبين " فوستر كارتير " كيف ان الماركسية تؤكد الحاجة الى فهم العالم ككل اى كوحدة متكاملة واحدة وكيف تشجع على البحث فى الاسباب التاريخية وكذلك فى العمليات التى تجرى اليوم الامر الذى يؤدى الى لفت النظر لتأكيد ظروف تمتد اصولها فى الماضى البعيد ، وتنحصر ميكانيزمات التحول الى فشل منظور التحديث فى ابرازها بشكل واضح فى محاولة ابراز ان التحول التطورى المتوقع للاشكال الاجتماعية النموذجية وخاصة المجتمع الرأسمالى يمكن ان يتوصل اليها المجتمع النامى بصورة اكثر سلامة الانفجارات الثورية .

ويحسن هنا ان نشير الى الدروس التى تحسبها الماركسية المحدثه ان تلقنها لعلماء الاجتماع الاكثرون تقليدية وتقع هذه الدروس كما يبدو فى ميدانين ويقبول " كادت " و " ليامز " ان علماء الاجتماع الماركسيين ابرزوا فى الميدان الاول انه من الاهمية القموى بمكان

ان نأخذ فى الاعتبار الطرق المحددة التى تؤثر بها
النسق الاقتصادى والسياسى العالمى على المجتمعات
النامية ، وهنا يذكرون انه فى بعض الظروف و من أجل
مشاكل معينة يكون التحليل الطبقي أساسيا وجوهرياً
ومع ذلك يبدو أن الاهتمام بالتدرج الطبقي ليس جديداً
على علم الاجتماع .

و نستطيع ان نقول فى هذا المجال ان هذه الموضوعات
قد مسها كل الذين قد اسهموا فى تطوير ثراث هذا العلم
فى بريطانيا .

اما فى الميدان الثانى ، فان اهتمام عام الاجتماع
الماركس المحدث انصب على " بناءات التبعية " ذلك لان
المظاهر الدولية للتبعية او الاعتماد يمكن ان تناقش من
خلال بناء التبعية فى وسائل الاتصال الجماهيرية كما يمكن
ان تعالج فى ميدان الصحة . وهكذا يميل بعض الدارسين
الى القول بأن المداخل التى تأخذ تهوراتها الأساسية
من النموذج الماركس المحدث تسهم بشكل أساسى فى فهم
مشاكل التنمية ومثل ذلك انه اذا بحثنا مسألة السكان
فقد يرى البعض ان الانفجار السكانى العالمى مرتبط
بالاميرالية فى حين يرى البعض الاخر ان الجهود التى

تبذل للتوصل الى ضبط سكانى انما هى جزء من مخطط العالم
الغنى ليحتفظ بسيطرته على العالم الفقير او النامسى
ولكن بدلا من ان نضل وسط محاولات مقيمة فمن الخير ان
نسأل عن الطريق الذى تقودنا اليه الحقائق الديموجرافية
او كما يقول " سينجر " فلنبحث عن ما اذا كانت بعض
البلاد تحتاج الى نمو سكانى سريع بينما يحتاج البعض
الآخر الى تخفيض معدل المواليد او ما هى الظروف الاجتماعية
التي تؤدي الى فشل او نجاح حملات تنظيم الاسرة. هذا
وتعمد الاسول الفكرية العلمية لهذا الاتجاه على مجموعة
من الافكار التي أبرزتها الماركسية المحدثه بحسب
ان نعرض لها فى ايجاز فيما يلى :-

(١) تنقد النظرية الماركسية المحدثه فى التنمية
للنظريات البرجوازية التي تطبق على مشاكل معينة
فالنظرية البرجوازية فى التنمية التي تدعى انها علم
متحرر من القيمة تعرض كنوع من الايديولوجية تخدم بصورة
او باخرى السياسات الخارجية الغربية كما تستخدم
معالمها الاقتصادية وفى نفس الوقت تعكس تحيزاتهما
فالمنظرون البرجوازيون يميلون الى الادعاء بأن التنمية
هى عملية تطوير من حالة تقليدية او خامية الى حالة
حديثة لبناء دولة متقدمة و تصبح التنمية عبارة عن
سؤال عن كيف تجعل نحن حملة لتحديث هؤلاء مثلنا ويستبعد

مثل هذا المدخل اى اعتراف بالاهمية التاريخية للعنصر
 فى تنمية انجلترا وكثير من البلاد المتقدمة ، كما يفشل
 هذا المدخل فى الاعتراف بأن البلاد المتخلفة فى يومنا
 هذا هى متخلفة من أجل ان تنمو الرأسمالية الصناعية
 فى البلاد الكبرى وان الوضع الذى تكون عليه الان لايمكن
 مقارنته بشكل او باخر بأوروبا قبل الصناعة و معظم
 نظرية التنمية الحديثة تردد بشكل اوبآخر القول بأن
 الفقير فقير لانه كسول .

(٢) يمر الماركسيون المحدثون على ان العالم
 يجب ان يفهم كوحدة كلية متكاملة ويمكن ان نسلم هنا
 بما قاله بأن جوهر الماركسية ليس فى اى فكرة تتعلق
 بالاساس الاقتصادى فى منهج الشمولية .

(٣) أن أهم درس نستفيده من اعادة اكتشاف الماضى
 ان التاريخ بدلنا على ان التغيرات ذات الحجم الكبير
 لايمكن ان تتم بسلام ولهذا فان الطبيعة السامية والتطورية
 لكثير من نظريات التنمية والفشل المصاحب لتحديث
 ميكانيزم للتغير بين المراحل هو الركيزة الاساسية
 التى اعتمدت عليها الماركسية المحدثه فى انه ليس هناك
 سبب قبلى يجعلنا ننظر الى التنمية كعملية تطورية
 بل ان هناك من الشواهد الامبريقية المتراكمة التى تسمح

بتأييد النظرة العكسية .

(٤) ان الثورة عند الماركسية هي محملة الصراع بين الطبقات وقد تحولت هذه الاداة السوسيولوجية في التحليل الى دراسات للتدرج الطبقي في الابحاث التنموية كما حدث ذلك في ميادين عديدة في علم الاجتماع ، وهو الذى جعل الماركسيون يعمدون الى اعادة تصحيح الموقف الا ان الفكرة الاساسية عند الماركسية المحدثه ان الطبقة كأداة تحليلية وخاصة في الدراسات التنموية اكثر عمقا واجدى من البدائل التى يصر عليها علماء اجتماع الغرب مثل الصفوة والجمهور والمرتبة .

هذا ولا زالت منظورات علم الاجتماع تحتلف عمن منظورات علم الاقتصاد فى معالجة موضوع توجيه التغيير من أجل التنمية لان صناع القرار ما يزالون يواجهون الاهتمام الى ما يقدمه علماء الاقتصاد من حلول للتغلب على ما يواجههم من مشكلات ، وبالتالي يبدو أن الاعتقاد على معطيات الاقتصاد التطبيقى اكثر بكثير من الاعتماد على معطيات الاجتماع التطبيقى لانه قدم عديدا من نماذج التنمية التى أغفلها علماء الاجتماع لمدة طويلة ، ولان الاهتمام فى محال علم الاجتماع كان منحعرا فى مسائل

ترتبط بتدعيم بناءات الانساق القائمة فازدهرت " البنائية الوظيفية " على حساب دراسة التغير لمدة طويلة .

ولكن ظروف العالم المعاصر المتغير وسرعة معدلات التغير فيه بالاضافة الى حركة التحرر الوطنية والحركات الثورية التي تحتاج العالم المعاصر ، فرضت على علماء الاجتماع ضرورة توجيه الاهتمام الى دراسات التغير، وتغيرت النظرة الى التغير نفسه بحيث ظهرت موضوعات جديدة ————— بالدراسة .

غير انه قد يقال في بعض الاحيان ان السبب الحقيقي الوحيد لمعظم اشكال التغير يتمثل في الزيادة النسبية للحرمان بمعنى التغير التوقعات التي يأمل الفرد في انجازها و تحقيقها في اى موقف اجتماعي . والحقيقة ————— ان كثيرا من التغيرات الاجتماعية لقد تأثرت بعوامل ————— اخرى .

ان كثير من الضغوط الكبرى في احداث التغير قد تنجم في الوقت الحاضر عن طريق من كانوا يتمتعون قبلا بحقوق اقل بكثير مما يتمتعون به الان ، ولأن هؤلاء افراد لا يزال عالقا في أذهانهم أمل أن " تحررهم من أعباء الماضي ————— الثقيلة سيجعلهم يتمتعون بحقوق اكبر قد تكون —————

" امتيازات الاقلية " . ولكن ليس كل ما يحدث الان مــــن
تغير اجتماعى ينتج عن ذلك الشكل من " اللفظ " او على
الاقل هذه الصورة السابقة .

ان اتجاه التغير الاجتماعى غالبا مايتحدد
بالمؤشرات البطيئة اوالتدرجية التى تتبع عن حاجات
و متطلبات كل موقف اجتماعى كما تبدو عند المشتركين
فى الموقف الراهن دون توقع لتغيرها او اصلاحها . ان
فكرة الاصلاح والتقدم رغم انها كانت موحدة فى الماضى
الا انها فى الحقيقة محملة القرون الاخيرة .

الفصل الحادى عشر

علم الاجتماع ومسألة النمو الاجتماعى

كان هناك اعتقاد سائد من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ان علم الاجتماع يستطيع ان يكتشف القوانين التى تحكم نمو او تقدم المجتمعات ، ان عليه ان يتخذ من ذلك الكشف هدفا له . وأخيرا أضيفت النظريات الدورية الى ما هو موجود من الافكار السوسولوجية واعتبر ذلك - الى حد ما - رد فعل ضد النظريات التى تؤكد النمو التقدمى . غير أن النظريات الدورية شاركت نظريات النمو فى الاعتقاد بان المجتمعات تمر فى تطورها خلال مراحل محددة وان هذه العملية لاغنى عنها .

وقد تعرضت معظم هذه النظريات فى الوقت الحاضر لانتقادات عديدة جعلت اعادة النظر فيها ومراجعتها امرا ضروريا . ومع ذلك فقد تزايد الاهتمام باتجاهات النمو الاجتماعى بتزايد الاهتمام بدراسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام ودراسة المجتمعات النامية بوجه خاص . ولعل هذا الاهتمام الجديد اليوم هو الذى اعطى المفهوم " المراحل " مضمونا جديدا ففى علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الاخرى .

د . محمد عاطف غيث ، الاقتصاد والمجتمع ، الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥ :

مراحل النمو الاجتماعى

استخدم مفهوم " مراحل النمو " سوسيولوجيا بصورة ادت الى طرح عدد من المعالجات المختلفة : الاول بوصفها خطوات ضرورية فى عملية التغير فى كل المجتمعات ويتضمن هذا الاستخدام قضية هامة وهى " ان كل مجتمع ينطوى على ميكانيزمات داخلية تؤكد انه لابد ان يتغير بطريقة واحدة دون غيرها " .

ويعالج الاستخدام الثانى المراحل فى ضوء التاريخ الكلى للمجتمع الانسانى . وطبقا لهذه النظرة لا يكون ضروريا اذا أخذنا كل المجتمعات فى الاعتبار ان يمر كل منها على مختلف المراحل وان كان من المستحيل بالنسبة لمجتمع ما ان يعمل الى مرحلة معينة قبل ان يمر من خلال مرحلة اخرى تمهيدية او اعدادية . و مثال ذلك ان المجتمع الذى لا زالت تعتبر فى اول مستوى من مستويات النمو الزراعى لا يمكن ان تتحول الى مجتمعات صناعية دون ان تمر على مرحلة النمو الزراعى الاخيرة و مراحل النمو الصناعى الاولى . ولكنه لا يمكن الادعاء بان الجنس البشرى ككل يمكن ان يقفز من مرحلة الزراعة الى مرحلة الصناعية المتقدمة .

اما الاستخدام الثالث فانه يطبق مفهوم مراحل النمو على دراسة عمليات تاريخية محددة . وفى هذه الحالة قد لا يكون هناك مبرر التمسك بأن مرحلة معينة من النمو لابد ان تسبق او تعقب بالضرورة مرحلة اخرى لان المراحل فى ظل هذا الاستخدام تعتبر طرقا لتمييز عمليات التغير الفعلية وتمثيلها فى تتابع معين .

هذا وقد درج كثير من علماء الاجتماع فى الوقت الحاضر على تجنب استخدام الاول و خاصة انه كان يطرح بين حين وآخر لتدعيم نظرية معينة او سياسة محددة ذلك لان بعض المجتمعات لايلزم ان تمر بمسار النمو فيه مجتمعات غيرها ، وخصوصا اذا كان هناك احتمال ان توضع تجارب المجتمع الاكثر تقدما محل الدراسة والتقييم اما الاستخدام الثانى فلا زال موضع جدل بين الباحثين فمنهم من يستخدمه بحذر ومنهم ما يوافق عليه لاتفاقه مع اطاره الفكرى . الا ان هناك من يرفضه كلية باعتباره لايمثل الواقع من جهات نظر متعددة . ومع ان الاستخدام الثالث هو اكثر الاستخدامات قبولا فى الوقت الحاضر الا ان طائفة من علماء الاجتماع يوجهون له نقدا متزايدا لان خطط النمو ليست الا صياغة متعقنا لبناء فكرى متحيز الى حد كبير

نقد مداخل مراحل النمـسـو :

لقد تعرضت نظرية المراحل فى تفسير النمو الاجتماعى لنقد مبكر جاء على يد من معتنقون " الاتجاه الانتشارى " حاولوا فيه ان يبدو معقولا فى الوقت الذى تعتبر افكارهم بوجه عام لاتمت الى " المعقولية " بعلة " وخلاصة هذا النقد " اذا كان من الثابت ان كل المجتمعات تستعير سمات ثقافية عديدة من مجتمعات أخرى فانه لايمكن القول بأنها تتطور تلقائيا .

ولكن اذا امكن القول بأن هذا النقد يمكن ان يوجه الى الاستخدام الاول المشار اليه حول مراحل النمو فانه لايمكن ان يوجه الى الاستخدامين الآخرين ، لان هذا النقد " الانتشارى " يتعرض هو نفسه الى النقد اساسا من حيث اصبح من المعروف ان المجتمع لايستطيع ان يستعير سماته مالم يكن مستعد لاستخدامها ويضاف الى ذلك ان هذا الادعاء لم يتمكن من تفسير عدم انتشار سمات ثقافية معينة فى مجتمع معين قبل ان يعل الى مرحلة محددة من مراحل نمـسـوه .

وعموما فلقد مولت الانتقادات الانتشارية على ان فيها واقعية ولكنها عادية وبسيطة . اما الانتقادات

المنهجية فهي التي تستحق ان تستحوذ على الاهتمام الكبير.

النقد المنهجي لنظريات النمو الاجتماعي

وجد الانثروبولوجيون الموظفون النقد الى نظريات النمو التطورية بسبب تورطها فيما أسموه " بالتاريخ الظني او التخميني " الذي لايعتمد على أى شاهد و يمثل جوهر هذه الانتقادات في أن وجود المجتمعات البدائية في الوقت الراهن لايمكن أن يتخذ كأساس لتحديد خصائص المراحل المبكرة من النمو الاجتماعي وذلك على اعتبار ان هذه المجتمعات الراهنة كان لها تاريخها الطويل الخاص بها وحدها وانها قد تكون مختلفة تماما عن المجتمعات التاريخية البسيطة التي انقرضت .

وهناك نقد له وزن كبير وجهه الى فكرة مراحل النمو ككل " كارل بوير " حين هاجم جميع هذه المذاهب تحسنت اسم " الاغراق في التاريخية " وجدير بالذكر ان اغلب انتقاداته كانت موجهه بطريقة مباشرة الى كل من هيجلس وماركس الا انها من وجهة نظرة تنطبق على عدد كبير من المؤلفين مثل جون ستيوارت و ميل وأرنولد توبنبي.

فقد ذهب " برير " الى أن هدف " الاتجاه التاريخي "

يتمثل فى التوصل الى قوانين تحدد نوعا من التتابـع
الضرورى لمراحل التاريخ او النمو ويعتمد هذا المذهب
على عدد من الدعاوى : ان النمو الاجتماعى يمكن ان
يدرس بطريقة عملية ، وخاصة عندما يكون الهدف ، تحديد
الارتباطات العلية فى تتابع مراحل النمو الاجتماعى
وقد اضاف بوير الى ذلك ان كثيرا من " المفرقين فى
التاريخية او الاتجاه التاريخى " وخصوصا ماركس - يعتقدون
انه بمساعدة مثل هذه القوانين سوف يتمكن العلم
الاجتماعى من التنبؤ بمراحل النمو المستقبلية . ولذلك
لقد اعتبر ان مطلب التنبؤ بالمراحل الاجتماعىة
المستقبلية . يتسق تماما مع وجهه النظر التى مؤداها
ان هناك قانونا يحكم العملية التاريخية .

وقد فرض بوير هذا المذهب الذى يدعى ان هناك
قوانين للنمو الاجتماعى واعتمد فى رفضه على عدد من
الدعاوى : اولا : ان الاتجاه التاريخى حدد مطالب مزيفه
وغير واقعية العلم الطبيعى ، و العلم الاجتماعى كذلك
ثانيا : ان عقد المماثلة بين الكيانات الاجتماعىة
الفيزيقية او العضوية اجراء غير سليم و هو مستول - الى
حد ما - عن المطالب المزيفة لاصحاب الاتجاه التاريخى
وثالثا - ان التغيرات الاجتماعىة الكبرى غير قابلية
للتنبؤ منطقيا . ورابعا : ان دور الافكار يجعل المعرفة

الاجتماعية و التنبؤ الاجتماعى مختلفا عن المعرفة
الفيزيكية و التنبؤ الفيزيقي .

وعندما يفسر بوير هذه الدعاوى فانه يقول ان العلم
النظري لا يؤكد وجود أو وقوع اى حادثة معينة اذ ليس
من هدفه ان يقرر ان حوادث من النموذج س اوص لا بد ان
تحدث و لكنه يقرر فقط ان حوادث من نموذج س لا يمكن
ان تحدث دون ان تتبعها حوادث من النموذج ص . او ان
الحوادث من نموذج ص لا يمكن ان تحدث دون ان تسبقها
حوادث من النموذج س .

اما القول بأن قوانين النمو الاجتماعى تقرر بـان
هناك تعاقبا لمراحل معينة يحدث طبقا لقانون ،فهذا
على حد قول برير - يعتبر خلطا بين احكام الانتحاضات
و هى احكام الواقع و " الاحكام النظرية " وهى ليست
احكاما واقعية " . هذا ولم يرفض بوير وجود مجالات مسن
العلوم الطبيعية تظهر فيها اكانية وجود قوانين تحدد
تتابع مراحل معينة : و مثال ذلك القوانين التى تحكم
نمو الكائنات العضوية او حركات النبات و كلها تشير
الى تتابع معظم الاحداث . اما تفسيره لذلك فيقوم على
ان مثل هذه الكيانات ذات تحديد محكم نسبيا وان ظروف

تغيرها او حركتها يمكن تحديدها بدقة فى ضوء عوامل
دائمة . ولكن لا يمكن تطبيق هذه القوانين على المجتمعات
او النظم الاجتماعية التى لاتنمو بطريقة تشبه نمو
النباتات العضوية لان ظروف التغير فيها هى الاخرى تتغير

ويرتبط الادعاء الثالث عند بوير بادعائين السابقين
حديث لا يمكن عنده التنبؤ بالتغيرات الكبرى فى النسق
الاجتماعى بل ان هذا امر مستحيل منطقيا . اما تبرير
ذلك فيرجع الى ان كل تغير فى البناء الاجتماعى يفتبر
محملة سلسلة اسباب متداخلة و كل منها مستقل بمسوره
ما عن الآخر و من ثم فان التقاؤها يعتبر عرضيا الى حد
ما وهذا الادعاء موجه ضد المذهب الماركسى و المذاهب
الاخرى المشابهة التى تؤكد ان خصائص نموذج معين مسن
نماذج النسق الاجتماعى تنبثق عن خصائص نموذج سابق
عليه لدرجة ان نمودجا معيننا من النسق يودى الى خلق
آخر وهكذا .

ويتعى الادعاء الاخير لبوير الى هدم أى محاولة
للدفاع عن الحتمية التاريخية فقد أمر على ان الافكار
المتغيرة ونمو المعرفة لا بد وان يؤثر فى النمو الاجتماعى
ولكن الافكار المستقبلية وحالات المعرفة المتطورة فيما
بعد لا يمكن التنبؤ بها - واذا امكن ذلك فانها تصبح

ظروفا حاضره وليست مستقبلية و لذلك فليس هناك من يستطيع التوصل الى نظرية تحدد كيف تؤثر هذه الالفكار على النمو الاجتماعى اى ليس هناك من يستطيع ان يعرف ما هى مراحل النمو الاجتماعى فى المستقبل . و مما دام الامر كذلك فليس هناك دفاع منطقى عن المذهب الذى يدعى ان المراحل السابقة تعتبر جزءا من النمو المستمر .

وعندما رفض امكانية التنبؤ بالنمو الاجتماعى فى المستقبل ، لم ينكسر كما فعل غيره - امكانية وجود قوانين سوسيولوجية .

وقد دافع عن وجهه النظر التى ترى انه يمكن ان توجد نظريات سوسيوجية تكون مهمتها وضع اجكام شرطية مثل : اذا تزايدت الانشطة الحكومية ازدادت بالتالى التنظيمات البيروقراطية . حيث لاتقرر هذه النظريات العامة ان مرحلة معينة من النمو.

الاجتماعى تكون لاحقة بالضرورة لمرحلة اخرى ، او ان مجموعة شروط معينة سوف تحدث بالضرورة وانا تقرر فقط ما سوف يحدث اذا ظهر مجموعة شروط معينة .

تقييم مذاهب النمو

هناك جانبان على الأقل من نظرية النمو يمكن رفضهما : الاول ان كل مجتمع يجب ان يمر بمجموعة مراحل محددة . والثاني : ان هناك مجموعة واحدة من المراحل هي التي يمر بها المجتمع الانساني كله . الا ان هناك ثلاث قضايا يمكن على ما اعتقد - الدفاع عنها وبالتالي استخدامها لبناء مذهب في النمو الاجتماعي .

القضية الاولى

ان بعض مراحل النمو يجب ان تتحقق في المجتمع الانساني قبل ان تجيء مراحل اخرى . ومثال ذلك ان الزراعة يجب ان تسبق التصنيع و ان البناء السياسي الذي يعتمد على الارتباطات الشخصية بالقائد يجب ان يسبق الزعامة النظامية . ولكن اذا رجع المرء الى مجالات اخرى من الثقافة ولبناء الاجتماعي فان صعوبات تكوين مثل هذا النظام من الاولويات تكون واضحة الى حد كبير .

اما القضية الثانية

فتؤكد ان مراحل معينة يبدو انها اكثر ميلا الى استباق وجود مراحل اخرى نظرا لما في ذلك الحدوث المسبق

لها من سهولة . وهذا لايعنى بالضرورة ان تسبق مرحلة
اخرى على ثابت ومحدد ولكن وجود ظروف معينة يخلق
اتحافا أو " مناخا " لوجود المرحلة الاولى قبل الثانية
ومثال ذلك ان الانسان البدائي كان يميل الى القنص
والصيد والالتقاط اكثر من ميله الى الزراعة طالما ان
الاولى لا تحتاج الى اختراع . وهذا لايعنى ان الصيد والقنص
مثلا يعتبران شرطين ضروريين لنمو الزراعة .

وتشبه القضية الثالثة ، القضية السابقة في تاكيدها
ان بعض صور النمو تظهر من ظروف معينة اكثر مما تظهر
في ظروف أخرى . ومثال ذلك ان نمو نظام التبعية
المتميز بالتسلسل الرئاسي اكثر ميلا الى الحدوث فى
مجتمع يقوم على التنظيم الانتسابى من نمو تنظيم الدولة
المركزى . ويمكن التعبير عن نفس القضية بصورة اخرى
انه كلما كان مستوى التكنولوجيا منخفضا زاد تأثير
البيئة الفيزيكية على البناء الاجتماعى . وهذا لان
التكنولوجيا المعقدة تتمكن من تحويل البيئة الفيزيكية
ومن التأثير على البناءات الاجتماعية والثقافات . وهذا
يعنى بدوره انه اذا كانت هناك حتمية فى مراحل النمو
الاجتماعى فان تلك الحتمية اكثر وضوحا من المستويات الاكثر
بساطه وبدائية .

ان هذه القضايا الثلاث التى ومفها الكثيرون بانها
 قضايا واهمية مكنت بعض الانثربولوجيين المعاصريين
 مثال : ستيوارد وماهياينز وسرفيس من محاولة بنسأء
 نموذج للنمو الاجتماعى (او التطور الاجتماعى كما
 يسمونه) ولكن ماقدموه ليس فى الحقيقة غير " تصنيف
 تسلسلى مثالى " اى سلسلة مراحل نمو مثالية تحدد مايمكن
 ان يحدث اذا تطور المجتمع الانسانى ككل كنسق مغلق.
 فريد من نوعه لايتأثر بأى عوامل اخرى .

ولكن هذا النموذج المقترح يمكن ان يصف او يفسر
 تطور المجتمع الانسانى ،فى عمومه كما انه لايمكن تطبيقه
 على حالات النمو الخاصة التى تحدث فى كل منطقة او مجتمع .

ويرجع ذلك الى عدة اسباب :-

أولا : انه يجب الاعتراف بأن نوع التكنولوجيا والتنظيم

الاقتصادى لكل مجتمع يتأثر بوضوح بمجموعة

خصائص تكمن من بيئته الفيزيائية .

ثانيا : ان البناء الاجتماعى والثقافى فى كل منطقة

لابد وان يتأثر بالثقافة المحيطة به

ثالثا : ان التفاعل بين بعض المجتمعات - وخصوصا عندما

يكتنف جوهره للغزو ان الخاف السياسى والاتحاد

قد يؤدي الى وجود مجتمعات او ثقافات مختلفة تماما
عن المجتمعات الثقافات الاخرى .

وهكذا اذا وضعنا في كل هذه المسائل في الاعتبار
فان المرء لابد ان المرء وان يتأكد من الخطأ الذي وقع
فيح من تصور امكان صياغة بعض نماذج التسلسل المثالية)

الا ان الخطأ الاساسي الذي وقعت فيه معظم نظريات
النمو المكبرة يكمن في انها بالغت في التاكيد على
" مبدأ الحدود " في تتبع انبثاق نموذج معين للنسق
الاجتماعي من نموذج آخر . ومن اجل هذا ، فان المبالغة
في الاهتمام " بمراحل " النمو الاجتماعي " ، فوق النظرة
السوسيولوجية الصحيحة لجعلها تغمر مينيها عن اوجه
التشابه الهامة بين المجتمعات التي لاتعتبر من نفس مرحلة
النمو .

ومثال ذلك ان هناك اوجه شبه بنائية واضحة بين
التبعية الساسية والعسكرية في الدول الافريقية للبداية
و المجتمعات الاقطاعية الاربوية و واضح ان نظريات النمو
الاجتماعي لم تتمكن من تفسير هذه المتشابهات البنائية
ولم يكن من الممكن تفسيرها كذلك في ضوء نظرية الانتشار
الثقافي .

على أننا يجب ان نقف وقفة قصيرة عند ماكس فيبر
 نلقى الضوء على استخدامه لتنميظ النمو فعلى الرغم
 من ان اجراء فيبر لا يخلو من عيب الا ان يقع بـ
 الممكنات او الاحتمالات المفيدة . ان فيبر لم يكن مهتما
 فى الاساس بالقضية الهامة النمو الاجتماعى ولم يكن
 يهدف الى تكوين مخطط كامل النمو ولكنه كان مهتما
 بتدوين نوع من التاريخ السوسولوجى . وهذا الطبع ليعنى
 انه توصل الى قوانين للنمو الاجتماعى بل لقد سعى الى
 تحليل التغيرات البنائية التى يمكن تمييزها فى العمليات
 التاريخية . وحاول فى الوقت ذاته الكشف عن كيفية
 ظهور بعض اتجاهات النمو وبقائها وخصوصا فى تاريخ
 المجتمعات الاوربية كل هذا من اجل تفسير : كيف ان مجموعة
 معينة من الظروف فى البناء الاجتماعى والثقافة يمكن
 ان تمنع الحدود امام التغيرات المحتملة التى يمكن
 ان تنشئ عنها .

وقد اختلف فيبر عن ماركس فى انه لم يتصور ان كل
 نموذج من نماذج النسق الاجتماعى يتغيرا (بتحـ
 ببساطة عن طريق عماياته " الجدلية " الداخلىـ
 الخاصة به فقد كانت البناءات الاجتماعية والثقافية
 عند عبارة عن تجريدات وليست اشياء واقعية على الواقع
 التاريخى يمكن ان ترتبط مجموعة اتجاهات لكى تؤدي نتائج

لا يمكنه التنبؤ بها . غير ان فيبر اعترف بإمكان ادماج التفسير تاريخي مع التحليل السيولوجي لانبثاق احسد نماذج النسق من نموذج آخر ولكن لكي يفعل ذلك استخدم ما اسماء بالنماذج المثالثة ومن بين نماذجه المثالثة المشهورة . النموذج الكلاسى و النموذج الاقطاعى والنموذج البيروقراطية القانونية الرشيدة و قد استخدم فيبر هذه النماذج لوصف صور الواقع الاجتماعى ولهذا فانه يتاكده على بعض الخصائص السائدة فى مرحلة معينة استطاع ان يحدد الظروف التى يمكن ان تودى ان تفسر هذه الخصائص و على نحو حاول تحديد وتفسير اتجاهات معينة مثل تزايد اتجاه الرشد فى الادارة من النموذج الكلاسى الى النموذج البيروقراطى ذاته .

وتمثل مناقشة فيبر لهذه العمليات احد الاسهامات الهامة فى علم الاجتماع الحديث . ولكنه كان - الى حد ما ضحية لمنهجه الخاص ، و كذلك لمجموعة الاخطاء التى حاول تحاشى الوقوع فيها . فعلى الرغم من اعترافه بالطبيعة المجردة للمفاهيم البنائية ، الا انه استمر فى ادعاؤه بأنه يجب على الباحث أن يخرج من بحثه التاريخى بتحديد الخصائص الضرورية لمرحلة معينة اولنسق اجتماعى محدد . وقد ادرك فيبر ذلك فى مؤلفاته المنهجية

ولكنه رفض النظر الى نموذج المثالي كفرض واهر على اعتباره وصفا لنموذج ظاهرة اجتماعية او ثقافية بالغ في تحديد خصائصها الاساسية لكي يجعلها على النقيض من خصائص ظواهر اخرى .

و مثال ذلك انه بالغ في التاكيد على القواعد البيروقراطية الرشيدة ، و غير الشخصية لكي يلقي الضوء على الاختلاف بين هذه القواعد وبين معايير الالتزام الشخصي التي تميز النظام الكنسي ، والنظام الاقطاعي ، وفي هذا المدد كان يمكن لغير ان يقدم تفسيراً واضحاً لعملية النمو . وكأنه عندما عاد الى التفسير استخدم نماذج المثالية كأنماط تفسيرية عن طريق ترجمة العوامل البنائية والثقافية الى نماذج الفعل .

ان كل هذه المعوقات تشير الى انه لم يكن هناك من مقر من تحليل التفسير الاجتماعي في ضوء نظرية النمو فيمكن ان توضح هذه النظرية عن طريق بناء نماذج وانماط تستخدم عدداً صغيراً من العوامل في فترة محددة ، و ان كان المخطط الذي من هذا النوع لابد ان يستخدم بعض الدعوى التي تتميز بالعمومية بعدد طبيعة التفاعلات الاجتماعية ، وخصائص النمق الاجتماعي و عوامل التفسير الاجتماعي .

وقد بدأ علماء الاجتماع المعاصرين ،بالفعل فـسـى
القيام بهذه المهمة لاعن طريق ترتيب المجتمعات على
اساس خصائص محددة التكنولوجيا او العوامل الاخرى
المتضمنة فى البناء الاجتماعى والثقافى وانما عن طريق
استخدام افكار اكثر تجريدا تتعلق بمستويات النمـو
التكنولوجى والاجتماعى والثقافى .

الفصل الثانى عشر

تحليل التغير الاجتماعى السريع فى المجتمعات النامية *

ان الاوان ان تسائل عن قيمة هذه النظريات المختلفة
فى فهم ،وتوجيه التغير الاجتماعى السريع فى الوقت
الحاضر ،وسوف أحاول الاجابة على ذلك باختصار فى
النقاط التالية :-

أولا : فيما يتعلق بصياغة هذا السؤال على النحو
السابق ،يلاحظ ان كل حيل يعتقد انه يمر بتغير اجتماعى
لم يسبق له مثيل . وما علينا الا ان نقلب صفحات احد
كتب التاريخ التى تسجل ماضى العالم العربى ،حتى نعثر
على تغيرات عميقة وجوهرية فى المحالات السياسية
والاقتصادية والاجتماعية بل و حتى فى مجال الافكار ،حدثت
كل نصف قرن تقريبا . و منذ نشأة مدن العصور الوسطى
حتى عصر النهضة كان اكتشاف القارات الجديدة واستغلالها
و خلق أمم جديدة داخل اوربا وظهور البروتستانتية
والليبرالية واستمرار العلمانية ونمو الوضعية ،ثم
الثورة الصناعية وتطبيق العلم فى المجال الاقتصادى
وانتشار التكنولوجيا و تقدمها ،والحروب المدمرة
التي عرفت فى تاريخ اوربا ،الى جانب حركات التحرر
واستخدام التكنولوجيا بفرغ التوسع فى خدمات الرفاهية
■ محمد عاطف غيث الاقتصاد والمجتمع الاسكندرية دار المعرفة

وحتى القوره التي حدثت في وسائل الاتعمال في الوقت الحاضر
كل ذلك يشير الى الثغرات في تاريخ المجتمع الغربى
وهى الثغرات التي كانت بمثابة تغيرات مستمرة ودائمة
في كل من بنائه وثقافته .

وبقدر ما نهتم بالموقف الراهن في الغرب (بدلا من
اهتمامنا بالتغير الاجتماعى السريع) فاننا نشعر بأن
انظمتة وانساقه السياسية والثقافية والدينية والاقتصادية
والاجتماعية وهى اكثر ضحالة وركودا اذا ما قورنــــــــــــــــت
بالتغيرات التكنولوجية ومحولات الانساق الاقتصادية
والتعليمية وانساق الاتعمال . ان الاحتياجات القرية التى
يقوم بها جيل الشبان في كل مكان ، كما يقوم بهــــــــــــــــا
الاميريكيون الملون في وجه الكنيسة والقوانين الرسمية
وفي وجه الاشراف والقيادة المفروضة على النظم والانساق
والاجهزة القائمة انما تمثل موقفا حديدا مازال في مراحله
الاولى ، كما ان الخصائص المميزة لهذا الموقف قد توجد
في ثقافة و بناء المجتمع .

ويتمثل العنصر الجديد في البناء الاجتماعى ، ان
المجتمع الغربى ليس مجتمعا لحيالين من البالغين بســــــــــــــــل
هو مجتمع لثلاث اجيال : جيل مافوق ٤٥ سنة وجيل يتوسط
٣٠ ، ٤٠ سنة ثم جيل الشبان . وتستتبع دورة الحياة ان

يتبوا الافراد الذين ينتمون الى جيل مافوق ٥٠ سنة مراكز السلطة والقيادة في النظم والمؤسسات المختلفة وان يبقوا فيها ،وان يعد الجيل المتوسط جيل الشبــــــــــــــــان في بحثه عن النفوذ والسلطة ذلك لان هذا الجيل السذى يتوسط الجيلين يقف منتظرا السماح له بالدخول المنطقية القيادية كما ان افراد هذا الجيل يعتبرون انفسهم شبابا يمثلون جيل الشباب بالنسبة للجيل الاكبر.

وقد يرغب افراد الجيل اس فى التحدث مع الشباب
الا انهم يواجهون بافراد ناضحين من الجيل المتوسط
(٣٠ سنة فاكثر) فى الوظائف الادارية للمشروعات
واتحادات العمال والخدمات الاجتماعية و مجالس الكنائس
..... الخ اما جيل الشبان الحقيقى فلا يجد له مكانا
الا الشوارع و الطرق ليعبروا عن مشاعرهم وانفعالاتهم.

كذلك يمثل التغير الثقافى ، رد فعل ضد ما هو ثابت وقائم ووطيد كما يمثل محاولة البحث عن المعادير الاصلية نلوحى والالهام . ما يبحث عنه هو الافكار بدلا من الصيغ والقيم بدلا من المعايير ، والعدالة بدلا من القانونون والحب بدلا من الادب و التلقائية بدلا من القواعد والاحترام والاخلاص بدلا من الحقوق والواجبات .

وبالطبع قد لاتقوم الحياة الاجتماعية دون ميـنغ
ومعايير وقانون وحقوق وواجبات ولكن كل هذه امـسـور
ثابتة وموطدة تعتبر معوقات اكثر منها تعبيرات عمـا
يجب ان يكون . ولذلك فان التحديات تكون موجهة نحو
القادة النقابيين الحاليين بقدر ماتوجه ايضا نحو
قادة البناءات النظامية .

وتتيح لنا نظرية الهوية الثقافية او التخلّص الثقافي فيهما ابعد لهذا الموقف ذلك ان هناك فجوة واسعة بين الابنية القائمة من ناحية وبين نتائج بعض النظم مثل النظام الاقتصادي (المجتمع الاكثر ثراء او المجتمع الاستهلاكي و للنظام التعليمي (ديمقراطية التعليم) ونظام الاتصال (المعلومات العالمية الفورية والحاسب الالكتروني بذاكرته الهائلة) من ناحية اخرى كذلك يمكن تناول هذا الموقف في ضوء نظرية الصراع الطبقي ،بين الاحيال اكثر منه بين طبقات اقتصادية وطبقا لهذه النظرية ،فان انتشار جيل الشبان يكون امرا يمكن التنبوء به ،وعلى الرغم من المساعدات التنظيمية التي يقدمها الشبان بعض المرتدين من جيل المسنين الا ان اهداف الشبان لن تكون هي نفسها اهداف كبار السن وقد يعالج هذا الانفصال باعتباره حركة اجتماعية دون ان يتضمن ذلك ان هناك افكارا جديدة تحتاج الى تحقيق

بل تتضمن ضرورة اتاحة فرص جديدة للأفكار القائمة
 ان تحرر وتنطلق قواها الذاتية . غير ان استخدام مدخل
 الحركة الاجتماعية قد يشير بعض المتناقضات . لان لاي حركة
 تحتاج عند مرحلة معينة الى اشكال تنظيمية تمكنها
 من الانتقال من مستوى الجماعة الصغيرة الى المستوى
 المجتمعى . ومع ذلك فان جوهر الحركة الراهنة يتمثل
 فى الخوف من التنظيم والتكوين النظامى . فهل تمسوت
 الحركة الآن فى طفولتها ؟

لاتزال هناك بعض الاسئلة الهامة مؤداها : هل نحن
 على حق اذا ما اعتبرنا صراع الجيل الحالى كمؤشر حقيقى
 لتغيرات حاسمة وهامة فى وقتنا الحاضر او ان عالم
 التاريخ سيذكر فيما بعد انه كانت هناك تغيرات اكثر
 اهمية لم نشعر بها ، ربما لانها كانت تبدو لنا تغيرات
 طبيعية ؟ ومن المحتمل ان تبدو التغيرات التى طرأت
 على حياتنا الاسرية او على وانماط الاسكان او التحضر
 فيما بعد على انها تغيرات اكثر اهمية " الواقع انه
 ليست هناك نظرية واحدة عن المؤشرات التى تحدد أى
 الثغرات تكون اكثر اهمية وتحديدًا لغيرها من التغيرات
 الاخرى . وذلك فيما عدا لتلك النظريات التى تضمنتها
 مداخل بعض المؤلفين : مثله لختيار بعض التغيرات التى

تسبب اكبر قدر من القلق والحماسة فى مجتمعاتهم—
وهذا مما يعود بنا الى الوراء الى مهمة عالم الاجتماع
والتي تنحصر فى تقديم العلاج عن طريق تهيئة الافراد
لفهم مجتمعهم و ذلك من خلال فهمهم العميق لمعنى ما
يواجهون به من مشكلات .

ثانياً: ان المرء اذا ماتشكك فى ان شمة تغيير
اجتماعى سريع قد حدث بالفعل فى المجتمعات الغربية
فان مشكلة هذا سرعان مايخبو اذا حول اهتمامه شطر البلاد
النامية . وقد يتشكك البعض فى ان التغيرات التى
تحدث فى هذه البلاد سريعة وذلك لانهم يشعرون اساسا انها
ليست ذات سرعة كافية وفيما يتعلق بهذه المجتمعات
نجد انها لاتملك " التقليد " القوي للتغير الذى تملكه
البلاد الغربية وانها تمر بمرحلة التغير المفاجئ
والشامل حيث يمتد التغير الى كل القطاعات السياسية
(النظم والاحزاب والسياسة ودور القوات العسكرية)
والاقتصادية " الزراعة - التصنيع والخدمات " الاجتماعية
التعليم والرعاية الصحية ، والتأمين الاجتماعى هذا
الى جانب الحياة الاسرية والذين و القانون ووسائل
الاتصال الترفيه كما يؤثر هذا التغير فى كل مركبات
الحياة البشرية : القيم والنظم و الاتجاهات ، والعادات

وحتى التنظيمات الرسمية . هذا الى جانب السى ان
 ان سكان هذه البلاد يستخدمون الوسائل التكنولوجية
 الحديثه ويتبعون نموذجا جديدا من الحكم والادارة . ومع
 ذلك فان هذه الامور تحدث فى الوقت الذى لم تختلف فيه
 الاشكال التقليدية للحياه تماما عن عقول السكان وقولوبهم
 وماداتهم .

والذن ، ما الذى يجب ان يقدمه علماء النظرية فى
 التغير الاجتماعى لمعاونة او خدمة هذا العالم الجديد .

الحقيقة اننا فى احابة عن السؤال نحاول ان نجمع
 النظريات المختلفة التى ظهرت فى ثلاثة فئات : نظريات
 حاولت ان تقدم ادوات تحليلية ثم نظريات حاولت ان
 تقيم تعميمات حول العمليات الداخلية تمكن من القيم
 ببعض التنبؤات ، واخيرا النظريات التى اهتمت فقط
 بقيادة التغير الاجتماعى وسياساتهم .

وقد يمدق هنا منهج الاستاتيكتات المقارنة الذى
 استخدمه كل من تونيز ودور كايم فى مقارنة المجتمعات
 القديمة والحديثة من أجل اكتشاف اتجاهات التغير
 المختلفة . غير انه ليس من الضرورى ان يتطابق المجتمع
 القديم مع المجتمع المحلى عند تونيز او مع التفاضل

الميكانيكى عند دور كايم او ان يتطابق المجتمع الحديث مع الرابطة و التضامن العفوى " حيث نجد ان المجتمع القديم قد يتطابق فى بعض الحالات مع النموذج الاقطاعى او القبلى او النموذج المحلى المغلق للمجتمع، بينما يتطابق المجتمع الحديث مع الاهداف والاعراض المتضمنة فى سياسات و مخططات اولئك الذين يحكمون هذه المجتمعات.

اما تالكوت بارسونز فقد استخدم نماذج صيغت اساسا كأنماط متعارضة وهى فى الغالب تكوينات وتركيبات عقلية وليست تعميمات استبدت من واقع المجتمعات التاريخية كما انها ركبت بطريقة دياليكتيكية .

ان للمدخل الديالكتيكي بلا شك قيمة كبرى فى توفيق التصورات والمقارنة لانها عندما تتناقض فانها تشرح و تفسر بعضها البعض . مع ذلك فانه من الخطورة ان نفسر الواقع يتلائم مع الاطار العام لهذه التصورات التسي صيغت بطريقة معطنة . اما اذا استنبطت المفاهيم او التصورات من دراسة المراحل السابقة للمجتمعات او من الاتجاهات المختلفة فان ذلك يصبح امرا طليما بشرط الا تسيطر على نظرتنا للماضى او الحاضر ما لم تقوم على اساس من التحليل الواقعى .

ويعتبر المداخل الجدلى (اليا ليكتيكى) الحقيقة الاجتماعية الاساس المنهجى للنظرية الماركسية ، لامن اجل اقامة تصورات متناقضة بل بفرض اشارة الانتباه نحسـو المتناقضات التى تكمن فى المجتمع ذاته . ولقد كشف هذا المدخل ان هذه المتناقضات هى دائما و بصفة اساسية متناقضات اقتصادية تعبر عن نفسها فى حدود الطبقة واكثر من ذلك فان دراسة التناقضات الفعلية كامــور وجوهية وحاسمة فى التغير الاجتماعى الشامل تعتمد فى مدقها على افتراض مؤداها ان المجتمع يميل دائما الى ان يحل صراعاته وان يحقق الانسجام بداخله . وانـه اذا استطاع المجتمع ان يعيش فى سهولة ويسر بمقتضياته فان يكن هناك تغير يمكن التنبؤ به من واقع هــذه المتناقضات وجدير بالذكر ان هذا الافتراض قد تمثل ايضا فى تلك النظريات التى اتخذت من التوازن والرشـد او العقلانية تصورات اساسية فيها . غير ان الاختلاف الواضح بين هذه النظريات والمدخل الماركسى يتمثل فى انه وفقا لموجهة نظر ماركس يودى كل " موقف تاريخى " فى المجتمع الى قيام تناقضات جديدة ولذلك فان نبئى المدخل الماركسى يجعل من الممكن التنبؤ بتنظيمات وانساق جديدة الا ان بعض الدارسين الآن يرون ان هـذا التغير لاينطبق على نمو كل النظم . ذلك لان معظم النظم

في البلاد النامية قد استعيرت من المجتمعات الاخرى ولم تتطور عن تناقضات داخلية ،ومن ثم كان استعماله او ادخال هذه النظم يمثل تغيرا جذريا في هــ المجتمعات . الا انها اذا استقرت فيئ بنائيا ووظيفيا فانها لابد ان تتدخل في نطاق العملية الديالكتيكية التاريخية .

والى جانب ذلك ،فقد امكن بحث مدى تأثر هــ المجتمعات بنظم التى استعيرت من مجتمعات اخرى باستخدام ادوات معينة لتحليل عملية اكتساب الخصائص الثقافية او الحضرية او التصورات المرتبطة بهــ . ولقد كشفت هذه الادوات عن عدد من الشروط والبدايش والامكانيات التى ترتبط بهذه النظم وعن مدى تأثيرها في المجتمع ككل كما كشف بالمثل عن تأثير الثقافة المستقبله (الوطنية) في النظم المستعارة وبوجه عام فقد كرس هذا المدخل اهتماما ضئيلا بالمراعات الداخلية التى قد تنشأ بعلة خاصة بين النظم الثقافية القديمة مثل النسق المعيارى التقليدى وبين الاحزة التنظيمية الجديدة بما تشمل عليه من الترافات معيارية ،ويسرى بعض الدارسين للتنمية ان معظم البلاد النامية تحاول البحث عن نظم حديثه و متكمله بقدر ماتبحث عن الوحسدة

و التطابق الثقافى فى لآترغب فى ان تفقد فىهما القديمة بل تحاول ان تستخدمها لتاكيد عملية التحديث غير ان محاولة البحث عن التطابق الثقافى ليست عملية سهلة فقد تخطر بعض المراعات بين القيم التقليدية ومتطلبات التحديث وهى المراعات التى قد تكون ذات قيمة كبرى فى تأكيد الوعى الواضح والصريح لكلا العنصرين فى الوقت الذى تكون فيه ابط عمليات التثقيف (اكتساب الخصائص الحضرية) بين العنصرين امرا هارا بالنسبة لمتطلبات التحديث والقيم التقليدية معا . كذلك قد تكون هذه المراعات قيمة تحليلية كبرى حيث انها تشير الى النقاط الهامة التى يمكن من خلالها التعمق فى العمليات الفعلية للتغير . ومما يذكر دور كايم استخدم مفهوم " فقدان التغير " بنفس الطريقة .

وحدير بالذكر ان دراسة ماتنطوى عليه " الحركات الاجتماعية " من اساليب ومناهج مقرررة يمكن ان تزودنا باداة تحليلية فى الوقت الذى يمكن اعتبارها تعميمات حول ما يحدث بالفعل فى التغير الاجتماعى ويعتقد بعض الباحثين ان دراسة من هذا النوع المشار اليه يمكن ان توضح لنا كيف تحدث الاشياء فى اوضاع واماكن خاصة

ومن الواضح ان معظم عمليات التنمية تكون نتاجا لكثير من حركات مقاومة الاستعمار والتي لاتزال مستمرة. حتى اليوم وتتمثل فى حركة تحرير العالم الاغريقى فى مجال العلاقات الدولية لذلك فان تقييم حركات الاحتجاجية الى مراحل معينة ثم تحديد نموذج القيادة الذى يناسب او يكون مطلوبا فى كل مرحلة والتوزيع الذى يتم بدون المشتركين فى الحركة على الدائر المختلفة يفيدنا فى تحليل المظاهر السياسية للتنمية كعملية التغير الاجتماعى كما قد يمكننا من التنبؤ بالمراحل المقبلة بشئ من التاكيد .

ان الاسلوب الذى يستخدم بوضوح فى شرح التغيرات الاجتماعى وتفسيره ودون التنبؤ به ، تتمثل بوجه عام فى طريقة الملاحظة بالمشاركة . وقد يشير الوضعيون الى هذه الطريقة بـ "أراء" احيانا باعتبارها اقرب الى الطرق الحدسية والانطباعية . ولكن الواقع ان هذه الطريقة يمكن النظر اليها على انها التى تملح لبناء الخلقية التى تعيننا او تجعل من المفيد استخدام كـ "نمط" الادوات التحليلية التى أشرنا اليها من قبل .

ومن ذلك فانه من الضرورى ان نؤكد هنا ان الفرض

الموجه للبحث لاتأتى صياغته فى حالات كثيرة الا عن طريق حدس ملهم ينشأ فى عقل متسائل يتم اختياره عن طريق معلومات مستقاة من واقع الحياة الاجتماعية او يمكن التحقق منع عن طريق المشاركة الفعلية فى هذه الحياة وقد كشفت للبحث العلمى مؤخرا عن ظروف عديدة تجمع من الضرورى فعن أى بحث لايقوم على افتراضات ملائمة كما انه قد اصبح واحبا منهجيا رفض مجرد صياغة الفروض او الاتوال والقضايا العامة التى لايمكن اخضاعها للاختبار الفعلى .

(٢) ان كثيرا من هذه الادوات فقد تطور فى الحقيقة بفرض تحليل المشاكل الخاصة (مثل تصور الهوى الثقافية عند برنهام وتصور اللامعارية عند دور كايم وتصور التوازن والاكتساب الثقافى و حتى الديالكيتين) عنسد ماركس) فى محاولة للتوصل الى قضايا عامة حول مايحدث ومايحتمل ان يحدث على مستوى المجتمع ككل . الامر الذى يجعل عددا من المنظرين فى علوم المجتمع يجتهدون فى ابراز الاتجاهات العامة دون اهتمام بالمناهج الملائمة او الادوات التى يستخدمونها فى هذا المجال .

ويمكن ان نعرف هؤلاء العلماء بطرق متعددة وفقا

لخط التحليل الذي ابتعوه فمنهم من اعتبر التغيير الاجتماعي عملية تحرر في اتجاه مستقيم (التطوريين وماركس) ومنهم من اعتبره عملية دورية في المقام الاول (باريكو وتويني وسينجلر) على ان فريقا ثالثا اعتبره عملية مشروطة بالتغيرات الديموجرافية والتحضر والتصنيع والجماعات الهامشية والكوارث والهجرة الخ وقد يكون من الملائم ان نرى كيف تتداخل هذه الاتجاهات التحليلية او كيف ينطوي كل منها على الاخر في الواقع لقد اهتم التطوريون بعفة اساسية بعملية تطور نوع الانسان في حد ذاتها اما اهتمام تويني فقد كان موجها الى تعاقب الحضارات في الوقت الذي اهتم بدوره الحياة الخاصة في كل حضارة وبالمثل فحاول سنجلر ان يتخذ موقفا مماثلا وان كانت تحليلاته كلها قد أدت في نهاية الامر الى التنبؤ (او توقع) بانتهاء الحضارة الغربية) في اقطاب الحرب العالمية الاولى (وهناك من ركز اهتمامه الى تجرى عمليات التحديث (يكون المجتمع في هذه الحالة وحدة التحليل وليس الحضارة) وهنا تعالج موضوعات مثل التصنيع وظهور الرأسمالية ماركس وسمبارت) والرأسمالية المنظورة (مانهايم برنهام) والاشتراكية الحديثة .

وهنا يرى بعض الدارسين ان جانباً لا بأس به من انجازات التنمية تتفق مع مذهب اليه الاتجاه التطويرى ذلك ان التقدم الذى يتم احرازه الان يرجع الى مجسرد تفاضل عوامل او عمليات داخلية وانما يرجع الى تزايد وتعاقب عمليات التغير الاجتماعى . ان تنمية البلاد المتخلفة " فى رأى معين " تقوم على مجموعة من التمورآت خطط لتحقيقها ودعت ووجهت " سياسيا " ان الوسائل الفنية للتخطيط قد تطورات بسرعة فائقة ليس من محال الاقتصاد بل وايضا فى قطاعات التعليم والصحة على المستوى القومى والاقليمى والمحلى ولذلك فان اماكن تحقيق السيطرة الانسانية على التغيرات الثقافية والاجتماعية فان ذلك معناه تجنب وقوع مايسمى " بالطابع السدورى للتغير " على افتراض ان مثل هذا الطالب محتمل الحدوث ويكون التغير الاجتماعى حينئذ ممكنا من خلال عمليات مشروطة تعتمد على كفاءة القيادة وتوفر الوسائل الفنية الاجتماعية ولتدعيم هذا " الامكان " فانه لابد ان تتوفر الظروف لمن اجل دراسة العمليات السابقة للنمو السكانى واحاضر والتنمية ونمو وسائل الاتصال لتقدير ماتضمنه من تلقائية فى الحدوث او النمو او ماتتطلبه من اجمل وضوح تأثيرها من قوى دافعة مخططة .

غير انه من الملاحظ اننا لازلنا بعيدا عن مجال السيطرة على التغير الثقافى اذ كيف نستطيع ان تدعم بعض التغيرات اذا كانت تتلق وقيم الانسانية المرغوبة او نمنعها اذا اتخذت اتجاها خاطئا؟ ان النمو السكانى الذى فاق النمو المحتمل والممكن المنظم الاقتصادى والتعليم والصحة يعتبر فى الحقيقية مثالا ملامسا فى هذا المجال اذا نجد ان القيم العامة والشعبية لا تتفق تماما مع القيمة الحكومية فى هذا الميدان ، فى الوقت لايزال فمن تغيير هذه القيم امرا مجهولا او متعسدا الى حد كبير جدا كما لاتزال بعض الجهود التى تبذل فى هذا الاتجاه على مستوى المجتمع المحلى و خاصة فى نظم التعليم غير مؤتية ثمارها .

(٣) ومادام التغير الاجتماعى سوف يصبح اكثر خفوعا لضبط الانسان وتوجيهه ، فلا مفر من ان نتعامل من الذى سيمارس الضبط والتوجيه وما الذى سيكون موضوعا له ؟ لقد اصبح واضحا ان الكفاءة والمقدرة الفنية فى ابقاء المجتمع فى حالة من الحركة المستمرة وتوجيهه من خلال استخدام الوسائل الفنية المتطورة نحو تحقيق اهداف مرسومة من الامور ذات الاهمية البالغة و من اجل هذا كان التاكيد على هذه الناحية مؤديا الى الدخول

في مناقشة التغير الاجتماعي وخاصة تلك التي اهتمت
 بدراسة و تحليل عوامل التغير واجهزته او وسائله .

لقد اهتم عدد من " المنظرية " الذين عالجوا مسألة
 " القيادة " في المجتمعات النامية من مناقشة " مستوى
 القيمة " ودوره في اتخاذ القرارات في مجال السياسة
 السياسية (رجال السياسة ، وصناع القرار في مجال
 الحياة الاقتصادية " رجال الاعمال والبنوك والمخططون
 الاقتصادي " وفي مجال الجيش والراى العام) القيادة
 ورجال الدين والمخطون البربريون وقادة التوجيه
 الجماهيرية او الاتمال الجموعى) وقد يشكل هؤلاء جميعا
 جماعة واحدة كما هو الحال في النظام الاقطاعى او نظام
 الحزب الواحد او في النظام الراسمالى وقد يشكلون ايضا
 عدد من الجماعات المستقلة والمتنوعة وتتأثر كـل
 منها بالسلطة والسيطرة على جزء او مجال معين مـن
 المجتمع و الحياة الاجتماعية .

ولكن هل نتوقع من " قادة القمة " ان يملكوا
 كأجهزة ووسائل او عوامل للتغير ؟ لقد عنى كثير مـن
 " المنظرين " في تاريخ علم الاجتماع بمسألة التفسيرات
 الداخلية التي تحدث في (العفوة القائمة) وماقد ينجم

من ذلك من تعاقب القطاعات فيها على مراكز القوة بطريقة
لاتماثل ما يحدث بين الجماهير ، ويظهر ذلك بوضوح فى
نظرية باريتون وموقفه من دوره الصفوة وعند ماكس فيبر
حين اشار الى اتجاه الصفوة الى تدعيم الليروقراطية
ومانهيم فى اشارته الى الاتجاه نحو التكنوقراطية
وبرنهام فى اشارته الى الاتجاه نحو الصفوة الادارية
فى الوقت المعاصر .

غير انه من الصعب ان نطبق مثل هذه التعميمات
والقضايا العامة على البلاد النامية (العالم الثالث)
وخصوصا بعد حصولها على الاستقلال ومواجهتها بمشاكل
الوحدة القومية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية .
فقد تبين ان القوة العسكرية اصبحت وبشكل متزايد تتدخل
فى توجيه السياسة العامة وفى احيان كثيرة تستولى على
ادوات الحكم وتصبح الموجهة السياس الوحيدة حينئذ
يكون رائدها الالتزام بالقانون والنظام . ويعتقد كثير
من الدارسين ان مثل هذا النوع الوضع لا يتيح ظهور قيادات
على مستوى غير سياسى يمكن ان يكون لها اهتمام خاص
بمسائل التنمية او تكون لها القدرة على توجيه " الحكم
العسكرى " نحو اهداف مجتمعية قد لا تتفق فى نهاية الامر
مع طبيعة الحكم العسكرى و تهوراته .

ولهذا يعتقد عدد متزايد من علماء الاجتماع - ان التجديدات في المجتمع لا يحتمل ان تنبعث بتشجيع مسن الطبقة الحاكمة ولهذا يؤكدون فور الجماعات التي بحكم طبيعة نساؤها ووظائفها الفريدة يمكن ان تهيب المنافع والتربة الخصبة في التحديد والخلق والابتكار . اما من نوعية هذه الجماعات فان البعض يرى انها لابد ان تكون جماعات غير عادية كالجماعات الهامشية والمهاجرين والجماعات التي يتزايد عندها مشاعر الاحباط بسبب وجود نظم اجتماعية تساعد على تفاهم هذه المشاعر ومن اجل ذلك يميل الباحثون الغربيون في المجتمعات النامية الى بحث الاصول الاجتماعية لمن يتعدون لاقامة المشروعات الاقتصادية اكثر من اهتمامهم بـبين يتقدمون بمشروعات اجتماعية او يعملون على تدعيمها على الرغم من انها قد تكون ذات طبيعة تقدمية او تجديدية وربما كشف هذا الاهتمام عن اعتقاد مسبق عند هؤلاء باهمية التنمية الاقتصادية " كمنطلق وحيد " للتنمية الشاملة .

والواقع ان ما عرضنا من نظريات عن التغير الاجتماعي لاتسهم الا قليلا في تحديد نموذج ملائم البلاد النامية التي تحتاج الى طاقة متزايدة على الخلق والابتكار و التي لاتزال في النطاق الاول تعتمد في التنمية على

الافكار والنماذج التي تستعيرها من البلاد المتقدمة
 علميا وتكنولوجيا كما انه من المعب او يكاد يكون من
 المستحيل السعى الى ايجاد مخطط لخلق الجماعات الهامشية
 وغيرها لميتى تستطيع ان تخلق مناخ الابتكار . ويضاف الى
 ذلك ان قيادات العالم الثالث " المجتمعات النامية "
 لابد ان يتأكد عنده ان السكون على " الفساد وتشجيع
 المحسوبية سوف يكون دائما على حساب " التحديد والابتكار
 وفى هذا المجال يرى بعض الدارسين ان الانباء على
 بعض العقلانات التى كانت تميز علاقات الطبقة الوسطى
 فى النظام الاقطاعى القديم ان يكون مناخا صالحا
 للابتكار و يتفربون مثالا على ذلك بطا حدث فى اليابان.

الفهرست

الصفحة	
١١ - ٢	الفصل الاول : اسهام علم الاجتماع في دراسة النظام الاقتصادي
٦٢ - ١١	الفصل الثاني: التطور التاريخي لعلم الاجتماع الاقتصادي
	الفصل الثالث: علم الاجتماع الاقتصادي بين علم الاجتماع والاقتصاد ٢ - ١٠٦
١٦٨ - ١٠٧	الفصل الرابع : الاعتماد والاتساق الاجتماعية الفردية الاخرى
	الفصل الخامس : الموجهات الثقافية والقيمية للسلوك ..
٢٦٠ - ١٦٩	الانتاجي
٢٨٤ - ٢٦٢	الفصل السادس : الاسلام والنظام الاقتصادي
	الفصل السابع : التحليل السوسيولوجي للتنمية في دول العالم الثالث ٢٨٥ - ٢٢١
٣٦٧ - ٢٢٢	الفصل الثامن : منظور علم الاجتماع للتنمية
٤٠٥ - ٣٦٩	الفصل التاسع : التنمية والعلوم الاجتماعية
	الفصل العاشر : نظريات التغير الاجتماعي وتحليل ابعاد التنمية ٤٠٧ - ٤٢٩
	الفصل الحادي عشر : علم الاجتماع ومسألة النمو الاجتماعي ٤٤١ - ٤٥٨
	الفصل الثاني عشر : تحليل التغير الاجتماعي السريع في المجتمعات النامية ... ٤٦٠ - ٤٧٨

